

دُرِّ اسْتِزْنِي
شَخْصِيَّة سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ
وَرَوَايَاتُهُ

حيدرالمسبحي

شبكة الفکر



سرشناسه : مسجدی، حیدر، ۱۳۴۶ -
عنوان و نام پدیدآور : دراسة فی شخصیه سهل بن زیاد وروایاته / حیدرالمسجدی.
مشخصات نشر : قم : موسسه علمی - فرهنگی دارالحدیث. سازمان چاپ و نشر،
پژوهشگاه قرآن و حدیث، ۱۳۹۵.
مشخصات ظاهری : ۳۴۸ ص.
فروست : پژوهشکده علوم و معارف حدیث؛ ۱۱۲
ISBN: 978 - 964 - 493 - 894 - 8
وضعیت فهرست نویسی : فیبا
یادداشت : عربی .
موضوع : سهل بن زیاد آدمی رازی، قرن ۳ ق.
موضوع : حدیث -- علم الرجال
موضوع : Hadith -- *Ilm al- Rijal
شناسه افزوده : موسسه علمی - فرهنگی دارالحدیث. سازمان چاپ و نشر
شناسه افزوده : پژوهشگاه قرآن و حدیث
رده بندی کنگره : ۱۳۹۵ م۹س/ ۱۱۶ BP
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲۴
شماره کتابشناسی ملی : ۴۳۲۲۱۷۴



جيد المجدى



دراسة في شخصية سهل بن زياد و رواياته

حيدر المسجدي

تحقيق : پژوهشكده علوم و معارف حديث / ١١٢

التدقيق النهائي : حسين الدباغ

تقويم النص : علي عطيه (الحميداوي)

المقابلة المطبعية : علي نقي پارسانيا، عبدالكريم الحلفي، محمد علي الدباغي، رعد البهبهاني

الاخراج الفني: مهدي خوشرفناراكرم

تصميم الغلاف : حسن فرزنانگان



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الاولى ، ١٤٣٧ ق / ١٣٩٥ ش

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠

الثمن : ١٦٠٠٠ تومان

ایران: قم المقدسة، شارع معلم، الرقم ١٢٥، هاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 894 - 8

* جميع الحقوق محفوظة للناشر *



فهرس المطالب

الفصل الأول: التقييم الرجالي لسهل

٢٠	١/١. أقوال الرجالين في «سهل»
٢٣	بعض الملاحظات حول الأقوال المذكورة
٢٤	٢/١. ما استدل به على ضعف «سهل بن زياد»
٢٤	الوجه الأول: ما ذكره النجاشي من كونه ضعيفاً في الحديث
٢٨	الوجه الثاني: شهادة أحمد بن محمد بن عيسى عليه بالغلو والكذب
٢٨	أولاً: الغلو
٢٨	أ - الغلو لغة
٢٩	ب - الغلو في القرآن الكريم
٣٠	ج - الغلو في الروايات
٣١	د - الغلو في كتب الفقه والعقائد
٣٦	تذييل:
٣٧	زبدة المخاض
٤٤	حصيلة البحث
٤٥	تتمة
٥١	ثانياً: الكذب
٥١	أ - الكذب لغة
٥٢	ب - الكذب اصطلاحاً
٥٢	ج - الكذب في القرآن

٥٣		حصيلة البحث
٥٤		تذييل:
٥٩		الوجه الثالث: إخراجه من قم.
٦٤		الوجه الرابع: كونه أحمق
٦٥		أ - الأحمق لغة:
٦٦		ب - الأحمق في كتب الرجال:
٦٨		الوجه الخامس: تضعيف ابن الفضائري له.
٦٨		الوجه السادس: تضعيف الشيخ له في الفهرست.
٦٩		تذييل:
٧٠		الوجه السابع: استثناء ابن الوليد رواياته من روايات نواذر الحكمة.
٧٣		تذييل:
٧٥		حصيلة البحث
٧٧		١ / ٣. ما استدلّ به على وثاقة «سهل بن زياد».
٧٧		الوجه الأول: توثيق الشيخ له في رجاله.
٧٨		الوجه الثاني: بناء الشيخ في التهذيبين على وثاقة «سهل».
٧٩		الوجه الثالث: روايته عن ثلاثة من الأئمة.
٨٤		الوجه الرابع: مكاتبته للإمام العسكري عليه السلام.
٨٥		الوجه الخامس: رواية الأجلّاء عنه.
٨٦		الوجه السادس: أنّه كثير الرواية.
٨٨		الرواية في المصادر الحديثية الأخرى.
٩٠		النص الكامل للرواية.
٩٠		القرائن الموجودة في الرواية.
٩١		أ - القرائن الداخلية.
٩٢		ب - الأسرة الحديثية.
٩٣		الوجه السابع: كونه شيخ إجازة.

- الوجه الثامن: كثرة رواياته وإتقانها..... ٩٣
- زبدة المخاض..... ٩٤
- تذييل:..... ٩٥

الفصل الثاني: من روى عن سهل بن زياد

١. جماعة..... ١٠١
٢. عدّة من أصحابنا..... ١٠١
٣. عليّ بن إبراهيم..... ١١٠
٤. عليّ بن محمّد..... ١١٥
٥. غير واحد..... ١١٧
٦. غير واحد من أصحابنا..... ١١٧
٧. محمّد..... ١١٧
٨. محمّد بن أبي عبد الله..... ١١٩
٩. محمّد بن الحسن..... ١٢٠
١٠. محمّد بن عقيل الكليني..... ١٢٢
١١. محمّد بن يحيى..... ١٢٢
١٢. محمّد بن يعقوب..... ١٢٤
- الروايات محلّ الكلام..... ١٢٥
- حصيلة البحث..... ١٣٤

الفصل الثالث: مشايخ سهل بن زياد

١. إبراهيم بن عبد الحميد..... ١٣٨
٢. إبراهيم بن عبد الرحمن..... ١٤٠
٣. إبراهيم بن عقبة..... ١٤٠
٤. إبراهيم بن محمّد المدني (المديني)..... ١٤٠

٥. إبراهيم بن محمد الهمداني ١٤٢
٦. أبو عبد الله الجاموراني ١٤٣
٧. أبو هاشم الجعفري ١٤٤
٨. أحمد بن إسحاق الرازي ١٤٥
٩. أحمد بن بشير البرقي ١٤٦
١٠. أحمد بن الحسن بن علي ١٤٦
١١. أحمد بن عبد العزيز ١٤٩
١٢. أحمد بن عبدوس ١٤٩
١٣. أحمد بن المثنى ١٥٠
١٤. أحمد بن محمد بن أبي نصر ١٥٠
١٥. أحمد بن محمد البرقي ١٥١
١٦. أحمد بن محمد البصري ١٥٤
١٧. أحمد بن محمد القلانسي ١٥٤
١٨. أحمد بن هارون بن موفق المدني ١٥٤
١٩. أحمد بن يوسف بن عقيل ١٥٥
٢٠. إدريس الحارثي ١٥٦
٢١. إسماعيل بن مهران ١٥٦
٢٢. أيوب بن نوح ١٥٧
٢٣. بشر بن بشار النيسابوري ١٥٨
٢٤. بكر بن صالح ١٥٩
٢٥. جعفر بن بشير ١٦٠
٢٦. جعفر بن محمد الأشعري ١٦٣
٢٧. جعفر بن محمد بن بشير ١٦٤
٢٨. جعفر بن محمد بن حمزة ١٦٦
٢٩. الحجاج ١٦٦

٣٠. الحسن بن الحسين ١٦٨
٣١. الحسن بن ظريف ١٦٩
٣٢. الحسن بن العباس بن الحرش ١٧١
٣٣. الحسن بن عطية ١٧٣
٣٤. الحسن بن علي بن عثمان ١٧٤
٣٥. الحسن بن علي بن فضال ١٧٨
٣٦. الحسن بن علي بن النعمان ١٨٠
٣٧. الحسن بن علي الوشاء ١٨٠
٣٨. الحسن بن علي بن يقطين ١٨٤
٣٩. الحسن بن محبوب ١٨٦
٤٠. الحسن بن موسى الخشاب ١٨٨
٤١. الحسين بن بشار الواسطي ١٩٠
٤٢. الحسين بن راشد ١٩٠
٤٣. الحسين بن سعيد ١٩١
- أولاً: آراء العلماء: ١٩٢
- ثانياً: روايات سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد: ١٩٣
- ثالثاً: تخريج الروايات: ١٩٤
٤٤. الحسين بن يزيد ١٩٥
٤٥. حمزة بن محمد ١٩٧
٤٦. خيران الخادم ١٩٨
٤٧. رفاعة بن موسى ١٩٨
٤٨. الريان بن الصلت ٢٠١
٤٩. داود بن مهران ٢٠٢
٥٠. داود النهدى ٢٠٣
٥١. سالم ٢٠٤

- ٥٢- سعيد بن جناح..... ٢٠٦
٥٣. السدي بن الربيع..... ٢١١
٥٤. السياري..... ٢١٢
٥٥. صفوان بن يحيى..... ٢١٣
٥٦. طاهر بن حاتم..... ٢١٥
٥٧. العباس بن عامر..... ٢١٥
٥٨. عبد الرحمن بن أبي نجران..... ٢١٦
٥٩. عبد الرحمن بن سالم..... ٢١٨
٦٠. عبد الله بن الحسين..... ٢٢٠
٦١. عبيد الله الدهقان..... ٢٢٠
٦٢. عثمان بن عيسى..... ٢٢٢
٦٣. علي بن أحمد بن أشيم..... ٢٢٣
٦٤. علي بن أسباط..... ٢٢٤
٦٥. علي بن بلال..... ٢٢٥
٦٦. علي بن حسان (الهاشمي)..... ٢٢٦
٦٧. علي بن حسان (الواسطي)..... ٢٢٧
٦٨. علي بن الحكم..... ٢٢٨
٦٩. علي بن خالد..... ٢٢٩
٧٠. علي بن رئاب..... ٢٣١
٧١. علي بن الريان..... ٢٣٢
٧٢. علي بن زياد..... ٢٣٣
- علي بن سعيد..... ٢٣٤
٧٣. علي بن سعيد الرقي..... ٢٣٤
٧٤. علي بن سليمان..... ٢٣٧
٧٥. علي بن محمد القاساني..... ٢٣٨

٧٦. علي بن معبد ٢٣٩
٧٧. علي بن مهران ٢٣٩
٧٨. علي بن مهزيار ٢٤١
٧٩. عمر بن علي ٢٤٢
٨٠. عمرو بن سعيد ٢٤٣
٨١. عمرو بن عثمان ٢٤٤
٨٢. القاسم بن الربيع ٢٤٤
٨٣. القاسم بن محمّد الزيات ٢٤٥
٨٤. محسن بن أحمد ٢٤٥
٨٥. محمّد بن إبراهيم النوفلي ٢٤٦
٨٦. محمّد بن أبي الأصبح ٢٤٨
٨٧. محمّد بن أحمد ٢٤٨
٨٨. محمّد بن أحمد الدقاق ٢٥٠
٨٩. محمّد بن إسماعيل بن بزيع ٢٥٠
٩٠. محمّد بن إسماعيل الرازي ٢٥١
٩٢. محمّد بن أورمة ٢٥٢
٩٢. محمّد بن بكر ٢٥٣
٩٣. محمّد بن الحسن بن شمون ٢٥٤
٩٤. محمّد بن الحسين ٢٥٥
٩٥. محمّد بن خالد ٢٥٦
٩٦. محمّد بن داؤدويه ٢٥٦
٩٧. محمّد بن الريان ٢٥٨
٩٨. محمّد بن سليمان [الديلمي] ٢٥٩
٩٩. محمّد بن سنان ٢٦٠
١٠٠. محمّد بن عبد الحميد العطار ٢٦١

١٠١. محمد بن عبد الله..... ٢٦٢
١٠٢. محمد بن عليّ أبو سميّة..... ٢٦٣
١٠٣. محمد بن عليّ القاساني..... ٢٦٥
١٠٤. محمد بن عمرو بن سعيد..... ٢٦٧
١٠٥. محمد بن عيسى بن عبيد..... ٢٦٨
١٠٦. محمد بن الوليد الخزاز..... ٢٦٩
١٠٧. محمد بن الوليد شباب الصيرفي..... ٢٧٠
١٠٨. مروك بن عبيد..... ٢٧١
١٠٩. معاوية بن حكيم..... ٢٧١
١١٠. معمر بن خلاد..... ٢٧٣
١١١. منصور بن العباس..... ٢٧٣
١١٢. موسى بن جعفر البغدادي..... ٢٧٤
١١٣. موسى بن عمر الصيقل..... ٢٧٥
١١٤. موسى بن القاسم البجلي..... ٢٧٦
١١٥. نصر بن محمد..... ٢٧٧
١١٦. هارون بن مسلم..... ٢٧٧
١١٧. الهيثم بن أبي مسروق..... ٢٧٨
١١٨. ياسر الخادم..... ٢٧٨
١١٩. يحيى بن المبارك..... ٢٧٩
١٢٠. يعقوب بن إسحاق الضبيّ..... ٢٨٠
١٢١. يعقوب بن يزيد..... ٢٨٠
١٢٢. يوسف بن السخت..... ٢٨١
١٢٣. يوسف بن عليّ..... ٢٨١
١٢٤. يونس بن يعقوب..... ٢٨١
- العناوين المهمّة..... ٢٨٣

حصيلة البحث

- الملحق رقم ١ ٣٠٠
 أ - رواياته عن بكر بن صالح ٣٠٠
 ب - رواياته عن عبيد الله الدهقان: ٣١٠
 ج - رواياته عن الحسن بن العباس بن الحريش: ٣١٥

الخاتمة

- نماذج من روايات «سهل» المروية عن غيره: ٣٢٠
 الروايات التي رواها الكليني عن «سهل» ورواها غيره عن غير «سهل» ٣٢٠
 الروايات التي رواها الكليني بعدة أسانيد أحدها عن «سهل» ٣٢٩
 زبدة المخاض ٣٣٤

المقدمة

الحمد لله والصلاة على محمد وآله الطيبين الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

روى الكليني في الكافي: عن الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان بن مسلم، عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم يثبت ذلك في الناس ويشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعل عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية، أيهما أفضل؟ قال: الراوية لحديثنا يشد به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد.^١

لأرب أن رواية الحديث شرف ورفعة للراوي، مع ما في الحديث من تنوير قلب الراوي بنور النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، فإن كلامهم نور؛ كما ورد في الزيارة الجامعة، إلا أن هذا لا يعني الاعتماد على جميع ما رواه المحدثون، بل لابد من دراسته للاطمئنان والثوق بصدوره عن أهل البيت عليهم السلام.

وقد اهتم قسم الرجال في مركز أبحاث علوم الحديث بدراسة عدد من الرواة المختلف في جرحهم وتعديلهم، بهدف التعرف على مدى وثافتهم وإمكان الاعتماد على مروياتهم، وهذا السفر يمثل أحد الدراسات في هذا المجال. وقد سبقه كتاب «المعلّى بن خنيس، شهادته ووثاقته ومسنده» الذي أصدرناه قبل عدة سنوات.

الكتاب الحاضر تناول بالبحث أحد الرواة المكثرين لنقل الروايات وهو «سهل بن زياد الآدمي»، والذي انتشرت رواياته في أبواب الفقه المختلفة، بل وغيرها، مع وقوع الخلاف في

تقييمه رجالياً، وقد تناول العديد من الجوانب في هذه الشخصية الحديثية ، فتناولها من الزاوية الرجالية؛ إذ تعرّض لما استدّل به كلّ من القائلين بضعفه أو وثاقته ، وقام بدراسة الأدلة المذكورة ونقدها. كما تناول مشايخ سهل بن زياد أو من روى عنهم، ودرس الواحد بعد الآخر، وانتهى الى عدم روايته عن بعض العناوين المذكورة في الأسانيد. كما تناول بالدراسة الذين رووا عن سهل، وانتهى الى أن بعض العناوين الواردة في الأسانيد ممن لا يروي عنه. كما استعرض احصائيات عديدة تنير للباحث بعض الجوانب الخفية ، كما تبين سبب اعتماد الكليني على رواياته.

إنّ مركز أبحاث علوم الحديث يتقدّم للمؤلف سماحة الشيخ حيدر المسجدي بمزيد الشكر والتقدير على عنائه في كتابة هذا البحث القيم، ويسأل الله له مزيد التوفيق في المجالات العلمية والحديثية. كما يتقدّم بالشكر والثناء للإخوة الذين ساهموا في تقييم الكتاب ونقده وتكوين نصّه وإخراجه الفتي وطباعته.

قسم الرجال في معهد علوم ومعارف الحديث

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ»^١؟ قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَيَحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعَهُ لَا يَزِيدُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ.^٢

إن للحديث منزلة سامية تفوق الكلام البشري، وتتلو الكلام الرباني؛ فالقرآن الكريم لا يدانيه شيء من كلام البشر، وكلام النبي وأهل بيته تحت كلام الباري وفوق كلام غيرهم من أبناء البشر. ولهذا فقد أولى أهل البيت عليهم السلام أهمية بالغة بالقرآن والحديث، حتى إن النبي الأعظم عليه السلام جعل القرآن المقرون مع أهل البيت عليهم السلام، الهادي للأمة والعاصم لها عن الضلال كما هو صريح حديث الثقلين.

أما القرآن فهو متواتر لا ريب فيه، فلا حاجة بنا لدراسة صدوره ونصّه. ويبقى الحديث الذي ليس بمتواتر هو بحاجة لدراسته صدوراً؛ ليحصل الاطمئنان والثوق بكونه حديثاً، وبالتالي يمكننا الركون إليه في المجالات المختلفة. وهذا ما تولّاه علماء المسلمين على مدى القرون السالفة.

والعلوم التي تتولّى دراسة هذا الجانب عديدة، أهمّها: علم الرجال والفهارس، ونقد

١. الزمر: ١٨.

٢. الكافي: ج ١ ص ٥١ ح ١، الاختصاص: ص ٥ نحوه، مختصر البصائر: ج ١ ص ٢٣٥ ح ٣٦ نحوه.

الحديث، ومصادر الحديث. فيتولّى كلّ علم منها دراسة الرواية من جانب معيّن ليتعرّف على صدورها صحّةً وسقماً. وإن كانت الدراسة الرجالية هي الغالبة في العصر الحاضر، بخلافه في عصر حضور المعصومين عليه السلام.

الكتاب الحاضر يتناول بالدراسة إحدى الشخصيات الروائية المشهورة وهي «سهل بن زياد»، حيث نجد له الكثير من الروايات في المصادر الحديثية المعتبرة كالکافي والتهذيب من جهة، مع انتشار رواياته في أبواب الفقه والعقائد وغيرها من جهة ثانية، ووقوع الاختلاف بشأن توثيقه وتضعيفه رجالياً من جهة ثالثة، مما يجعل المتعاطي مع رواياته في شيء من الحيرة. ويتتبع رواياته وجدنا أنّ له عدداً كبيراً من الروايات في الكتب الأربعة، ويامعان النظر فيها وجدنا أنّ أغلب رواياته مروية في الكافي، ومن ثمّ رواها عنه الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار، وأما ما سوى ذلك فهو نادر. وأما الشيخ الصدوق فقد روى عنه بضع روايات لا تبلغ عدد الأصابع. من هنا فقد جعلنا محور البحث في هذه الدراسة على روايات سهل في كتاب الكافي. هذا بالنسبة لنطاق البحث.

وأما بالنسبة لمنهجيتنا في هذه الدراسة فقد تناولنا هذه الشخصية من الجانبين الرجالي والفهرستي معاً، ولم نكتفِ بالدراسة الرجالية البحتة؛ لعدم وفائها بالغرض. ومن خلال تنبيهنا على بعض النقاط اتّضح سبب اعتماد شيخ المحدثين محمّد بن يعقوب الكليني على هذا العدد الكبير من روايات سهل.

وانتهينا خلال هذه الدراسة إلى وثيقة سهل بن زياد من الناحية الرجالية، وإلى الوثوق برواياته من الناحية الفهرستية.

وأخيراً أتقدّم بالشكر الجزيل لسماحة الشيخ الدكتور رحمان ستايش الذي أرفدني بملاحظاته خلال هذه الدراسة، كما أقدم خالص شكري وتقديري لمركز أبحاث دار الحديث الذي ساندني خلال فترة التأليف وتولّى نشر الكتاب، وأسأل الباري تعالى أن يوفّقهم وجميع العاملين في نشر الحديث والذبّ عنه، وأن يكتبني في ديوان خدمة القرآن والحديث إنه سميع مجيب.

حيدر المسجدي

٢٤ شعبان المعظم ١٤٣٧ هـ

الفصل الأول

التقييم الرجالي لسهل

إذا أردنا دراسة شخصية راوٍ ما فالجانب الأول الذي يتمّ تسليط الأضواء عليه هو أقوال علماء الرجال والفهارس في حقّه، وتتضاعف أهميّة هذا الموضوع فيما لو كان الراوي من المكثّرين لنقل الروايات، أمثال «سهل بن زياد»؛ وذلك لكثرة الابتلاء برواياته؛ إذ تکرّر اسمه ضمن (٢٥٦٧) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة^١، و (٢٥٠٢) من أسانيد وسائل الشيعة.

والذي يصفني أهميّة لذلك أنّ روايات «سهل» لا تخصّ أبواباً معيّنة، بل انتشرت في أبواب كثيرة من الأصول والفروع، ولذا فإنّ الاحتكاك بها سيكون واسع النطاق، ولا يمكننا عندئذٍ إغفالها أو غصّ الطرف عنها؛ ولو كان التفاضلي عن بضع روايات أمراً سهلاً، فالتفاضلي عن عدد كبير منها في غاية الصعوبة، خاصّة إذا فقدنا الرواية المعتبرة في ذلك الموضوع وتلك المسألة.

مضافاً لذلك، فإنّ تنوّع الروايات وشموليّتها لأبواب مختلفة؛ عقيدية وفقهية وأخلاقية وتفسيرية - كما هو الحال في روايات سهل بن زياد - يجعل منها منهلاً لنيل المعارف الإسلامية في هذه الأبواب، ممّا يحتمّ علينا أن ننظر إليها نظرة علمية ونعاملها وفق أسس مقبولة ومرضية؛ لأنّها ستكون دخيلة في استنباط نظرة الدين في هذه المجالات.

١. جاء (١٩١٨) سنداً منها في الكافي، و (٨) أسانيد منها في من لا يحضره الفقيه، و (٤٨٧) سنداً منها في التهذيب، و (١٥٤) سنداً منها في الاستبصار.

من هنا فإن من الضروري إلقاء نظرة على أقوال الرجاليين في حقّه، ودراسة هذه الأقوال، وفهمها فهماً دقيقاً. ولتتميم البحث سنقوم بدراسة ما أقيم من الأدلة للذبّ عن سهل بن زياد، أو الطعن فيه.

١/١

أقوال الرجاليين في «سهل»

قال النجاشي:

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، و كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الريّ وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومئتين. ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله. له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي. وله كتاب النوادر، أخبرناه محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمد، عن سهل بن زياد. ورواه عنه جماعة.^١

وذكره الشيخ في رجاله في ثلاثة مواضع، وثّقه في أحدها وسكت عن مدحه أو ذمّه في الآخرين، فقال في أصحاب أبي جعفر محمد بن عليّ الثاني عليه السلام:

سهل بن زياد الآدمي، يكنى أبا سعيد، من أهل الريّ.^٢

وقال في أصحاب أبي محمد الحسن بن عليّ عليه السلام:

سهل بن زياد، يكنى أبا سعيد الآدمي الرازي.^٣

وذكره في أصحاب أبي الحسن الثالث عليّ بن محمد عليه السلام موقفاً له، قائلاً:

١. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٧٥ الترجمة ٥٥٥٦.

٣. رجال الطوسي: ص ٣٩٩ الترجمة ٥٨٥٣.

سهل بن زياد الآدمي، يكتي أبا سعيد، ثقة، رازي.^١

كما ذكره في الفهرست قائلاً:

سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكتي أبا سعيد، ضعيف، له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.^٢

وأما الكشي فقد كتب في حقه ما يلي:

قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الرازي، أبو سعيد الآدمي، يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد صلوات الله عليهم.^٣

فلم يتعرض لمدحه أو ذمه، لكنه ذكر «سهل بن زياد» بشكل ضمنى في العنوان السابق عليه، وهو «أبو الخير صالح بن أبي حماد الرازي» فكتب قائلاً:

قال علي بن محمد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير و هو صالح بن سلمة أبي حماد الرازي كما كتني، وقال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي، ويقول: هو الأحمق.^٤

وكتب ابن الغضائري في ترجمته ما يلي:

كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والدين، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، و يروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.^٥

وأما معاصره أحمد بن محمد بن خالد البرقي فقد ذكره في موضعين من رجاله من دون مدح أو ذم فكتب في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام قائلاً:

١. رجال الطوسي: ص ٣٨٧ الترجمة ٥٦٩٩.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

٣. رجال الكشي: ص ٥٦٦ ح ١٠٦٩.

٤. رجال الكشي: ص ٥٦٦ ح ١٠٦٨.

٥. رجال ابن الغضائري: ج ١ ص ٦٧.

سهل بن زياد، أبو سعيد الآدمي الرازي.^١

وذكره في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام قائلًا:

سهل بن زياد الآدمي.^٢

وكتب ابن داود:

سهل بن زياد الآدمي أبو سعيد الرازي د دي كر^٣ [ست]: ضعيف. [غض]: ضعيف فاسد الرواية، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أخرجه من قم، ونهى الناس عن السماع عنه. [جش]: كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري.^٤

وكتب العلامة الحلي في حقه:

سهل - بغير ياء - بن زياد الآدمي الرازي، يكتنأ أبا سعيد، من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام، اختلف قول الشيخ الطوسي عليه السلام فيه فقال في موضع: إنه ثقة، وقال في عدة مواضع: إنه ضعيف. وقال النجاشي: إنه ضعيف في الحديث غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومنتين، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله. وقال ابن الغضائري: إنه كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه عن قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، وروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.^٥

هذه أقوال المتقدمين من علماء الرجال (أعلى الله مقاماتهم)، وأما المتأخرون منهم فقد كتبوا حوله أيضاً، إلا أننا عرضنا عن نقل أقوالهم؛ لأنها مستندة للأقوال المشار إليها، وليست

١. رجال البرقي: ص ٥٨.

٢. رجال البرقي: ص ٦٠.

٣. د: أي من أصحاب الجواد عليه السلام. دي: أي من أصحاب الهادي عليه السلام. كر: أي من أصحاب العسكري عليه السلام.

٤. رجال ابن داود: ص ٤٦٠ الرقم ٢٢٢.

٥. الخلاصة: ص ٢٢٨ الرقم ٢.

مستقلة في قبال تلك المذكورة. نعم، سنستعرض الأدلة التي أقامها المتأخرون لتوثيق سهل بن زياد أو الطعن فيه؛ بهدف تقييمها ومعرفة ما يمكن الاعتماد عليه منها. وقبل استعراض هذه الأدلة ننبّه على بعض الملاحظات حول ما ذكرناه من الأقوال:

بعض الملاحظات حول الأقوال المذكورة

إذا ما ألقينا نظرة على الأقوال المشار إليها آنفاً تَلَفِتْ أنظارنا بعض الملاحظات نعرضها فيما يلي:

١ - اختلف تقييم الشيخ لسهل بن زياد في كتابيه الرجال والفهرست؛ فوثّقه في الرجال بشكل مطلق، وضعّفه في الفهرست بشكل مطلق أيضاً.

٢ - إنّ الرواة لكتاب «سهل» هم من الوجوه العلمية المرموقة والأجلاء؛ فطريق النجاشي لكتاب سهل بن زياد هو: «أخبرناه محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد. ورواه عنه جماعة». وللشيخ الطوسي إليه طريقان، هما: «أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد، والحميري عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد»^١.

ففي طريق النجاشي عدد من الأجلاء؛ فمحمد بن محمد هو المفيد، وجلالته أبين من الشمس في رابعة النهار، وقد رواه عن جعفر بن محمد، وهو ابن قولويه القمي^٢، وهو من الأجلاء أيضاً^٣، وقد رواه عن محمد بن يعقوب وهو الكليني^٤، وهو أوثق الناس في الحديث وأثبتهم فيه على ما صرح به النجاشي^٥، وقد رواه عن علي بن محمد، وهو علّان

١. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الرقم ٣٣٩.

٢. جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم... وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلّانهم في الحديث والفقه، روى عن أبيه وأخيه، عن سعد، وقال: «ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث، وعليه قرأ شيخنا أبو عبد الله الفقه، ومنه حمل، وكلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه...» (رجال النجاشي: ص ١٢٣ الترجمة ٣١٨).

٣. قال النجاشي في حقّه: «شيخ أصحابنا في وقته بالريّ وجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم» (رجال النجاشي: ص ٣٧٧ الترجمة ١٠٢٦).

الكليني، وهو ثقة عين.

وأما طريق الشيخ الطوسي ففيه من الأجلاء: محمد بن الحسن بن الوليد^١، وقد رواه عن سعد، وهو سعد بن عبد الله الأشعري القمي^٢، الذي رواه عن الحميري، وهو عبد الله بن جعفر الحميري^٣، وجميعهم من الأجلاء. فلو كان كتاب «سهل» مشتملاً على الكذب والغلو لما رواه هؤلاء الأجلاء، أو لاستنوا من كتابه ورواياته ما كان فيها من غلو أو تخليط كما استنوا من غيرها.

وبهذا تم الكلام عن أقوال الرجالين في حق سهل بن زياد، وسنستعرض في البابين الآتين الوجوه التي استدلوا بها على ضعفه أو وثاقته.

٢/١

ما استدلّ به على ضعف «سهل بن زياد»

سنستعرض فيما يلي الوجوه المذكورة والتي استدلّ بها على ضعف سهل بن زياد، ونسلط الأضواء عليها الواحد تلو الآخر ونقوم بدراستها وتقييمها.

الوجه الأول: ما ذكره النجاشي من كونه ضعيفاً في الحديث

هذا الوجه من الوجوه المهمة في الطعن في سهل بن زياد، خاصة وأنه قد ورد في عبارة النجاشي، فلا بد من دراسته، فنقول:

الذي يتصفّح كتب الرجال يجد فيها اصطلاحات وتعابير مختلفة لبيان الجهات المتعلقة

١. كتب النجاشي في ترجمته: «محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، أبو جعفر شيخ القميين وفقيههم ومتقدمهم وجههم. ويقال: إنه نزيل قم وما كان أصله منها. ثقة ثقة، عين، مسكون إليه...» (رجال النجاشي: ص ٣٨٣ الترجمة ١٠٤٢).

٢. كتب النجاشي في ترجمته: «سعد، بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة و فقيهاهم وجههم» (رجال النجاشي: ص ١٧٧ الترجمة ٤٦٧).

٣. عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القمي. شيخ القميين ووجههم، قدم الكوفة سنة ثيف وتسعين ومنتين، وسمع أهلها منه فأكثرُوا، وصنف كتباً كثيرة...» (رجال النجاشي: ص ٢١٩ الترجمة ٥٧٣).

بوثاقة الراوي أو صلاحيته للرواية، كما يجد التعابير العديدة لبيان الجهات المتعلقة بعدم وثاقته أو عدم صلاحيته للرواية.

من جانب آخر فإن تعدد الاصطلاح كاشف عن تعدد المعاني المقصودة، وإلا فلا معنى لوضع اصطلاحات عديدة لمعنى واحد. نعم، قد تتقارب بعض المعاني، إلا أنها مع ذلك متفاوتة بعض الشيء فيما بينها. وبمراجعة التعابير المستعملة في رجال النجاشي والمشملة على كلمة «ضعيف» نجد التعابير التالية:

- ١ - ضعيف.
- ٢ - ضعيف غال.
- ٣ - ضعيف غال، ليس بشيء.
- ٤ - ضعيف فاسد الرواية.
- ٥ - ضعيف مطعون عليه.
- ٦ - ضعيف جداً.
- ٧ - ضعيف جداً، لا يلتفت إلى ما رواه.
- ٨ - ضعيف جداً لا يلتفت إليه.
- ٩ - ضعيف جداً، وفي مذهبه ارتفاع.
- ١٠ - ضعيف جداً لا يُعَوَّل عليه.
- ١١ - ضعيف جداً، لا يُعَوَّل عليه ولا يلتفت إلى ما تفرّد به.
- ١٢ - ضعيف جداً، لا يُعَوَّل عليه في شيء.
- ١٣ - ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد لا يُعتمد في شيء.
- ١٤ - ضعيف في مذهبه.
- ١٥ - كان ضعيفاً في الحديث.
- ١٦ - ضعيف الحديث، فاسد المذهب.
- ١٧ - ضَعَفَهُ أصحابنا.
- ١٨ - ضَعَفَهُ الْقَمَمِيُّونَ بِالْغُلُوِّ.

١٩ - ضَعَف بعض التضعيف.

٢٠ - ضعيف، لكن له كتاب حسن.^١

فهذه عشرون تعبيراً يشتمل كلّ منها على كلمة «ضعيف»، بعضها ناظر لأوصاف الراوي نفسه، وبعضها ناظر للراوي من نواحي أخرى - كعقيدته ومذهبه ومبانيه الحديثية - وبعضها ناظر لرواياته. علماً أنّ التعابير الدالة على مضمون واحد قد تتعدّد بسبب اختلاف المراتب شدة وضعفاً.

والملفت للنظر أنّه عبّر بقول «ضعيف» تارةً، وبـ «ضعيف فاسد الرواية» تارةً أخرى، وهذا ما يكشف عن أنّ الراوي قد يكون ضعيفاً لكنّه مقبول الرواية، وإلا فلا معنى للقيّد «فاسد الرواية». ويشهد لذلك أنّه صرّح في موضعين من كتابه بضعف الراوي، لكنّه وصف كتابه بأنّه حسن^٢، ممّا يكشف عن عدم تلازم الأمرين المذكورين.

وفي المقام وصف النجاشي سهلاً بقوله: «ضعيف في الحديث»، ولم يصفه بالضعف مطلقاً، فهل المراد به نفس المراد من قولهم: «ضعيف»، أم أنّهما متفاوتان؟

الجواب: لا ريب في اختلاف المراد من هذه التعابير، وإلا لم يعبروا بهذه التعابير المختلفة، بل اكتفوا بقولهم: «ضعيف»، و «ضعيف جداً». أو قل: إنّ تعدّد الاصطلاح كاشف عن تعدّد المعاني المقصودة؛ ولهذا صرّح عدد من علمائنا باختلاف المقصود منهما، فقال الوحيد البهبهاني في تعليقه على منهج المقال:

قوله في محمّد بن خالد بن عبد الرحمن: «ضعيف» اه، لم يقل «ضعيف» بل «ضعيف في الحديث» ثمّ مدحه بما مدحه، والظاهر أنّه إشارة إلى روايته عن الضعفاء والمراسيل... وقال صاحب المعالم والمدارك والفاضل الخراساني أيضاً:

أنّ هذا لا يقدر في نفس الرجل؛ لأنّ المراد به يروي عن الضعفاء.^٣

وقال السيّد عليّ البروجردي في بيان المراد من التعابير التي ذكرها للطعن:

١. ونظيره التعبير: «ضعيف، له كتاب نوادر حسن، كثير العلم».

٢. أنظر: ترجمة «الحسن بن محمّد بن سهل النوبختي» و «الحسن بن راشد الطفاوي» (ج ١ ص ٣٨).

٣. تعليقه على منهج المقال: ص ٣٠٦.

ومنها: ضعيف في الحديث، وهو لا بوجب الضعف في نفسه، قال مولانا البههاني: والحكم بالقدح به أضعف منه، كما يأتي في سهل بن زياد، وقال جدي: الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنه يروي عن كل أحد.^١

وبه يتضح أن «الضعيف في الحديث» غير «الضعيف»، فالضعف في الحديث مجتمع مع وثاقة الراوي بل وجلالته أيضاً، بخلاف الضعيف.

ولإيضاح ذلك تأتي بالمثال التالي: إذا قال أحد العلماء بوثاقة كل من ورد اسمه في كتاب معين؛ كتفسير علي بن إبراهيم القمي، وثبت عندنا علمياً فساد هذا المبنى، فهذا هو الضعف في المباني الحديثية، وهذا النوع من الضعف لا يعني عدم وثاقة هذا العالم، بل هو مجتمع مع وثاقته أيضاً.^٢

فالذي ذكره النجاشي في حق سهل بن زياد هو: «ضعيف في الحديث»، لا «ضعيف» على نحو الإطلاق، وهو دال على أن مبانيه الحديثية ضعيفة؛ كاعتماده على المراسيل أو على رواية الضعفاء - كما صرح به في بعض العبارات السابقة^٣ وأشار إليه في بعض آخر^٤ - لا أنه في نفسه ضعيف، كما هو مقتضى اختلاف التعبير.

وبه يتضح تمامية ما ذكره المحدث النوري في التعليق على الوجه الأول، حيث أجاب عنه بما يلي:

أما قول النجاشي فلا ينافي الوثاقة ولا يعارض توثيق رجال الشيخ، فإن المراد من الضعف في الحديث الرواية عن الضعفاء والمجاهيل والاعتماد على المراسيل، وهي غير قاذحة في العدالة، كما فعل العلامة وجمهور الفقهاء في محمد بن خالد

١. طوائف المقال: ج ٢ ص ٢٦٩. ولمزيد الاطلاع راجع أيضاً: الفوائد الرجالية: ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧، ذخيرة المعاد (ط.ق): ج ١ ق ١ ص ٣٩.

٢. نجد هذا المعنى في حياتنا الاجتماعية أيضاً، فنقول عن بعض الشخصيات الاجتماعية أو العلمية: إنه ضعيف في المسائل والتحليلات السياسية، والذي نريده هو بيان ضعفه في هذا الجانب دون أن نمسّ الجوانب الأخرى من شخصيته. ولهذا فإنّ العرف لا يعدّ أمثال هذه التعابير من الانتقاص والطنن في شخصيته من الجوانب الأخرى كالجانب العلمي أو الاجتماعي.

٣. أعني قول الوحيد البههاني: «الظاهر أنه إشارة إلى روايته عن الضعفاء والمراسيل».

٤. أعني قول السيد البروجردی: «الغالب في إطلاقاتهم ذلك أنه يروي عن كل أحد».

الذي وثّقه الشيخ، وقال فيه النجاشي ما قال في «سهل»، فحكموا بوثاقته مع بنائهم على تقديم الجراح خصوصاً إذا كان مثل النجاشي، وهكذا في غيره.^١

الوجه الثاني: شهادة أحمد بن محمد بن عيسى عليه بالغلو والكذب

هذا هو ثاني الوجوه المهمة في الطعن في سهل بن زياد؛ إذ نسب إليه الغلو والكذب من قبل شخصية مرموقة في قم تتمثل في أحمد بن محمد بن عيسى، والذي ذكر هذه النسبة هو أبرز علماء الرجال أعني النجاشي، فلا بدّ من بيان ذلك ودراسته. وعلينا أولاً أن نبيّن معنى الغلو والكذب في اللغة والاصطلاح واستعمالتهما في القرآن والحديث، ثم نلاحظ المعنى المقصود في العبارة المذكورة من خلال القران، وبالتالي نقيم الوجه المذكور.

أولاً: الغلو

لا شك أن لكلّ لفظ معنى أو معان لغوية، وقد يكون له مع ذلك معنى أو معان اصطلاحية أيضاً، فإذا لم يكن له إلا معنى واحد تعيّن حمله عليه، وأمّا إذا تعددت معانيه فلا بدّ من لحاظ القران الدالة على المعنى المقصود منه في العبارة.

والنقطة التي نثير الانتباه لها هي أنّ بعض الألفاظ قد يستعمل بمعنى أو معان في فترة معينة، ثم يترك استعماله فيها فيما بعد، فإذا ما ورد علينا لفظ من هذا القبيل وغفلنا عن ذلك وحملناه على المعنى السائد في العصر الحاضر، والحال أنّه غير مقصود للمتكلّم بالمرّة، حينها يكون المعنى المفهوم منه خاطئاً. وهذا من الأبحاث اللغوية التي اتّسع البحث عنها في العقود الأخيرة تحت عنوان «التطوّر الدلالي للألفاظ»، فمن أراد الاستزادة فليراجع الكتب الخاصة بذلك.

وبما أنّ العبارة المذكورة صدرت في القرن الثالث من قبل أحمد الأشعري، ثم نقلها النجاشي في القرن الخامس، فمن المحتمل أن يكون الغلو والكذب المستخدمان فيها غير المعاني المعاصرة، فلا بدّ إذن من دراسة جميع المعاني المحتملة.

أ- الغلو لغة

كتب الخليل الفراهيدي (المتوفى ١٧٥ هـ) في معنى الغلو قائلاً:

١. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

غَلَا السَّعْرُ يَغْلُو غَلَاءً ممدود، وَغَلَا النَّاسُ فِي الْأَمْرِ: أَي جَاوَزُوا حَدَّهُ، كَغَلَوُ الْيَهُودِ فِي دِينِهَا. وَيَقَالُ: أَغْلَيْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّرَاءِ، وَغَالَيْتُ بِهِ.... وَتَغَالَى النَّبْتُ، أَي ارْتَفَعَ، وَتَمَادَى فِي الطُّولِ.^١

وكتب ابن دريد (المتوفى ٣٢١هـ) في بيان هذه المفردة قائلاً:

الغُلُو: الارتفاع في الشيء و مجاوزة الحد فيه، ومنه قوله جلّ وعزّ: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾؛ أَي لَا تَجَاوِزُوا الْمِقْدَارَ.^٢

وكتب الجوهري (المتوفى ٣٩٣هـ):

غَلَا فِي الْأَمْرِ يَغْلُو غُلُوًّا: أَي جَاوَزَ فِيهِ الْحَدَّ. وَغَلَا السَّعْرُ غَلَاءً. وَأَغْلَى اللَّهُ السَّعْرَ. وَغَلَوْتُ بِالسَّهْمِ غُلُوًّا: إِذَا رَمَيْتَ بِهِ أَبْعَدَ مَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ. وَالْغُلُوَّةُ: الْغَايَةُ مِقْدَارَ رَمِيَةٍ. وَفِي الْمَثَلِ: «جَزَى الْمَذْكِيَّاتِ غِلَاءً».^٣

وجميع المعاني المذكورة ترجع إلى الارتفاع ومجاوزة الحد والإفراط في الشيء، ولهذا كتب ابن فارس في بيان المعنى الأصلي لهذا الجذر قائلاً:

الغين واللام والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ في الأمر، يدلُّ على ارتفاعٍ ومجاوزةٍ قَدْرٍ. يُقَالُ: غَلَا السَّعْرُ يَغْلُو غَلَاءً، وَذَلِكَ ارْتِفَاعُهُ. وَغَلَا الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ غُلُوًّا، إِذَا جَاوَزَ حَدَّهُ. وَغَلَا بِسَهْمِهِ غُلُوًّا، إِذَا رَمَى بِهِ سَهْمًا أَقْصَى غَايَتِهِ.^٤

ومن الواضح من الاستعمالات المذكورة أنّ الإفراط والغلوّ يمكن أن ينال جوانب مختلفة، بعضها إرادي وبعضها غير إرادي؛ فنجد إطلاقه على المغالاة في السهم وهو أمر إرادي، كما يستعمل في الإفراط في الطول وهو غير إرادي. كما أنّه قد ينال الجانب المادّي من الحياة كغلو الأسعار، وقد ينال الجانب الفكري والعقدي كغلو اليهود في دينهم.

ب - الغلو في القرآن الكريم

إذا راجعنا الجذر «غلو» في القرآن الكريم وجدنا استعماله في الآيتين التاليتين فقط:

١. كتاب العين، ج ٤، ص: ٤٤٦ «غلو، غلي». وأنظر: الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٤٨ «غلا» ولسان العرب: ج ١٥ ص ١٣١ «غلا».

٢. جمهرة اللغة: ج ٢ ص ٩٦١ «غلو».

٣. الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٤٨ «غلا».

٤. معجم مقاييس اللغة: ج ٤ ص ٣٨٧ «غلو».

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾.^١

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَامِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.^٢

فاستعملت هذه المفردة في الآية الأولى بمعنى التشدد في الدين ومجاوزة الحد فيه^٣، بينما استعملت في الآية الثانية بمعنى الإفراط العقيدي، حيث أفرط البعض في المسيح عليه السلام فوضعه موضعاً فوق قدره. وعليه فالغلو المستخدم في القرآن لا يخص الغلو العقيدي وإنما يشمل الغلو الأفعالي أيضاً.

ج - الغلو في الروايات

استخدمت الروايات هذه المفردة - تبعاً للقرآن - بمعناها اللغوي، فاستعملت تارة بمعنى تجاوز الحد في الأفعال، وأخرى بمعنى مجاوزة الحد في الاعتقاد بأمر المؤمنين عليهم السلام أو الأنمة من ولده عليه السلام، فمن الأول ما رواه الكليني عليه السلام:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ:

بُنِيَ الْكُفْرُ عَلَى أَرْبَعٍ دَعَائِمُ الْفُسْقِ وَالْغُلُوِّ وَالشُّكِّ وَالشُّبْهَةِ... (إلى أن قال:) وَ
الْغُلُوُّ عَلَى أَرْبَعٍ شُعَبٍ عَلَى التَّمَعُّقِ بِالرَّأْيِ وَالْتِنَازُعِ فِيهِ وَالزَّرْنِيعِ وَالشَّقَاقِ...^٤

حدثنا محمد بن القاسم الأسترآبادي المفسر، قال: حدثني يوسف بن محمد بن زياد و

١. المائدة: ٧٧.

٢. النساء: ١٧١.

٣. كتب الزبيدي: «في المصباح: غلا في الدين غلوا: تشدد وتصلب حتى جاوز الحد. ومنه قوله تعالى: «لا تغلوا في دينكم غير الحق». وقال ابن الأثير: الغلو في الدين: البحث عن بواطن الأشياء، والكشف عن غوامض متعبداتها» (تاج العروس: ج ٢٠ ص ٢٣ غلو).

٤. الكافي: ج ٢ ص ٣٩١ ح ١ باب دعائم الكفر وشعبه.

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»، قَالَ:

أَدِمْنَا لَنَا تَوْفِيقَكَ الَّذِي بِهِ أَطَعْنَاكَ فِي مَاضِي آبَائِنَا؛ حَتَّى نُطِيعَكَ كَذَلِكَ فِي مُسْتَقْبَلِ أَعْمَارِنَا، وَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ صِرَاطَانِ: صِرَاطٌ فِي الدُّنْيَا وَ صِرَاطٌ فِي الْآخِرَةِ، وَ أَمَّا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ مَا قَصَرَ عَنِ الْغُلُوِّ وَازْتَفَعَ عَنِ التَّقْصِيرِ وَاسْتَقَامَ، فَلَمْ يَغْدِلْ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَاطِلِ...^١

ومن الثاني ما رواه ابن شعبة الحراني عن أمير المؤمنين عليه السلام:

يَا كُفَّاءَ وَ الْغُلُوُّ فِينَا، قُولُوا: إِنَّا عِبَادٌ مَرْبُوبُونَ وَ قُولُوا فِي فَضْلِنَا مَا سِئْتُمْ، مَنْ أَحَبَّنَا فَلْيَعْمَلْ بِعَمَلِنَا وَ يَسْتَعِنْ بِالْوَرَعِ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ.^٢

هذا، وقد أشار آية الله الشيخ محمد السند إلى بعض الروايات التي استعملت الغلو بغير معناه الاصطلاحي.^٣

د - الغلو في كتب الفقه والعقائد

تعرض الفقهاء للغلاة في كتبهم الفقهية، لكن لما كان الجانب الذي ينال اهتمامهم هو تحديد الأحكام الشرعية، بما فيها طهارة ونجاسة الكفار والمنحرفين عقيدياً، فمرادهم بالغلاة هو من يعتقد ربوبية أحد المخلوقين كأمر المؤمنين عليه السلام^٤، باعتبار تأثيره على طهارته ونجاسته، وأما المفرط في الجوانب الأخرى فلا تأثير له على الطهارة والنجاسة، فيكون

١. معاني الأخبار: ص ٣٣ ح ٤.

٢. تحف العقول: ص ١٠٤.

٣. راجع: الغلو والفرق الباطنية: ص ١٦٦ - ١٨٢.

٤. كتب الشهيد الثاني في شرح قوله «ومن عدا الخوارج والغلاة» قانلاً: «المراد بالخوارج أهل النهروان ومن دان بمقاتلتهم ولجمعهم بغض علي عليه السلام، وبالغلاة من اعتقد إلهية علي عليه السلام أو أحد الأنفة عليه السلام» (مسالك الأفهام: ج ١ ص ٢). وفي جواهر الكلام: «الغلاة: جمع غال، وهو من اعتقد إلهية أحد من الناس كما في الروض، والمعروف من ذلك من اعتقد إلهية علي عليه السلام» (جواهر الكلام: ج ٤ ص ٨٠).

خارجاً عن محور بحثهم، ولهذا لا يقصدونه من إطلاق هذا اللفظ. وكذلك الحال في كتب العقائد والكلام، فإن موضوع البحث فيها هو العقائد الحقّة والباطلة، فلا شأن لهم بغير المجال العقيدي؛ ولهذا لو أطلق علماء العقائد والكلام هذا اللفظ أرادوا به من يعتقد ألوهية أمير المؤمنين أو أحد أولاده عليه السلام أو نظير ذلك من العقائد الفاسدة، لا المغالي بمعنى اللغوي.

وبناءً على ذلك، فلو أطلق عنوان المغالي في كتب الفقه والعقائد فالمراد به المغالون عقيدياً لا غير، ولكثرة التعاطي مع الكتب المذكورة والأنس بها صار المعنى المذكور هو المتبادر من هذه اللفظة عند المتشرعة - في عصرنا الحاضر - من بين معاني الغلو، حتّى صار وكأنه المعنى الحقيقي والوحيد لهذا اللفظ، مع أنّ المعنى اللغوي أوسع من ذلك، واستعماله القرآني والحديثي مطابق للمعنى اللغوي وأوسع من المعنى المستعمل في الفقه والعقائد.

والسؤال المطروح هو: ما المراد من الغلو المنسوب لسهل بن زياد، هل هو معناه اللغوي أم الفقهي والكلامي؟

قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نوضح ما يمكن تصوّره من معاني الغلو في العصر السابق، ثمّ اختيار المعنى المناسب منها وفق القرائن، فنقول:

الغلو في العصر السابق على ثلاثة أقسام^١، هي:

١. الغلو العقيدي: وهو رفع أهل البيت عليهم السلام فوق شأنهم، أو رفعهم إلى مستوى الربوبية.
 ٢. الغلو السلوكي والعملي: والمراد به الإفراط في المجال السلوكي والعملي؛ إذ تقدّم أنّ الغلو هو الإفراط ومجاورة الحدّ، فإذا كان هذا الإفراط في مجال السلوك وعلى المستوى العملي كان غلوّاً سلوكيّاً، وبذلك تخرج أفعال الإنسان عن جادة الصواب.
- وهذا الغلو له مظاهر مختلفة في الحياة، كالإفراط في تهذيب الأولاد باستقصاء كلّ شاردة وواردة، والإفراط في الطهارة والنجاسة، والإفراط في طلب المال، وهكذا. فالاعتدال

١. هذا التقسيم للغلو هو ممّا أفاده السيّد الأستاذ آية الله السيّد أحمد المددي حفظه الله في بعض دروسه، والإيضاح من عندنا.

في الأمثلة المذكورة حسن، والإفراط مذموم، بل قد يخرج الإنسان عن المسير السليم للحياة نتيجة لإفراطه في بعض الجوانب السلوكية، كما نشاهده في بعض أفراد المجتمع. والذي يظهر من بعض الأخبار - خصوصاً الأخبار الواردة في تراجم الغلاة - أنَّ الغلو قد يطلق ويراد به الغلو السلوكي والعملي، لكن لا بجميع أنواع السلوك، بل بمعنى أنَّ الإنسان لا يأتي بالواجبات ولا ينتهي عن المحرّمات، بل قد لا يرى تكليفاً، نظير ما يظهر من الرواية التالية المروية في رجال الكشي تحت العناوين: «فارس، و محمد بن يزداد الرازي، وإسحاق بن محمد البصري»:

قال أبو عمرو: سألت أبا النصر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء، فقال: أمّا علي بن الحسن بن علي بن فضال فما رأيت فيمن لقيت بالعراق و ناحية خراسان أفقه و لا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة... وأمّا علي بن عبد الله بن مروان فإنّ القوم - يعني الغلاة - يمتحن في أوقات الصلوات، و لم أحضره في وقت صلاة و لم أسمع فيه إلّا خيراً...^١

وهو صريح في أنَّ الغلاة يمتحنون ويعرفون في أوقات الصلاة؛ وما ذاك إلّا لأنهم لا يقيمونها. وهذا يعني أنَّ الصفة المعروفة للغلاة هي عدم إقامتهم للصلاة. وفي اعتقادات الإمامية:

و علامة الحلاجية من الغلاة دعوى التجلّي بالعبادة مع تدبّثهم بترك الصلاة و جميع الفرائض، و دعوى المعرفة بأسماء الله العظمى، و دعوى اتباع الجنّ لهم، و أنّ الولي إذا خلص و عرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياء ﷺ.^٢

وقال العلامة المجلسي:

اعلم أنّ الغلو في النبيّ و الأئمة ﷺ إنّما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء الله تعالى في المعبودية أو في الخلق و الرزق... أو القول بأنّ معرفتهم تغني عن جميع الطاعات و لا تكليف معها بترك المعاصي.^٣

١. رجال الكشي: ص ٥٣٠ الترجمة ١٠١٤.

٢. اعتقادات الإمامية: ص ١٠١، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٣.

٣. بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٦.

وفي أعلام الدين:

ومنها: محبة أسهل المذاهب ذي الرخص في ارتكاب الفواحش واللذات؛ استصعاباً للعلم واستقلالاً للعمل وميلاً إلى الراحة ورغبة في الإباحة؛ ولهذا يسرع كثير من الناس إلى مذاهب الغلاة والمسقطين للتكليف والأعمال.^١

فالروايات والكلمات المشار إليها وغيرها دالة بوضوح على أنّ أحد المظاهر البارزة والعلامات الشاحصة في الغلاة هي ترك العبادات وارتكاب المحرمات، وهما أمران سلوكيان، ولهذا أطلقنا عليه عنوان الغلو السلوكي.

نعم، المنشأ للغلو السلوكي هو الانحراف العقيدي الذي من أبرز مصاديقه الغلو العقيدي، لكن لا تلازم بينهما، فقد يكون الشخص غالباً في عقيدته لكنه يقيم الصلاة ويؤدي الزكاة. وعليه فالغلو السلوكي غير الغلو العقيدي.

ويظهر من بعض الروايات أنّ المتبادر من لفظ الغلو لأبناء ذلك الزمان كان ملازماً لترك الواجبات وركوب المحرمات.

كما قد يطلق الغلو ويراد به التطرف العملي، لكن لا بترك الواجبات وفعل المحرمات، نظير التطرف في إبراز الولاية لأهل البيت عليه السلام والبراءة من أعدائهم^٢، أو التطرف في بعض المجالات الأخرى.

٣. الغلو السياسي: النوع الثالث من الغلو هو ما أسميناه بالغلو السياسي، وهو أن يكون الإنسان ثورياً في تصرفاته ومواقفه تجاه النظام الحاكم، بنحو يخرجه عن حد الاعتدال. ولتوضيحه نقول:

لا ريب أنّ الناس على مسالك ومذاهب وطباع مختلفة، وبسبب ذلك تختلف مواقفهم تجاه الأنظمة السياسية والحكومات القائمة. من جهة أخرى فإنّ عدم رضوخ الإنسان للظلم ومواجهته له أمر حسن فيما إذا روعيت شرائطه ومتطلباته وأرضياته اللازمة، ومذموم إذا لم

١. أعلام الدين: ص ٢٥٩.

٢. هذا المعنى أشار إليه آية الله الشيخ محمد السند، وذكر الشاهد الروائي عليه. راجع: الغلو والفرق الباطنية: ص ١٧٢ - ١٧٤.

تراع الأمور المذكورة. فالاعتدال السياسي هو: أن يتخذ الإنسان الموقف المناسب تجاه النظام الجائر حسبما تقتضيه الظروف والشرائط الحاكمة، ولا يمكن رسم خطّ عام للعمل به في جميع الحالات ومختلف الظروف أيّاً كانت.

وبعبارة أخرى: الأنظمة السياسية والحكومات قد تخرج عن جادة الاستقامة، بأن تظلم البعض، أو تستأثر بالأموال، أو تنهب الثروات، فالاستنكار عليها ومواجهتها أمر حسن بلا ريب، شريطة أن يتمتع بالأرضية الخصبة والشرائط المطلوبة، وإلا كانت مذمومة وقييحة؛ لأنها ستجّر التبعات السيئة على أولئك المعترضين، بل وعلى غيرهم أيضاً؛ ولهذا فإنّ التاريخ يشهد لنجاح الانتفاضات الشعبية التي راعت هذا الجانب، وفشل الأخرى التي لم تراع هذا الجانب.

وقد عاصرنا في زماننا الحاضر الانتفاضات والثورات الشعبية من كلا النمطين، فشهدنا نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إلى جانب ذلك نجد فشل بعض الثورات في البلدان الأخرى، كالانتفاضة الشعبانية في العراق سنة (١٩٩٢ م) ضدّ نظام صدام الجائر، وبعض الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية خلال العامين (٢٠١٠ - ٢٠١١ م)، فإنّ هذه الثورات لو تمّت في ظلّ أرضية مناسبة وقيادة حكيمة لانتهد لتنتج محمودة. فالذي يحمل أفكاراً ثورية ضدّ النظام الحاكم، ولا ينتظر حلول الفرصة المناسبة وتحقّق الشرائط المطلوبة عبّرنا عنه بـ«الغالي سياسياً». وهذا النوع من الغلوّ موجود على مرّ التاريخ.

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل كان في الأوساط الشيعة رجال لهم غلوّ سياسي، أم أنّ هذا مجرد احتمال؟

ونقول في الجواب عنه: كان هناك تيّار فكري سائد بين الشيعة في مختلف المدن - وخاصة في الكوفة - يدعو للقيام ضدّ النظام الحاكم والإطاحة به وتنصيب من نصّبه الله تعالى، وهذا الخطّ الفكري كان موجوداً بين الشيعة على مرّ الأزمان، وهناك من يدين به إلى يومنا هذا، ومن وجوه هذا التيار هو زيد بن عليّ الشهيد، الذي كان يدعو للثورة والسيف والإطاحة بالأمويين واستبدال النظام الحاكم بنظام آخر^١، فلمّا ثار واستشهد وصلب وأُحرق

١. وهو المعبر عنه في الروايات بأنّه كان يدعو للرضا من آل محمّد؛ ولهذا فإنّ الزيدية يقولون بالقيام بالسيف إلى يومنا هذا، ولهذا نجد الاضطرابات في اليمن بين الأتوة والأخرى، فإنّهم من أبناء المذهب الزيدي.

توغّرت نفوس أنصار هذا التيار أكثر فأكثر، حيث لعب النظام الحاكم بمشاعر الشيعة بشدّة وأحسّوا من خلال ممارسات النظام أنّه يريد إبادتهم والقضاء عليهم عن بكرة أبيهم. وهذه المظلومية والصغوظ الشديدة والمتزايدة على الشيعة هي من أسباب انتشار هذا التيار، حيث إنّ نشر المظلومية من أفضل الأساليب الإعلامية لترويج فكرة معيّنة وإثارة مشاعر الناس تجاه الحكومة.

ولهذا نجد أنّ الكثير أخذ يؤمن بهذه الفكرة، بل نجد أنّ البعض أخذ يسأل أهل البيت (عليهم السلام) عن سبب القعود وعدم الثورة، والكثير من هؤلاء لا يلاحظون الظروف المحيطة والشرائط المطلوبة للثورة، ولهذا لم يقدّم أهل البيت (عليهم السلام) ضدّ الأنظمة الحاكمة، في الوقت ذاته قامت العديد من الثورات إلّا أنّها باءت بالفشل، ولو كانت الأرضية مناسبة لثار أهل البيت (عليهم السلام) ضدّ الأنظمة المذكورة. وقد ضمّ هذا التيار العديد من الرواة.^١

تذييل:

ذكر الشيخ محمّد السند في كتابه «الغلوّ والفرق الباطنية» تحت عنوان «حقيقة الغلوّ وأنواعه في الروايات» ما يلي:

إنّه قد عرّف الغلوّ بتعاريف عديدة، فتارة بتأليه الأنبياء والرسل أو الأوصياء، وأخرى بالقول بنبوة الأوصياء والأئمة، وثالثة بالقول بوجود صفات ومقامات للمعصومين هي فوق درجتهم وحدهم الوجودي وهي أشبه بالصفات الإلهية، ورابعة بالقول فيهم وبنعتهم بما ليس فيهم. ولكن هناك تعاريف أخرى نجدها في جملة من الروايات، والجامع بينها هو الإيمان بحقيقة الباطن مع الإفراط والتطرّف في جانب آخر... إلى أن قال -: وقد استعمل الغلوّ في الروايات في معاني عديدة، وليس ذلك من قبيل المشترك اللفظي، بل هي في الحقيقة أنماط وأنواع التطرّف والتجاوز عن الحدّ الذي ارتكبه الغلاة، وهي أمور.^٢

ثمّ ذكر سبعة أنواع للغلوّ مع ذكر الشاهد الروائي لكلّ منها، إليك عناوينها، ومن أراد الاستزادة فليراجع المصدر، وهذه العناوين هي:

١. ومثمن أشار لهذا المعنى أيضاً آية الله الشيخ محمّد السند. راجع: الغلوّ والفرق الباطنية: ص ١٧٨ - ١٨٠.

٢. الغلوّ والفرق الباطنية: ص ١٦٣ - ١٦٥.

الأول: الإيمان بالباطن والكفر بالظاهر.^١

الثاني: الخطأ في التأويل.^٢

الثالث: ترك التقية بإظهار التبرّي جهاراً.^٣

الرابع: الغلو في التسمية لا في إسناد الصفات والأفعال.^٤

الخامس: التطرف السياسي والاندفاع الثوري.^٥

السادس: الاستنكال بمحبّتهم وإظهارها لأجل الوصول إلى الأطماع الدنيوية.^٦

السابع: إسناد الأفعال الخطيرة في الخلقة إلى المقرّبين من دون تقييدها بإذن الله.^٧

وبهذا يتّضح أنّ ما ذكرناه من معنى للغلو غير مستبعد، فروايات أهل البيت عليهم السلام دالة على معانٍ عديدة للغلو لا نستعمله فيها هذا اليوم، وهذه المعاني مستعملة بحق الرواة كما ذكرت الشواهد الروائية عليه، علماً أنّ هذه النماذج لا تعني انحصار معنى الغلو فيها، وإنّما تعني استعمالها فيها مع إمكان استعمالها في غيرها أيضاً.

زبدة المخاض

اتّضح ممّا تقدّم أنّ الغلو مستعمل في اللغة والقرآن والحديث في معانٍ عديدة، كلّها ترجع إلى التطرف والخروج عن الحدّ والاعتدال. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه:

ما هو المقصود من الغلو في عبارة النجاشي بحق سهل بن زياد؟

والجواب هو أنّه إذا أردنا تحديد المعنى المقصود من بين المعاني العديدة فلا بدّ من

ملاحظة القرائن التي تعيننا على ذلك فنقول:

المعنى الأول من معاني الغلو - وهو الغلو العقيدي - غير مقصود هنا بلا ريب، فإنّ

١. المصدر السابق: ص ١٦٦ - ١٦٧.

٢. المصدر السابق: ص ١٦٨ - ١٧١.

٣. المصدر السابق: ص ١٧٢ - ١٧٤.

٤. المصدر السابق: ص ١٧٥ - ١٧٧.

٥. المصدر السابق: ص ١٧٨ - ١٨٠.

٦. المصدر السابق: ص ١٨١.

٧. المصدر السابق: ص ١٨٢.

المعتقد لألوهية أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد الأنمة عليه السلام لا يروي ما ينافي عقيدته، مع أنه روى الكثير من ذلك، نظير الروايات التالية:

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الرَّجُلِ: مَا الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ فِي مَعْرِفَةِ الْخَالِي بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ:

لَمْ يَزَلْ عَالِمًا وَ سَامِعًا وَ بَصِيرًا، وَ هُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ.

وَ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَرَأُ بِدُونِ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِي؟ فَقَالَ:

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِمًا سَمِيعًا بَصِيرًا.^١

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:

تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَ لَا تَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّهِ لَا يَزْدَادُ صَاحِبَهُ إِلَّا تَحِيرًا.^٢

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَامِرٍ الْقَصْبَائِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَالَ: قَالَ:

لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِعَظَمَتِهِ لَمْ يَقْدِرُوا.^٣

سَهْلٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: أَنْ مَنْ قَبْلَنَا مِنْ مَوَالِكَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ؟ فَكَتَبَ عليه السلام بِحُطْهِ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَ لَا يُوصَفُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ أَوْ قَالَ الْبَصِيرُ.^٤

سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَى أَبِي:

١. الكافي: ج ١ ص ٨٦ ح ٢.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٩٢ ح ١.

٣. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٤.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٥.

أَنَّ اللَّهَ أَعْلَى وَ أَجَلُ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُتَلَّغَ كُنْهَ صِفَتِهِ، فَصِفُوهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَ كُفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.^١

سهل، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ:

لَا تَجَاوِزْ مَا فِي الْقُرْآنِ.^٢

سهل، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ عليه السلام: أَنَّ مَنْ قَبَّلَنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، قَالَ فَكَتَبَ عليه السلام:

سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.^٣

سهل، عَنْ بَشْرِ بْنِ بَشَّارٍ التَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: أَنَّ مَنْ قَبَّلَنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ صُورَةٌ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ:

سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.^٤

بل إنه كاتب الإمام العسكري عليه السلام وسأله عن التوحيد، فروى الشيخ الكليني:

سهل، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ: قَدْ اخْتَلَفَ - يَا سَيِّدِي - أَصْحَابُنَا فِي التَّوْحِيدِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ - يَا سَيِّدِي - أَنَّ تَعَلَّمَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ فَعَلَيْتَ مُتَطَوِّلًا عَلَى عَبْدِكَ فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام:

سَأَلْتُ عَنِ التَّوْحِيدِ وَهَذَا عَنْكُمْ مَعْرُوفٌ، اللَّهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، خَالِقٌ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، وَيُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَلَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَبَّهُ، هُوَ لَا غَيْرُهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ

١. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٦.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٧.

٣. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٨.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٩.

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^١

وغيرها من الروايات المفترقة في أبواب أصول الكافي والتي تدلّ على توحيده، إمّا بشكل صريح أو غير صريح. هذا بالنسبة إلى المعنى الأول.

وأما المعنى الثاني - أعني الغلو السلوكي والعملية المستلزم لترك الواجبات وفعل المحرّمات - فينبه ما يلي:

١. إنّ الذي لا يأتي بالواجبات ولا يتحرّج عن فعل المحرّمات، لا يؤمن عليه من الكذب في الرواية، بل وجعل الأحاديث، فكيف يروي عنه كبار المحدثين أمثال الكليني هذا العدد الهائل من الروايات؟!

٢. إنّ سهلاً روى كمّاً هائلاً من الروايات في الفروع كما تشير إحصائيات رواياته في كتاب الكافي^٢، فمن لا يرى لزوم الإتيان بالفرائض - من الصلاة وغيرها - لا يروي هذا العدد من الروايات فيما يتعلّق بها وبأحكامها.

وبهذا ينتفي أو يضعف الاحتمالان الأولان للغلو، وهما: الغلو العقيدي والسلوكي؛ واللذان يوجبان الكفر أو الفسق، وهذا ما ذكره الشيخ محمّد حسين الإصفهاني رحمه الله حيث قال:

من الواضح أنّ الغلو في الصدر الأول عند أبواب الحديث ليس من الغلو الموجب للفسق أو الكفر.^٣

ومن الّذين أنّ الغلو العقيدي أو السلوكي - الذي يستلزم ترك الواجبات وفعل المحرّمات - موجب للفسق أو الكفر، وعليه فهو صريح في أنّ الغلو في ذلك الزمان ليس هو بالمعنيين المذكورين.

نعم، يحتمل أن يكون المراد بنسبة الغلو إليه هو الغلو بمعناه اللغوي؛ وهو أن يكون مفرطاً في بعض التصرفات التي تعرّض استقرار المجتمع للخطر. ولعلّ هذا الاحتمال أقرب

١. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٣ ح ١٠.

٢. سنأتي هذه الإحصائيات لاحقاً إن شاء الله تعالى.

٣. صلاة المسافرين: ص ٢٠.

من غيره بلحاظ القرائن؛ فهو منسجم مع نصرت أحمد بن محمد بن عيسى مع سهل من جهة، ورواية الأجلء - كالشيخ الكليني - عنه من جهة أخرى، وتوثيق الشيخ له من جهة ثالثة.

توضيح ذلك: إن أحمد بن محمد بن عيسى كان الوجه السياسي في قم، قال النجاشي في ترجمته:

أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله... شيخ القميين ووجههم وفقههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان بها.^١

فمقتضى منزلته السياسية وكونه الرئيس الذي يلقي السلطان^٢ أن لا يسمح للمتطرفين بإتيان ما شاؤوا^٣، خاصة في بعض المجالات الهامة كالحديث، فإن كان المراد بالغلو ما ذكرناه انسجم مع ما تقدّم من عبارة النجاشي في وصف «سهل» حيث قال: «كان ضعيفاً في الحديث»، و عليه سيكون وصفه بالغلو بمعنى تطرفه في قبول الأحاديث حتى وإن كانت من نسخ غير معتمدة أو من طرق ضعيفة.

ويؤيد هذا الاحتمال ما يلي:

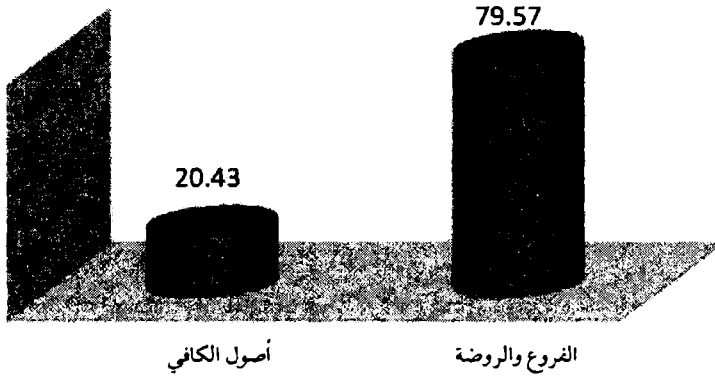
١. أن النجاشي لم يذكر شهادة القميين عليه بالغلو، وإنما قال: «وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو»، فهذه الشهادة من قبل الرئيس السياسي لقم - أحمد الأشعري - فقط.

٢. بمراجعة روايات «سهل» في كتاب الكافي وجدنا أن حوالي (٢٠٪) من رواياته وردت في الأصول، وحوالي (٨٠٪) من رواياته وردت في الفروع والروضة، أنظر الشكل التالي:

١. رجال النجاشي: ص ٨١ الرقم ١٩٨.

٢. هو ما يعتبر عنه اليوم بـ «المحافظ» أو «القائم مقام» أو نظير ذلك.

٣. وهذا ما نجده في واقعنا الاجتماعي الذي نعيشه، فالسياسي يحاول تهدئة الساحة ولا يفسح المجال لمن له ميول فكرية معينة تهدد هدوء واستقرار المجتمع، سواء على المستوى الفكري أم على المستوى السياسي أم غيرهما من المستويات.



فلو كان غلوه عقيدياً لبرز في شيء من رواياته الواردة في أصول الكافي، مع أنها لا تشمل على مضامين توهم الغلو العقيدي على ما راجعناه. وإن كان بمعنى عدم المبالاة بالواجبات فإن رواياته في الفروع تنيف على الألف، وهو غير منسجم مع عدم مبالاته بالواجبات.

علماً أنّ الغلو العقائدي له أفق واسع، ولا ينحصر في معنى واضح الحدود؛ حيث نرى العقيدة الواحدة حقاً عند بعض باطلة عند آخرين، بل هي من مصاديق الغلو، فما هو المعيار في كون الرجل غالباً؟ خاصة في بعض المجالات التي تختلف فيها مدرسة قم عن مدرسة بغداد؛ إذ أنّ المتهم له بالغلو هو من مشايخ قم المعروفين، فإن تنزلنا وقلنا: إنّ المراد بالغلو هو الغلو العقيدي، فهذه النسبة هي من قبل بعض القميين، مع أنه ممّا اختلفت في تعيين مصاديقه مدرستا قم و بغداد.

هذا وقد ذكر الشيخ المامقاني رحمته الله شاهداً آخر لعدم كون المراد بالغلو معناه المعاصر فقال:

ويشهد لما ذكرناه هنا رواية الرجل أخباراً كثيرة غاية الكثرة في مذمة الغلاة والغلو

١. قال الشيخ الصدوق رحمته الله: «إنّ الغلاة و المفسّدة لمتهم الله بتركوا سنن النبي صلى الله عليه وآله و يقولون: لو جاز أن يسهوا في الصلاة لجاز أن يسهوا في التبليغ لأن الصلاة عليه فريضة كما أنّ التبليغ عليه فريضة... وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله يقول: أول درجة في الغلو نفى السهو عن النبي صلى الله عليه وآله... وأنا أختبب الأجر في تصنيف كتاب منقرد في إثبات سنن النبي صلى الله عليه وآله و الرد على منكريه إن شاء الله تعالى» (من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٣٥٩).

وحقيقة كون الأئمة عليهم السلام عباداً لله تعالى مكرمين.^١

كما ذكر المحدث النوري عدداً من القرائن الدالة على أنّ المراد بالغلو ليس هو الغلو العقيدي هي كالتالي:

أ - ما في النجاشي: أنّ له كتاب التوحيد... وظاهر لكل ذي درية أنّه وضع لذكر ما ورد لإثبات وجوده تعالى وصفاته وأفعاله وما يتعلّق بذلك ممّا يذكر في أبواب التوحيد، ويظهر من كتاب توحيد الكافي وكتاب التوحيد للصدوق جملة من أخبار كتابه الدالة صريحاً على كونه كسائر الموحّدين المؤمنين. وبالجملة، تأليف مثل هذا الكتاب لا يكون إلاّ ممّن يعتقد إلهاً كإله المسلمين.

ب - أنّه كان في الرّي، وقد روى عنه جماعة من أهلها وغيرها، وفيهم خال الكليني ثقة الإسلام أبو الحسن عليّ بن محمّد المعروف بعلّان، الذي يروي الكليني بتوسطه عن سهل ما لا يحصى، ولا يعقل عادة أن تكون حاله مستورة عنه، فلو عرف غلوّه هو أو غيره ما كانوا ليرووا عنه، وما كان الكليني ليروي عنه، كغيره من الغلاة المعروفين في هذه الطبقة وقبلها، الذين لم يرووا عنهم أصحابنا - خصوصاً الأجلاء منهم - حديثاً واحداً، مثل: فارس بن حاتم، والقاسم اليقطيني، وعليّ بن حسكة وأضرابهم.

ج - أنّه كان في عصر ثلاثة من الأئمة عليهم السلام، بل أدرك الغيبة كما يظهر من الحضيّني، وقد ورد عنهم: في حقّ الغلاة المعروفين من اللعن والبراء، والأمر بهما أحاديث كثيرة، فلو كان سهل منهم - وهو من المعروفين المؤلّفين وشيخ جماعة من أجلّاء الرواة والمحدثين - لورد فيه ما ورد فيهم، ولأمروا بالبراء منه واللعنة عليه.

د - ما تقدّم من المكاتبة الصحيحة سؤالاً وجواباً.

هـ - جملة ممّا رواه ممّا يدلّ على كونه من الموحّدين الذين يعتقدون بإمامة الأئمة الطاهرين عليهم السلام (وذكر طائفة من رواياته التي رواها الصدوق في التوحيد، والكليني في الكافي، والخزّاز في كفاية الأثر وغيرهم، ثمّ قال: إلى غير ذلك ممّا يوجب نقله الخروج عن وضع الكتاب، وكلّها دالة على كونه كسائر الإماميّة العارفة بالله وبرسوله وبالْحجج عليهم السلام كغيره من الأجلّاء، وآتى للغالي - بالمعنى المتقدّم - رواية هذه الأخبار النافية لمعتقده المخالفة لرأيه ومذهبه.

وما رواه هو في ذم الغلاة وكفرهم، ففي الكشي: بإسناده عن سعد بن عبد الله، قال: حدّثني سهل بن زياد الآدمي، عن محمد بن عيسى، قال: كتب إليّ أبو الحسن العسكري عليه السلام ابتداءً منه: «لعن الله القاسم اليقطيني، ولعن عليّ بن حكمة القمي، شيطاناً تراني للقاسم فيوحي إليه زخرف القول غروراً» (ثم نقل رواية ذكرها الكشي في ترجمة عليّ بن حكمة أيضاً).

ز - إن الذي يظهر من تتبع الأخبار خصوصاً ما ورد في تراجم الغلاة، وما ذكره في مقالات أرباب المذهب، وصريح التوقيع المتقدم، أنّ الغلاة لا يرون تكليفاً، ولا يعتقدون عبادة، بل ولا حلالاً، ولا حراماً، وقد مرّ في ترجمة محمد بن سنان أنّه لما سأل الحسين بن أحمد عن أحمد بن هليل الكرخي: «أخبرني عمّا يقال في محمد بن سنان من أمر الغلو، قال: معاذ الله هو والله علّمني الطهور، وحبس العيال، وكان متشكفاً متعبداً». فيظهر منه: أنّه لا يجتمع الغلو والعبادة وتعليمها، وإذا راجعت الكافي والتهذيب تجد لـ «سهل» من أوّل كتاب الطهارة إلى كتاب الديات في أكثر الأبواب خبراً أو أزيد فيما يتعلّق بأحكام الدين أكثرها سديدة مقبولة، وأخذها المشايخ عنه، وضبطوها في الجوامع مثل الكافي الذي ذكر في أوّله ما ذكر، ومع ذلك كلّ كيف يجوز نسبة الغلو إليه؟

واستمرّ المحدث النوري في الجواب قائلاً:

وثانياً: أنّ أحمد لو كان مصيباً في قوله وفعله وكان سهل غالباً كاذباً، كيف خفي حاله على أجلاء هذه الطبقة؟ ولم لم يقلّدوه في رأيه ولم يصوّبوه في عمله؟ فتراهم يروون عنه بقم والريّ كما عرفت من روى عنه بلا واسطة، وروى عنه معها أيضاً جماعة...

وثالثاً: أنّ الغلو الذي دعا أحمد إلى نفيه وإليه يرجع الكذب - فإنّ الغالي عندهم كاذب مطلقاً - إن كان هو الغلو المعروف الذي يكفر صاحبه، يخرج به عن ملة الإسلام، وهو القول بالوهمية أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد من الأنمة عليهم السلام كما نصّ عليه في المسالك... لا ما اصطلاح عليه بعضهم من تجاوز الحدّ الذي هم عليه صلوات الله عليهم، ومن هذا القبيل ما يطعن القميون في الرجل كثيراً ويرمونه بالغلو...

حصيلة البحث

الذي تنتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو أنّ الغلو في اللغة يعني الارتفاع ومجاورة القدر، وهو

شامل للعقائد والأقوال والأفعال، فردية كانت أو اجتماعية. وهو مستعمل بهذا المعنى في القرآن والحديث أيضاً.

وأما في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين فهو الاعتقاد بالوهمية أمير المؤمنين أو أحد أولاده الطاهرين عليهم السلام.

وأما في كتب الرجال فهو مستعمل بمعانٍ عديدة، منها: الغلو العقيدي، والغلو العملي الذي قد يلزم ترك الواجبات وإتيان المحرمات، والغلو العملي الذي لا يلزم ترك الواجبات وإتيان المحرمات. والذي يبدو من القرائن أنَّ الغلو المنسوب لسهل بن زياد هو من النوع الأخير، لا الغلو العقيدي ولا الغلو السلوكي الذي يلزم ترك الواجبات وفعل المحرمات.

تتمة

قد يقال: إنَّ المحمّدين الثلاثة لم يرووا من روايات سهل ما كان فيه رائحة الغلو، فعدم وجود ما يدلّ على غلوّه فيها لا ينفي غلوّه. ولأجل دفع هذا التوهّم تتبعنا روايات سهل في بصائر الدرجات باعتباره من مظانّ روايات الغلو، فعثرنا على عنوان «سهل بن زياد» في أربع روايات من مجموع رواياته التي تنيف على ١٨٠٠ رواية، وهو عدد ضئيل دون شكّ، ننقلها إليك فيما يلي وندرسها الواحدة تلو الأخرى لنرى مدى دلالتها على الغلو:

الرواية الأولى:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ النَّهْدِيِّ، عَنِ الْحَزْبِ، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْعَاقُولِ، فَإِذَا هُوَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ قَدْ وَقَعَ لِحَاؤُهَا وَبَقِيَ عَمُودُهَا، فَضَرَبَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: ارْجِعِي يَا ذُنُ اللَّهِ خَصْرَاءَ مُثْمِرَةً؛ فَإِذَا هِيَ تَهْتَرُ بِأَغْصَانِهَا حَمَلَهَا الْكُمُزَى، فَقَطَعْنَا وَ أَكَلْنَا وَ حَمَلْنَا مَعَنَا. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ غَدَوْنَا فَإِذَا نَحْنُ بِهَا خَصْرَاءَ فِيهَا الْكُمُزَى.^١

وبعد تتبعها في مصادر الحديث لم نعثر عليها في شيء من الكتب المعتمدة والمتقدمة، نعم عثرنا عليها في الهداية الكبرى باختلاف يسير وبالسند التالي:

وَعَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْحَارِثِ قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَاطُولِ بِالْكُوفَةِ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ
فَإِذَا نَحْنُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ قَدْ وَقَعَ لِحَاؤُهَا وَبَقِيَ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ، عُودُهَا يَابِسًا،
فَضَرَبَهَا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: ارْجِعِي يَا ذَنْ لَلهِ خَصْرَاءُ ذَاتِ نَمَرٍ؛ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ بِأَغْصَانِهَا
مُورِقَةً مُثْمِرَةً، وَحَمَلُهَا الْكُمَثَرِيُّ الَّذِي لَمْ يَرِ مِثْلُهُ فِي فَوَاحِي الدُّنْيَا، فَأَطْعَمَنَا مِنْهُ وَ
تَرَوُّدَنَا وَحَمَلْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عُذْنَا إِلَيْهَا فَإِذَا بِهَا خَصْرَاءُ فِيهَا الْكُمَثَرِيُّ.^٢

كما عثرنا عليها في موضعين من الخرائج والجرائح، إلا أنها جاءت عن الحارث الأعور
وباختلافات يسيرة^٣. علماً أن سند الرواية في الهداية الكبرى عارٍ عن عنوان «سهل بن زياد»،
وأما سندها في الخرائج والجرائح فغير معلوم بسبب الإرسال.
وعلى أي حال فليست الرواية من منفردات سهل، وإنما هي مروية من طريق غيره أيضاً،
هذا من ناحية السند.

وأما من ناحية المضمون، فليس فيه ما يدل على كون سهل غالباً. نعم قد يستوحش
البعض من أمثال هذه المضامين، إلا أن الاستيحاش ليس معياراً للغلو، كما هو واضح. نعم
إذا كان المضمون مخالفاً للمعايير المقبولة؛ كمخالفته للقرآن أو الروايات الثابتة أمكن
دعوى الغلو، لكن مضمون هذا الحديث ليس كذلك؛ حيث نجد المضامين المشابهة له في
روايات عديدة أوردناها الصغار في باب تحت عنوان «باب من القدرة التي أعطي النبي عليه السلام
والأنمة من بعده أن الشجر يطيعهم بإذن الله تبارك وتعالى» وأورد فيه إحدى عشرة رواية عن
عدد من الرواة بعضهم من الأجلاء، نظير الرواية التالية:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. السند السابق عليه هو كالتالي: «وَقَفَّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي
حَمْزَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَمُورِيِّ الْهَمْدَانِيِّ».

٢. الهداية الكبرى: ص ١٥٣.

٣. الخرائج والجرائح: ج ١ ص ٢١٨، وج ٢ ص ٧١٨.

أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْكَلامِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ إِلَّا بِالنَّظَرِ، إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ لَهُ: أَرِنِي آيَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِشَجَرَتَيْنِ: اجْتَمِعَا، فَاجْتَمَعَا. ثُمَّ قَالَ: تَفَرَّقَا، فَافْتَرَقَا، وَ رَجَعَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى مَكَانِهِمَا. قَالَ: فَأَمَّنَ الرَّجُلُ.^١

بل نجد شبهه هذا المضمون في آيات الكتاب، فقال تعالى مخاطباً لمريم: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا غَنِيًّا^٢﴾، فإذا كانت مريم العذراء بهذا الشأن، فلا غرو في كون الإمام المعصوم بهذه الصفة. وعليه فرواية سهل لهذه الرواية وهذا المضمون لا يكشف عن غلوّه العقيدي.

الرواية الثانية:

حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي رَبِيعٍ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ الْإِنَّمَاءَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَغْلَمَ عَلِمَ.^٣

وبمراجعتها في مصادر الحديث عثرنا عليها في بصائر الدرجات من طريقين آخرين هما:

حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ التَّهْدِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ التَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

إِنَّ الْإِنَّمَاءَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَغْلَمَ عَلِمَ.^٤

و: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي رَبِيعٍ الشَّامِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

الْعَالِمُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَغْلَمَ عَلِمَ.^٥

١. بصائر الدرجات: ص ٢٥٣ ح ١. وقد ورد هذا الحديث بسندين آخرين أيضاً هما: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» (أنظر: بصائر الدرجات: ص ٢٥٥ ح ٧ وما يليه).

٢. مريم: ٢٥.

٣. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ٣.

٤. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ٢.

٥. بصائر الدرجات: ص ٣١٥ ح ١.

كما رواها الكليني من طريقين أيضاً أحدهما عن سهل:
عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:
إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ عُلَمَ.^١

والآخر من طريق غير سهل وهو:
أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَذْرِ بْنِ
الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:
إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ أَعْلِمَ.^٢

كما روى نفس المضمون بلفظ آخر من طريق غير سهل:
مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُوسَى، بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ
الْمَدَانِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمَدَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:
إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَعْلَمَ شَيْئاً أَعْلَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ.^٣

فهي مروية عن سهل وغيره، مع أن مضمونها ليس بمنكر، ولو فرضنا الاستنكار على
سهل لروايته لهذا المضمون للزم الاستنكار على بعض أجلاء الرواة الواقعيين في طريقها؛
نظير صفوان بن يحيى، ولا نجد أحداً من الرجاليين غمز عليهم بالغلو.

الرواية الثالثة:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَازُونَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:
إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ ذَا الْقُرْتَيْنِ السَّحَابَيْنِ الذَّلُولِ، وَالصَّغْبِ، فَاخْتَارَ الذَّلُولَ وَهُوَ مَا لَيْسَ
فِيهِ بَرْقٌ وَلَا رَعْدٌ، وَلَوْ اخْتَارَ الصَّغْبَ لَمْ يَكُنْ لَهُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا خَرَهُ [ادَّخَرَهُ]
لَلْقَانِمِ عليه السلام.^٤

ويتبعها عثرنا عليها في كتاب الاختصاص بالسند التالي: «مُحَمَّدُ بْنُ هَازُونَ، عَنْ أَبِي

١. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ١.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ٢.

٣. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ٣.

٤. بصائر الدرجات: ص ٢٠٩ ح ٢.

يَحْيَى سَهْلَ بْنَ زِيَادٍ الْوَاسِطِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^١. ومن الواضح بمقارنة الروایتين وقوع التصحيف في أحد السندین؛ فالطريق واحد والرواية واحدة. وبمراجعة الأسانید لم نجد رواية «محمد بن هارون عن سهل بن زياد» في شيء من الروایات سوى هذه الرواية التي رواها الصَّفَّار، ورواها عنه العلامة المجلسي في موضعين من البحار^٢، ورواها عنه أيضاً الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي^٣. كما لا نجد رواية «سهل بن زياد عن أبي يحيى» في شيء من الروایات سوى هذه الرواية. نعم رواها الشيخ الحرّ العاملي^٤ نقلاً عن بصائر الدرجات.

وفي قبال ذلك نجد رواية «محمد بن هارون عن أبي يحيى» في عدد من الروایات^٥، بل اتضح من خلال مراجعة ترجمة أبي يحيى الواسطي أن اسمه «سهيل بن زياد». وبه يتبين سبب الخلل والتصحيف الواقع في سند بصائر الدرجات؛ فالتشابه بين «سهل بن زياد» و «سهيل بن زياد» من جهة، وكثرة ورود «سهل بن زياد» في أسانید الروایات من جهة أخرى، أدّى الى وقوع هذا التصحيف.

وبهذا يتضح أن هذه الرواية ليست من روايات سهل بن زياد، ومع ذلك فإن مضمونها ليس بمستغرب، ولا ترد عليه شبهة الغلو.

الرواية الرابعة:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قُبَّةِ آدَمَ فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ قُبَّةُ آدَمَ؟ فَقَالَ:

نَعَمْ، وَلِلَّهِ قِبَابٌ كَثِيرَةٌ، أَمَا إِنَّ خَلْفَ مَغْرِبِكُمْ هَذَا تِسْعَةٌ وَثَلَاثِينَ مَغْرِباً أَرْضاً بَيْضَاءَ وَ مَمْلُوءَةً خَلْقاً يَسْتَصِينُونَ بِثَوْرِنَا، لَمْ يَعْصُوا اللَّهَ طَرْفَةَ عَيْنٍ، لَا يَذَرُونَ أَخْلَقَ اللَّهُ آدَمَ

١. الاختصاص: ص ٣٢٦.

٢. بحار الأنوار: ج ١٢ ص ١٨٣ ح ١٣، وج ٥٢ ص ٣٢١ ح ٢٨.

٣. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ج ٥ ص ١٤٢ ح ٤٠١.

٤. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ج ٥ ص ١٤٢ ح ٤٠١.

٥. على سبيل المثال انظر: الكافي: ج ٧ ص ٢٠٠ ح ١١، من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ١٥٢ ح ٥٣٣٧، بصائر الدرجات: ص ٣٧٣ ح ٢٠ و ص ٤٩٣ ح ٨، الخصال: ص ٣٤١ ح ٤، معاني الأخبار: ص ٤٠٥ ح ٧٨.

أَمْ لَمْ يَخْلُقْهُ؟ يَبْرَوْنَ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ.
 قِيلَ لَهُ: كَيْفَ هَذَا؟ يَبْرَوْنَ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَهُمْ لَا يَذُرُونَ أَخْلَقَ اللَّهُ آدَمَ أَمْ لَمْ يَخْلُقْهُ؟
 فَقَالَ لِلْسَّائِلِ: أَتَعْرِفُ إِبْلِيسَ؟
 قَالَ: لَا إِلَّا بِالْخَبَرِ.
 قَالَ: فَأَمِزْتَ بِاللُّغَةِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ؟
 قَالَ: نَعَمْ.
 قَالَ: فَكَذَلِكَ أَمَرَ هَؤُلَاءِ.

وبدراسة سندها اتضح وقوع الخلل والتصحيف فيها أيضاً، فالمقطع التالي من السند:
 «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ...» مصحَّف،
 وصحيحه «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»، فكلمة «عن»
 الواردة قبل «سهل بن زياد» زائدة، و«سهل» تصحيف عن «سهيل»، ويشهد لذلك أمور:
 ١- إننا لا نجد في شيء من الأسانيد رواية «أبي يحيى الواسطي» عن «سهل بن زياد» سوى
 هذه الرواية. نعم رواها العلامة المجلسي في موضعين من البحار^١ نقلاً عن بصائر الدرجات.
 ٢- روى الصفار نفس الرواية في موضع آخر من كتابه بالسند التالي: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
 مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ دُرُوسٍ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ»^٢، كما رواها الكليني
 بالسند التالي: «عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَجَلَانَ أَبِي
 صَالِحٍ»^٣، وهما متحدثان مع السند محلّ الكلام في المقطع التالي من السند: «أبي يحيى
 الواسطي... عَنْ عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ»، ومع ذلك فليس فيهما «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»؛ وذلك أن
 اسم أبي يحيى الواسطي هو «سهيل بن زياد» فاكتفى بالكنية عن الاسم.

٣- رواها الحسن بن سليمان الحلبي في مختصر البصائر بالسند التالي: «مُحَمَّدُ بْنُ
 هَارُونَ (بْنِ مُوسَى)، عَنْ أَبِي يَحْيَى سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَجَلَانَ بْنِ صَالِحٍ»^٤، وأشار

١. بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٤٥ ح ٥، وج ٣٠ ص ١٩٨ ح ٤٤.

٢. بصائر الدرجات: ص ٤٩٣ ح ١٠.

٣. الكافي: ج ٨ ص ٢٣١ ح ٣٠١.

٤. مختصر البصائر: ص ٧٢ ح ٢٣.

محقق الكتاب في هامشه أنّ اسم أبا يحيى الواسطي هو «سهيل بن زياد»، فهو نظير السند الوارد في الكافي وبصائر الدرجات.

فأتضح مما ذكرناه أنّ الصحيح هو «... عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ سَهِيلِ بْنِ زِيَادٍ»، وعليه فهذه الرواية ليست من روايات سهل بن زياد. وأتضح أيضاً أنّ مضمونها ليس من مضامين الغلو.

وبهذا تمّ الكلام في روايات سهل بن زياد في بصائر الدرجات.

كما تتبّعنا ما رواه الحسن بن سليمان الحلّي في مختصر بصائر الدرجات عن سهل بن زياد فوجدنا له خمس روايات، ورد اثنان منها مكرراً في موضعين^١، ولا دلالة في شيء منها على الغلو، علماً أنّ عدداً منها مروي في الكافي أيضاً.

وبهذا يتبيّن أنّ الغلو لو كان بمعنى الغلو العقيدي فهذه النسبة لسهل بن زياد فاقدة للشاهد الروائي.

ثانياً: الكذب

التعبير الثاني الوارد في عبارة النجاشي بشأن سهل بن زياد هو نسبة الكذب إليه، فقال: «وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب».

وقبل تفسير العبارة بمعنى معيّن لنرجع إلى كتب اللغة لنرى معنى الكذب لغة، ثمّ لنرى معناه اصطلاحاً أيضاً، ثمّ نبدي المعنى المقصود منها، فنقول:

أ- الكذب لغة

كتب ابن دريد (المتوفى ٣٢١هـ):

الكذب: ضد الصدق. ورجل كذاب وكذوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب وكذُوب... كلّ ذلك في معنى الكذاب... وكذب الوحشي، إذا جرى شوطاً ثمّ وقف لينظر ما وراءه. وحمل فلان على فلان فما كذب حتى طعن أو ضرب، أي ما وقف. والاكاذيب: أحاديث الباطل، الواحدة: أكذوبة.^٢

وكتب ابن منظور في بيان معناه قائلاً:

١. انظر: مختصر البصائر: ص ١٣٩ ح ١٠٧، وص ١٦٤ ح ١٣٨، وص ١٦٨ ح ١٤٦، وص ٣١٠ ح ٣٢٧، وص ٣٩٧ ح ٤٥٣، وص ٤١٧ ح ٤٨٩، وص ٤١٩ ح ٤٩٤.

٢. جمهرة اللغة: ج ١ ص ٣٠٤ «كذب».

الكَذِبُ: نَقِيضُ الصُّدْقِ... وَكَذَبَ الرَّجُلُ: أَخْبَرَ بِالكَذِبِ. النضر: يقال للناقة التي يَضْرِبُهَا الْفَحْلُ فَتَشُولُ، ثُمَّ تَرْجِعُ حَائِلًا: مُكَذَّبٌ وَكَاذِبٌ، وَقَدْ كَذَّبَتْ وَكَذَّبَتْ... قال شمر: يقال للرجل إذا حَمَلَ ثُمَّ وَلَّى وَلَمْ يَمْنُصْ: قَدْ كَذَّبَ عَنْ قِزْنِهِ تَكْذِيبًا. وفي حديث صلاة الوتر: كَذَبَ أَبُو عَمَدٍ: أَي أَخْطَأَ، سَمَاهُ كَذِبًا لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ فِي كَوْنِهِ ضِدًّا الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الْكَذِبَ ضِدُّ الصُّدْقِ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ حَيْثُ النِّيَّةُ وَالْقَصْدُ؛ لِأَنَّ الْكَاذِبَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا يَقُولُهُ كَذِبٌ، وَالْمُخْطِئُ لَا يَعْلَمُ... وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ الْكَذِبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَا. وفي حديث عُرْوَةَ، قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ بِمَكَّةَ بِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَقَالَ: كَذَبَ، أَي أَخْطَأَ...^١

والحاصل من مجموع الكلمات المذكورة أَنَّ الكذب يطلق على معانٍ عديدة، فيطلق على نقيض الصدق، وعلى الخطأ، والأكاذيب: أحاديث الباطل.

ب- الكذب اصطلاحاً

وأما اصطلاحاً فقد جاء تعريفه في معجم ألفاظ الفقه الجعفري بآته: «الإخبار بخلاف الواقع عمداً، ويقابله الصدق»^٢.

وهذا المعنى هو المتبادر من لفظ الكذب في العصر الحاضر، فلا نفهم له معنى آخر غيره.

ج- الكذب في القرآن

وردت مشتقات الكذب في (٢٨٢) موضعاً، وقد استعمل الكذب فيها بمعانٍ عديدة، بعضها بالمعنى الاصطلاحي، ولا حاجة لذكرها، وبعضها بمعانٍ أخرى:

فاستعمل بمعنى الجحود والإنكار، نظير قوله تعالى:

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^٣.

وبمعنى الخطأ، نظير قوله تعالى:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَغَدَا عَلَيْهِ خَقًّا وَلَئِنْ أَكْثَرَ النَّاسُ لَا يَعْلَمُونَ * لِيَبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾^٤.

١. لسان العرب: ج ١ ص ٧٠٤ «كذب».

٢. معجم ألفاظ الفقه الجعفري: ص ٣٢٦.

٣. الأنعام: ١١.

٤. النحل: ٣٨ - ٣٩.

فالكاذب يعلم أنه كاذب من أول لحظة، ولا حاجة لبعثه ليعلم ذلك، مع أن الكلام عن البعث وأن بعض الناس يقسم بإيمان مغلفة بأن الله لا يبعث من يموت، فالآية تبين أن الله يبعثهم ليعلموا أنهم كانوا خاطئين.

وبمعنى أحاديث الباطل، نظير قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا تَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾^١

فالآية في مقام ذم الذين هادوا وقد وصفتهم بأنهم «سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ»، ولم تصفهم بأنهم يسمعون الكذب، والسماع مبالغة في السماع، ومن الواضح أن الذي يعلم بكذب المتكلم لا يبالغ في الاستماع له، والذي يبالغ في الاستماع مع عدم علمه بكذب المتكلم لا يستحق الذم، فالمراد بالكذب هنا ليس هو معناه الاصطلاحي، وإنما هو معناه اللغوي؛ وهو أحاديث الباطل^٢؛ أي أنهم يبالغون في استماع الأحاديث الباطلة، ولهذا ذمّتهم. والملفت للنظر أن هذا الوصف تكرر مرة ثانية في الآية التالية لها: «سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلشُّعْتِ»^٣، مما يشعر بأهمية الموضوع.

حصيلة البحث

اتضح مما ذكرناه أن الكذب لغة كان مستعملاً بمعانٍ عديدة، إلا أن بعض معانيه قد اندرس، نظير: الخطأ، بل مقتضى ما ذكره ابن منظور أنه مستعمل بهذا المعنى في الحديث أيضاً. ووجه تسمية الخطأ كذباً: «أنه يُشَبَّه في كونه ضدَّ الصواب».

ونظير استعماله بمعنى الأحاديث الباطلة، وقد ورد استعماله بهذا المعنى في القرآن الكريم أيضاً.

وبناء على ما ذكر، فلوروى زيد نصّاً باعتباره حديثاً، ورأى عمرو أنه لا يمكن عدّه

١. المائدة: ٤١.

٢. تقدّمت الإشارة إلى هذا المعنى عند بيان المعنى اللغوي للكذب: «الأكاذيب: أحاديث الباطل» (جمهرة اللغة، ج ١، ص: ٣٠٤ «كذب»).

٣. المائدة: ٤٢.

حديثاً، كان بإمكان عمرو التعبير عن زيد بالكاذب؛ بمعنى الخاطي. ويشهد لما ذكرناه ما رواه الشيخ الصدوق في معاني الأخبار بسنده عن عبد الأعلى بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام:

كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.^١

فإن الذي يحدث بكل ما سمعه قد يخطئ في النقل، فيكون كاذباً، أي خاطئاً، ولا يكون كاذباً بالمعنى الاصطلاحي كما هو واضح.

تذييل:

ذكر الشيخ محمد السند في كتابه «الغلط والفرق الباطنية» تحت عنوان «معاني الكذب وأنواع الغلو» معاني عديدة للكذب لغة أولاً، ثم ذكر تحت عنوان «أقسام الكذب التي ارتكبتها الغلاة» عدة معاني للكذب، فقال:

ظهر مما ذكرنا في موارد استعمال الكذب في اللغة أنه ليس كل كذب بمعنى الإخبار بخلاف الواقع، بل قد يكون الخبر مطابقاً للواقع ومع ذلك يكون المخبر كاذباً في إخباره، ولا يستغرب ذلك؛ فقد ورد هذا الاستعمال في القرآن المجيد حيث وصف من أخبر بما ينبغي الإخبار به - لعدم توفر شرائط الإخبار وظروفه المناسبة - كاذباً؛ وذلك لما يستتب هذا الإخبار الوقوع في المهالك الموهلة. فقد اشتهر أنه لا يسوغ الإخبار بكل صدق؛ أي أن بعض الإخبارات الصادقة من حيث مطابقتها للواقع ليس المصلحة في إبرازها بل فيه مفسدة فهو كذب من جهة أخرى؛ فمن ذلك قوله تعالى في الإفك: ﴿لَوْلَا جَاوَزُوا وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ - فَاِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^٢، فإنه علل في الآية كونهم من الكاذبين عند الله عدم إتيانهم بالشهداء، لا كون كلامهم خلاف الواقع، فإن من يشهد بأمر رآه بأمر عينيه كيف يكون كاذباً لأجل عدم إتيانه بالشهداء غيره؟ فالمعنى أنه ما لم يتوفر لديه أربعة شهداء فالإخبار بما رآه مخالف لموازين السر والعفاف، فهو كاذب؛ أي أنه أخبر بما لا ينبغي الإخبار به وإن كان الإخبار مطابقاً للواقع...

ونظير ذلك: ما ورد في آية قذف المحصنات حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ - فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا

١. معاني الأخبار: ص ١٥٨ ح ١.

٢. النور: ١٣.

وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»^١، فإنه تعالى علّل كونهم من الفاسقين لعدم إتيانهم بأربعة شهداء، لا إخبارهم بما يخالف الواقع، فلو كان الرامي رأى بعينه وسمع بأذنيه، فلو أخبر بذلك من دون زيادة ونقصان فهو فاسق ويجب جلده ولا تقبل شهادته أبداً؛ لأنه ليس له أن يخبر بذلك ما لم يتوفّر لديه أربعة شهداء.

ونستخلص من الآيتين أنّ المخبر إذا لم يكن مرخصاً في الإخبار بإخباره يكون كذباً، وهو كاذب عند الله، حتّى لو كان ما أخبر به عين متن الواقع. وعلى ضوء ذلك يمكن أن يقال: إنّ من أخبر بحديث سمعه من الإمام عليه السلام يكون كاذباً فيما إذا كان هذا الإخبار مخالفاً للموازين المقررة عندهم عليه السلام، ولذلك ورد في من أذاع أسرار أهل البيت عليه السلام أنّه كذب عليهم؛ لأجل أنّ في هذا الإخبار مفسدة من حيث عدم تحمّل السامعين، ممّا يسبّب الوقوع في المخاطر الاعتقادية لدى السامع، أو يسبّب تحريض الطغاة على إمحاء معالم أهل البيت عليه السلام، فيكون المذيع بذلك هو المسبّب لهذه المخاطر، فهو كمن قاتلهم عمداً.^٢

ثم ذكر أنّ الأئمة عليهم السلام نسبوا الكذب لبعض الرواة لاسيما المتهمين بالغلو، وليس منها الكذب المصطلح - بمعنى الإخبار بخلاف الواقع - بل لها معانٍ أخرى^٣، وذكر ستّة معانٍ للكذب مدعومة بالشواهد الروائية، إليك عناوينها، ومن أراد التفصيل فعليه مراجعة المصدر:

الأول: إذاعة الأسرار وإشاقها.^٤

الثاني: وضع حدود لأشياء سمعت حقيقة.^٥

الثالث: تطبيق المعنى على غير مصداقه.^٦

الرابع: إسناد الاستنتاجات والاحتجاجات التفصيلية إليهم عليهم السلام مع كونها منطوقة من قواعدهم الكلية.^٧

١. النور: ٤.

٢. الغلو والفرق الباطنية: ص ١٥٢.

٣. المصدر السابق: ص ١٥٥.

٤. أنظر: المصدر السابق: ص ١٥٥ - ١٦٠.

٥. أنظر: المصدر السابق: ص ١٦٠ - ١٦١.

٦. أنظر: المصدر السابق: ص ١٦١.

٧. أنظر: المصدر السابق: ص ١٦١ - ١٦٢.

الخامس: الكذب المخبري.^١

السادس: الصدق والكذب بلحاظ أبعاد الكلام وأجزائه أو انحلاله في الأفراد.^٢

وهنا يقع السؤال التالي: ما المراد من الكذب المنسوب لـ «سهل»، هل هو معناه الاصطلاحي، أم معناه اللغوي؛ وهو الخطأ أو عدم المطابقة للواقع؟ وبعبارة أخرى: هل المراد من قول النجاشي: «وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب» هو المعنى الأول أم الثاني؟

للإجابة على ذلك نشير إلى بعض النقاط أولاً، وهي:

١ - بمراجعة من وصفه النجاشي بالكذب وجدنا هذا الوصف في التراجم التالية: سليمان بن عبد الله الديلمي^٣، وسهل بن زياد^٤، وعبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل^٥، وأبو سمينة محمد بن علي الصيرفي^٦، ومحمد بن عبد الله بن مهران^٧، وهب بن وهب بن عبد الله أبو البختری^٨.

٢ - بمراجعة التعبير المذكور في التراجم السابقة وجدنا الخمسة الأولى منها مقرونة بوصف الغلو، والسادس موصوف بالكذب فقط.

٣ - النقطة الملفتة للنظر أنّ جميع هؤلاء المتهمين بالكذب لهم روايات في الكتب الأربعة، بل إنّ بعضهم كثير الرواية؛ فقد تكرر اسم سهل بن زياد ضمن (٢٥٦٧) سنداً، واسم أبي سمينة ضمن (٣٨٦) سنداً، واسم وهب بن وهب ضمن (١١٣) سنداً، واسم سليمان بن عبد الله الديلمي ضمن (٣٠) سنداً، ومحمد بن عبد الله بن مهران ضمن (١٣) سنداً، ومجموعها هو (٣١٠٩)، وهو عدد ضخم بلا ريب.

١. أنظر: المصدر السابق: ص ١٦٢.

٢. أنظر: المصدر السابق: ص ١٦٢.

٣. رجال النجاشي: ص ١٨٢ الرقم ١٤٨٢؛ فهرست الطوسي: ص ٢٢١ الرقم ٣٢٧.

٤. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠.

٥. المصدر السابق: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٢.

٦. المصدر السابق: ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٢.

٧. المصدر السابق: ص ٣٥٠ الرقم ٩٢٢.

٨. المصدر السابق: ص ٢٣٠ الرقم ١١٥٥.

فإن كان المراد بالكذب معناه في العصر الحاضر فهذا ممّا لا يمكن قبوله؛ إذ الكاذب لا يروى عنه حديث واحد فضلاً عن هذا العدد. ولو قيل بإرادة الكذب بمعناه الفعلّي فهذا لا ينسجم مع جلالة المحمّدين الثلاثة الذين رَووا هذا العدد عن هؤلاء.

٤ - ذكر النجاشي في ترجمة أبي سميئة:

وكان ورد قم، وقد اشتهر بالكذب بالكوفة، ونزل على أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى مدّة، ثم تشهّر بالغلو فجفا وأخرجه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن قم. وهنا يثار السؤال التالي: لو كان المراد بشهرته بالكذب هو معناه الاصطلاحي فلماذا أنزله عنده؟ علماً أنّ هذه العبارة مشعرة بمعروفة أبي سميئة بحيث ينزل عند شخصية علمية سياسية ذات وجهة اجتماعية، ومن الواضح أنّ منزلة الأشعري تنافى مع إيواء المشتهر بالكذب؛ لأنّها تشينه، خاصّة وأنّه نزل عنده مدّة، لا أياً ما قليلة ممّا يقوّي احتمال إرادة معنى آخر للكذب، وهو المعنى اللغوي؛ أعني الخطأ.

٥ - ورد وصف الكذاب في رجال الشيخ الطوسي مرّة واحدة، وذلك في حقّ طاهر بن حاتم، فقال في ترجمته: «طاهر بن حاتم غالي كذاب، أخو فارس»^١ بينما قال النجاشي في حقّه: «طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني أخو فارس بن حاتم، كان صحيحاً ثمّ خلط»^٢، وهذا مؤيد آخر لكون المراد بالكذب معناه اللغوي لا المعنى المتبادر منه هذا العصر، فالتخليط: خطأ في النقل، وقد وصفه الشيخ بالكذب.

٦ - ذكر النجاشي في ترجمة سليمان بن عبد الله الديلمي أنّه «غمز عليه وقيل: كان غالياً كذاباً». وكذلك ابنه محمد لا يعمل بما انفردا به من الرواية، فإن كان المراد بالكذب المعنى المتبادر منه هذا اليوم لكان عليه التعبير بعدم العمل بروايته أجمع، لا خصوص ما انفرد به. بخلاف ما إذا كان بمعنى الخطأ؛ فإنّه لا يحصل الاطمئنان بما انفرد به، فلا يعمل به، وأمّا ما له شاهد في الروايات الأخرى فإنّه يمكن العمل به.

٧ - كتب النجاشي في ترجمة محمد بن عبد الله بن مهران الكرخي: «من أبناء الأعاجم، غال كذاب، فاسد المذهب والحديث، مشهور بذلك»، فقال: إنّ مشهور بذلك، ثمّ ذكر

١. رجال الشيخ: ص ٣٥٩ الترجمة ٥٣١٤.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٠٨ الترجمة ٥٥١.

كتبه فقال:

له كتب منها: كتاب الممدوحين و المذمومين، كتاب مقتل أبي الخطاب، كتاب مناقب أبي الخطاب، كتاب الملاحم، كتاب التبصرة، كتاب القباب، كتاب النوادر وهو أقرب كتبه إلى الحق، والباقي تخليط. قاله ابن نوح.

فصرّح بأن كتابه النوادر أقرب كتبه للحق والباقي تخليط، في حين أنّه وصفه أولاً بالكذاب، ممّا يكشف عن كون مراده بالكذب معناه اللغوي لا المتبادر هذا اليوم، وإلا لم يصفها بأنّها تخليط مع قرب أحدها للحق.

٨ - الملفت للنظر أنّ الراوي لكتب بعض هؤلاء الكذّابين هم من الوجوه العلمية المرموقة والأجلاء، فطريق النجاشي لكتاب سهل بن زياد هو:

أخبرناه محمّد بن محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد. ورواه عنه جماعة.

وللشيخ الطوسي إليه طريقان، هما:

أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.^١

وفيها عدد من الأجلاء كما أوضحناه سابقاً.

كما نجد في طريق النجاشي إلى كتاب طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني عبداً من الأجلاء، حيث ذكر النجاشي طريقه إلى كتابه قائلاً: «حدّثنا خالي الحسين بن الحسن وابن الوليد، عن الحميري، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن طاهر»، فابن الوليد والحميري من الأجلاء كما تقدّم، والراوي الأصلي لكتاب طاهر هو محمّد بن عيسى بن عبيد، وهو من الأجلاء^٢ أيضاً. فلو كان كذاباً بالمعنى المتبادر منه هذا اليوم لما روى عنه كتابه؛ لأنّه ينافي جلالته.

ويأتي الكلام نفسه في أبي سمينة المشهور بالكذب في الكوفة، والذي يروي كتابه

١. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الرقم ٣٣٩.

٢. كتب النجاشي في حقّه: «محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمه، أبو جعفر جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين، كثر الرواية، حسن التصانيف» (رجال النجاشي: ص ٣٣٣ الترجمة ٨٩٦).

محمّد بن أبي القاسم عبيد الله الملقّب ماجيلويه على ما ورد في طريق النجاشي إليه^١، مع أنّ محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه «سيد من أصحابنا القميين ثقة، عالم فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب» على ما وصفه النجاشي^٢.

فمن مجموع ما ذكر يقوى في الظنّ أنّ المراد بالكذب المنسوب لسهل بن زياد هو المعنى اللغوي؛ أي الخطأ، لا المعنى المتبادر منه هذا اليوم، ولهذا روى عنه الأجلّاء - مثل الشيخ الكليني^٣ - المئات من الروايات، فلو كان سهل كاذباً بالمعنى المعاصر لما صحّ للنجاشي وصف الكليني بما وصفه مع روايته هذا العدد الكبير من الروايات عن رجل كذاب، وأما إذا كان المراد بالكذب هو الخطأ فالكليني إذا اطمأن بصحّة الروايات التي رواها عن سهل فلا ضير في روايته لها.

وهذا المعنى من الكذب منسجم مع عبارة النجاشي في وصف سهل بقوله: «ضعيف في الحديث»، التي يراد منها ضعف مبانيه الحديثية كما تقدّم؛ حيث إنّ مقتضى ضعف مبانيه هو الاعتماد على ما لا ينبغي الاعتماد عليه، فيصحّ لأحمد وصفه بالكذب. هذا تمام الكلام في الوجه الثاني من وجوه الطعن في سهل بن زياد؛ أعني نسبة أحمد بن محمّد بن عيسى الكذب والغلوّ إليه. واتضح بما ذكرناه عدم تمامية هذا الوجه.

الوجه الثالث: إخراجه من قم

ثالث وجوه الطعن المذكورة في سهل بن زياد هي إخراجه من قم من قبل أحمد بن محمّد بن عيسى، كما صرّح به النجاشي، حيث إنّ إخراجه منها دالّ على ضعفه، وإلا لما أخرجه منها، ولكان حاله حال الكثير من الرواة.

وقد أجاب المحدث النوري عن هذا الوجه بما حاصله:

١. قال في ترجمته: «له من الكتب: كتاب الدلائل، وكتاب الوصايا، وكتاب العتق. أخبرنا أبو الحسين عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه بكتابه (بكتاب) الدلائل، وأخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي عنه بكتبه. وكتاب تفسير «عمّ يتساءلون» وكتاب الآداب. أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه».

٢. رجال النجاشي: ص ٣٥٣ الترجمة ٩٤٧.

- ١ - إنَّ أحمد لم يدرك أبا محمَّد العسكري عليه السلام، وما فعل بسهل وقال فيه لابدَّ وأن يكون قبله.
- ٢ - إنَّ «سهل بن زياد» يروي عن «عبد العظيم» الذي ورد الرِّيُّ مخفياً، ولا بدَّ أن يكون سهل أحد الشيعة الذين أشار إليهم النجاشي، فيكون منقياً وقتئذ.
- ٣ - نص النجاشي على أنَّه كاتب أبا محمَّد عليه السلام، والرواية صحيحة السند، ومكاتبه أخرى في التهذيب مروية عن طريق ثقة الإسلام في الوصايا المبهمة، ولا يجتمع عند الإمامية غلو شخص وكذبه إلى حدٍّ يوجب نفيه وطرده والبراءة منه، مع اعتناء الإمام عليه السلام به، وجوابه عن مسأله بخطه المبارك.
- ٤ - إذا لاحظنا سؤال «سهل بن زياد» عن التوحيد والمسائل الفرعية، فلا يعقل أن يكون غالياً؛ فإنَّ الغلاة بمعزل عن هذه المطالب.
- والذي انتهى إليه من هذه المقدمات هو ما ذكره بقوله:

فلابدَّ من الإغماض عن فعل أحمد، فإنَّ لاحظنا جلالته، فنقول: كان شيء ثم زال،
وإلا فما هو بأعظم ممَّا صنع بنفسه من كتم الشهادة ونفي من لا شكَّ في خطئه فيه.
وبالجملة، فنسبة الخطأ إليه أولى من نسبته إلى إمامه.^١

ثم استمرَّ المحدث النوري قائلاً:

قال السيّد الأجلّ بحر العلوم في رجاله: والأصل في تضعيفه كما يظهر من كلام
القوم: أحمد بن محمَّد بن عيسى الأشعري، وحال القميين - سيما ابن عيسى - في
التسرّع إلى الطعن والقدح والإخراج من قَمِّ بالتهمة والريبة ظاهر لمن راجع
الرجال، ولو كان الأمر فيه على ما بالغوا به من الضعف والغلو والكذب لورد عن
الأئمة عليهم السلام دمه وقدحه، والنهي عن الأخذ عنه والرجوع إليه، كما ورد في غيره من
الضعفاء المشهورين بالضعف، فإنَّه كان في عصر الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام،
وروى عنهم عليهم السلام، ولم نجد له في الأخبار طعنًا، ولا نقل ذلك عن أحد من علماء
الرجال، ولولا أنَّه بمكان من العدالة والتوثيق لما سلم من ذلك....^٢

أقول: يمكننا تقديم بعض الملاحظات في هذا الخصوص:

١. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٣١.

٢. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٥.

الملاحظة الأولى: أنّ إحدى النقاط المهمة في تضعيف سهل هي نفيه من قبل أحمد بن محمد بن عيسى من قم، فلا بدّ من تحليل هذه النقطة، لنرى مدى دلالتها على التضعيف. فنقول وبالله الاستعانة:

١ - لا شك ولا ريب في جلالة «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ أفعاله حجة؛ فليس هو من المعصومين، وإنّما هو من عامة البشر الذين يجوز عليهم الخطأ كما لا يخفى. وعليه فلا بدّ من تقييم وتحليل فعله المذكور ضمن المعايير العقلانية.

٢ - إنّ إخراج سهل بن زياد من قم من قبل أحمد الأشعري هو فعل وتصرف صدر ضمن ظروف معيّنة، فينبغي أن يفهم ويحلّل بما يكتنفه من قضايا؛ ليكون التحليل منسجماً مع الواقع وقريباً منه، ولا يعامل بما يزيد على مستواه وواقعه.

٣ - من الأمور التي تكتنف إبعاد «سهل» من قم هي منزلة أحمد الأشعري الاجتماعية والسياسية، فكان أحمد الرئيس السياسي لمدينة قم، وفي الوقت ذاته كان من العلماء والمحدّثين المعروفين فيها، فلا بدّ من لحاظ هذه المنزلة في إخراجه سهلاً؛ فإنّ الذي له منزلة اجتماعية أو سياسية يراعي بعض القضايا والجهات التي لا يراعيها غيره كما لا يخفى^١. ومن هنا فإنّ إخراجه لـ«سهل» من قم قد يكون رعاية لبعض هذه الجهات والمصالح.

توضيح ذلك: إنّ الناس يتأثرون بالوجهاء وذوي المناصب - الاجتماعية والسياسية - تأثراً شديداً، سواء بأقوالهم أم بأفعالهم، فإذا كان للوجيه أسلوب أدبي متميّز مثلاً كما لو كان يستعمل بعض الألفاظ والتراكيب، تأثر بها أتباعه، وراجت هذه الألفاظ والتراكيب في كلامهم. وإذا نهج الوجيه منهجاً معيّناً في حياته نهجه أيضاً، كما لو عاش حياة بسيطة اقتنعوا بالبسيط كذلك، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الواقع التاريخي والاجتماعي، وذلك أنّ هاتين الطائفتين من المجتمع هما قدوته وقادته في الحياة، ولهذا نقرأ فيما يروى عن النبي الأعظم ﷺ أنّه قال:

صنفان من أمتي إذا صلحا صلح الناس: هم الأمراء والعلماء.^٢

١. هذه النقطة من فوائد الأستاذ السيّد أحمد المددي حفظه الله.

٢. الاستذكار: ج ١ ص ٤٨، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ١٨٤ وفيه: «الفقهاء» بدل «العلماء»، الجامع الصغير:

ج ٢ ص ١٠١ ح ٥٠٢٧ وفيه زيادة «وإذا فسد فسد الناس»، كنز العمال: ج ١٠ ص ١٩١ ح ٢٩٠٠٧.

ومتما يشهد لما ذكرناه من تأثر الناس بالقادة هو ما روي في مصادر عديدة من أن رجلاً يدعى عاصم، كان يلبس الخشن ويأكل الجشب، فشكاه أخوه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فتكلم معه أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك، فقال عاصم: يا أمير المؤمنين! فعلى ما اقتصرت في مطعمك على الجشوبة وفي ملبسك على الخشونة؟ فقال:

وَنَحْكَ إِنْ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَيْمَةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّزُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَي لَا يَنْتَبِعَ بِالْفَقِيرِ قَفْرُهُ.^١

فسبب تصرف عاصم المذكور هو تأثره بسيرة أمير المؤمنين عليه السلام في الملبس والمطعم مما جعله يترك طبخ الطعام ولين اللباس، فتأثر المجتمع الإسلامي بسيرة النبي صلى الله عليه وآله والأنمة عليه السلام مما لا يمكن إنكاره.

وهذا التأثير لا يختص بالنبي وأهل بيته عليهم السلام، بل نجده بدرجات أضعف بالنسبة لغيرهم من العلماء والوجهاء، بل بكل من له تأثير اجتماعي؛ فنجد تأثر الشباب ببعض الرياضيين أو الممثلين مثلاً. نعم، تأثير كل شخص بمقدار منزلته الاجتماعية وما له من منزلة في قلوب الناس، وهذا واضح لمن راجع الحياة الاجتماعية والتاريخ المعاصر، فالإمام الخميني رحمته الله لم يترك بسيرته ومنهجه أثراً على الإيرانيين فحسب، بل ترك أثره على أبناء الشعوب المختلفة وعلى غير المسلمين أيضاً.

فإذا اجتمعت صفتا العلم والمنزلة السياسية في شخص معين بأن كان عالماً وكان أمير قومه، فلا ريب أن تأثيره في المجتمع سيكون أبلغ وأكثر، وقد كان أحمد بن محمد الأشعري بهذه الصفة، فكان ذا منزلة سياسية اجتماعية من جانب، وكان محدثاً بارزاً ووجهاً علمياً لامعاً من جانب آخر، فلا ريب أن تأثيره على الطبقة المتدينة من الناس وعلى المجتمع سيكون بالغاً جداً.

٤ - من الأمور الجديرة بالاهتمام واللاحظ هي أن الحديث يحظى بمنزلة سامية في الفكر الإسلامي، والتساهل فيه يستتبع خطرات عظيمة وآثاراً سلبية كبيرة على الحديث بصورة خاصة، وعلى الفكر الإسلامي بصورة عامة، فإذا ما واجه خطراً معيناً فينبغي على

العلماء والمحدثين أن يبرزوا رد فعل مناسب تجاه ذلك، ولا ريب أن التساهل في نقل الحديث وروايته يستبب ضياع الحديث، فلا بد من مواجهته بالنحو المناسب؛ نظراً لخطورته البالغة.

وبما أن سهلاً ضعيف في الحديث^١، فقد واجهه أحمد الأشعري بهذه المواجهة فأخرجه من قم؛ وما ذاك إلا ليبين للرواة أهمية حفظ الحديث ورعايته، ولزوم الدقة والتشدد وعدم التسامح في نقله.

وبعبارة أخرى: إخراج «سهل» من قم هو للتنديد والردع عن التساهل في نقل الحديث. ويشهد لما ذكرناه أن أحمد بن محمد بن عيسى واجه أحمد بن محمد بن خالد بفعل مشابه، حيث أخرجه من قم أيضاً بسبب نقله عن الضعفاء، قال الشيخ في ترجمته:

أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جده محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر والي العراق بعد قتل زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ثم قتله، وكان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم فأقاموا بها، وكان ثقة في نفسه غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل. وصنف كتباً كثيرة، منها المحاسن وغيرها...^٢.

فصرح الشيخ بأنه ثقة في نفسه إلا أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل، ولهذا أبعد أحمد الأشعري من قم، كما صرح بذلك ابن الغضائري حيث قال:

أحمد بن محمد بن خالد بن محمد بن علي البرقي يكنى أبا جعفر. طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه، فإنه كان لا يبالي بمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار. وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعد عن قم، ثم أعاده إليها واعتذر إليه.^٣

فهذا الإبعاد تعبير واضح من قبل أحمد الأشعري عن عدم ارتضائه للمباني الحديثية لكل

١. كما يظهر من عبارة النجاشي في حقه حيث قال: «ضعيف في الحديث».

٢. الفهرست للطوسي: ص ٢٠ الترجمة ٥٥.

٣. الرجال لابن الغضائري: ص ٣٩.

من سهل وأحمد بن محمد بن خالد، وأنّ مسلكهما ضعيف وغير مقبول. وعليه فلا دلالة في فعل أحمد الأشعري على تضعيف «سهل» في نفسه كما لا يخفى.

أضف إلى ذلك أنّ الفعل الواحد الصادر من أمير القوم يختلف تقييمه عمّا إذا صدر من أحد عوامّ الناس؛ إذ قد يجب على الأمير ما لا يجب على غيره، بل قد لا ينبغي لغيره، وما هو إلّا بمقتضى مقامه ومنزلته، وهذا ما نستوحيه من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) لعاصم في الرواية المشار إليها آنفاً:

«إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَيْمَةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ؛ كَيْ لَا يَبْغِيَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ».

فالأمير قد تلزمه بعض الأمور التي لا تلزم غيره، فلا ينبغي تقييم إخراج له «سهل» بمعزل عن هذه المقتضيات.

الملاحظة الثانية: إجابة الإمام لمكاتبة «سهل» بخطّ يده لا تدلّ على إجلاله له، كما تقدّم بيانه. فلو تنزّلنا وقلنا: إنّ جواب الإمام لـ «سهل» بخطّ يده دالّ على الإجلال، فإنّ المقارنة بين إخراج أحمد لـ «سهل» وكتابة الإمام جوابه بخطّ يده، مقارنة خاطئة؛ لأنّ لكلّ من الإجلال والإهانة مراتب عديدة كما هو واضح، والإجلال والاحترام بكتابة الجواب بخطّ اليد هو من أضعف مراتب الإجلال، بل لا يلتفت إلى كونه احتراماً وتجليلاً إلّا القليل، بخلاف الإخراج من قم فإنّه من المراتب الشديدة للإهانة.

الملاحظة الثالثة: إنّ للغلو مراتب عديدة كما سبق، والمذموم هو بعض مراتبه دون الآخر.

وبهذا ينتهي الكلام في الوجه الثالث من وجوه الطعن في سهل بن زياد. واتضح ممّا ذكرناه عدم تمامية هذا الوجه أيضاً.

الوجه الرابع: كونه أحمق

نقل الكشي عن القتيبي عبارة في حقّ «أبي الخير صالح بن سلمة أبو حمّاد الرازي» جاء فيها:

قال عليّ بن محمد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير: وهو

صالح بن سلمة أبي حمّاد الرازي كما كتني، وقال عليّ: كان أبو عمّاد الفضل يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضني أبا سعيد الأدمي، ويقول: هو الأحمق.^١

فوصفه بالأحمق كاشف عن ضعفه، وهو من الأوصاف الدالّة على الذمّ.

وأجيب عنه بأنّه لا دلالة فيه على القدح في دينه أو تقواه؛ لأنّ المعهود إطلاق هذا اللفظ في مقام التنبيه على البلادة، لا الفسق أو فساد العقيدة.^٢

أقول: قبل إبداء النظر في الجواب المذكور علينا أن نجيب على السؤال التالي: هل التعبير بالأحمق في كتب الرجال هو من تعابير ذمّ الراوي والطعن فيه، أم أنّه ليس كذلك؟

الجواب: لأجل أن تكون الإجابة واضحة وعلمية نرى من الضروري تسليط الأضواء على معناه لغة، مضافاً لمتابعة هذا التعبير في كتب الرجال ودراسة العبارات الواردة بلحاظ القرائن الموجودة فيها، فنقول:

أ - الأحمق لغة:

كتب ابن منظور في بيان الحمق ما يلي:

الْحُمُقُ: ضِدُّ الْعَقْلِ. الجوهري: الْحُمُقُ وَالْحُمُتُ: قَلَّةُ الْعَقْلِ، حَمَقَ يَحْمُقُ حُمُقًا وَحُمَقًا وَحِمَاقَةً وَحِمَقَ وَانْحَمَقَ وَاسْتَحَمَقَ الرَّجُلُ؛ إِذَا فَعَلَ فَعَلَ الْحَمَقَى... وحقيقة الحُمق: وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه.^٣

وفي مجمع البحرين:

في الحديث: «ينبغي للمسلم مجانبة الأحمق فإنّه لا يشير عليك بخير» الأحمق من سبق كلامه فكره، وهو من لا يتأمل عند النطق هل ذلك الكلام صواب أم لا فيتكلّم به من غفلة. والحمق - بالضم - وبضمّتين -: قَلَّةُ الْعَقْلِ وفساده. ومنه الحديث: «النوم بعد العصر حمق»؟ أي فساد عقل.^٤

١. رجال الكشي: ج ١ ص ٥٦٦ الرقم ١٠٦٨، الخلاصة: ج ١ ص ٢٣٠ ترجمة صالح بن محمّد بن سهل الهمداني.

٢. أنظر: تنقيح المقال: ج ٣ ص ١٨٦، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

٣. لسان العرب: ج ١٠ ص ٦٧ «حمق».

٤. مجمع البحرين: ج ٥ ص ١٥٢ «حمق».

ب - الأحقق في كتب الرجال:

بعد تتبّع هذا اللفظ في عبارات الرجالين عثرنا عليه في بضع موارد - كلّها في رجال الكشي - نستعرضها فيما يلي:

١ - ... حدّثنا أسلم مولى محمّد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي جعفر عليه السلام جالساً مسنداً ظهري إلى زمزم، فمرّ علينا محمّد بن عبد الله بن الحسن وهو يطوف بالبيت، فقال أبو جعفر: «يا أسلم، أتعرف هذا الشاب؟» قلت: نعم، هذا محمّد بن عبد الله بن الحسن. قال: «أما إنه سيظهر ويقتل في حال مضية»، ثم قال: «يا أسلم، لا تحدّث بهذا الحديث أحداً فإنّه عندك أمانة». قال: فحدّثت به معروف بن خربوذ، وأخذت عليه مثل ما أخذ عليّ. قال: وكنا عند أبي جعفر عليه السلام غدوة وعشية أربعة من أهل مكّة، فسأله معروف عن هذا الحديث... قال: فالتفت إلى أسلم، فقال له أسلم: جعلتُ فداك، إنّي أخذت عليه مثل الذي أخذته عليّ. قال فقال أبو جعفر عليه السلام:

لو كان الناس كلّهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكّاكاً، والربع الآخر أحقّ.^١

٢ - ... حدّثني يونس بن عبد الرحمن عن رجل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

كان أبو الخطاب أحقّ، فكنّته أحدثه فكان لا يحفظ، وكان يزيد من عنده.^٢

٣ - ... حدّثني محمّد بن الحسن بن شَمُون وغيره، قال: خرج أبو محمّد عليه السلام في جنازة أبي الحسن عليه السلام وقميصه مشقوق، فكتب إليه أبو عون الأبرش قرابة نجاح بن سلمه: من رأيت أو بلغك من الأئمة شقّ ثوبه في مثل هذا؟ فكتب إليه أبو محمّد عليه السلام:

يا أحقّ، وما يدريك ما هذا؟! قد شقّ موسى على هارون عليه السلام.^٣

٤ - أحمد بن عليّ، قال: حدّثني إسحاق، قال: حدّثني إبراهيم بن الخضيب الأنباري، قال: كتب أبو عون الأبرش قرابة نجاح بن سلمه إلى أبي محمّد عليه السلام أنّ الناس قد استوحشوا من شقّك ثوبك على أبي الحسن عليه السلام؟ فقال:

١. رجال الكشي: ج ١ ص ٢٠٥ الترجمة ٣٥٩، الخلاصة للحليّ: ج ١ ص ٣٢٦ الترجمة ١٢٨٤.

٢. رجال الكشي: ج ١ ص ٢٩٥ الترجمة ٥٢٢، رجال ابن داود: ج ١ ص ٥١١ الترجمة ٤٦٧.

٣. رجال الكشي: ج ١ ص ٥٧٢ الترجمة ١٠٨٤.

يا أحمق، ما أنت وذاك؟ قد شق موسى على هارون عليه السلام...^١

هذه تمام النصوص التي استخدمت تعبير «الأحمق» في كتبنا الرجالية. والآن لندرسها الواحد تلو الآخر.

أما الرواية الأولى فلا شك في أن التعبير المذكور فيها لا يراد به الطعن في الراوي من جهة الرواية، بل الطعن فيه من جهة عدم حفظ الأمانة كما هو واضح. كما أن المراد من كون ربع الشيعة حمقى هو أنهم لا يحفظون السرّ، لا أنهم يكذبون وما إلى ذلك. وكلا المعنيين مأخوذ من قولهم: «حمق الرجل، إذا فعل فعل الحمقى» أو من «وضع الشيء في غير موضعه».

كما أن المراد بالأحمق في الرواية الثانية هو عدم الحفظ كما يبدو من سياق الرواية. وهو من «وضع الشيء في غير موضعه» أيضاً.

وأما الرواية الثالثة فالمراد بالأحمق فيها هو قلة العقل، بمعنى سوء التصرف أو الإتيان بالتصرف غير اللائق، ولا يراد به الطعن في الشخص من جهة أخرى، كما هو واضح من السياق. وهذا المعنى هو الذي صرح به ابن منظور بقوله: «الحمق: ضدّ العقل. وحمق الرجل، إذا فعل فعل الحمقى».

وأما الرواية الرابعة فهي نقل آخر للرواية الثالثة وليست رواية أخرى.

وبالتأمل فيما تقدّم يتضح أن تعبير «الأحمق» قد استعمل أولاً في رجال الكشي خاصة، ثم نقل عنه ابن داود في رجاله^٢ والعلامة في الخلاصة^٣، ولا نجد استعماله في رجال البرقي، ولا في رجال الشيخ وفهرسته، ولا في كتاب النجاشي، مع الشيخ والنجاشي خريتنا هذا الفن، ممّا يكشف عن عدم كونه اصطلاحاً رجالياً للدلالة على ذم الراوي، وإنّما هو تعبير مستعمل في الروايات بمعناه اللغوي.

والذي ننهي إليه ممّا تقدّم هو: أن وصف الأحمق ليس طعنًا في الراوي، بل هو بمعناه

١. المصدر السابق: ج ١ ص ٥٧٣ الترجمة ١٠٨٥.

٢. رجال ابن داود: ج ١ ص ٥١١ الترجمة ٤٦٧.

٣. الخلاصة: ج ١ ص ٢٠٧ الترجمة ٧، وص ٢٣٠ ترجمة صالح بن محمد بن سهل.

اللغوي، فهذا الوجه من وجوه تضعيف سهل بن زياد غير تام أيضاً.

الوجه الخامس: تضعيف ابن الغضائري له

تعرض ابن الغضائري لترجمة سهل بن زياد وذكر فيها العبارة التالية:

كان ضعيفاً جداً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.^١

ولا ريب في دلالتها على ضعف «سهل» في نفسه، لا ضعفه في الحديث. وأجيب عليه بما يلي:

أولاً: أنه لا وثوق بتضعيفاته؛ لخروجها عن الحدّ، وعدم خلوّ أحد من جرحه وغمزه.^٢ وثانياً: أن إطلاق تضعيفه لابد وأن يقيد بما في النجاشي المؤيد بما في رجال الشيخ، وهو الضعف في الحديث الغير المنافي للوثاقة.

وثالثاً: أن الظاهر كما نصّ عليه جماعة: أن منشأ تضعيفه ما نقله عن أحمد، بل ومستند غيره، فإنه كان جليلاً عظيماً رئيساً في الشيعة، يحتجّ بقوله وفعله في أمثال هذا المقام.^٣ أقول: إن تضعيف ابن الغضائري له ممّا لا تركز النفس إليه بعد كثرة قدحه للرواة، خاصّة وأنه لا موافق له من الرجالين، بل إن الشيخ خالفه فصّرّح بتوثيقه، مضافاً إلى أن مستند تضعيفه له - على ما يبدو - هو فعل أحمد بن محمد بن عيسى، وقد تقدّم الجواب عنه. وعليه فهذا الوجه غير تام أيضاً.

الوجه السادس: تضعيف الشيخ له في الفهرست

كتب الشيخ في ترجمة سهل بن زياد في الفهرست:

سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكتنّى أبا سعيد، ضعيف.^٤

١. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

٢. أنظر: تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٣، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٣. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٤. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

فوصفه بأنه «ضعيف»، ولم يقيّد ذلك بقيد، فهو تضعيف لشخص «سهل»، لا لروايته.

وأجيب عنه بما يلي:

١. إنّه رجع عنه في كتاب الرجال حيث وثّقه فيه، فيعلم أنّه تبين له عند تصنيف الرجال ما لم يكن متبيناً لديه عند تصنيف الفهرست.^١

٢. يجب تقييده بما في النجاشي الذي هو غير منافٍ للوثاقة.^٢

تذييل:

وقع الكلام في اختلاف تقييم الشيخ لسهل في كتابيه الرجال والفهرست، فقليل بتعارضهما وتساقطهما، وقليل بتقديم الرجال على الفهرست. ومن الواضح أنّ التعارض فرع حجية المتعارضين، مع أنّ الرجال متأخر عن الفهرست، فهو مقدّم وحاكم عليه، كما صرح به الشيخ المامقاني رحمته الله فقال:

والعجب من بعض أعلام هذا الفنّ حيث قال: إنّه لم يظهر المتقدّم - من التوثيق والتضعيف - من الشيخ رحمه الله، والتعارض يوجب التساقط. وجه العجب: أنّ تأخر رجال الشيخ عن فهرسته ممّا لا يخفى على كلّ من راجع رجاله؛ حيث صرح في مواضع عديدة بأنّ لمن عتونه كتباً ذكرها في الفهرست، فتأخر رجاله عن فهرسته من الواضحات.^٣

وقال المحدث النوري رحمته الله:

احتمال التعارض والتساقط في عبارتيه في الرجال والفهرست فاسد، بعد معلومية تأخر الرجال عن الفهرست، كما عليه عمل الأصحاب بالنسبة إلى فتاوى صاحب المؤلفات المتعددة.^٤

والذي ننتهي إليه هو أنّ الوارد في رجال الشيخ مقدّم على الوارد في فهرسته، ولم يطعنه في رجاله، بل قد وثّقه في موضع منه كما تقدّم.

١. أنظر: تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٣، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٢. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

٣. تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٣.

٤. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

الوجه السابع: استثناء ابن الوليد رواياته من روايات نواذر الحكمة

ذكر النجاشي في ترجمة محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري أن محمّد بن الحسن بن الوليد استثنى عدداً من روايات كتاب «نواذر الحكمة»، فكتب قائلاً:

محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي أبو جعفر، كان ثقة في الحديث، إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، ولا يبالى عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء، وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو: يقول بعض أصحابنا، أو عن محمّد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السّياري، أو عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبه، أو عن أبي عليّ النيشابوري (النيسابوري)، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمّد بن عليّ أبي سمينة، أو يقول: في حديث أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل بن زياد الآدمي، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع، أو عن أحمد بن هلال أو محمّد بن عليّ الهمداني، أو عبد الله بن محمّد الشامي، أو عبد الله بن أحمد الرازي، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقي، أو عن محمّد بن هارون، أو عن ممويه بن معروف، أو عن محمّد بن عبد الله بن مهران، أو ما ينفرد (يتفرد) به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، وما يرويه عن جعفر بن محمّد بن مالك أو يوسف بن الحارث أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك، إلّا في محمّد بن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رآه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة...^١

والنقطة الأساسية التي يركز عليها هذا الوجه هي: أنّ «محمّد بن أحمد بن يحيى» صاحب كتاب نواذر الحكمة ثقة في نفسه كما صرّح به النجاشي، فاستثناء عدد من روايات كتابه - وهي المروية عمّن ذكرهم ابن الوليد - يدلّ على صحّة روايات الكتاب سوى المقدار

المستثنى، وهو دالّ بالملازمة على ضعف الذين تمّ استثناء رواياتهم، وإلا لم يكن للاستثناء من معنى. ومن جملة المستثنين سهل بن زياد، فهو دالّ على تضعيفه، علماً أنّ هذا التضعيف قد صدر من وجه من وجوه القميين.

وقبل الإجابة على هذا الوجه نذكر بأنّه وقع الخلاف الشديد بين الأعلام في فهم العبارة المذكورة، وهل هي دالة على ضعف المذكورين، أم أنّها دالة على ضعف رواياتهم في كتاب نواذر الحكمة فحسب.^١

وبعبارة أخرى: إذا نظرنا للعبارة المذكورة بنظرة رجالية فقد نفهم منها تضعيف المذكورين في الاستثناء، وأما إذا لاحظناها بنظرة فهرستية فإنّها لا تدلّ إلّا على عدم الاعتماد على رواياتهم في كتاب نواذر الحكمة. إليك فيما يلي بعض كلماتهم في هذا المجال: فكتب الشيخ الطوسي في هذا المجال قائلاً:

أنا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثقت الثقات منهم، وضعت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما روه من التصانيف في فهارسهم، حتّى إنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته. هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تتخرم، فلو لا أنّ العمل بما يسلم من الطعن ويرويه من هو موثوق به جائز، لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق وترجيح الأخبار بعضها على بعض.^٢

وهو ظاهر في أنّ الاستثناء المذكور لتضعيف الرواة أنفسهم، لا تضعيف رواياتهم في نواذر الحكمة. وكتب الإمام الخميني (ع) في هذا المجال:

١. راجع: أصول علم الرجال (آية الله مسلم الداوري): ج ١ ص ٢٠١ - ٢١١.

٢. عدّة الأصول: ص ١٤١.

يظهر من استثناء أبي العباس أن استثناء ابن الوليد إنما هو لضعف في الرجال أنفسهم. نعم، وثقه النجاشي، لكن سكت عند نقل عبارة ابن نوح، ولعله لرضاه بما ذكره.^١

وهو صريح في أن التضعيف راجع لضعف الرواة أنفسهم.

وفي قبال ذلك كتب الوحيد البهبهاني^٢:

وربما يتأمل في إفادة هذا الاستثناء القدح في نفس الرجل المستثنى... ويؤيده أن النجاشي وغيره وثّقوا بعضاً من هؤلاء، مثل: الحسن بن الحسين اللؤلؤي.^٣

وكتب السيد الخوئي^٤:

التحقيق أن استثناء ابن الوليد لا يكشف عن جرح وقدح في نفس الرجل، فإن النجاشي قد تعرّض لنقل هذا الاستثناء في موضعين من كتابه: أحدهما: في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، فعّد من جملة ما استثناء ابن الوليد من رواياته ما يرويه محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع. وهذا كما ترى كالصريح في أن منشأ الاستثناء كون الرواية مقطوعة، وليست هي بحجة حينئذ بلا خلاف ولا إشكال وإن كان الراوي في أعلى درجات الوثاقة، فلا إشعار في هذه العبارة فضلاً عن الدلالة على قدح في العبيدي نفسه.

الثاني: في ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد نفسه، فحكى عن ابن الوليد أنه قال: «ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا أعتمد عليه»، والظاهر من هذه العبارة أن سبب الاستثناء في نظر ابن الوليد وجود خلل في طريق العبيدي إلى كتب يونس لعلّه مجهولة لدينا، لا وجود الخلل والضعف في نفس العبيدي وإلا لم يكن وجه لتخصيص الاستثناء بما يرويه عن يونس، بل كان اللازم الاستثناء على سبيل الإطلاق للغوية التقييد حينئذ، فالتقييد المزبور أقوى شاهد على أن الرجل لم يكن بنفسه ممقوتاً عند ابن الوليد.^٥

١. كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٣٧٧.

٢. تعلية على منهاج المقال للوحيد البهبهاني: ص ٢٩٦.

٣. كتاب الصلاة: ج ٢ ص ٢١١، شرح العروة الوثقى: ج ١٥ ص ١٩٤.

تذييل:

١ - كتب بعض المعاصرين مقالاً تحت عنوان «ابن الوليد ومستثنياته»^١، تعرّض فيه لاختلاف الآراء في فهم الاستثناء المذكور، وانتهى فيه إلى أنّ هذا الاستثناء يعني لزوم الاحتياط في الروايات المذكورة، لا أنّها ضعيفة بالضرورة، كما لا يعني ضعف رواياتها.

٢ - عبارة الاستثناء في فهرست الطوسي تختلف عن عبارة النجاشي، ونصّها كالتالي:

محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، جليل القدر، كثير الرواية. له كتاب نواذر الحكمة، وهو يشتمل على كتب جماعة، أولها: كتاب التوحيد، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة... اثنان وعشرون كتاباً. أخبرنا بجميع رواياته عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل محمّد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر محمّد بن جعفر بن بطة القمي، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. وأخبرنا جماعة عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه ومحمّد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى. وقال محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه: إلّا ما كان فيه من تخليط؛ وهو الذي يكون طريقه محمّد بن موسى الهمداني، أو يرويه عن رجل، أو عن بعض أصحابنا، أو يقول: وروي، أو يرويه عن محمّد بن يحيى المعادي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن السياري، أو يرويه عن يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبه، أو عن أبي عليّ النيشابوري، أو أبي يحيى الواسطي، أو محمّد بن عليّ الصيرفي، أو يقول: وجدت في كتاب ولم أروه، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع يتفرّد به، أو عن الهيثم بن عدي، أو عن سهل بن زياد الأدمي، أو عن أحمد بن هلال، أو عن محمّد بن عليّ الهمداني، أو عن عبد الله بن محمّد الشامي، أو عن عبد الله بن أحمد الرازي، أو عن أحمد بن الحسين بن سعيد، أو عن أحمد بن بشر الرقي، أو عن محمّد بن هارون، أو عن معاوية بن معروف، أو عن محمّد بن عبد الله بن مهران، أو ينفرد به الحسن بن الحسين

١. المقال باللغة الفارسية وعنوانه «ابن وليد و مستثنيات وى» و كاتبه: محمّد تقي شاكرو علي رضا الحسيني. نشر هذا المقال في مجلّة «حديث پژوهي» الصادرة من جامعة كاشان / العدد ٩، السنة الخامسة، ربيع وصيف ١٣٩٢ هـ. ش.

اللؤلؤي، أو جعفر بن محمد الكوفي، أو جعفر بن محمد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمد الدمشقي.^١

وبهذا يتضح أنّ الوجه المذكور لضعف سهل بن زياد مبنيّ على أنّ العبارة المذكورة والاستثناء المذكور دالّ على تضعيف الرواة أنفسهم، وأمّا إذا كان دالّاً على تضعيف رواياتهم في كتاب نواذر الحكمة، أو لزوم الاحتياط فيها، فلا دلالة فيه على ضعف «سهل». والذي يقوى في النظر أنّ الاستثناء راجع لروايات المذكورين في كتاب نواذر الحكمة، ويشهد له أمور، منها:

١ - عبارة فهرست الطوسي تبين المراد من الاستثناء الوارد في كتاب النجاشي، فقال الشيخ في الفهرست: «له كتاب نواذر الحكمة، وهو يشتمل على كتب جماعة أولها كتاب التوحيد...».

فذكر أنّه يشتمل على كتب جماعة، ثم استثنى منها المرويّ عن المذكورين، فالاستثناء لنسخ هذه الكتب المروية في نواذر الحكمة. ويشهد لهذا المعنى قوله في الاستثناء: «أو يقول: في حديث أو كتاب ولم أروه»؛ فإنّه لا معنى لكونه راجعاً للراوي.

٢ - إنّ بعض المذكورين هم من المصرّح بوثاقهم في كتب الرجال؛ نظير: «محمد بن عيسى بن عبيد» الذي قال النجاشي في ترجمته: «محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمه أبوجعفر، جليل في أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبة ومشافهة...»^٢. ونظير: «الحسن بن الحسين اللؤلؤي» الذي وصفه النجاشي بقوله: «كوفي، ثقة، كثير الرواية. له كتاب مجموع نواذر»^٣.

٣ - لغوية بعض الاستثناءات إذا كان المراد تضعيف الرواة أنفسهم، بخلاف ما إذا أُريد تضعيف رواياتهم؛ فقد استثنيت العناوين التالية: «أو ما رواه عن رجل، أو يقول بعض

١. فهرست الطوسي: ص ٤٠٨ الترجمة ٦٢٣.

٢. رجال النجاشي: ص ٣٣٣ الترجمة ٨٩٦.

٣. المصدر السابق: ص ٤٠ الترجمة ٨٣.

أصحابنا»، ومن الواضح أنّ هذه العناوين مجملة، ولا فائدة في تضعيفها أو توثيقها، بخلاف ما لو أريد استثناء رواياتهم في كتاب نواذر الحكمة؛ فإنّ الروايات المروية عن هذه العناوين ضعيفة. كما أنّ قوله: «أو يقول:» في حديث أو كتاب و لم أروه» لاغ على تقدير إرادة تضعيف المستثنين، بخلاف ما لو أريد استثناء رواياتهم في نواذر الحكمة.^١

٤ - إذا كان المراد تضعيف المذكورين في الاستثناء، فإنّ استثناء رواياتهم من خصوص كتاب نواذر الحكمة سوف يكون لاغياً؛ إذ لو كان المذكورون ضعفاء ومطعون عليهم فلا بدّ أن تستثنى رواياتهم من جميع الكتب لا من خصوص نواذر الحكمة.

٥ - لغوية القيد المذكور - على تقدير إرادة تضعيف المذكورين - في قوله:

أو ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي، أو جعفر بن محمّد الكوفي، أو جعفر بن محمّد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمّد الدمشقي.

إذ لا فرق بين منفردات الضعيف وغيرها، كقيد الآخر حيث قال: «أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع»؛ إذ لا فرق بين ما رواه محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع وغيره على تقدير ضعفه، بخلاف ما لو أريد استثناء رواياتهم من نواذر الحكمة، فإنّ الاستثناءات المذكورة ستكون صحيحة.

والنتيجة التي تنتهي إليها هي عدم تمامية هذا الوجه من وجوه الطعن في «سهل» وفقاً لما فهمناه من العبارة المنقولة عن ابن الوليد.

حصيلة البحث

الذي انتهينا إليه بعد بيان الوجوه المذكورة للطعن في سهل بن زياد، ودراستها وتحليلها ونقدتها هو أنّه لا شيء منها دالّ على ضعفه؛ أمّا إخراجها من قم على يد أحمد الأشعري فلا بدّ أن يدرس ضمن خصوصيات أحمد ومنزلته السياسية والعلمية، لا بمعزل عن ذلك، ولهذا لا نجد تصرّفاً مشابهاً لتصرّف أحمد الأشعري من قبل غيره من المحدثين والوجوه العلمية التي كانت في قم وغيرها، بل لا نجد تصرّفاً كهذا مع المشهورين بالكذب في بغداد

١. أشار المحدث النوري لهذا الوجه في خاتمة المستدرک: ج ٥، ص ١٥٧.

والكوفة مع كثرة المحدثين فيها، ممّا يكشف عن أن تصرّف أحمد الأشعري مع «سهل» جاء باعتباره شخصية سياسية وأمير البلد، لا باعتباره محدثاً كباقي المحدثين. على أنّ أحمد الأشعري ليس معصوماً وليس فعله حجة علينا، فلا بدّ أن نقيّم تصرّفه المذكور بما له من قيمة عند العقلاء. نعم، لو كان إخراجه بأمر الإمام المعصوم لتعاملنا معه بشكل آخر.

علماً أنّ النجاشي عبّر بقوله: «وكان أحمد بن محمّد بن عيسى... وأخرجه من قم إلى الريّ، وكان يسكنها»، فعبّر بالإخراج ولم يعبّر بالطرد والنفي ونحوهما، والإخراج أعمّ منهما. مع أنّ البعض تعاملوا مع هذا التصرّف باعتباره طرداً، فلا بدّ من إمعان النظر في التعبير المذكور.

نعم، يبقى التساؤل التالي: لماذا أخرج أحمد الأشعري سهلاً إلى الريّ القريبة من قم، ولم يخرجّه إلى مدن بعيدة؟ فلو كان إخراجه من قم بسبب غلوّه وكذبه وضعفه، ولأجل منع الرواة عن النقل عنه، فلماذا لم يبعده إلى مدن نائية؟ علماً أنّ الريّ تضمّ عدداً من المحدثين آنذاك.

يرى أستاذ علم الرجال الفاضل علي رضا الحسيني^١ أنّ السبب في ذلك لا يرجع للنقطة المذكورة، وإنّما هو ضمن خطة مبرمجة لنشر الحديث في الريّ، ولهذا فإنّه أخرج أحمد بن محمّد بن خالد البرقي إلى الريّ أيضاً، وكلاهما من المكثّرين لنقل الحديث. وهذه النقطة تحتاج إلى متابعة أكثر في القرائن والشواهد التاريخية والحديثية.

وأما وصفه بالغلوّ والكذب فقد اتّضح أنّهما مستعملان بمعانٍ عديدة، لا خصوص ما تنصرف إليه أذهاننا في العصر الحاضر، وأنّ المراد من الكذب ليس هو تعمد نقل المطالب المخالفة للواقع، بل هو بمعنى الخطأ في النقل.

كما أنّ المراد من الغلوّ ليس هو الغلوّ العقيدي كما هو المتبادر في هذا العصر؛ إذ لا نجد له رواية دالة على ذلك، بل الموجود منها على خلافه، فالمراد به هو الغلوّ الأفعالي على ما يبدو.

١. أستاذ علم الرجال في كلّية علوم الحديث والمركز التخصصي لعوم الحديث في الحوزة العلمية في قم المقدّسة، وقد سمعت ذلك منه شفهاً.

وأما استثناء ابن الوليد لرواياته من كتاب نواذر الحكمة، فهو تضعيف لرواياته في هذا الكتاب خاصة، وليس تضعيفاً لشخصه.

٣ / ١

ما استدل به على وثاقة «سهل بن زياد»

بعد استعراض أقوال الرجالين في حق سهل بن زياد وما قيل في تضعيفه، سنسلط الأنواء هنا على ما قيل في توثيقه، ونقوم بدراسته وتحليله، ومن خلال تعليقنا على الوجوه المذكورة سلباً أو إيجاباً يتضح المختار.

الوجه الأول: توثيق الشيخ له في رجاله

ذكر الشيخ سهل بن زياد في ثلاثة مواضع من رجاله، فقال في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام: «سهل الآدمي، يكنى أبا سعيد، ثقة رازي».^١

وبما أنه آلف كتاب الرجال بعد الفهرست، فتوثيقه فيه مقدم على تضعيفه في الفهرست.^٢

أقول: تقدم الكلام^٣ في تأخر كتاب رجال الشيخ على الفهرست، وقد نقلنا عبارة كل من الشيخ المامقاني عليه السلام في تنقيح المقال^٤ والمحدث النوري عليه السلام بهذا الخصوص فراجع. وبه يعلم أن ما ذكره في الرجال هو المعتمد.

وأشكل السيد الخوئي عليه السلام على هذا الوجه قائلاً:

إن بعض من حاول توثيق سهل بن زياد ذكر في جملة ما ذكر أن تضعيف الشيخ لا يعارض توثيقه، فإن كتاب الرجال متأخر عن كتاب الفهرست، فيكون توثيقه عدولاً

١. رجال الطوسي: ص ٣٨٧ الترجمة ٥٦٩٩.

٢. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢١٤، تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٨٨.

٣. راجع الوجه السادس من الوجوه المذكورة لتضعيف «سهل».

٤. تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٣.

٥. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

عن تضعيفه. وهذا الكلام مخدوش من وجوه:

الأول: إنَّ هذا إنَّما يتم في الفتوى دون الحكاية والإخبار، فإنَّ العبرة فيها بزمان المحكي عنه دون زمان الحكاية، فبين الحكايتين معارضة لا محالة.

الثاني: إنَّ تضعيف الشيخ في الفهرست وإن كان متقدماً على توثيقه، إلا أنَّ تضعيفه في الاستبصار غير متقدّم عليه.

الثالث: إنَّ توثيق الشيخ معارض بما ذكرناه من التضعيفات ولا سيما شهادة أحمد بن محمد بن عيسى بكذبه.

أقول: ما ذكره عليه السلام في الإشكال الأول من أنَّ هذا يتم في الفتوى دون الحكاية والإخبار، مبني على كون حجة آراء الرجالين هي من باب الشهادة^١، أو من باب خبر الواحد^٢، لا باعتبارهم أهل خبرة، والسيرة العقلانية على مدى الأعصار هي الرجوع لأهل الخبرة في كلِّ مجال إذا أفاد قولهم الوثوق، مع عدم ردع الشارع عنها^٣، فإذا كانت من النحو الأخير فلا يلزم ما ذكره عليه السلام، فكما يقع تبدل الآراء في الفتاوى ويكون الأخير منها حجة، كذلك يقع في وثاقة الراوي وعدمه ويكون الأخير منهما حجة.

وأما إشكاله الثاني فلم نعثر على ما أشار إليه من التضعيف في كتاب الاستبصار. على أنه لو كان ضعيفاً من نظاره لضعف الأحاديث بسببه، في حين أنه لم يتفق له ذلك على ما سيأتي في الدليل التالي.

وأما إشكاله الأخير فقد اتضح جوابه ممّا تقدّم سابقاً؛ فإنَّ الوجوه المذكورة لضعفه ليست تامة.

وبهذا يسلم الوجه الأول من وجوه توثيق سهل بن زياد من الخدشة المذكورة.

الوجه الثاني: بناء الشيخ في التهذيبين على وثاقة «سهل»

كتب الشيخ المامقاني عليه السلام في الوجوه المذكورة لبيان وثاقة «سهل»، قائلاً:

١. أنظر: معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٤١.

٢. أنظر: المصدر السابق.

٣. أنظر: فوائد الأصول: ج ٣ ص ١٤٢.

إنَّ الشيخ رحمه الله كثيراً ما تأمل في أحاديث جماعة بسببهم، لكنَّه لم يتفق له ذلك بالنسبة إليه بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده. وربما يطعن ويتكلف في الطعن من جهة أخرى، ولا يتأمل فيه أصلاً.^١
وقد سبقه لهذا الوجه المحدث النوري^٢.
أقول: هذا الوجه يرجع الى وثاقة سهل من منظار الشيخ الطوسي^٣ أيضاً.

الوجه الثالث: روايته عن ثلاثة من الأئمة

ذكر المحدث النوري^٤ والشيخ المامقاني^٥ هذا الوجه، فكتب المحدث النوري قائلًا:
إنَّ سهلاً مَمَّن يروي عن ثلاثة من الأئمة^٦، وهم: الجواد والهادي والعسكري^٧،
كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ في الأبواب الثلاثة. بل لم يذكر أبو عمرو
الكشي في ترجمة سهل سوى قوله: «يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد
صلوات الله عليهم». ولا يخفى على من أنس بكلماتهم أنهم يذكرون ذلك في مقام
مدح الراوي وعلو مقامه، وإذا لوحظ مع ذلك أنه لم يرد فيه طعن من أحدهم^٨ -
كما ورد منهم الطعن والذم واللعن في حق جماعة من الغلاة والكذابين في هذه
الطبقة - مع أنه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهم^٩، كانت دلالاته على المدح
القريب من الوثاقة ظاهرة.^{١٠}

أقول: بالتأمل فيما ذكره يمكن إبداء ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: ذكر أنه يروي عن ثلاثة من الأئمة، ثم استظهر منه مدح «سهل» فقال:
«ولا يخفى على من أنس بكلماتهم أنهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلو مقامه».
والنقطة الأساسية التي يعتمد عليها هذا الاستدلال هي وجود التلازم بين كون الراوي مَمَّن يروي
عن عدد من الأئمة وبين كونه ممدوحاً، فهل هذا تام؟ قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن
نجيب على سؤال آخر هو بمنزلة المقدمة للإجابة على السؤال المذكور، وهو:

١. تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٨٩.

٢. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢١٤.

٣. انظر تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٠.

٤. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢١٤.

سؤال: ما هي وظائف الرجالي في علم الرجال؟

الجواب: مهمة الرجالي في علم الرجال هي بيان ما يلي:

١. بيان الهوية الشخصية للراوي: يتناول الرجاليون شخصية الراوي من جوانبها التالية:

أ- تحديد اسمه، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، وبلده وما إلى ذلك من أمور.

ب- تحديد طبقته وتمييزه عن سواه؛ إذ قد يوجد الاسم الواحد في أكثر من طبقة، ويراد به عندئذ أكثر من شخص بلا ريب، والذي يحدّد لنا المراد منه في السند المطلوب هو علم الرجال، وذلك من خلال بيان طبقة الراوي.

ج- توحيد المختلفات وتمييز المشتركات: قد يذكر الراوي الواحد في الأسانيد الواردة بعنوانين مختلفة، مع أنّ المراد منها جميعاً شخص واحد، نظير «ابن أبي عمير» و«محمد بن أبي عمير» و«محمد بن زياد»، والمراد من الجميع شخص واحد.

كما أنّه قد يذكر عنوان واحد ويراد به أكثر من شخص، نظير العنوان: «أحمد بن محمد» الوارد في بعض الأسانيد والذي يحتمل كونه أحد التاليين: «أحمد بن محمد بن عيسى، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي»، والأولان من طبقة واحدة بخلاف الثالث.

وقد يكون المذكور في الأسانيد هو كنية الراوي لا اسمه، نظير: «أبي بصير»، فعلم الرجال يتولّى تعيين المراد من هذا العنوان في الأسانيد. ولهذا نجد رسائل رجالية عديدة تناولت تعيين المراد بأبي بصير، كما نجد الكتب الخاصة بتمييز المشتركات نظير: «تمييز المشتركات» للكاظمي.

فهذه المجاور جميعاً تدخل في إطار الوظيفة الأولى لعلم الرجال وهي تحديد هوية الراوي.

٢. بيان وثاقة الراوي وعدمها: يتناول الرجاليون البحث في وثاقة الراوي وعدم وثاقته، ودراسة أحواله التي لها دخل في تحديد ذلك؛ كحفظه وتخليطه.

فهذه المهام الرئيسية للرجالي في علم الرجال، وقد يتناول الرجالي بعضها دون بعض؛ فمثلاً تناول الكشي في رجاله التوثيق والتضعيف فحسب، وتناول الشيخ في رجاله تعيين

الطبقات وتعرض أحياناً للتوثيق والتضعيف. وبعد هذه المقدمة نقول: إنَّ المبادئ العلمية التي يعتمد عليها علماء الرجال في بيان أحوال راوٍ معيّن هي مبادئ عقلانية، وليست لهم مبادئ خاصّة لمعرفة أحوال الرواة غير المبادئ المتعارفة. من هنا فإنّ المعلومات التي توفرها هذه المبادئ قد تكون وافية في شخص، ناقصة في آخر، فإذا كانت المعلومات المتوفرة حول راوٍ معيّن وافية تعرّضوا لشخصيته من جميع الجهات السالفة، وإن كانت ناقصة ذكروا الجهات المتوفرة عندهم حول شخصيته.

وبعبارة أخرى: إذا لم تتوفر لعلماء الرجال المعلومات الكافية حول بعض الجهات المشار إليها ذكروا خصوص ما توفرّ لهم من الجهات، ولهذا فإنّهم قد يذكرون هوية الشخص ويذكرون طبقته ولا يصرّحون بتوثيقه أو تضعيفه، أو يذكرونه ويصرّحون بأنّه مجهول.

إذا اتّضح ما ذكرناه نقول: إنّ تعيين الطبقة يتمّ من خلال أحد السبيلين التاليين:

الأول: بيان الأنمة الذين يروي عنهم. وهذا خاصّ بالمعاصرين للمعصومين.

الثاني: بيان المشايخ والتلاميذ (من يروي عنهم ويروون عنه)^١.

فإذا روى الرجل عن إمام بلا واسطة، وعن إمام أو أكثر بواسطة أو وسائط، فهو من طبقة الإمام الذي يروي عنه بلا واسطة، وهذا واضح. إنّما الكلام في النقطة التالية:

سؤال: إذا ذكر علماء الرجال شخصاً في عداد الرواة عن إمام أو أكثر، فهل هو دالّ على مدحه كما ذكر المحدث النوري، أم لا؟

الجواب: ذكر الرجل في أصحاب إمام أو أكثر لا يدلّ على مدحه، ولا على علوّ مقامه، وإنّما هو لبيان طبقته فحسب، فإذا كان الرجل من الرواة عن عدد من الأنمة عليه السلام، فهذا يعني أنّ طبقته تنسجم مع هؤلاء الأنمة جميعاً، وليس هذا مدحاً له، وإلاّ لصرّحوا بوثاقته أو مدحه. بل إنّ الهدف من تدوين بعض كتب الرجال هو بيان الطبقات، نظير: رجال الشيخ؛ ولهذا فإنّ ذكر

١. أول من أبدع هذا الأسلوب هو الشيخ محمّد عليّ الأردبيلي (المولود عام ١٠٥٨ هـ والمتوفى عام ١١٠١ هـ) على ما ادّعه في كتابه.

سهلاً في ثلاثة مواضع من كتابه؛ لبيان أنَّ طبقته تسجَم مع ثلاثة من الأئمة عليهم السلام.

ولو تنزَّلنا وسلَّمنا بما ذكره المحدث النوري فإنَّه يلزمنا القول بمثله في غير «سهل» أيضاً؛ إذ لا خصوصية لـ«سهل»، مع أنَّ جملة من الذين رواوا عن أكثر من إمام هم من الضعفاء أو المذمومين، كما هو ظاهر أو صريح كتب الرجال، نظير النماذج التالية:

١- أبو الجارود زياد بن المنذر، الذي هو من أصحاب الصادقين عليهم السلام، ومع ذلك طعن عليه الشيخ^١ والنجاشي^٢ والكشي^٣، فلو كانت روايته عنهما دالة على مدحه - كما ادَّعى - لكان منافياً لذمهم له.

٢- إسحاق بن محمد بن أحمد، حيث وصفه النجاشي بأنَّه معدن التخليط^٤، ونقل العلامة عن ابن الغضائري قوله فيه: «إنَّه كان فاسد المذهب، كذاباً في الرواية، وضاعاً للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه ولا ينتفع بحديثه»^٥، ومع ذلك فقد ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الإمامين الهادي^٦ والعسكري عليهم السلام، بل رماه بالغلو في أصحاب الهادي عليه السلام، فإذا كانت روايته عن أكثر من إمام لبيان جلالته لما طعنوا فيه.

١. حيث ذكره مرتين؛ فقال في أصحاب الباقر عليه السلام: «زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمداني الحوفي. كوفي تابعي زيدي أعمى، إليه تنسب الجارودية منهم» (رجال الطوسي: ص ١٣٥ الرقم ١٤٠). وقال في أصحاب الصادق عليه السلام «زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الخارفي الحوفي، مولا هم. كوفي تابعي» (رجال الطوسي: ص ٢٠٨ الرقم ٢٤٨٥). فصَّرَحَ بأنَّه من أصحاب الإمامين الهمامين الباقر والصادق عليهم السلام، وقال: «تابعي زيدي أعمى، إليه تنسب الجارودية منهم»، وهو مشعر بذمّه.

٢. قال في حقّه: «... كوفي كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، وتغيَّر لنا خرج زيد عليه السلام...» (رجال النجاشي: ص ١٧٠ الرقم ٤٤٨) وهو مشعر بذمّه، مع أنَّه صرَّح بكونه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام.

٣. روى الكشي في ذمّه روايات عديدة إحداها ما يلي: «حكى أنَّ أبا الجارود سَمَّى سرحوباً، ونسبت إليه السرحوبية من الزيدية، سمَّاه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أنَّ سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى، أعمى القلب» (رجال الكشي: ص ٢٢٩ الرقم ٤١٣) وهي صريحة في ذمّه.

٤. رجال النجاشي / باب الألف منه: ص ٧٣ الترجمة ١٧٧.

٥. الخلاصة للحلي / الفصل الأوَّل في الهمة / الباب الثالث إسحاق: ص ٢٠١ الترجمة ٥.

٦. رجال الطوسي / أصحاب أبي الحسن: ص ٣٨٤ الترجمة ٥٦٥٣.

٧. المصدر السابق / أصحاب أبي محمد: ص ٣٩٧ الترجمة ٥٨٢٧.

٣ - بكر بن صالح الرازي الراوي عن الإمام الكاظم^١، والجواد^٢، ومع ذلك ضعفه النجاشي^٣، والعلامة في الخلاصة^٤.

٤ - الحسن بن صالح الثوري: روى عن الإمامين الهمامين الباقر والصادق^٥ روايات كثيرة، ولهذا ذكره الشيخ في أصحاب الباقر تارة وفي أصحاب الصادق أخرى، وعبارته في أصحاب الباقر^٦ مشعرة بزمه^٥، فلو كانت روايته عن أكثر من إمام دالة على جلالته وعلو مقامه، لكان على الشيخ مدحه لا ذمه.

فما ذكره المحدث الثوري^٧ من أنّ سهلاً يروي عن عدد من الأئمة^٨، وأنّ الرجالين يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلو مقامه، لا يمكن الموافقة عليه، بل الشواهد على خلافه.

الملاحظة الثانية: ما ذكره بقوله: «وإذا لوحظ مع ذلك أنه لم يرد فيه طعن من أحدهم^٩ كما ورد منهم الطعن والذم واللعن في حق جماعة من الغلاة والكذابين في هذه الطبقة - مع أنه كان معروفاً مشهوراً يروي عنهم^{١٠} - كانت دلالة على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة» غير تام على إطلاقه؛ فإنّ شأن الأئمة^{١١} هداية الناس، لا مدح كلّ من يستحق المدح، وذمّ كلّ من يستحق الذمّ.

نعم، إذا كان بعض الناس ممّن يكون داعية وسبباً لضلال الآخرين، وذلك بيبّ الأباطيل والشبهات، أو كان ضالاً منحرفاً وله منزلة اجتماعية تمكّنه من التأثير على الآخرين، فإنّ الأئمة^{١٢} قد يذمّونه هداية للأمة، ومع ذلك فقد تقتضي المصلحة سكوتهم عنه أحياناً، فإذا لم يرد من الإمام^{١٣} ذمّ لشخص، فهذا لا يعني مدحه إياه أو كونه مقبولاً عنده كما لا يخفى.

١. أنظر: الكافي: ج ٦ ص ٣٧، ج ٧ ص ٨١٩ ح ٢٢١.

٢. أنظر: الكافي: ج ٤ ص ٣٥٢ ح ١٢، التهذيب: ج ٥ ص ١١٣ ح ٦٦، ج ٥ ص ٤١٢ ح ٧٩، من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٥٣ ح ٢٦٧٥.

٣. قال في حقه: «بكر بن صالح الرازي... ضعيف...» (رجال النجاشي: ص ١٠٩ الترجمة ٢٧٦).

٤. قال: «بكر بن صالح الرازي... ضعيف جداً، كثير التفرد بالغرائب» (الخلاصة: ص ٢٠٧ الترجمة ٢).

٥. قال: «الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري الكوفي صاحب المقالة، زيدي، إليه تنسب الصالحية منهم» (رجال الطوسي: ص ١٣٠ الرقم ١٣٢٧).

وعلى فرض فساد عقيدة «سهل» وانحرافه فإنه لم يثبت كونه ذا منزلة اجتماعية، كي يكون ذا أثر سلبي على المجتمع كي يستكشف من عدم ذم المعصوم له مدحه. ولهذا فلا يمكن إثبات وثاقته من خلال عدم ذم الأئمة عليهم السلام له وبهذا ننتهي الى عدم تمامية هذا الوجه لتوثيق سهل بن زياد.

الوجه الرابع: مكاتبة الإمام العسكري عليه السلام

من الأدلة المذكورة لوثاقة «سهل» هو أنّ النجاشي ذكر في ترجمة «سهل» العبارة التالية: «وقد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عبد الحميد العطار»^١. ف قيل: إنّ مكاتبة إياه عليه السلام وسؤاله عن مسائل التوحيد، واعتناؤه عليه السلام بجوابه بخطه المبارك لا يجتمع قطعاً مع ما نسب إليه من الغلو والكذب^٢.

والنقطة التي استند إليها هذا الدليل - لاستظهار الوثاقة - هي مكاتبة «سهل» للإمام وسؤاله عن مسائل التوحيد واهتمام الإمام بجوابه، وذلك بأن أجابه بخطّ يده، وكلّ ذلك لا يجتمع مع ما نسب إليه من الغلو والكذب.

السؤال المطروح: هل يوجد تلازم خارجي بين مكاتبة الإمام وسؤاله عن مسألة توحيدية وبين سلامة العقيدة من الغلو، أم لا ؟

الجواب: إذا راجعنا التأريخ والروايات وجدنا بعض النماذج الدالة على خلاف ذلك، فالذي يراجع تأريخ أهل البيت عليهم السلام يجد أنّ أخلاقهم أسمى وأرفع بكثير من ألا يجيبوا مكاتبة رجل مخالف لهم، بل أرفع من ألا يجيبوا رجلاً من أعدائهم، فضلاً عن أتباعهم، وما نقله التأريخ من مكاتبات أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية خير شاهد على ذلك. فمجرد جواب الإمام لـ«سهل» بخطّ يده لا يدلّ على مدحه، أو سلامة عقيدته، وإلا لدلّ جواب أمير المؤمنين عليه السلام لمكاتبات معاوية على مثل ذلك.

نعم، سؤاله عن مسألة توحيدية قد يشعر بعدم غلوّه، إلا أنّه لا يدلّ على سلامة عقيدته.

١. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الترجمة ٢٩٠.

٢. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢١٦ - ٢١٨. وأنظر: تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٠.

الوجه الخامس: رواية الأجلاء عنه

من الوجوه المذكورة لوثاقة «سهل» أنّ الكليني عليه السلام مع نهاية احتياظه في أخذ الرواية واحترازه عن المتهمين - كما هو ظاهر ومشهور ومصرّح به في ترجمته - قد أكثر الرواية عنه سيما في كافيه الذي قال في صدره ما قال.^١

وذكره بعضهم بشكل آخر فقال:

إنّ أجلّاء هذه الطبقة رووا عنه، وذكر العناوين التالية باعتبارهم مصداقاً لذلك: الفضل بن شاذان، وشيخ الأشعرين محمّد بن يحيى العطار، وشيخ أصحابنا ووجههم بقم الحسن بن متيل القمي، ومحمّد بن الحسن الصفّار، ومحمّد بن عليّ بن محبوب، وعليّ بن إبراهيم، وأبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي، ومحمّد بن قولويه، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، أو ابن عليّ بن مهزيار، وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن إبراهيم الرازي المعروف بعلّان، بل وثقة الإسلام الكليني، وأحمد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، وسعد بن عبد الله، والحسين بن الحسن بن بندار القميّ من مشايخ الكشي، ومحمّد بن عقيل الكليني من مشايخ ثقة الإسلام. وقال: إنّ اعتماد المشايخ العظام عليه وإكثارهم من الرواية عنه كاشف عن وثاقته.^٢

أقول: لا ريب أنّ العرف يرى قبح إكثار نقل الجليل الرواية عن مجهول الحال، ويراه منافياً للجلالة، فمثلاً: إذا أكثر أحد المراجع الكبار في عصرنا الحاضر النقل عن رجل مجهول الحال، فإنّ العرف يستهجن ذلك منه ويراه منافياً لجلالته. وهذا الأمر لا يخصّ مجالاً دون آخر، وعالمًا دون عالم، بل هو سيرة عقلانية سائدة في المجتمع، المتشرّع منهم وغير المتشرّع.

نعم، إذا اعتمد هذا العالم أو الوجه في النقل على مقالة علمية نشرت في مجلّة أو كتاب أو موسوعة، وكان ناشر الكتاب أو المجلّة مجهول الحال، لم يستهجن العرف

١. تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٩٠.

٢. أنظر: خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٢.

والعقلاء عمل هذا العالم، ولم يروه منافياً لجلالته، كما نجده في سيرة العلماء وأساتذة الجامعات وغيرهم.

وبعبارة أخرى: أنّ العرف يرى فرقاً بين أنحاء النقل عن مجهول الحال، فإذا كان هو الناقل للمطلب، والكلام المنقول يستند إليه مباشرة، فإنّ العرف يرى قبح إكثار نقل الجليل عنه. وأمّا إذا لم يكن كذلك بل كان دور المجهول في نقل الكلام ضعيفاً، كما لو كان صاحب مطبعة وطبع كتاباً قيماً، فإنّهم يعتمدون على الكتاب، ولا يرون في اعتماد العالم والجليل على هذه الطبعة منافياً لجلالته، حتّى وإن أكثر من النقل عنه. ولهذا نجدهم ينقلون عن الكتب المختلفة مع جهلهم بحال ناشرها. والواقع الخارجي خير شاهد لما ذكرناه، فأكثر الكتب التي يعتمدها العلماء هي من طبعات لا يعرفون ناشرها، خاصّة بعد اتّساع رقعة النشر وكثرة دور النشر في البلدان المختلفة، بل قد يعرفون فسق الناشر^١ ومع ذلك يعتمدون الكتاب، كما نلاحظه في الكتب المطبوعة في أوروبا، بل وبعض البلدان الإسلامية.

وعليه فما ذكره من أنّ رواية الأجلّاء عنه دليل على وثاقته - وإلا فهو ينافي جلالته - إنّما يتمّ فيما إذا كان دور سهل في نقل الحديث من النوع الأوّل، لا ما كان من النوع الثاني، فإنّ إكثار الأجلّاء الرواية عنه لا تدلّ على وثاقته عندئذٍ، أو فقل: الدليل المذكور ليس تامّاً على إطلاقه، وإنّما هو تامّ على بعض الوجوه.

الوجه السادس: إنّ كثير الرواية

من الوجوه المذكورة لوثاقة «سهل» هي: أنّه كثير الرواية، فكتب المحدث النوري قائلاً:

وكونه كثير الرواية جدّاً، وأكثرها سديدة مقبولة مفتى بها كما صرح في التعليقة، وقد ورد في النصوص أنّ منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم عليه السلام؛ (ثمّ روى عدّة روايات بهذا المضمون وقال:) وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم عليه السلام مع الوسطة أو بدونها مدحاً عظيماً، كما عليه علماء الفنّ، فإنّهم عدّوها من أسبابه؛

١. كما في الكتب المطبوعة في دور النشر العربية، بل بعض دور النشر في البلدان الإسلامية أيضاً.

لكشفها غالباً عن اهتمامه بأمور الدين، وسعيه في نشر آثار السادات الميامين، وهو فضيلة عظيمة توصل صاحبها إلى مقام عليٍّ... قال العلامة الطباطبائي في رجاله: «مضافاً إلى كثرة رواياته في الفروع والأصول وسلامتها عن وجوه الطعن والتضعيف خصوصاً عما غمز به من الارتفاع والتخليط، فإنها خالية عنهما، وهي أعدل شاهد على براءته عما قيل فيه»^١.

أقول: لا شك أن كثرة الرواية عن النبي وأهل بيته عليهم السلام أمر ممدوح، ويكسب الراوي نورانية الحديث، إنما الكلام في النقطة التالية: هل أن كثرة الرواية توجب توثيق الراوي والاعتماد عليه - كما هو المطلوب في محلّ البحث - أم لا؟ وهل أن نقل الرواية يوجب علوّ مقام الراوي أم لا؟

الجواب: الذي يظهر لأقول وهلة من النصوص التي رواها المحدث النوري في هذا المجال هو أنها توجب سموّ مقامه، ورفع شأنه؛ حيث إن مفاد قول الإمام الصادق عليه السلام لولده الباقر عليه السلام: «يا بني، اعرف منازل شيعة عليّ عليه السلام على قدر روايتهم ومعرفتهم» هو أن كثرة الرواية معيار لتقييم منزلة الشخص، فكلّما ازدادت الرواية ازدادت المنزلة. والسؤال المطروح هو: هل المراد من الرواية المذكورة بيان هذا المعنى، أم بيان شيء آخر؟

الجواب عليه يعتمد على فهمنا للحديث وفق المباني المذكورة في فقه الحديث، إلا أننا إذا حللنا كلام المحدث النوري واستدلّاه بالرواية المذكورة وجدناه يعتمد على ثلاث ركائز، هي:

١ - أن المراد من قوله: «على قدر روايتهم عنّا» هو مجرد نقل الرواية.

٢ - أن كثرة نقل الرواية تلازم سموّ منزلة الراوي.

٣ - أن سموّ المنزلة يلازم الوثاقة.

فلابدّ من دراسة هذه النقاط الواحدة تلو الأخرى؛ لنرى سلامة الاستدلال المذكور، فإن تمّت جميعاً تمّ الاستدلال، وإلا فلا.

١. خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٢٢٤ - ٢٢٥. وأنظر: تنقيح المقال: ج ٣ ص ١٨٩.

أولاً: المراد من قوله: «على قدر روايتهم عنا»:

أوضح في محله من كتب فقه الحديث أنّ فهم الحديث فهماً صحيحاً يتم من خلال طَي ثلاث مراحل، هي: فهم المفردات، فهم التركيب، ملاحظة القرائن الدالة على المعنى. كلّ ذلك بعد الاطمئنان من صدور الحديث، وسلامة نصّه^١ ولهذا فإنّ من الضروري دراسة معنى الحديث وفقاً للمراحل المذكورة بعد الاطمئنان من صدوره، ولهذا فإنّنا سنسلط الأنواء على الجوانب التالية:

١ - مراجعة الرواية في المصادر الحديثية، وملاحظة التعبير «اعرفوا منازل...» فيها؛ بهدف الاطمئنان من صدورها.

٢ - ملاحظة نصّها الكامل والصحيح؛ فإنّ النصّ الناقص قد يعكس أثره السلبي على فهمنا للحديث.

٣ - ملاحظة القرائن الدالة على المراد الجدّي، سواء ما توفّر منها في نفس الرواية أو في الروايات الأخرى، وهو المعبر عنه بالأسرة الحديثية.

الرواية في المصادر الحديثية الأخرى

وردت الرواية المذكورة في كتاب الكافي كالتالي:

محمّد بنُ الحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ عَنَّا.^٢

ووردت في كتاب الغيبة للنعماني كما يلي:

قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام:

١. راجع كتاب: روش فهم حديث (بالفارسية) لعبد الهادي المسعودي: ص ١٢٥٦.

٢. الكافي: ج ١ ص ٥٠ باب النوادر، ورواه الشيخ الحرّ في بابين من كتابه (أنظر: وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ٧٩ ح ٣٣٢٥٢ باب وجوب العمل بأحاديث النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها، و ص ١٣٧ ح ٣٣٤١٨ باب وجوب الرجوع في القضاء و الفتوى إلى رواية الحديث من الشيعة فيما رواه عن الأئمة من أحكام الشريعة لا فيما يقولونه برأيهم، كما رواه في نفس الباب وبنصّ مقارب ص ١٤٩ ح ٣٣٤٥٢ نقلاً عن مصدر آخر، وأخرى ص ١٥٠ ح ٣٣٤٥٦)، ورواه الكشي أيضاً (أنظر: رجال الكشي: ص ٣ ح ٣).

اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على قدر روايتهم عنا وفهمهم منا.^١

كما وردت بألفاظ مقاربة في رجال الكشي^٢ ومعاني الأخبار^٣، وستأتيان في الأبحاث اللاحقة إن شاء الله تعالى.

وبهذا يتضح ورود الرواية في أكثر من مصدر، وعليه فيمكن الوثوق بصدورها، كما يتضح وجود الاستعمال «اعرفوا منازل...» في روايات عديدة وفي مصادر مختلفة، مع اختلاف المضاف إليه فيها.

بعض النقاط الجديرة بالالتفات:

١ - إن الشيخ الكليني أورد الرواية في باب النوادر، وهو مشعر بأن فيها شيئاً ما، وأوردها النعماني في مقدمة كتاب الغيبة لا في نفس الكتاب، فلا بد من لحاظ قيمة النصوص المذكورة في المقدمة علمياً. وأما الشيخ الحرّ العاملي فقد روى في الجزء (٢٧) عذّة نصوص بمضمون واحد أو متقارب، أورد بعضها في باب: «وجوب العمل بأحاديث النبي ﷺ والأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها»، وأورد البعض الآخر في باب «وجوب الرجوع في القضاء والفتوى إلى رواة الحديث من الشيعة فيما رواه عن الأئمة من أحكام الشريعة لا فيما يقولونه برأيهم»، وهو ما يفصح عن قبوله لها في الجملة.

٢ - إن كلتا الروايتين عن الإمام الصادق ﷺ ومتنهما متقارب. نعم، الوارد في نسخة

١. الغيبة للنعماني: ص ٢٢ المقدمة، ورواها عنه المحدث النوري باختلاف يسير ومن دون إشارة إلى الباب الذي وردت فيه الرواية فقال: «محدث بن إبراهيم النعماني في كتاب الغيبة: عن جعفر بن محمد الصادق ﷺ أنّه قال: «اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم عنا وفهمهم منا الخَيْر» مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ٢٨٥ ح ٢١٣٦٢.

٢. رجال الكشي: ص ٣ ح ٢. ورواه عنه الشيخ الحرّ (أنظر: وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ١٤٩ ح ٣٣٤٥٣ باب وجوب العمل بأحاديث النبي ﷺ والأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها.

٣. معاني الأخبار: ص ١ ح ٢، بحار الأنوار: ج ١ ص ١٠٦ ح ٢، مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٨٤ ح ٣٨ باختلاف يسير نقلاً عن أصل زيد الزّاد.

٤. قال الشيخ أمين ترمس: «باب النوادر في كتب الحديث خُصص للروايات التي فيها خلل في سندها أو متنها» (انظر مقال: شبهة تحريف القرآن في كتاب الكافي / موقع زاد المعاد).

نعم، كتب عليّ أكبر الغفاري نقلاً عن الوحيد في التعليقة قوله: «وأما النوادر فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تنضبط في باب لقّته بأن يكون واحداً أو متعدداً لكن يكون قليلاً جداً، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة ونوادر الزكاة وأمثال ذلك» (دراسات في علم الدراية: ص ١٦١) إلّا أنّ هذا المعنى لا ينطبق على كثير من أبواب النوادر في الكافي.

الكافي هو: «مَنَازِلَ النَّاسِ»، والوارد في كتاب الغيبة هو: «مَنَازِلَ شِيعَتِنَا عِنْدَنَا». كما وردت الزيادة «و فهمهم منّا» في كتاب الغيبة وهي غير موجودة في الكافي.

سؤال: هل الاستدلال المذكور منسجم مع كلتا النسختين أم مع إحداهما فقط؟

الجواب: الاستدلال المذكور إنما يتم مع كون النسخة الصحيحة للحديث هي نسخة الكافي والتي لم يرد فيها «و فهمهم منّا»؛ لأنّ المعيار في التقييم إن كان هو الفهم مضافاً للنقل، فالمحدث النوري لم يثبت أنّ سهلاً كان يتمتع بهذا النوع من الفهم للأحاديث كي تثبت له هذه المنزلة. وعليه فلا بدّ من إثبات أنّ الصادر من الإمام هو النصّ الخالي عن هذه الفقرة، وأنّ النصّ المشتغل على هذه الفقرة غير ثابت.

النص الكامل للرواية

بعد الفراغ عن صدور النصّ يقع البحث في متنه، وهل هو كامل أم ناقص؟ فقد تمّ تقطيع الكثير من الأحاديث ممّا قد ينتهي بنا لاستلهاام معنى غير مقصود منها، فهذه الرواية أوردها المحدث النوري نقلاً عن أصل زيد الزرّاد، وبتخريجها وجدنا نصّها الكامل في نفس مستدرك الوسائل كالتالي:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:

يَا بُنَيَّ، اعْرِفْ مَنَازِلَ شِيعَةِ عَلِيِّ عليه السلام عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ - إِلَى أَنْ قَالَ -: إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابٍ لِعَلِيِّ عليه السلام فَوَجَدْتُ فِيهِ: إِنَّ زَيْنَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا.^١

وبهذا يتّضح أنّ النصّ الذي أورده في مقام الاستدلال مقطّع، وتماامه هو ما رواه في موضع آخر من المستدرك، والعبارة الواردة في ذيل الخبر لها دور فاعل في تعيين المراد من قوله: «روايتهم عنا» الوارد في صدر الخبر.

القرائن الموجودة في الرواية

بعد أن اتّضح وجود الحديث في مصادر عديدة وبطرق مختلفة يمكن من خلالها الوثوق بصدوره، واتّضح النصّ الكامل للحديث، يأتي الكلام في القرائن الدالة على المقصود منه،

١. مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٨٤ ح ٣٨ باب اشتراط العقل في تعلق التكليف.

سواء القرائن المتوقّرة في نفس النصّ أو في غيره من النصوص، فنقول:

أ - القرائن الداخلية

نسلّط الأضواء هنا على القرائن الموجودة في نفس النصّ أولاً؛ لنرى هل أنّ ما ذكره المحدّث النوري رحمته الله موافق للوارد في الرواية التي استدلّ بها، أم لا؟

١ - بملاحظة الرواية نجد أنّ التعبير: «على قدر روايتهم» جاء مقروناً بالمعرفة؛ حيث قال رحمته الله: «عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ وَ مَقَرِّفَتِهِمْ». كما ورد في نسخة كتاب الغيبة للنعماني مقروناً بعبارة: «و فهمهم متاً»، وعليه فالمعيار في معرفة منازل الأشخاص ليس هو الرواية المجردة، وإنّما هو الرواية والمعرفة معاً. ولهذا جاء في رواية رجال الكشي:

قال الصادق رحمته الله:

اغْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ عَنَّا...^١

بناء على ذلك فإنّ المراد بقوله: «على قدر روايتهم عنا» ليس هو مجرد نقل الرواية عن أهل البيت عليهم السلام كما ادّعي، وإنّما هو الرواية المقترنة بالمعرفة والدراية، وأمّا نقل الرواية المجرد عن ذلك فالرواية المذكورة لا تدلّ على كونه معياراً لتقييم الأشخاص، فضلاً عن دلالتها على سموّ مرتبتهم كما ادّعي.

٢ - جاءت العبارة التالية في ذيل النصّ:

إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ لِعَلِيِّ عليه السلام فَوَجَدْتُ فِيهِ: أَنَّ زَيْنَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ، إِنَّ اللَّهَ تعالى يُحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا.

وهذه العبارة لا تتسجم مع كون المراد بالرواية مجرد نقل النصوص؛ حيث جعل الإمام قيمة كلّ امرئ بالمعرفة، لا مقدار الألفاظ التي ينقلها للآخرين.

وعليه فالقرائن الداخلية تشهد بأنّ المراد من المعيار المذكور فيها ليس هو مجرد نقل الرواية، وإنّما هو الرواية المقترنة بالمعرفة والفهم، فما لم يثبت ذلك لسهل بن زياد لا يمكننا عدّ كثرة رواياته دليلاً على سموّ مرتبته.

ب - الأسرة الحديثية

بما أنّ كلام أهل البيت عليهم السلام بمنزلة البنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، فمن الضروريّ إلقاء نظرة على النصوص الأخرى المروية في هذا المجال عن أهل البيت عليهم السلام وملاحظة القرائن التي يمكن أن تعيننا على فهم النصّ محلّ الكلام بشكل دقيق، وبمراجعة التعبير «اعْرِفُوا مَنَازِلَ» نجد الرواية التالية:

محمّد بن سعد الكشي بن مزيد وأبو جعفر محمّد بن أبي عوف البخاري، قالاً: حدّثنا أبو عليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي، رفعه، قال قال الصادق عليه السلام:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا، فَإِنَّا لَا نَعُدُّ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ فَقِيهًا حَتَّى يَكُونَ مُحَدِّثًا. فَقِيلَ لَهُ: أَوْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُ مُحَدِّثًا؟ قَالَ: يَكُونَ مُفْهَمًا، وَ الْمُفْهَمُ مُحَدِّثٌ.^١

فقد ذكر الإمام عليه السلام معياراً لتقييم الشيعة فقال: «يَقْدَرُ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا...»، وهو أن يحسنون الرواية عن أهل البيت عليهم السلام، والمراد من إحسان الرواية هو الفهم الدقيق لها كما يشهد له تعليل الإمام عليه السلام قائلاً:

فَإِنَّا لَا نَعُدُّ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ فَقِيهًا حَتَّى يَكُونَ مُحَدِّثًا... يَكُونَ مُفْهَمًا، وَ الْمُفْهَمُ مُحَدِّثٌ. ومن الواضح أنّ الفهم والفقه للرواية غير مجرّد الرواية ونقل الألفاظ.

والنتيجة التي تنتهي إليها ممّا تقدّم هي: أنّ المراد من المعيار المذكور: «اعْرِفُوا مَنَازِلَ» على قدر رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا» هو: اعرفوا منازلهم على قدر فهمهم للروايات، لا مجرّد نقل الألفاظ كما زعم المستدلّ.

وإذا ما تنزّلنا وقلنا: إنّ كثرة نقل الرواية المجرّد عن الفهم والدراية كاشف عن منزلة الشخص، فالقدر المتيقّن من ذلك هو نقل الرواية عن المعصوم عليه السلام، وتعميمها للنقل عن الرواة بحاجة إلى دليل. والذي عثرت عليه من الروايات التي رواها سهل عن الإمام

١. رجال الكشي: ص ٣ ح ٢. ورواه عنه الشيخ الحرّ (أنظر: وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ١٢٩ ح ٣٣٤٥٣ باب وجوب العمل بأحاديث النبي صلى الله عليه وآله و الأئمة المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها).

المعصوم بشكل مباشر هو عدد قليل جداً^١، فدلالته على سمو منزلة سهل بحاجة إلى دليل. فالاستدلال بالرواية المشار إليها أنفاً غير تام.

الوجه السابع: كونه شيخ إجازة

ومن الوجوه المذكورة لوثاقة سهل أنه شيخ إجازة، وهو من أسباب الوثوق بالرجل والاعتماد عليه.^٢ أقول: هذا الدليل يتكوّن من كبرى وصغرى، فالكبرى هي: أنّ شيخ الإجازة من أسباب الوثوق. والصغرى: أنّ سهل بن زياد من شيوخ الإجازة. وعليه ستكون النتيجة واضحة وإنّما الكلام كلّ الكلام في صغرى الدليل؛ إذ لا دليل على ذلك.

الوجه الثامن: كثرة رواياته وإتقانها

استدلّ الإمام الخميني^٣ على وثاقة سهل بن زياد من خلال كثرة رواياته وإتقانها واعتناء المشايخ بها، وأنّ الاطمئنان الحاصل بوثقته من هذا الطريق فوق الاطمئنان الحاصل من قول الرجالي، فكتب في كتاب الطهارة بعد نقل رواية في سندها سهل بن زياد قائلاً:

والمناقشة في سند الأولى في غير محلّها؛ فإنّ سهل بن زياد وإن ضَعُف لكنّ المتّبع في رواياته يطمئنّ بوثقته من كثرة رواياته وإتقانها واعتناء المشايخ بها فوق ما يطمئنّ من توثيق أصحاب الرجال، كما رجّحنا بذلك وثاقة إبراهيم بن هاشم القميّ ومحمّد بن إسماعيل النيسابوري راوية الفضل بن شاذان، وغيرهما^٤

وصرح في موضع آخر بأنّ الأصحّ وثاقته فقال:

«وكذا تشهد له صحيحة عليّ بن جعفر بناءً على وثاقة سهل بن زياد، كما هو الأصحّ^٥».

وقال أيضاً:

١. نظير: ما جاء في الكافي: ج ١ ص ١٠٣ ح ١٠، و ج ٧ ص ٤٥ ح ١، التوحيد: ص ٦٦ ح ١٩.

٢. أنظر: تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٨٩.

٣. كتاب الطهارة (ط. ج) - السيّد الخميني - : ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

٤. كتاب الطهارة (ط. ج) - السيّد الخميني - : ج ٣ ص ٣٧٢.

وليس في سندها من يمكن التوقف فيه إلا سهل بن زياد، وهو مورد وثوق على الأصح^١.

أقول: هذا الوجه اجتهادي، ولا ريب أن الاطمئنان الحاصل من خلال تتبع روايات سهل ومقارنتها بالروايات الأخرى أقوى من الاطمئنان الحاصل من قول الرجالي. وسيأتي منا في الفصول اللاحقة ما يدعم هذا القول.

زبدة المخاض

اتضح مما تقدم في هذا الفصل أن الذين طعنوا في سهل بن زياد تمسكوا بعدة وجوه، إلا أنها جميعاً مخدوشة، ولا شيء منها تام. وفي قبال ذلك ذكر آخرون وجوهاً عديدة لتوثيقه، وهي على نحوين: فبعضها مما لا يمكن قبوله؛ كروايته عن أكثر من إمام، أو مكاتبة الإمام له بخط يده، فإتينا نمنع دلالتهما على التوثيق. وبعضها مما يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، وهي على قسمين أيضاً: فقسم منها لا تتم دلالتة على التوثيق إلا بضم بعض المقدمات إليه؛ نظير الاستناد لقول الإمام الصادق عليه السلام: «اغرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا» على اختلاف نصوصه؛ فإن دلالتة على سمو منزلة سهل لا تتم إلا بعد إثبات أن سهلاً كان يفهم الروايات فهماً دقيقاً، إلا أن المستدل لم يقدم شاهداً على ذلك. والقسم الآخر دال على التوثيق من دون حاجة لضم شيء إليه؛ نظير إكثار المحدثين النقل عنه، فإنه كاشف عن وثاقته دون شك، خاصة وأن عدداً منهم من الأجلاء، كالكليني والصدوق.

وأما ما نقل عن أحمد بن محمد بن عيسى من نسبة الكذب والغلو إليه وإخراجه من قم، فقد تقدم الجواب عليه. مع أننا لا نجد فيمن عاصره محدثاً آخر طعن في سهل نظير طعن أحمد الأشعري، مع كثرة المحدثين في قم والري، فلو كان سهل كذاباً غالياً لطعنوا عليه ولتعاملوا معه بنفس تعامل أحمد الأشعري، في حين أننا لا نجد ذلك، بل نجد خلافاً؛ فنرى في طريق كتاب سهل عدداً من أجلاء قم والري وبغداد - كما ستأتي الإشارة إليه لاحقاً - إن

١. كتاب الطهارة (ط. ج) - السيد الخميني - ج ١ ص ٧١ - ٧٢

٢. انتفعنا في بيان هذا الوجه على ما جاء في مقال «مباني رجالي امام خميني عليه السلام» لنعمة الله صفري الفروشاني/ مجلة علوم حديث - العدد ١٤.

شاء الله تعالى - وهو ينافي هذه النسبة وهذا الطعن.
على أننا إذا لاحظنا روايات سهل بما يكتنفها من قرائن - لا بنظرة رجالية بحتة - فإن غالب رواياته محفوف بقرائن تورث الاطمئنان، على ما سيوضح في الأبحاث اللاحقة إن شاء الله تعالى.

تذييل:

اشتهر القول بين المعاصرين من علمائنا بأن «الأمر في سهل سهل»، ولهذا قد نجد اختلاف تعاملهم مع روايات «سهل» عن تعاملهم مع روايات غيره، فما هي الجذور التاريخية لهذه المقولة؟ وهل هي مما اتفق عليه العلماء؟

للإجابة على هذين السؤالين تتبعنا العبارة المذكورة في بعض الكتب الرجالية المتأخرة؛ كتفقيح المقال^١، وقاموس الرجال^٢، ومعجم رجال الحديث^٣، وغيرها، كما تتبعناها في الكتب المختلفة في برنامجي «مكتبة أهل البيت (عليه السلام)»^٤ و «جامع فقه أهل البيت (عليه السلام)»، فعثرنا عليها في كتب عديدة، نشير إليها تباعاً. إلا أن الملفت للنظر هو أن جذور هذه العبارة لا تمتد من الناحية التاريخية لأكثر من أربعة قرون؛ فأقدم من وجدناه عثر بهذا التعبير هو المولى محمد تقي المجلسي^٥ المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، ثم تلاهما الميرزا القمي^٦ المتوفى سنة ١٢٢١هـ، ثم البهبهاني^٧ المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، ثم تلاهما الميرزا القمي^٨ المتوفى سنة ١٢٢١هـ، ثم

١. تنقيح المقال: ج ٣٤ ص ١٧٨ الترجمة ٨٨٠.

٢. قاموس الرجال: ج ٥ ص ٣٥٨ - ٣٦٢ ترجمة سهل بن زياد.

٣. معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٣٣٧ - ٣٥٣ الترجمة ٥٦٢٩.

٤. قال بعد إحدى الروايات: «رواه الكليني، عن البرزطي، عن الرضا صلوات الله عليه، وفي السند سهل وهو سهل كما تقدم مراراً». روضة المتقين: ج ٤ ص ٤٠٧.

٥. قال بشأن إحدى الروايات: «لا يخفى أن هذه الرواية صحيحة أيضاً كما حققنا في الرجال، وجماعة من المحققين على أن ضعف سهل سهل، وأنه من مشايخ الإجازة، يذكرونه لمجرد اتصال السند، وأنه مقبول الرواية البتة، فهي كالصحيحة عندهم». حاشية مجمع الفائدة والبرهان: ص ٦٦٢ - ٦٦٣.

وكتب في مصابيح الظلام: «ورواية أبي عبيدة صحيحة عندي وعند من وافقني، ضعيفة على المشهور بسهل بن زياد، وضعف سهل سهل عند خالي العلامة (عليه السلام) ومن وافقه». مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع: ج ٨ ص ٣٩٤.

٦. فكتب في غنائم الأيَّام في معرض كلامه عن إحدى روايات البرزطي: «وليس في سندها من يتأمل فيه إلا سهل، وهو سهل». غنائم الأيَّام في مسائل الحلال والحرام: ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

وكتب في موضع آخر بشأن رواية أخرى: «وهي صحيحة على ما رواه الشيخ في ميراث المرتد وفي طريقها على ما في أول باب حد المرتد - سهل بن زياد، وهو سهل». معجم رجال الحديث: ج ٥ ص ٣٧٢.

جاءت في عبارات السيد جواد العاملي^١ المتوفى سنة ١٢٢٦هـ، ثم وردت في عبارات الشيخ محمد حسن النجفي^٢ المتوفى سنة ١٢٦٦هـ، ثم في عبارات الشيخ مرتضى الأنصاري^٣ المتوفى سنة ١٢٨١هـ، ثم في عبارات الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي^٤ المتوفى سنة ١٣١٥هـ، ثم في عبارات السيد محمد بحر العلوم^٥ المتوفى ١٣٢٦هـ، ثم انتشرت في كتب المعاصرين^٦.

١. فكتب قائلاً: «وفي حسنة زارة: لأن الأمر في سهل سهل». مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط - القديمة): ج ١٠ ص ٢٩٢.
٢. فكتب في الذب عن إحدى الروايات قائلاً: «وما في المسالك من المناقشة في سنده باشتراك محمد بن قيس بين الثقة وغيره وفي مجمع البرهان بأن في سنده سهلاً - مدفوع ببارادة الثقة منه هنا بالقرآن المفيدة لذلك؛ كرواية عاصم بن حميد عنه وغيرها، وأن الأمر في سهل سهل». جواهر الكلام: ج ٤١ ص ٢٨٦، وانظر أيضاً ص ٤٨٤.
٣. فكتب قائلاً: «ففي مرسله البرنظي التي إرسالها كوجود سهل فيها، سهل». كتاب المكاسب: ج ٤ ص ٣٠٩.
٤. فكتب قائلاً بشأن إحدى الروايات: «ولا يضرّ ضعف سهل؛ لأن الأمر في سهل سهل» الرسائل الأحمدية: ج ٢ ص ٣٦٧.
٥. وكتب في موضع آخر: «ولا يضرّه وجود سهل في بعض طرقه من الكافي، لأن الأمر في سهل سهل؛ لأن تضعيفه ضعيف منحل». الرسائل الأحمدية: ج ٢ ص ٤١٤-٤١٥.
٥. فكتب في معرض كلامه عن بعض الروايات: «مع أنّ في طريق الأول سهل بن زياد، وإن قيل: إنّ الأمر سهل في سهل» بلغة الفقيه: ج ٤ ص ١٧٤.
٦. فكتب الامام الخميني^٧ بشأن إحدى الروايات: «ولا يبعد صحتها إذ ليس في سندها ما يناقض فيه إلا سهل بن زياد، وهو سهل». المكاسب المحرّمة: ج ٢ ص ٢٢٩. وقال السيد شهاب الدين المرعشي^٨: «ومستند المشهور روايتان عن سهل بن زياد، والأمر في سهل سهل، كما هو ثابت في محله». القصاص على ضوء القرآن والسنة، تقرير بحث السيد المرعشي لعادل العلوي: ج ٢ ص ٣٢٦. وقال أيضاً: «ويمكن اعتبار السند أيضاً بناءً على أنّ ضعفها بسهل بن زياد، والأمر في سهل سهل». أحكام السرقه على ضوء القرآن والسنة، تقرير بحث السيد المرعشي لعادل العلوي: ص ٦٨. وكتب الشيخ فاضل اللنكراني^٩: «وقد اشتهر أنّ الأمر في سهل سهل». تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة (الحدود): ص ٩٩. وكتب الميرزا جواد التبريزي^{١٠}: «إلا أنّ الكراهة الالتزام بها مبني على التسامح في أدلة السنن، فإنّ في سندها سهل بن زياد ومحمد بن الحسن بن شمعون، والأمر في سهل معروف، ومحمد بن الحسن بن شمعون ضعيف». تنقيح مباني العروة (كتاب الطهارة): ج ٤ ص ٤٦٨. وانظر أيضاً: مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم: ج ١ ص ٢٤٥ ودراسات في المكاسب المحرّمة للشيخ المنتظري: ج ٣ ص ٦٩، والنجعة في شرح اللمعة للشيخ محمد تقي التستري: ج ١١ ص ٦١، ومدارك العروة للشيخ علي پناه الاشتهاردي: ج ٢١ ص ٣٠٧، وبحوث في فقه الرجال: ص ١٨١، وسند العروة الوثقى (تقرير بحث الشيخ محمد السند): ج ٢ ص ١٤.

بل إنّ الملفت للنظر أيضاً أننا لم نجد هذا التعبير في كتب الرجال المشار إليها، مع تأخرها وسعة المطالب المذكورة فيها، وإنّما جميع ما عثرنا عليه في هذا المجال هو في كتب الفقه الاستدلالي، بل إنّ السيد الخوئي^١ تعرّض لها في مواضع عديدة من أبحاثه الفقهية^٢، ولم يتعرّض لها في معجم رجال الحديث، ممّا يكشف عن عدم وجودها في كتب الرجال المتقدّمة عليه، بل وعدم كونها رجالية.

وأما جواب السؤال الثاني فهو أنّ الكثير من متأخري فقهاؤنا تلقّوا هذه العبارة بالقبول، كما اتّضح من عباراتهم التي أشرنا إليها آنفاً. إلّا أننا مع ذلك لا نجد اتّفاقهم عليها؛ بل صرّح بعضهم بردها، فقد كتب الشيخ البهاني^٣ (المتوفى سنة ١٠٣٠هـ) في كتابه الوجيزة قائلاً:

وإن عدة التي عن سهل من كان فيه الأمر غير سهل

ابن عقيل وابن عون الأسدي كذا علي بن الحسن وأحمد

وبعد زين ابن أذينة، علي وابن لإبراهيم واسمه علي^٤

ولعلّها الأساس للتعبير المذكور؛ حيث تلقّاها منه تلميذه المولى محمّد تقى المجلسي^٥ واغها بالعبارة المتقدمة عنه آنفاً، وانتشرت بعد ذلك شيئاً فشيئاً. وقال السيد الخوئي^٦:

والأمر في سهل ليس بسهل، لعدم ثبوت وثاقته في الرجال.^٧

وكتب السيّد مصطفى الخميني^٨:

١. فجاء في تقريرات درسه^٩: «إلّا أنّ الرواية مع ذلك غير قابلة للاستدلال بها؛ فإنّ في سندها سهل بن زياد، والأمر في سهل ليس بسهل لعدم ثبوت وثاقته في الرجال». شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيّد الخوئي للغروي: ج ٣ ص ٨٧.

وكتب أيضاً: «وأما الرواية الثانية فلاّنها أيضاً ضعيفة السند بسهل بن زياد الواقع في كلا طريقي الكليني والشيخ، وما ذكره بعضهم من أنّ الأمر في سهل سهل ليس بشيء، بل الأمر في سهل ليس بسهل على ما مرّ منا غير مرّة فلاحظ». شرح العروة الوثقى - التقليد (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيد الخوئي للغروي: ج ١ ص ٢٤٠.

٢. الوجيزة ص ٢٣.

٣. شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيد الخوئي للغروي: ج ٣ ص ٨٧.

ولكنّ الشأن أنّ الخبر غير معتبر عندي؛ لما في سنده سهل، والأمر في سهل ليس
بسهل.^١

وبهذا يتّضح أنّ جذور العبارة المذكورة متأخرة تاريخياً، وهي مع ذلك مما وقع
الاختلاف فيه. ولعلّ منشأ العبارة المذكورة وشهرتها شيئاً فشيئاً هي أنّ روايات سهل بن زياد
محفوظة بقرائن تورث الاطمئنان غالباً، ومع ذلك فقد عمل بها الكثير من الفقهاء في الأبواب
الفقهية المختلفة، فلو سلّمنا الطعن الرجالي في حقّه فإنّه لا يوجب طرح رواياته.

الفصل الثاني

من روى عن سهل بن زياد

إذا تناولنا «سهل بن زياد» بالدراسة فلا بدّ من دراسة الذين رَووا عنه؛ لنعرف طبقته، والقيمة العلمية لرواياته، ومقدار ما تتمتع به هذه الروايات من نقاط قوّة أو ضعف في أسانيدھا من جهة، ومدى اعتماد المحدثين علیھا من جهة ثانية، وبالتالي مدى وثوقنا بها أو عدمه. ولهذا فإنّنا سنلقي نظرة على روايات سهل بن زياد من هذه الناحية وسنركّز على بعض الجوانب التي من شأنها أن تنفعنا في الجهات المذكورة.

وبالقاء نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ مجموع ما رواه الشيخ الكليني عنه في الكافي هو (١٧٤٨) رواية، وردت بأسانيد كثيرة، تبلغ (١٩١٨) سنداً. نعم، لم يصرح باسم «سهل» في عدد منها؛ إمّا للإضمار أو التعليق على سند سابق.

وإذا ما ألقينا نظرة على الأسانيد التي ورد فيها «سهل» بلحاظ الرواة عنه نجد أن طريق الشيخ الكليني إلى رواياته هو أحد العناوين التالية:

- ١ - جماعة.
- ٢ - عدّة من أصحابنا.
- ٣ - عليّ بن إبراهيم.
- ٤ - عليّ بن محمّد.
- ٥ - غير واحد.
- ٦ - غير واحد من أصحابنا.
- ٧ - محمّد.

٨ - محمّد بن أبي عبد الله.

٩ - محمّد بن الحسن.

١٠ - محمّد بن عقيل الكليني.

١١ - محمّد بن يحيى.

١٢ - كما روى الشيخ الكليني عنه بصورة مباشرة عدداً من الروايات.

فهنا يُطرح سؤال: هل هؤلاء جميعاً - من صُرح باسمائهم ومن لم يصرّح - هم ممّن يروي عن سهل؟ نقول في الجواب عن ذلك: لا شك ولا ريب أنّ أحد الطرق لإثبات رواية الشخص عن آخر هي مراجعة أسانيد الروايات التي رواها، فقد يقال: لمّا كانت الأسماء والعناوين المذكورة مستخرجة من أسانيد الروايات التي رواها سهل، فلا محالة في كونهم ممّن يروي عنه. لكنّه يقال: إنّ كلامنا وسؤالنا يتعلّق بالجانب الإثباتي!

وبعبارة أوضح: إذا وجدنا رواية لشخص عن آخر فهي دليل على روايته عنه فيما لو لم يكن هناك خلل في نقلها، وأمّا لو كان عكس ذلك فلا يمكن حينها إثبات روايته عنه، ومن هنا فإنّ مجرّد وجود سند يشتمل على عنوانين لا يكفي للحكم بكون هذا يروي عن هذا ما لم تؤيّد القرائن والشواهد.

ولكنّ بعض العناوين المذكورة وردت بكثرة في الروايات المروية عن سهل، فالتشكيك في روايتهم عنه في غير محلّه. بخلاف العناوين الواردة في مواضع قليلة ونادرة.

وحاولنا هنا تسليط الأضواء على العناوين من نواحي عديدة، فحاولنا البحث في ثبوت رواية الراوي عن سهل أولاً، ثمّ تسليط الأضواء على الجوانب التي من شأنها إنارة بعض النقاط المظلمة من البحث والتي لها دور في حصول الوثوق والاطمئنان بالروايات المذكورة؛ إذ لا شك ولا ريب أنّ اعتماد المحدثين على رواية أو رفضهم لها يلعب دوراً في حصول الوثوق النسبي بها وعدمه، وهو ما يلعب دوراً في حجّة الخبر على بعض المباني.

ولحاظ الرواة عن شخص معيّن من شأنه الكشف عن الجهة المشار إليها، مضافاً لجهات أخرى يمكننا استنتاجها من هذه النظرة التي تنفعنا في قبول الرواية أو ردّها، نظير:

المصادر والمدارس التي اعتمدت على رواياته. وإليك فيما يلي أسماء الأشخاص أو العناوين التي روت عن سهل حسب الترتيب الأبجدي:

١. جماعة

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «جماعة» في العناوين التي تروي عن سهل في ثلاثة مواضع فقط^١. ولم أجد من تعرّض للمراد بهم، لكنّه دالّ على تعدّد الطرق بلا ريب.

٢. عدّة من أصحابنا

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن «سهل بن زياد» نجد الشيخ الكليني يروي كثيراً عن جماعة بعنوان «عدّة من أصحابنا»، وقد تكرّر هذا العنوان في الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» بكثرة، فمن هم هؤلاء العدّة؟ وهل المراد بهم أشخاصاً معيّنين في جميع الموارد، أم أنّ المراد مختلف من مورد لآخر؟

نقول في الجواب عن ذلك: إنّ المراد بالعدّة في هذه الأسانيد مختلف من مورد لآخر، فالمراد بهم في الأسانيد المروية عن «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمي»، غير المراد بهم في الأسانيد المروية عن «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، كما أنّ المراد بهم في الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» يختلف عن المراد بهم في السندين السابقين. وبعبارة أخرى: المراد بالعدّة في كلّ عنوان من العناوين المذكورة جماعة خاصّة من محدّثين، تختلف عن غيرها. وقد صرّح العلامة في الفائدة الرابعة من خلاصة الأقوال بأسمائهم، حيث قال:

قال الشيخ الصدوق محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: والمراد بقولي: «عدّة من أصحابنا»: محمّد بن يحيى، وعليّ بن موسى الكمنداني، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعليّ بن إبراهيم بن هاشم. وقال: كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه

عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم: عليّ بن إبراهيم، وعليّ بن محمد بن عبد الله ابن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أمية، وعليّ بن الحسن. قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، فهم: عليّ بن محمد بن علّان، ومحمد بن أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني^١.

ولا بأس بالقاء نظرة على المعنيين بالعدّة في محلّ البحث، فنقول: روى الشيخ الكليني عن «عليّ بن محمد المعروف بعلّان» و«محمد بن أبي عبد الله» و«محمد بن الحسن» بكثرة، بصورة مستقلة ومن دون العدّة تارة، وضمن العدّة أخرى. نعم، ما رواه عن «محمد بن عقيل الكليني» فهو ضمن العدّة، وأمّا ما رواه بصورة مستقلة فهو رواية واحدة فقط، وسيأتي الكلام عن كلّ منهم لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وبالقاء نظرة على الروايات المروية عن العدّة عن سهل نقف على النقاط التالية:

١. إنّ الراوي لـ (١٤٥٠) رواية أو أكثر هو «عدّة من أصحابنا»، صرح باسمه في (١٣٥٢) رواية منها، ولم يصرح باسمه في الباقي، ولو فكّنا أسانيد هذه الروايات لبلغت (١٥٥٤) سنداً، وهذا يعني أنّ طريق بعضها متعدّد؛ فمضافاً لرواية العدّة لها فهي مروية عن أفراد آخرين أيضاً، أو أنّ العدّة رووها عن سهل وغيره، وهذا ما يرفع مستوى الوثوق والاطمئنان بها.

٢. الروايات المروية عن العدّة عن سهل تشكّل نسبة تمثّل حوالي (٨٠٪) من روايات سهل. وهذا ما يكشف عن مقبولة هذه الروايات عند هؤلاء المحدّثين لبعض القرائن، وبالتالي مقبوليتها في نظر الشيخ الكليني قدس سره.

٣. الروايات المروية عن سهل بواسطة العدّة مفرّقة على أجزاء الكافي بصورة مختلفة ممّا يكشف عن مقدار اعتماد العدّة على روايات سهل في هذه الأبواب، وكيفية انقسامها على الأجزاء هو كالتالي:

الجزء الأوّل: رواية واحدة بسندين^٢.

١. خلاصة الأقوال: ص ٤٣٠. طبعة برنامج مكتبة أهل البيت.

٢. أنظر: ج ١ ص ٢٨ ح ٣٤.

الجزء الثاني: (١٨٠) رواية جاءت بـ (١٩١) سنداً^١.

الجزء الثالث: (١٣٣) رواية جاءت بـ (١٣٩) سنداً^٢.

١. أنظر: ج ٢ ص ٤٥، و ص ١٤ ح ٢، و ص ١٦ ح ٣، و ص ٢١ ح ٧، و ص ٢٦ ح ٥، و ص ٥١ ح ٢، و ص ٥٧ ح ٧، و ص ٦١ ح ٥، و ص ٦٤ ح ٣، و ص ٦٥ ح ٦، و ص ٧٩ ح ٣، و ص ٨١ ح ١، و ص ٨١ ح ٣، و ص ٨٦ ح ٢، و ص ٨٧ ح ١، و ص ٩٥ ح ٨، و ص ١٠٠ ح ٩، و ص ١٠٢ ح ١٧، و ص ١٠٤ ح ٣، و ص ١٠٦ ح ٥، و ص ١٠٧ ح ٢، و ص ١١٤ ح ٦، و ص ١١٤ ح ١٢، و ص ١١٦ ح ١٨، و ص ١٢٠ ح ١١، و ص ١٢٤ ح ١، و ص ١٥٢ ح ١٥، و ص ١٦٥ ح ١١، و ص ١٦٦ ح ٤، و ص ١٦٦ ح ٥، و ص ١٧٨ ح ١١، و ص ١٨٠ ح ٥، و ص ١٨١ ح ١٤، و ص ١٨٢ ح ١٥، و ص ١٨٣ ح ١٩، و ص ١٨٦ ح ٣، و ص ١٨٨ ح ١، و ص ١٩٢ ح ١٤، و ص ١٩٥ ح ١٠، و ص ٢٠١ ح ٦، و ص ٢٢٣ ح ١٠، و ص ٢٣٥ ح ١٧، و ص ٢٤٢ ح ٢، و ص ٢٤٤ ح ٦، و ص ٢٤٨ ح ٢، و ص ٢٤٩ ح ٢، و ص ٢٥٠ ح ٤، و ص ٢٥١ ح ١٠، و ص ٢٥١ ح ١١، و ص ٢٥٣ ح ٥، و ص ٢٦٢ ح ١٠، و ص ٢٦٥ ح ٢٣، و ص ٢٦٦ ح ٢، و ص ٢٧٢ ح ١٩، و ص ٢٧٣ ح ٢١، و ص ٢٧٦ ح ٣١، و ص ٢٩٠ ح ٨، و ص ٢٩٢ ح ١٣، و ص ٢٩٣ ح ١، و ص ٢٩٦ ح ١٣، و ص ٢٩٦ ح ١٦، و ص ٢٩٧ ح ١٧، و ص ٢٩٨ ح ٧، و ص ٣٠٣ ح ٨، و ص ٣٠٤ ح ١٢، و ص ٣٠٥ ح ١٥، و ص ٣٢٢ ح ٤، و ص ٣٢٢ ح ٥، و ص ٣٢٥ ح ٩، و ص ٣٢٧ ح ١، و ص ٣٢٧ ح ٤، و ص ٣٣٥ ح ٢٣، و ص ٣٣٦ ح ٤، و ص ٣٤٢ ح ٢١، و ص ٣٥١ ح ٦، و ص ٣٦٥ ح ٣، و ص ٣٧٦ ح ٧، و ص ٣٧٧ ح ١٠، و ص ٣٨١ ح ١، و ص ٣٨٥ ح ٦، و ص ٣٨٨ ح ١٧، و ص ٣٩٦ ح ٦، و ص ٣٩٧ ح ٣، و ص ٣٩٩ ح ٢، و ص ٤٠٤ ح ٣، و ص ٤٠٦ ح ١١، و ص ٤٠٧ ح ٢، و ص ٤٠٨ ح ٢، و ص ٤١٢ ح ٥، و ص ٤٢٠ ح ١، و ص ٤٢٢ ح ٧، و ص ٤٢٣ ح ١، و ص ٤٢٣ ح ٣، و ص ٤٢٥ ح ٤، و ص ٤٣٥ ح ١١، و ص ٤٣٦ ح ١٣، و ص ٤٤٢ ح ٦، و ص ٤٤٤ ح ٣، و ص ٤٤٥ ح ٦، و ص ٤٤٦ ح ١١، و ص ٤٥٠ ح ٢، و ص ٤٥٢ ح ٢، و ص ٤٥٣ ح ١، و ص ٤٥٩ ح ٢٣، و ص ٤٦٢ ح ١، و ص ٤٦٢ ح ٣، و ص ٤٦٧ ح ٨، و ص ٤٦٨ ح ٤، و ص ٤٦٩ ح ٥، و ص ٤٧١ ح ٢، و ص ٤٧٣ ح ٢، و ص ٤٧٥ ح ٦، و ص ٤٨٢ ح ٢، و ص ٤٨٦ ح ٣، و ص ٤٨٦ ح ٩، و ص ٤٨٧ ح ١، و ص ٤٩٢ ح ٥، و ص ٤٩٢ ح ٧، و ص ٤٩٥ ح ٢١، و ص ٤٩٧ ح ٦، و ص ٤٩٨ ح ١، و ص ٥٠٨ ح ٧، و ص ٥١١ ح ١، و ص ٥١٤ ح ٢، و ص ٥٢٣ ح ٨، و ص ٥٢٦ ح ١٤، و ص ٥٣٩ ح ١٦، و ص ٥٤٣ ح ١١، و ص ٥٤٧ ح ٦، و ص ٥٥٣ ح ١٢، و ص ٥٥٤ ح ١، و ص ٥٥٦ ح ٢، و ص ٥٥٨ ح ٩، و ص ٥٦٠ ح ١٤، و ص ٥٦١ ح ١٨، و ص ٥٧٨ ح ٤، و ص ٥٨٠ ح ١٤، و ص ٦٠٢ ح ١٢، و ص ٦٠٣ ح ٢، و ص ٦٠٦ ح ١، و ص ٦١٠ ح ٣، و ص ٦١١ ح ١، و ص ٦١٣ ح ٢، و ص ٦١٣ ح ٥، و ص ٦١٥ ح ٤، و ص ٦١٦ ح ١، و ص ٦١٦ ح ١٠، و ص ٦١٦ ح ١١، و ص ٦١٧ ح ٢، و ص ٦١٩ ح ٢، و ص ٦٢٣ ح ١٤، و ص ٦٢٤ ح ٢٠، و ص ٦٢٦ ح ٢٣، و ص ٦٢٧ ح ٢، و ص ٦٢٨ ح ٥، و ص ٦٢٩ ح ٧، و ص ٦٣١ ح ١٥، و ص ٦٣٣ ح ٢٦، و ص ٦٤٠ ح ٤، و ص ٦٤١ ح ٧، و ص ٦٤٣ ح ٥، و ص ٦٤٤ ح ٤، و ص ٦٤٥ ح ٧، و ص ٦٤٧ ح ١، و ص ٦٤٧ ح ٣، و ص ٦٤٧ ح ٤، و ص ٦٥٢ ح ٤، و ص ٦٥٧ ح ٢٦، و ص ٦٥٩ ح ١، و ص ٦٦٠ ح ١، و ص ٦٦٤ ح ٥، و ص ٦٦٤ ح ١٢، و ص ٦٦٦ ح ٤، و ص ٦٧٠ ح ١، و ص ٦٧٠ ح ٢.

٢. أنظر: ج ٣ ص ١١٢ ح ٥، و ص ١١٢ ح ١٠، و ص ١١٤ ح ٥، و ص ١١٧ ح ١، و ص ١١٨ ح ٤، و ص ١١٩ ح ١، و ص ١٢٠ ح ٦، و ص ١٢٤ ح ٧، و ص ١٢٤ ح ٨، و ص ١٢٧ ح ١، و ص ١٢٨ ح ١، و ص ١٣٣ ح ٩، و ص ١٣٤ ح ١٠، و

الجزء الرابع: (٢٥٠) رواية جاءت بـ (٢٦٠) سنداً، وهي موزعة على أغلب صفحات

→ ح ١١، وص ١٣٨ ح ١، وص ١٤٠ ح ٣، وح ٤، وص ١٤٤ ح ٦، وص ١٤٥ ح ١١، وص ١٤٧ ح ٢، وص ١٤٧ ح ٢، وص ١٤٨ ح ٢، وص ١٤٩ ح ٨، وص ١٤٩ ح ٩، وص ١٥٠ ح ١، وص ١٥١ ح ٥، وص ١٥٢ ح ٦، وح ٨، وص ١٥٣ ح ١٠، وص ١٥٤ ح ٣، وص ١٥٥ ح ٢، وص ١٥٦ ح ١، وح ٢، وح ٣، وص ١٥٨ ح ٧، وص ١٥٨ ح ٩، وص ١٥٨ ح ١٠، وص ١٦٠ ح ٣، وص ١٦١ ح ٧، وص ١٦١ ح ٨، وص ١٦٤ ح ١، وص ١٦٦ ح ٢، وص ١٧١ ح ١، وص ١٧٣ ح ٢، وص ١٧٣ ح ٣، وص ١٧٣ ح ٥، وص ١٧٤ ح ١، وص ١٧٥ ح ٣، وص ١٧٦ ح ٢، وص ١٧٦ ح ٢، وص ١٧٧ ح ٥، وص ١٧٩ ح ١، وص ١٨٢ ح ١، وص ١٨٤ ح ٣، وص ١٨٤ ح ٥، وص ١٨٥ ح ٢، وص ١٨٦ ح ١، وص ١٨٨ ح ٢، وح ٦، وص ١٨٩ ح ٣، وص ١٩٠ ح ٦، وص ١٩١ ح ١، وص ١٩٢ ح ٢، وص ١٩٣ ح ٥، وص ١٩٣ ح ٥، وص ١٩٤ ح ٦، وح ٨، وص ١٩٥ ح ٣، وص ١٩٥ ح ٤، وص ١٩٦ ح ٨، وص ٢٠٠ ح ٧، وص ٢٠٢ ح ٣، وص ٢٠٣ ح ١، وص ٢٠٣ ح ٢، وص ٢٠٥ ح ١٠، وص ٢٠٦ ح ١، وص ٢٠٨ ح ٦، وص ٢١٢ ح ٤، وص ٢١٣ ح ٥، وص ٢١٤ ح ١، وص ٢١٤ ح ٣، وص ٢١٨ ح ٣، وص ٢٢٠ ح ١، وص ٢٢٢ ح ١، وص ٢٢٤ ح ٧، وص ٢٢٥ ح ٩، وص ٢٢٥ ح ١٠، وص ٢٢٥ ح ٨، وص ٢٢٨ ح ٤، وص ٢٢٩ ح ٦، وص ٢٣٠ ح ٣، وح ٤، وص ٢٣١ ح ١، وح ٥، وص ٢٣٣ ح ٢، وص ٢٣٥ ح ٢، وص ٢٣٧ ح ٨، وص ٢٣٨ ح ١٠، وص ٢٤٢ ح ٢، وص ٢٤٣ ح ٢، وص ٢٤٤ ح ٢، وص ٢٤٤ ح ٣، وص ٢٤٥ ح ٢، وص ٢٤٦ ح ١، وص ٢٤٦ ح ٤، وص ٢٤٨ ح ٢، وص ٢٤٩ ح ٥، وص ٢٥١ ح ٥، وص ٢٥٢ ح ١٥، وص ٢٥٤ ح ١٢، وص ٢٥٤ ح ١٣، وص ٢٥٤ ح ١٤، وص ٢٦٠ ح ٣٥، وص ٢٦٢ ح ٤٢، وص ٢٦٢ ح ٤٥، وص ٢٦٣ ح ٤٦، وص ٢٦٩ ح ٢٧، وص ٢٥٤ ح ١٦، وص ٢٩٧ ح ٣، وص ٢٩٧ ح ٥، وص ٥٠٣ ح ٥، وص ٥٠٤ ح ١٢، وص ١٦ ح ٤، وص ٥٢٩ ح ٦، وص ٥٤٠ ح ٨، وص ٥٤٢، وص ٥٤٣ ح ٣، وص ٥٤٩ ح ١، وص ٥٥١ ح ٣، وص ٥٦٣ ح ٣، وص ٥٦٨ ح ٦.

١. أنظر: ج ٤ ح ٢، وص ٥ ح ١، وص ٧ ح ١، وص ١١ ح ١، وح ٢، وح ٥، وص ١٢ ح ٧، وص ١٥ ح ٤، وص ١٧ ح ١، وص ١٨ ح ٣، وص ١٩ ح ١، وص ٢٤ ح ٥، وص ٢٧ ح ٤، وح ٥، وص ٢٨ ح ١، وص ٣٣ ح ٣، وص ٣٤ ح ٤، وح ٥، وص ٣٥ ح ٣، وح ٤، وص ٣٩ ح ٢، وص ٤١ ح ١٤، وح ١٥، وص ٥٢ ح ١، وص ٥٣ ح ٧، وص ٥٤ ح ١٣، وص ٥٥ ح ٤، وص ٥٦ ح ٩، وص ٦١ ح ٥، وص ٦٤ ح ٨، وص ٦٥ ح ١٤، وح ١٧، وص ٧٦ ح ٨، وص ٧٨ ح ٢، وص ٨١ ح ٤، وص ٨٨ ح ٤، وص ٩٠ ح ٣، وص ٩٣ ح ٧، وص ١٠٠ ح ١، وص ١٠١ ح ٣، وص ١٠٦ ح ٥، وح ٦، وص ١٠٧ ح ٤، وص ١١٠ ح ٣، وص ١٢٤ ح ٦، وص ١٢٦ ح ١، وص ١٢٩ ح ٣، وص ١٣٠ ح ١، وص ١٣١ ح ٥، وص ١٣٢ ح ٧، وص ١٣٥ ح ٥، وص ١٣٨ ح ٤، وص ١٣٩ ح ٨، وص ١٤٢ ح ٨، وص ١٤٤ ح ٣، وص ١٤٩ ح ٢، وح ٣، وح ٤، وص ١٥٠ ح ١، وص ١٦٠ ح ١٢، وص ١٦٧، وص ١٦٨ ح ٤، وص ١٦٩ ح ١، وح ٢، وص ١٨٤ ح ١٦، وص ١٧٥ ح ٣، وص ١٧٦ ح ١، وح ١، وح ٢، وص ١٧٨ ح ٢، وح ٥، وص ١٧٩ ح ١، وح ٢، وص ١٨٤ ح ٢، وص ١٩١ ح ٢، وص ١٩٥ ح ٢، وص ٢١٠ ح ١٦، وص ٢١٤ ح ١٠، وص ٢٢٤ ح ٢، وص ٢٢٩ ح ٢، وص ٢٣٠ ح ١، وص ٢٣١ ح ١، وص ٢٣٣ ح ٣، وص ٢٣٤ ح ١١، وح ١٤، وص ٢٣٨ ح ٢٨، وص ٢٤٠ ح ٤، وص ٢٥١ ح ١١، وح ١٢، وص ٢٦٠ ح ٣٤، وص ٢٦٢ ح ٣٩، وص ٢٦٥ ح ٥، وص ٢٦٦ ح ٧، وح ٩، وص ٢٧٠ ح ٢، وص ٢٧٢ ح ١، وص ٢٧٣ ح ١، وص ٢٧٥ ح ٥، وص ٢٧٦ ح ٨، وح ٩، وص ٢٧٨ ح ١٨، وص ٢٨٠ ح ٤، وص ٢٨٥ ح ١، وص ٢٨٩ ح ١، وص ٢٩١ ح ٥، وص ٢٩٤ ح ١٦، وص ٢٩٧ ح ٥، وص ٢٩٩ ح ١، وص ٣٠٣ ←

أبواب النوادر^١.

→ ح ١٤، وص ١٩٠ ح ١٦، وص ١٩٤ ح ١٠، وص ١٩٤ ح ١١، وص ١٩٦ ح ٤، وص ١٩٩ ح ٨، وص ٢٠٧ ح ١، و
 ص ٢٠٨ ح ١، وص ٢٠٩ ح ٤، وص ٢١٠ ح ٩، وص ٢١٢ ح ١٥، وص ٢١٣ ح ١، وص ٢١٣ ح ٢، وص ٢١٤ ح ٢،
 وص ٢١٦ ح ١٥، وص ٢١٩ ح ٢، وص ٢٢٣ ح ٣، وص ٢٢٧ ح ٧، وص ٢٢٨ ح ١، و ح ٢، وص ٢٣٠ ح ١، و
 ص ٢٣٤ ح ٧، وص ٢٣٤ ح ٩، وص ٢٣٦ ح ١٦، وص ٢٣٩ ح ٨، وص ٢٤٤ ح ٧، وص ٢٤٥ ح ٢، وص ٢٥٣
 ح ٢، وص ٢٥٨ ح ٣، وص ٢٦٠ ح ٤، وص ٢٦٤ ح ١، وص ٢٦٥ ح ٥، وص ٢٦٧ ح ١، وص ٢٦٧ ح ٢، و
 ص ٢٦٩ ح ١، وص ٢٧٠ ح ٢، وص ٢٧١ ح ٣، وص ٢٧٢ ح ٥، وص ٢٧٢ ح ٦، وص ٢٧٥ ح ٤، و
 وص ٢٧٦ ح ٢، و ح ٢، وص ٢٧٧ ح ٥، وص ٢٧٨ ح ٥، وص ٢٧٩ ح ٢، وص ٢٨٣ ح ٤، وص ٢٨٤ ح ٤، و
 ص ٢٨٥ ح ٤، و ح ٥، وص ٢٩٥ ح ٢، وص ٢٩٧ ح ١، وص ٢٩٨ ح ١، وص ٢٩٨ ح ٢، وص ٣٠٠ ح ٤، و
 ص ٣١٠ ح ٢٨، وص ٣١١ ح ٢٩، وص ٣١٣ ح ٣٩، وص ٣١٤ ح ٤١، و ح ٤٢، وص ٣١٤ ح ٤٣، وص ٣١٤ ح ٤٥،
 وص ٣١٥ ح ٤٦، و ح ٤٧، وص ٣١٦ ح ٥٠، وص ٣١٦ ح ٥١، وص ٣١٧ ح ٥٢، وص ٣١٨ ح ٥٥، وص ٣١٨
 ح ٥٦، وص ٣٢٢ ح ٢، وص ٣٢٣ ح ٣، وص ٣٢٤ ح ١، وص ٣٢٥ ح ١، وص ٣٢٧ ح ١، وص ٣٢٧ ح ١، وص ٣٢٨
 ح ١، وص ٣٣٣ ح ١، و ح ٢، وص ٣٣٤ ح ١، وص ٣٣٤ ح ١، وص ٣٣٤ ح ٤، وص ٣٣٥ ح ٨، وص ٣٣٥ ح ٧، و
 ص ٣٤٧ ح ١، وص ٣٤٧ ح ٢، وص ٣٤٨ ح ١، وص ٣٥٢ ح ٢، وص ٣٥٣ ح ٢، وص ٣٥٤ ح ١، وص ٣٥٧ ح ٣،
 وص ٣٦٧ ح ١، وص ٣٦٨ ح ٢، وص ٣٧٥ ح ١، وص ٣٧٦ ح ٣، وص ٣٧٧ ح ١، وص ٣٧٧ ح ٥، وص ٣٧٩
 ح ١، و ح ٢، وص ٣٨٠ ح ٣، وص ٣٨٣ ح ٢، وص ٣٨٤ ح ٢، وص ٣٨٧ ح ٤، وص ٣٨٨ ح ٢، وص ٣٨٩ ح ٤، و
 ص ٣٩٠ ح ٥، وص ٣٩٣ ح ٣، وص ٣٩٥ ح ٣، وص ٣٩٦ ح ٦، وص ٣٩٨ ح ١، وص ٤٠١ ح ٤، وص ٤٠٢ ح ١،
 وص ٤٠٤ ح ٩، وص ٤٠٦ ح ٤، وص ٤٠٦ ح ٨، وص ٤٠٧ ح ٩، وص ٤٠٧ ح ١٠، وص ٤٠٨ ح ٤، وص ٤١٠
 ح ٣، وص ٤١١ ح ٧، وص ٤١٣ ح ٢، وص ٤١٤ ح ١، وص ٤١٦ ح ٦، وص ٤١٩ ح ٨، وص ٤٢٠ ح ٩، وص ٤٢٤
 ح ٢، وص ٤٢٥ ح ٤، وص ٤٢٥ ح ٢، وص ٤٢٥ ح ٣، وص ٤٢٦ ح ١، وص ٤٢٧ ح ٥، وص ٤٢٩ ح ١٢، و
 ص ٤٣٠ ح ١، وص ٤٣٠ ح ٣، وص ٤٣٠ ح ٤، وص ٤٣٤ ح ٢، وص ٤٣٧ ح ٣، وص ٤٣٧ ح ٨، وص ٤٤٠ ح ٤،
 وص ٤٤٣ ح ٢، وص ٤٤٣ ح ٤، وص ٤٤٧ ح ١، وص ٤٤٨ ح ١، وص ٤٥٣ ح ٣، وص ٤٥٥ ح ١، وص ٤٥٦
 ح ٢، وص ٤٥٧ ح ١، وص ٤٥٨ ح ١، وص ٤٥٨ ح ٢، وص ٤٥٨ ح ٢، وص ٤٥٩ ح ١، وص ٤٦٠ ح ٥، و
 ص ٤٦٤ ح ١، وص ٤٦٧ ح ١٠، وص ٤٦٨ ح ٢، وص ٤٦٨ ح ٣، وص ٤٧١ ح ٦، وص ٤٧٥ ح ٤،
 وص ٤٧٥ ح ٣، وص ٤٧٩ ح ١، وص ٤٨١ ح ١، وص ٤٩٣، وص ٤٩٤ ح ١، وص ٤٩٤ ح ٢، وص ٤٩٥ ح ٢، و
 ص ٤٩٦ ح ٦، وص ٤٩٧ ح ٢، وص ٤٩٩ ح ٤، وص ٤٩٩ ح ٥، وص ٥٠٢ ح ١، وص ٥٠٣ ح ٣، وص ٥٠٧ ح ٤،
 وص ٥١٦ ح ٢، وص ٥١٦ ح ٣، وص ٥١٩ ح ٦، وص ٥٢٠ ح ٢، وص ٥٢٢ ح ١، وص ٥٢٣ ح ٣، وص ٥٤١
 ح ٣، وص ٥٤١ ح ٤، وص ٥٦٧ ح ٤٨، وص ٥٦٩ ح ٥٧.

١. أنظر: ج ٥ ص ٢٩٧ ح ١، وص ٢٩٨ ح ١، وص ٢٩٨ ح ٢، وص ٣١٠ ح ٢٨، وص ٣١١ ح ٢٩، وص ٣١٣ ح ٣٩، و
 ص ٣١٤ ح ٤١، وص ٣١٤ ح ٤٣، وص ٣١٤ ح ٤٥، وص ٣١٥ ح ٤٦، وص ٣١٦ ح ٥٠، وص ٣١٦ ح ٥١، و
 ص ٣١٧ ح ٥٢، وص ٣١٨ ح ٥٥، وص ٣١٨ ح ٥٦، وص ٣٧٩ ح ١، وص ٤٦٧ ح ١٠، وص ٤٩٧ ح ٢، وص ٥٦٧
 ح ٤٨، وص ٥٦٩ ح ٥٧.

الجزء السادس: (٣٢٧) رواية، جاءت بـ (٣٤٦) سنداً، علماً أنّ أربع عشرة رواية منها

١. أنظر: ج ٩ ص ٦٠ ح ٦، و ٧، و ١٠ ح ١١، و ١٢ ح ٤، و ٢٣ ح ٧، و ٣١ ح ٣، و ٣٨ ح ٥، و ٤٣ ح ٦، و ٤٧ ح ٦، و ٥٣ ح ٧، و ٥٧ ح ١، و ٥٧ ح ٣، و ٤ ح ٤، و ٥٨ ح ٢، و ٥٨ ح ٦، و ٦٥ ح ٢، و ٣ ح ٤، و ٦٧ ح ٥، و ٦٨ ح ٨، و ٧٠ ح ١، و ٧٠ ح ٣، و ٧٣ ح ١، و ٧٦ ح ٢، و ٧٦ ح ٦، و ٧٩ ح ١، و ٨١ ح ٥، و ٨١ ح ٩، و ٨٣ ح ١، و ٨٥ ح ٤، و ٨٧ ح ٢، و ٨٩ ح ٢، و ٩٠ ح ٢، و ٩١ ح ٧، و ٩٩ ح ٢، و ٩٩ ح ٣، و ١٠٢ ح ٥، و ١٠٥ ح ٢، و ١٠٥ ح ٣، و ١٠٩ ح ٣، و ١١٠ ح ٨، و ١١١ ح ٣، و ١١٢ ح ٥، و ١١٤ ح ٥، و ١١٥ ح ٩، و ١١٩ ح ٥، و ١٢٤ ح ٤، و ١٢٥ ح ٤، و ١٢٦ ح ٧، و ١٢٩ ح ٥، و ١٣٤ ح ١، و ١٣٤ ح ٢، و ١٣٨ ح ٣، و ١٤١ ح ٥، و ١٤٤ ح ١، و ١٤٩ ح ٣، و ١٥٠ ح ٥، و ١٥٦ ح ١٥، و ١٥٨ ح ٢٤، و ١٦٢ ح ١، و ١٦٢ ح ٣، و ١٦٤ ح ٨، و ١٦٥ ح ١٣، و ١٦٧ ح ٥، و ١٧٠ ح ١، و ١٧٤ ح ١، و ١٧٩ ح ٢، و ١٩١ ح ٢، و ٢٠٣ ح ٤، و ٢٠٤ ح ٨، و ٢٠٨ ح ٧، و ٢٠٨ ح ٨، و ٢١٢ ح ٣، و ٢١٣ ح ٥، و ٢١٦ ح ٣، و ٢١٩ ح ١، و ٢٢٣ ح ٢، و ٢٢٥ ح ٣، و ٢٢٩ ح ٣، و ٢٣٣ ح ٦، و ٢٣٤ ح ٢، و ٢٣٦ ح ٢، و ٢٣٩ ح ٤، و ٢٤٠ ح ١١، و ٢٤١ ح ١٢، و ٢٤٢ ح ١، و ٢٤٥ ح ٦، و ٢٤٨ ح ١، و ٢٤٨ ح ٥، و ٢٥٢ ح ٦، و ٢٥٣ ح ١٢، و ٢٥٤ ح ١، و ٢٥٤ ح ٣، و ٢٥٤ ح ٦، و ٢٥٩ ح ١، و ٢٦٥ ح ١، و ٢٦٦ ح ٣، و ٢٦٦ ح ٥، و ٢٦٧ ح ٤، و ٢٦٨ ح ٧، و ٢٦٩ ح ٢، و ٢٧٧ ح ٣، و ٢٨٠ ح ٢، و ٢٨٥ ح ١، و ٢٨٩ ح ٦، و ٢٩٠ ح ١٢، و ٢٩٠ ح ١، و ٢٩٣ ح ٨، و ٢٩٦ ح ٢٤، و ٢٩٧ ح ٣، و ٢٩٩ ح ٢١، و ٣٠٠ ح ٤، و ٣٠٦ ح ٦، و ٣٠٧ ح ٣، و ٣٠٩ ح ٩، و ٣١١ ح ٢، و ٣١٣ ح ٧، و ٣١٣ ح ١، و ٣١٥ ح ٣، و ٣١٦ ح ٥، و ٣١٧ ح ٣، و ٣١٨ ح ٢، و ٣٢١ ح ١٠، و ٣٢٢ ح ١، و ٣٢٤ ح ٩، و ٣٢٥ ح ٤، و ٣٢٨ ح ٩، و ٣٣١ ح ١، و ٣٣٢ ح ١، و ٣٣٢ ح ٥، و ٣٣٢ ح ٦، و ٣٣٤ ح ١٠، و ٣٣٦ ح ٣، و ٣٣٦ ح ٧، و ٣٤٤ ح ١، و ٣٤٥ ح ٦، و ٣٥٠ ح ٣، و ٣٥٢ ح ٤، و ٣٥٤ ح ١٣، و ٣٥٥ ح ١٨، و ٣٥٦ ح ٤، و ٣٥٧ ح ١١، و ٣٦٠ ح ٢، و ٣٦١ ح ٤، و ٣٦٢ ح ١، و ٣٦٣ ح ٩، و ٣٦٤ ح ٣، و ٣٦٥ ح ١، و ٣٦٥ ح ٣، و ٣٧١ ح ٤، و ٣٧٢ ح ٣، و ٣٧٣ ح ٢، و ٣٧٤ ح ١، و ٣٧٦ ح ٥، و ٣٨١ ح ١، و ٣٨٢ ح ٢، و ٣٨٥ ح ٧، و ٣٨٦ ح ٣، و ٣٨٧ ح ٥، و ٣٨٩ ح ٢، و ٣٩٠ ح ٤، و ٣٩٣ ح ١، و ٣٩٦ ح ١، و ٣٩٩ ح ١٢، و ٣٩٩ ح ١٤، و ٤٠٠ ح ١٧، و ٤٠٢ ح ٣، و ٤٠٤ ح ٢، و ٤٠٥ ح ٣، و ٤٠٥ ح ٩، و ٤١٠ ح ١٣، و ٤١٠ ح ١٤، و ٤١٢ ح ١٥، و ٤١٢ ح ١، و ٤١٣ ح ٣، و ٤١٤ ح ١٠، و ٤١٦ ح ٣، و ٤١٦ ح ٥، و ٤٢١ ح ١٠، و ٤٢٢ ح ١، و ٤٢٣ ح ٨، و ٤٢٦ ح ١، و ٤٣٠ ح ٦، و ٤٣١ ح ١، و ٤٣٢ ح ٨، و ٤٣٢ ح ٩، و ٤٣٤ ح ١٧، و ٤٣٥ ح ٣، و ٤٣٦ ح ٩، و ٤٣٧ ح ١٠، و ٤٣٧ ح ١٥، و ٤٣٨ ح ٤، و ٤٣٩ ح ٥، و ٤٤١ ح ٤، و ٤٤٢ ح ٧، و ٤٤٣ ح ١٣، و ٤٤٤ ح ١٦، و ٤٤٧ ح ٤، و ٤٤٧ ح ٦، و ٤٤٨ ح ٩، و ٤٤٨ ح ١١، و ٤٥٠ ح ٢، و ٤٥٠ ح ٣، و ٤٥١ ح ٢، و ٤٥٢ ح ٤ ←

في أبواب النوادر^١.

الجزء السابع: (٢٠٠) رواية، جاءت بـ (٢١٨) سنداً^٢، علماً أنّ اثنتي عشرة رواية منها في

→ ح ١٠، وص ٤٥٦ ح ٣، وص ٤٥٧ ح ٧، وص ٤٦٠ ح ٣، وص ٤٦١ ح ٧، وص ٤٦٢ ح ١، وص ٤٦٥ ح ٢، و
ص ٤٦٦ ح ١، وص ٤٦٧ ح ٣، وح ٦، وص ٤٦٩ ح ١١، وص ٤٧٠ ح ١٧، وص ٤٧١ ح ٣، وح ٤، وص ٤٧٢ ح ١،
وص ٤٧٤ ح ٧، وح ٨، وص ٤٧٥ ح ٧، وص ٤٧٦ ح ١، وح ٣، وح ٩، وص ٤٧٨ ح ١، وص ٤٧٩ ح ١٠، و
ص ٤٨٠ ح ١١، وص ٤٨٠ ح ١٢، وص ٤٨٤ ح ٣، وص ٤٨٥ ح ١، وح ٨، وص ٤٨٦ ح ٤، وص ٤٨٨ ح ١٢، و
ص ٤٨٩ ح ١٠، وص ٤٩٠ ح ٥، وص ٤٩٣ ح ١، وص ٤٩٤ ح ١٠، وص ٤٩٥ ح ٣، وح ٥، وص ٤٩٧ ح ٧، و
ص ٥٠١ ح ٢٢، وص ٥٠٦ ح ٩، وص ٥٠٧ ح ١٤، وص ٥٠٨ ح ٧، وص ٥١٠ ح ١، وح ٣، وص ٥١١ ح ١١، و
ص ٥١٢ ح ٢، وص ٥١٣ ح ١، وص ٥١٤ ح ١، وص ٥١٧ ح ٤، وص ٥١٧ ح ٥، وص ٥١٩ ح ٤، و
ص ٥٢٠ ح ٧، وص ٥٢٢ ح ٨، وص ٥٢٢ ح ٩، وص ٥٢٥ ح ٣، وص ٥٢٨ ح ١١، وص ٥٢٩ ح ٣، وص ٥٢٩ ح ٦،
وص ٥٣١ ح ١، وص ٥٣١ ح ٤، وص ٥٣١ ح ٦، وص ٥٣٤ ح ٨، وص ٥٣٤ ح ٧، وص ٥٣٤ ح ١٠، وص ٥٣٥ ح ٣،
وص ٥٣٦ ح ٥، وص ٥٣٦ ح ٦، وص ٥٣٧ ح ٩، وص ٥٣٨ ح ٥، وص ٥٣٩ ح ٩، وص ٥٣٩ ح ١٢، وص ٥٤٢
ح ٦، وص ٥٤٣ ح ٩، وص ٥٤٦ ح ٧، وص ٥٤٧ ح ١٢، وص ٥٤٨ ح ١٤، وص ٥٤٨ ح ١٩، وص ٥٤٩ ح ٢، وص ٥٤٩
ح ٢، وص ٥٥٠ ح ٦، وص ٥٥٣ ح ٩.

١. أنظر: ج ٦ ص ٥٣، وص ٢٩٧ ح ٣، وص ٢٩٩ ح ٢١، وص ٤٣٠ ح ٦، وص ٤٧٨ ح ١، وص ٤٧٩ ح ١٠، وص ٤٨٠
ح ١١، وص ٤٨٠ ح ١٢، وص ٥٣١ ح ١، وص ٥٣١ ح ٤، وص ٥٣١ ح ٦، وص ٥٣٨ ح ٥، وص ٥٣٩ ح ٩، و
ص ٥٣٩ ح ١٢.

٢. أنظر: ج ٧ ص ٧، وص ٩ ح ٢، وص ١٠ ح ٥، وص ١١ ح ٤، وص ١٤ ح ٣، وص ١٤ ح ٤، وص ١٩ ح ١٣، و
ص ١٩ ح ١٥، وص ٢٣ ح ١، وص ٢٣ ح ٢، وص ٢٨ ح ١، وص ٣٠ ح ٣، وص ٣٥ ح ٢٩، وص ٣٦ ح ٣٠، و
ح ٣١، وص ٤٥ ح ١، وص ٤٥ ح ٣، وص ٥٨ ح ٧، وص ٦٥ ح ٣٠، وص ٦٧ ح ٢، وص ٧٦ ح ١، وص ٧٧ ح ١، و
ح ٢، وص ٨١ ح ٥، وص ٨٢ ح ١، وص ٨٣ ح ٢، وص ٨٧ ح ٥، وص ٨٨ ح ١، وص ٩١ ح ١، وص ٩٤ ح ٢، و
ص ٩٦ ح ٢، وص ٩٩ ح ١، وص ١٠٣ ح ٥، وص ١٠٤ ح ٨، وص ١١٠ ح ٨، وح ٩، وص ١١٣ ح ٨، وص ١١٩ ح ١،
وص ١٢٦ ح ٤، وص ١٢٦ ح ٧، وص ١٢٧ ح ٢، وص ١٢٧ ح ٥، وص ١٢٨ ح ٥، وص ١٣٠ ح ١١، وص ١٣١ ح ١،
وص ١٣٢ ح ٢، وص ١٣٦ ح ١، وص ١٣٨ ح ١، وص ١٣٩ ح ٢، وح ٣، وص ١٤٠ ح ٨، وص ١٤١ ح ١،
ح ٦، وص ١٤٣ ح ١، وص ١٤٤ ح ١، وح ٢، وص ١٥٠ ح ١، وص ١٥١ ح ٥، وص ١٥٢ ح ٢، وص ١٥٣ ح ٣، و
ح ٤، وص ١٥٤ ح ٦، وص ١٥٦ ح ٣، وح ٤، وص ١٥٨ ح ٢، وص ١٥٩ ح ١، وص ١٦٠ ح ٥، وص ١٦١ ح ٧، و
ص ١٦٢ ح ١، وص ١٦٤ ح ٤، وص ١٦٦ ح ٣، وص ١٦٨ ح ١، وص ١٦٩ ح ٢، وص ١٧١ ح ٢، وح ٥، وص ١٨٤
ح ٥، وص ١٩٠ ح ٧، وص ١٩٠ ح ٦، وص ١٩٢ ح ٢، وص ١٩٧ ح ٤، وص ١٩٩ ح ٧، وص ٢٠٤ ح ٤، و
ص ٢٠٥ ح ٣، وص ٢٠٨ ح ١٣، وح ١٤، وح ١٥، وح ١٦، وح ١٧، وص ٢١١ ح ٥، وص ٢١٢ ح ٧، وص ٢١٤ ح ٥،
وص ٢١٦ ح ١١، وص ٢١٩ ح ١، وص ٢٢٢ ح ٤، وص ٢٢٣ ح ٧، وص ٢٢٤ ح ١٢، وص ٢٢٦ ح ٢، وص ٢٢٦ ح ٨، و
ص ٢٢٨ ح ٤، وص ٢٣١ ح ٣، وص ٢٣١ ح ٦، وص ٢٣٣ ح ٦، وص ٢٣٤ ح ٥، وص ٢٤٤ ح ٥، وص ٢٤٦ ح ٦،
وص ٢٤٨ ح ١٣، وص ٢٥٢ ح ٢، وص ٢٥٤ ح ٢، وص ٢٥٤ ح ٤، وص ٢٥٥ ح ١، وص ٢٥٦ ح ١، ←

أبواب النوادر^١.

الجزء الثامن: (١٠١) رواية، جاءت بـ (١٢٣) سنداً^٢.

→ وص ٢٥٧ ح ٦، وص ٢٥٧ ح ١١، وص ٢٥٨ ح ١٥، وص ٢٥٩ ح ١٩، وص ٢٦٦ ح ٣١، وص ٢٦٦ ح ٣٢، و
 ص ٢٦٨ ح ٤٠، وص ٢٧٢ ح ٥، وص ٢٧٤ ح ٣، وص ٢٧٦ ح ٢، وص ٢٧٩ ح ٥، وص ٢٧٩ ح ٦، وص ٢٨٥
 ح ١، وص ٢٨٦ ح ٢، وص ٢٨٨ ح ١، و ح ٢، وص ٢٩١ ح ٢، وص ٢٩٤ ح ١، وص ٢٩٨ ح ٢، وص ٣٠٠ ح ٨، و
 ص ٣٠٣ ح ٦، وص ٣٠٥ ح ١١، و ح ١٢، وص ٣٠٦ ح ١٣، وص ٣٠٦ ح ١٤، و ح ١٦، وص ٣١٠ ح ٧، وص ٣١٠
 ح ١٣، وص ٣١١ ح ١، وص ٣١٤ ح ١٩، وص ٣١٧ ح ١، وص ٣٢٤ ح ٩، وص ٣٢٦ ح ١، وص ٣٢٨ ح ٩، و
 ص ٣٢٨ ح ١٢، وص ٣٣٠ ح ٢، وص ٣٣١ ح ٢، وص ٣٣٣ ح ٥، وص ٣٣٤ ح ١٠، وص ٣٤٢ ح ١٢، وص ٣٥٠
 ح ٥، وص ٣٥١ ح ٤، وص ٣٥٣ ح ١٠، وص ٣٥٣ ح ١٣، وص ٣٥٥ ح ٤، وص ٣٥٩ ح ٣، و ح ٤، وص ٣٦٢
 ح ٩، وص ٣٦٦ ح ١، وص ٣٦٧ ح ٢، وص ٣٦٨ ح ٤، وص ٣٧٦ ح ١٨، وص ٣٨٠ ح ٦، وص ٣٨١ ح ٣، و
 ص ٣٨٩ ح ٦، وص ٣٩١ ح ٩، وص ٣٩٢ ح ١٣، وص ٣٩٥ ح ٤، وص ٣٩٦ ح ١٢، وص ٣٩٨ ح ١، وص ٤٠٠
 ح ١، وص ٤٠٠ ح ٣، وص ٤٠٤ ح ٩، وص ٤٠٦ ح ١، وص ٤٠٨ ح ٤، وص ٤١٠ ح ٢، وص ٤٢٠ ح ١، و
 ص ٤٢١ ح ١، وص ٤٢٣ ح ٢٢، وص ٤٣٥ ح ٢، وص ٤٣٩ ح ١، وص ٤٤١ ح ٩، وص ٤٤٧ ح ٨، و ح ٩، و ح ١٠،
 وص ٤٤٨ ح ٣، و ح ٦، وص ٤٥٠ ح ٣، وص ٤٦٣ ح ١٨، وص ٤٦٣ ح ٢٠.
 ١. ج ٧ ص ٥٨ ح ٧، وص ٦٥ ح ٣٠، وص ٢٦٦ ح ٣١، وص ٢٦٦ ح ٣٢، وص ٢٦٨ ح ٤٠، وص ٣١٧ ح ١، و
 ص ٣٧٦ ح ٨، و ص ٤٠٤ ح ٩، وص ٤٢١ ح ١، وص ٤٣٣ ح ٢٢، وص ٤٦٣ ح ١٨، وص ٤٦٣ ح ٢٠.
 ٢. أنظر: ج ٨ ص ٣٣ ح ٦، وص ٤٩ ح ١٠، وص ٥٠ ح ١١، وص ٥٧ ح ١٨، وص ٦٩ ح ٢٥، وص ٦٩ ح ٢٦، وص ٧٩
 ح ٣٤، وص ٨٠ ح ٣٦، وص ١٠٤ ح ٧٩، وص ١٢٤ ح ٩٥، وص ١٢٩ ح ١٠٠، وص ١٣١ ح ١٠١، وص ١٣١
 ح ١٠٢، وص ١٤٧ ح ١٢٤، وص ١٤٧ ح ١٢٥، وص ١٤٨ ح ١٢٦، وص ١٥١ ح ١٣٤، وص ١٥٧ ح ١٤٨، و
 ص ١٥٨ ح ١٥٠، و ح ١٥١، و ح ١٥٢، وص ١٥٩ ح ١٥٤، وص ١٦٠ ح ١٥٩، وص ١٦٠ ح ١٦٠، وص ١٦٠
 ح ١٦٢، وص ١٦١ ح ١٦٣، وص ١٦١ ح ١٦٥، وص ١٦٢ ح ١٦٦، وص ١٦٢ ح ١٦٧، وص ١٦٢ ح ١٦٨، و
 ص ١٦٢ ح ١٦٩، وص ١٦٢ ح ١٧٠، وص ١٦٥ ح ١٧٨، وص ١٦٥ ح ١٧٦، وص ١٦٥ ح ١٧٧، وص ١٦٥ ح ١٧٩،
 وص ١٦٦ ح ١٨٢، وص ١٦٦ ح ١٨٤، وص ١٦٦ ح ١٨٠، وص ١٦٦ ح ١٨١، وص ١٦٧ ح ١٨٥، وص ١٦٧
 ح ١٨٦، وص ١٦٧ ح ١٨٧، وص ١٦٨ ح ١٩٠، وص ١٧٦ ح ١٩٦، وص ١٧٧ ح ١٩٧، وص ١٧٧ ح ١٩٨، وص ١٨٢
 ح ٢٠٥، وص ١٩٠ ح ٢١٩، وص ١٩٢ ح ٢٢٤، وص ١٩٤ ح ٢٢٢، وص ١٩٨ ح ٢٣٧، وص ١٩٩ ح ٢٣٨، و
 ص ٢٠٠ ح ٢٤٠، وص ٢٠٥ ح ٢٤٨، وص ٢٠٦ ح ٢٥١، وص ٢٠٦ ح ٢٥١، وص ٢١٢ ح ٢٥٨، وص ٢١٤
 ح ٢٦٠، وص ٢١٥ ح ٢٦٢، وص ٢١٥ ح ٢٦٣، وص ٢١٦ ح ٢٦٤، وص ٢١٩ ح ٢٦٩، وص ٢٢١ ح ٢٧٧، و
 ص ٢٢١ ح ٢٧٨، وص ٢٢٢ ح ٢٧٩، وص ٢٢٢ ح ٢٨٠، وص ٢٢٣ ح ٢٨١، وص ٢٢٣ ح ٢٨٢، وص ٢٣٧
 ح ٣١٧، وص ٢٣٧ ح ٣١٨، وص ٢٤٠ ح ٣٢٧، وص ٢٤٠ ح ٣٢٨، وص ٢٤١ ح ٣٣٠، وص ٢٤١ ح ٣٣١، و
 ص ٢٤١ ح ٣٣٢، وص ٢٤٤ ح ٣٣٨، و ح ٣٣٩، وص ٢٤٦ ح ٣٤٥، وص ٢٥٧ ح ٣٦٩، وص ٢٦٨ ح ٣٩٥، و
 ح ٣٩٦، وص ٢٦٩ ح ٣٩٧، وص ٢٧٠ ح ٣٩٨، و ح ٣٩٩، وص ٢٧٢ ح ٤٠٢، و ح ٤٠٣، وص ٢٨٩ ح ٤٣٥، و
 ص ٢٨٩ ح ٤٣٦، وص ٣٠٦ ح ٤٧٥، وص ٣١٥ ح ٤٩٥، وص ٣٣٠ ح ٥٠٧، وص ٣٣٦ ح ٥٢٩، وص ٣٤٥
 ح ٥٢٥، وص ٣٤٦ ح ٥٤٦، وص ٣٧٠ ح ٥٦٠، وص ٣٧٨ ح ٥٧٠، وص ٣٨٢ ح ٥٧٧، وص ٣٩١ ح ٥٨٧.

وبهذا يتضح كثرة رواية العدة عن سهل بن زياد، واعتمادهم على رواياته في أبواب الكتاب المختلفة من الأصول والفروع والروضة، وهذه النقطة من شأنها رفع مستوى الاطمئنان بهذه الروايات، وفق منهج الوثوق، بل هو كاشف عن كون العدة طريقاً لكتاب سهل بن زياد.

٣. علي بن إبراهيم

ورد اسم «علي بن إبراهيم» ضمن العناوين الواردة في الرواة عن سهل بن زياد، وقد قال النجاشي في ترجمته:

علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت معتمد، صحيح المذهب، سمع فكثر، وصنف كتباً وأصنف في وسط عمره. وله: كتاب التفسير، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد والشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب المغازي، كتاب الأنبياء، رسالة في معنى هشام ويونس، جوابات مسائل سأله عنها محمد بن بلال، كتاب يعرف بالمشدّر، والله أعلم أنّه مضاف إليه.

أخبرنا محمد بن محمد وغيره عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله، قال: كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه^١.

وبمراجعة كتاب الكافي يتضح وجود ثلاث روايات متتالية عن هذا الرجل رواها عن سهل بن زياد، وهي الروايات التالية:

«عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَسهل بن زياد جميعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»^٢.

«ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»^٣.

١. رجال النجاشي / باب العين / باب علي: ص ٢٦٠ الترجمة ٦٨٠.

٢. الكافي: ج ٢ ص ١٢٤ ح ١.

٣. المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٥ ح ٢.

«ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَخْوَلِ صَاحِبِ الطَّاقِ، عَنْ سَلَامِ بْنِ الْمُشْتَبِرِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام»^١.

وبما أنَّ السند في الروایتين الثانية والثالثة معلق على سند الرواية الأولى فهو مطابق له حتى «ابن محبوب»، فالروایات الثلاث إذن مروية عن طريق «علي بن إبراهيم».

ونظراً لندرة هذا الإسناد فلا بد من لحاظ الطبقة من جهة، وروايته عنه خارجاً من جهة أخرى. أما الجهة الأولى فنقول: إنَّ الشيخ الكليني يروي عن «علي بن إبراهيم» مباشرة، ويروي عن «سهل» بواسطة واحدة، وهذا يعني أنَّ طبقة «سهل» متقدمة على طبقة «علي بن إبراهيم»، وأنه من طبقة والده «إبراهيم بن هاشم» الذي يروي عنه الكليني بواسطة واحدة أيضاً، ولهذا نجد رواية كلٍّ من «إبراهيم بن هاشم» و«سهل» عن بعض الرواة نظير: «الحسن بن محبوب»^٢. ونتيجة ذلك هو أنَّ «علي بن إبراهيم» من طبقة بإمكانها الرواية عن «سهل».

وأما الجهة الثانية فالذي يراجع الأسانيد الموجودة في الكافي وغيره لا يجد رواية «علي بن إبراهيم» عن «سهل بن زياد»، إلّا في هذا الموضع. وبما أنَّ السند في الروایتين الثانية والثالثة معلق على سند الرواية الأولى ولم يصرح برواية «علي بن إبراهيم» عن «سهل» إلّا في رواية واحدة فقط، فإنَّ السؤال التالي يتبادر للأذهان: كيف ورد هذا السند في موضع واحد ولم يرد في موضع آخر مع كثرة روايات الشيخ الكليني عن هؤلاء الرجلين؟

وللتحقيق في ذلك ألقينا نظرة على الأسناد المشتملة على عنواني: «علي بن إبراهيم» و«سهل بن زياد» فوجدنا أنَّ مجموع الروایات المذكورة في الكافي هو (٣٩) رواية جاءت بالأشكال التالية:

١ - جاء (٢٤) سنداً منها بالشكل التالي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»^٣.

١. المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٥ ح ٣.

٢. روى الشيخ الكليني عنه بواسطة إبراهيم بن هاشم في (٣٩٤) سنداً، وبواسطة «سهل بن زياد» في (٤١٩) سنداً.

٣. أنظر: ج ٢ ص ٤٢٣ ح ١، وص ٤٣٥ ح ١١، وص ٤٤٢ ح ٦، وص ٤٥٣ ح ١، وص ٤٥٩ ح ١، وص ٤٦٢ ح ٣، وج ٣ ص ١٣٨ ح ١، وص ١٨٤ ح ٣، وج ٥ ص ٤٣٠ ح ١، وص ٤٤٣ ح ٤، وص ٤٦٤ ح ١، وج ٦ ص ٤٧ ح ٦، وص ٧٠ ح ٣، وص ١٠٥ ح ٢، وص ١١٤ ح ٥، وص ١٤٩ ح ٣، وج ٧ ص ٣ ح ١، وص ٢٢٢ ح ٤، وص ٢٢٣ ح ٧، و ص ٢٢٦ ح ٢، وص ٢٥٦ ح ١، وص ٤٢١ ح ١، وج ٨ ص ١٦٥ ح ١٧٩، وص ٣٧٠ ح ٥٦٠.

٢ - جاء كل من الأسانيد التالية مرتين:

«علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد؛ وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^١

«محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد؛ وعلي بن إبراهيم عن أبيه؛ وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^٢

«علي بن إبراهيم، وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى».^٣

٣ - جاءت الأسانيد التالية مرة واحدة:

«علي بن إبراهيم، عن أبيه وعلي بن محمد، عن سهل».^٤

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^٥

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال ومحمد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن الرضا عليه السلام. وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^٦

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^٧

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^٨

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد».^٩

«علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».^{١٠}

١. الكافي: ج ٦ ص ٣٩٦ ح ١، وج ٧ ص ١٤٣ ح ١.

٢. المصدر السابق: ج ٦ ص ١٧٤ ح ١، وج ٧ ص ٢٠٨ ح ١٣.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٥٣٧ ح ٩، وج ٨ ص ١٥٧ ح ١٤٨.

٤. المصدر السابق: ج ٣ ص ٤١ ح ١.

٥. المصدر السابق: ج ٦ ص ٨٩ ح ٢.

٦. المصدر السابق: ج ٧ ص ٣٦٢ ح ٩.

٧. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٣١ ح ١.

٨. المصدر السابق: ج ٥ ص ٤٥٨ ح ٢.

٩. المصدر السابق: ج ٥ ص ٤٥٥ ح ٣.

١٠. المصدر السابق: ج ٧ ص ٣١١ ح ١.

«علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد»^١.
«علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن سلام بن عبد الله و محمد بن الحسن وعلي بن محمد عن سهل بن زياد»^٢.

وبه يعلم أنَّ جميع الأسانيد المشار إليها مشتملة على العطف، فالراوي عن «سهل» في جميع الأسانيد السالفة ليس هو «علي بن إبراهيم»، وإنما الراوي عنه في (٣٤) سنداً منها هو: «عده من أصحابنا»، وفي ثلاثة منها: «علي بن محمد»، وفي واحد منها «علي بن محمد و محمد بن الحسن»، فهذه (٣٨) سنداً.

وأما السند محل الكلام^٣ فهو مشتمل على العطف أيضاً، ويرجع في الحقيقة إلى أربعة أسانيد، هي:

«عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)».

«عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)».

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)».

«علي بن إبراهيم، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)».

وبهذا يتضح أنَّ السند الوحيد في الكافي الذي يروي فيه «علي بن إبراهيم» عن «سهل» مباشرة هو هذا السند على تقدير سلامته عن التصحيف والتحريف.

١. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٨٦ ح ١.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٤٣ ح ١.

٣. «عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى و أحمد بن محمد بن خالد و علي بن إبراهيم، عن أبيه و سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام)» الكافي: ج ٢ ص ١٢٤ ح ١.

نعم، وجدنا سنداً آخر في ثواب الأعمال روى فيه علي بن إبراهيم عن سهل^١.
 لكن إثبات رواية شخص عن آخر من خلال سند واحد أو سنيين لا يخلو من صعوبة،
 خاصة وأن كلا الرجلين كثير الرواية، فلو كان أحدهما يروي عن الآخر لتكرر في أسانيد أخرى.
 نعم، ذكرنا كثرة ورود أسمائهما في سند واحد، وهو ما يقوّي احتمال وجود الخلل في
 السند المذكور جداً؛ إما بسقط شيء منه، أو بتقديم فقرة من السند على فقرة أخرى، لا سيّما
 أن جميع الأسانيد المشتمة على اسميهما فيها عطف، بمعنى أنّها في الحقيقة ترجع لأسانيد
 عديدة، وقد اختصرت بهذه الصيغة.

وبعبارة أخرى: وجود العطف في جميع الأسانيد المشتمة على اسمي «علي بن
 إبراهيم» و«سهل بن زياد» من شأنه أن يهتئ الأفضية للخطأ والتصحيح فيه.
 هذا، وقد علّق محقق كتاب الكافي في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث
 على هذا السند بقوله:

في السند تحويل، والطرق إلى ابن محبوب في ظاهر السند أربعة: الأول: عدّة من
 أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى. الثاني: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن
 محمد بن خالد. الثالث: علي بن إبراهيم، عن أبيه. الرابع: علي بن إبراهيم، عن سهل بن
 زياد. لكنّه لم يثبت رواية علي بن إبراهيم عن سهل بن زياد في شيء من أسناد الكافي،
 فلا يبعد وقوع خلل في السند؛ بأن يكون موضع «وسهل بن زياد» بعد «أحمد بن
 محمد بن خالد» فيكون الراوي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا. وهذا هو الذي
 يؤيّده الرجوع إلى أسناد «الحسن بن محبوب» في الكافي.^٢

لكن الذي يراجع برنامج «دراية النور» يجد اسم «علي بن إبراهيم» في عداد الرواة عن
 سهل بن زياد، وهو ممّا لا يمكننا الموافقة عليه ما لم تكن له مؤيّدات تدعمه. علماً أنّ السيّد
 الخوئي قدس سره لم يذكره في عداد من يروي عنه.^٣

ولهذا يقوى في النظر عدم رواية «علي بن إبراهيم» عن «سهل بن زياد»، وأنّ السند

١. ثواب الأعمال: ص ٤٦.

٢. أنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٣ ص ١٨٧٧ ح ٣٢٢.

٣. أنظر: معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٣٤٤ ترجمة «سهل بن زياد».

المذكور مما وقع فيه الخلل والتصحيف أثناء النقل.

٤. علي بن محمد

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «علي بن محمد»، المعروف بـ «علّان الكليني»، قال النجاشي في ترجمته:

علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلّان، يكنى أبا الحسن، ثقة عين، له كتاب أخبار القائم [عليه السلام]...^١

وإذا ما سلطنا الأضواء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصلنا لما يلي:

١ - مجموع الروايات المروية عن سهل بن زياد من طريقه هو (١٦٦) رواية، رويت ضمن (١٩٤) سنداً. وهذه الروايات تشكّل نسبة (٩/٣٪) من روايات «سهل» في الكافي.

٢ - إذا ألقينا نظرة على هذه الأسانيد والروايات بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيها وجدناها مقسّمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأول: (٨٣) رواية ضمن (١٠١) سنداً؛ منها خمس روايات في «كتاب العقل والجهل»^٢، و (١٢) رواية في «كتاب فضل العلم»^٣، و (١٣) رواية في «كتاب التوحيد»^٤، و (٥٣) رواية في «كتاب الحجّة»^٥.

١. رجال النجاشي / باب العين / باب علي: ص ٢٦٠ الترجمة ٦٨٢.

٢. أنظر: ج ١ ص ١٠ ح ٢، و ص ٢٠ ح ١٣، و ص ٢٣ ح ١٦، و ص ٢٥ ح ٢٢، و ص ٢٥ ح ٢٤.

٣. أنظر: ج ١ ص ٣٠ ح ٤، و ص ٣١ ح ٦، و ص ٣٢ ح ١، و ص ٣٣ ح ٧، و ص ٣٣ ح ١، و ص ٣٤ ح ١، و ص ٣٨ ح ٥، و ص ٤٠ ح ٣، و ص ٤٨ ح ٤، و ص ٥٣ ح ١٤، و ص ٥٣ ح ٢، و ص ٦٥ ح ٤.

٤. أنظر: ج ١ ص ٨٦ ح ٢، و ص ٩٠ ح ٦، و ص ٩٠ ح ٨، و ص ١٠٢ ح ٤، و ص ١٠٣ ح ١٢، و ص ١٠٧ ح ٥، و ص ١١٧ ح ٤، و ص ١١٨ ح ١٢، و ص ١٢٣ ح ١، و ص ١٢٦ ح ٤، و ص ١٢٧ ح ٦، و ص ١٣٩ ح ٥، و ص ١٥٥ ح ١.

٥. أنظر: ج ١ ص ١٧٥ ح ٤، و ص ١٧٨ ح ٧، و ص ١٩٠ ح ١، و ص ١٩٣ ح ٦، و ص ١٩٥ ح ٥، و ص ١٩٧ ح ٢، و ص ٢٢٧ ح ٢، و ص ٢٢٩ ح ٣، و ص ٢٣٦ ح ٩، و ص ٢٥٤ ح ١، و ص ٢٥٥ ح ١، و ص ٢٥٨ ح ١، و ص ٢٥٩ ح ٤، و ص ٢٨٦ ح ٢، و ص ٢٩٧ ح ٩، و ص ٣٠٠ ح ٢، و ص ٣٢٠ ح ١، و ص ٣٣٥ ح ٣، و ص ٣٣٩ ح ١٣، و ص ٣٣٩ ح ١٤، و ص ٣٤٣ ح ١، و ص ٣٤٥ ح ٢، و ص ٣٦٨ ح ١، و ص ٣٧٠ ح ٦، و ص ٣٧٢ ح ٧، و ص ٣٨٣ ح ٤، و ص ٣٨٤ ح ٥، و ص ٣٩٤ ح ٢، و ص ٣٩٥ ح ٥، و ص ٤٠٧ ح ٩، و ص ٤٠٩ ح ٦، و ص ٤١٩ ح ٣٧، و ص ٤١٩ ح ٣٨، و ص ٤٢٧ ح ٧٥، و ص ٤٣٠ ح ٨٤، و ص ٤٣٠ ح ٨٥، و ص ٤٣٠ ح ٨٨، و ص ٤٣٦ ح ١، و ص ٤٤١ ح ٧، و ص ٤٤١ ح ٨، و ص ٤٤٢ ح ١١، و ص ٤٥٧ ح ٨، و ص ٤٦١ ح ٩، و ص ٤٦٦ ح ٩، و ص ٤٩١ ح ١٠، و ص ٤٩٥ ح ٥، و ص ٤٩٦ ح ٨، و ص ٥٣٤ ح ١٩، و ص ٥٣٦ ح ٣، و ص ٥٤٧ ح ٢٢، و ص ٥٤٧ ح ٢٣، و ص ٥٤٧ ح ٢٤، و ص ٥٤٨ ح ٢٥.

الجزء الثالث: (٧٧) رواية ضمن (٨٩) سنداً؛ منها في كتاب الطهارة (٩) روايات جاءت ضمن عشرة أسانيد^١، وفي كتاب الحيض روايتان^٢، وفي كتاب الصلاة (٦٦) رواية^٣.

الجزء الرابع: روايتان في كتاب الحج^٤.

الجزء الخامس: روايتان في كتاب المعيشة^٥.

الجزء السادس: روايتان في كتاب الأشربة^٦.

وليس له في الجزء الثاني والسابع والثامن رواية بتاتاً.

ومن خلال ما ذكرناه يتضح أنّ عمدة ما رواه الكليني من طريق «علي بن محمد» عن «سهل بن زياد» هو في الجزأين الأول والثالث، حيث روى عنه فيهما (١٦٠) رواية، بينما تشكّل رواياته في بقية الكافي (٦) روايات فقط. وقد جاءت هذه الروايات عنه إما منفرداً أو مع «محمد بن الحسن الطائفي». وبملاحظة ما تقدّم في عبارات الرجالين يتضح أنّ «محمد بن الحسن» طريق لكتاب «سهل» كما صرح به الشيخ في فهرسته^٧، وأنّ «علي بن محمد»

١. أنظر: ج ٣ ص ٢٢ ح ٩، وص ٢٧ ح ٩، وص ٢٨ ح ٤، وص ٣٩ ح ٤، وص ٤٢ ح ٢، وص ٥٠ ح ٣، وص ٦٠ ح ٩، وص ٦٩ ح ٢، وص ٧٣ ح ١٢.

٢. أنظر: ج ٣ ص ٨٢ ح ٣، وص ١٠٧ ح ٢.

٣. أنظر: ج ٣ ص ٢٦٤ ح ٣، وص ٢٦٩ ح ٨، وص ٢٧٧ ح ٨، وص ٢٧٩ ح ٣، وص ٢٧٩ ح ٤، وص ٢٨١ ح ١٥، وص ٢٨١ ح ١٦، وص ٢٨٢ ح ١، وص ٢٨٢ ح ٢، وص ٢٨٥ ح ٥، وص ٢٨٦ ح ٢، وص ٢٩٠ ح ٩، وص ٢٩٢ ح ٢، وص ٢٩٥ ح ١، وص ٢٩٨ ح ٣، وص ٢٩٨ ح ٤، وص ٣٠٥ ح ١٦، وص ٣٠٧ ح ٣٠، وص ٣٠٧ ح ٣١، وص ٣١٥ ح ١٩، وص ٣٢٨ ح ٢٢، وص ٣٢٨ ح ٢٤، وص ٣٣١ ح ٧، وص ٣٣٢ ح ٩، وص ٣٤٠ ح ١٥، وص ٣٤٢ ح ٩، وص ٣٤٦ ح ٢٨، وص ٣٤٩ ح ٣، وص ٣٦٥ ح ٨، وص ٣٦٨ ح ٢، وص ٣٦٩ ح ٧، وص ٣٧٤ ح ٥، وص ٣٧٦ ح ٥، وص ٣٧٩ ح ٢، وص ٣٨١ ح ٣، وص ٣٨٨ ح ٤، وص ٣٩١ ح ١٧، وص ٣٩٨ ح ٧، وص ٤٠٠ ح ١٤، وص ٤٠٣ ح ٣٠، وص ٤٠٥ ح ٥، وص ٤٠٧ ح ١٤، وص ٤١١ ح ٧، وص ٤١٢ ح ٤، وص ٤١٤ ح ٥، وص ٤١٥ ح ١٠، وص ٤١٦ ح ١٣، وص ٤٢٧ ح ١، وص ٤٢٨ ح ١، وص ٤٢٩ ح ٢، وص ٤٣١ ح ٢، وص ٤٤٢ ح ٥، وص ٤٤٨ ح ٢٦، وص ٤٤٩ ح ٢٧، وص ٤٥٠ ح ٣٥، وص ٤٥٤ ح ١٤، وص ٤٥٤ ح ١٦، وص ٤٥٥ ح ١٩، وص ٤٦٠ ح ٦، وص ٤٦٨ ح ١، وص ٤٧٢ ح ٧، وص ٤٨٩ ح ١٣، وص ٤٨٩ ح ١٥، وص ٤٩٠ ح ١، وص ٤٩٣ ح ٥، وص ٤٩٣ ح ٧.

٤. أنظر: ج ٤ ص ١٨٩ ح ٣، وص ٣٥٢ ح ١٥.

٥. أنظر: ج ٥ ص ٨١ ح ٦، وص ٢٦٠ ح ٢.

٦. أنظر: ج ٦ ص ٣١٠ ح ١، وص ٣٤٤ ح ٤.

٧. أنظر: فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ سهل بن زياد الآدمي.

طريق لكتاب «سهل» كما صرح به النجاشي^١ وقد اعتمد الكليني كثيراً على نسخة «محمّد بن الحسن» في الجزأين الأوّل والثالث من الكافي، كاعتماده على نسخة «علي بن محمّد» فيهما، بخلاف بقية الأجزاء. نعم إذا لاحظنا العدة التي يروي الكليني عنها عن سهل، وأنّ «علي بن محمّد» أحدهم، اتضح أنّه واقع في طريق أغلب روايات سهل بن زياد. وبعبارة أخرى: إنّ روايات «علي بن محمّد» عن «سهل» على قسمين؛ فمنها ما رواه هو وثلاث محدّثين آخرين عن سهل، ومنها ما انفرد بنقله عنه، أو هو و«محمّد بن الحسن» فما انفردا بنقله عنه جاء في الجزأين الأوّل والثالث من الكافي، بخلاف ما جاء في بقية أجزاء الكافي فإنّه موافق لما رواه ثلاثة محدّثين آخرين.

٥. غير واحد

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «غير واحد» في العناوين التي تروي عن سهل في موضع واحد فقط^٢. وهو على إبهامه دالّ على تعدّد الطرق بلا ريب.

٦. غير واحد من أصحابنا

بمراجعة الأسانيد المروية في الكافي عن سهل بن زياد نجد عنوان «غير واحد من أصحابنا» في العناوين التي تروي عن سهل في موضع واحد فقط^٣. وهو على إبهامه دالّ أيضاً على تعدّد الطرق بلا ريب.

٧. محمّد

ورد هذا العنوان في موضع واحد من الكافي، وبما أنّ عنوان «محمّد» ينطبق على العديد من العناوين في هذه الطبقة، فلا بدّ من تحديد المراد به أولاً.

إلا أنّنا نواجه صعوبة في تحديد المراد منه هنا؛ وذلك أنّ طريقة الشيخ الكليني في ذكر العناوين هي ذكر اسم الراوي مع اسم أبيه، أو مع اسم أبيه وجده، أو مع ذكر بعض المشخصات الأخرى، ومع وجود القرائن الدالة على المراد منه قد يكتفي بذكر اسم الراوي من دون اسم أبيه وجده، وهذا ما نجده في الأسانيد التي فيها تعليق أو إضمار أو إشارة، حيث

١. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. أنظر: الكافي: ج ٣ ص ٤٧٠ ح ٣.

٣. أنظر: المصدر السابق: ج ٣ ص ٥٢٠ ح ١١.

يعلم المراد من العناوين الواردة فيها من خلال الأسانيد السابقة، وبهذا فهو يقدم لنا أسماء الرواة وفق منهج معين، إلا أن هذا المنهج قد لا نستطيع تطبيقه أحياناً بسبب بعض الملابسات، أو قد يكون الشيخ الكليني قد أخطأ في تطبيقه، فعندها لا يمكننا تحديد المراد من ذلك العنوان ويكون المراد منه مجهولاً.

وفي المقام نجد بين الرواة عن سهل اسم «محمد» مجرداً عن اسم أبيه، وعارياً عن المستخصات الأخرى التي تحدّد المراد منه، وذلك ضمن السند التالي:

«مُحَمَّدٌ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام»^١.

ولتحديد المراد منه لا بدّ من ملاحظة الأسانيد السابقة عليه؛ لمعرفة التعليق ونحوه إن كان في السند ولإلقاء صورة واضحة للقارئ الكريم ننقل فيما يلي عدداً من الأسانيد السابقة عليه كي تتضح الصورة تماماً:

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْقَدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»^٢.

«عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام»^٣.

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام»^٤.

«مُحَمَّدٌ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام»^٥.

وكما تلاحظ فإن الاسم «محمد» قد ورد في هذه الأسانيد ضمن العناوين التاليين فقط:

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» - وقد تكرر مرّتين - و «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»، وهو «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْعٍ»، وقد ذكر مرّة واحدة ضمن السند السابق على السند محلّ الكلام.

١. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٠ ح ١٦.

٢. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٠ ح ١٣.

٣. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٠ ح ١٤.

٤. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٠ ح ١٥.

٥. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٠ ح ١٦.

السؤال المطروح: من هو المراد بـ «محمّد» في السند محلّ الكلام، هل هو محمّد بن يحيى، أم محمّد بن إسماعيل بن بزيع، أم غيرهما؟
للإجابة على هذا السؤال ينبغي ملاحظة طبقة هذين الراويين أولاً، والأسانيد التي وردا فيها، وهل أنّهما رويّا عن سهل بن زياد في موضع آخر أم لا؟ فنقول: أمّا «محمّد بن إسماعيل بن بزيع»، فإنّ طبقته متقدّمة على طبقة سهل بن زياد، بل نجد في بعض الأسانيد رواية سهل بن زياد عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بتوسّط عليّ بن مهزيار^١، فلا يمكن روايته عن سهل المتأخّر عليه.

وأما «محمّد بن يحيى العطار» فإنّ طبقته تساعد على الرواية عن سهل، بل إنّ الراوي لكتاب سهل على ما صرّح به الشيخ الطوسي في فهرسته حيث قال في ترجمة سهل: «له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن سهل...»^٢. فبلحاظ تكرّره في الأسانيد السابقة من جهة، وكونه الراوي لكتاب سهل من جهة أخرى، يقوى في الظنّ أنّ المراد به في المقام هو محمّد بن يحيى العطار.

نعم، لم يعتمد الكليني على هذه النسخة من كتاب سهل إلّا في موضع واحد، على ما سيأتي في عنوان «محمّد بن يحيى العطار»، ولعلّه لذلك عدّ «محمّداً» في هذا السند مجهولاً في برنامج «دراية النور»، وبناء على ما ذكرناه يكون متّحداً مع العنوان «محمّد بن يحيى العطار» الآتي بعد قليل.

٨. محمّد بن أبي عبد الله

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «محمّد بن أبي عبد الله»، والمراد به هو «محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي» الذي قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الريّ، يقال له: محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقة، صحيح الحديث إلّا أنه روى عن

١. أنظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٣٨٤ ح ٥.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ «سهل بن زياد الآدمي».

الضعفاء. وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى. له كتاب الجبر والاستطاعة...^١

وإذا ما سلطنا الضوء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصلنا للنتائج التالية:

١ - أنّ مجموع رواياته التي رواها عن سهل بن زياد هو (١٧) رواية فقط.

٢ - إذا ما ألقينا نظرة على رواياته بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيها وجدناها مقسمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأول: (١٥) رواية^٢.

الجزء الثالث: روايتان^٣.

وليس له في بقية الأجزاء رواية بتاتاً.

٩. محمد بن الحسن

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل هو «محمد بن الحسن»، وهو «محمد بن الحسن الطائفي الرازي»، وهو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته ضمن بيان طريقه لكتاب سهل بن زياد قائلاً:

أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.^٤

هذا، وقد تمّ تقييمه في برنامج «دراسة النور» هكذا: «التحقيق أنّه ثقة».

وإذا ما سلطنا الضوء على الأسانيد المروية عنه عن سهل توصلنا لما يلي:

١ - أنّ الروايات المروية عن طريقه عن سهل بن زياد تمثل (٨٢) رواية، وردت خلال

١. رجال النجاشي / باب الميم: ص ٣٧٣ الترجمة ١٠٢٠.

٢. أنظر: ج ١ ص ١٥٩ ح ١٢، و ص ١٦٢ ح ٣، و ص ١٦٤ ح ١، و ص ٢٤٢ ح ١، و ص ٢٤٧ ح ٢، و ص ٢٤٨ ح ٣، و ص ٢٤٨ ح ٤، و ص ٢٤٩ ح ٥، و ص ٢٤٩ ح ٦، و ص ٢٥٠ ح ٧، و ص ٢٥١ ح ٨، و ص ٢٥٢ ح ٩، و ص ٥٣٢ ح ١١، و ص ٥٣٣ ح ١٢، و ص ٥٣٣ ح ١٣.

٣. أنظر: ج ٣ ص ٥٥٢ ح ٨، و ص ٥٥٩ ح ٣.

٤. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ «سهل بن زياد الآدمي».

(٨٨) سنداً.

٢ - إذا ما ألقينا نظرة على هذه الروايات بلحاظ الأجزاء والأبواب المروية فيها وجدناها مقسمة على أجزاء الكافي كالتالي:

الجزء الأول: (٥٦) رواية^١. نعم، وقع تصحيف في عنوان «محمد بن الحسن» في أربعة مواضع من هذا الجزء، فجعل فيها «محمد بن الحسين» بدل «محمد بن الحسن»^٢.
الجزء الثاني: رواية واحدة فقط^٣.
الجزء الثالث: (٢٥) رواية^٤.

وأما إذا لاحظنا كونه من العدة التي تروي عن سهل بن زياد، فإن رواياته عن سهل ستكون كثيرة جداً ومتفرقة في أجزاء الكافي المختلفة.

وبعبارة أخرى: إن رواياته عن سهل على قسمين؛ فبعضها مما انفرد بنقله أو شاركه في نقلها خصوص علي بن محمد المعروف بعلان، وهي منحصرة في الأجزاء الثلاثة الأولى. وبعضها مما شاركه فيها ثلاثة من المحدثين وقد وردت بعنوان «عدة من أصحابنا»، وهي كثيرة جاءت موزعة على أجزاء الكافي.

١. أنظر: ج ١ ص ٢٦ ح ٢٦، وص ٣٢ ح ١، وص ٣٤ ح ١، وص ٥٠ ح ١٣، وص ٩٢ ح ١، وص ١٠٢ ح ٤، وص ١٠٢ ح ٦، وص ١٠٢ ح ٧، وص ١٠٢ ح ٨، وص ١٠٢ ح ٩، وص ١٠٣ ح ١٠، وص ١٠٤ ح ٥، وص ١٠٥ ح ٣، وص ١١٨ ح ١٢، وص ١٢٣ ح ١، وص ١٢٧ ح ٦، وص ١٣٢ ح ٧، وص ١٨٠ ح ٢، وص ١٨٨ ح ١٣، وص ١٩٥ ح ٥، وص ١٩٧ ح ٢، وص ٢٢٧ ح ٢، وص ٢٢٩ ح ٣، وص ٢٤٢ ح ١، وص ٢٤٧ ح ٢، وص ٢٤٨ ح ٣، وص ٢٤٨ ح ٤، وص ٢٤٩ ح ٥، وص ٢٤٩ ح ٦، وص ٢٥٠ ح ٧، وص ٢٥١ ح ٨، وص ٢٥٢ ح ٩، وص ٢٥٤ ح ١، وص ٢٥٥ ح ١، وص ٢٩١ ح ٧، وص ٣٠٠ ح ٢، وص ٣١٩ ح ١٦، وص ٣٤٣ ح ١، وص ٣٤٥ ح ٢، وص ٣٦٨ ح ١، وص ٣٧٠ ح ٦، وص ٣٩٥ ح ٥، وص ٤٢٧ ح ٧٥، وص ٤٣٦ ح ١، وص ٥٣٢ ح ١١، وص ٥٣٣ ح ١٢، وص ٥٣٣ ح ١٣، وص ٥٣٤ ح ١٩، وص ٥٤٧ ح ٢٣، وص ٥٤٧ ح ٢٤، وص ٥٤٧ ح ٢٥، وص ٥٤٨ ح ٢٦.
٢. أنظر: ج ١ ص ٢٣٦ ح ٩، وج ١ ص ٢٩٣ ح ٣، وج ١ ص ٤٥٠ ح ٣٥، وج ١ ص ٥٤٧ ح ٢٢.
٣. أنظر: ج ٢ ص ٦٧ ح ٢.
٤. أنظر: ج ٣ ص ١٨ ح ١١، وص ٢٦ ح ٦، وص ٢٧ ح ٩، وص ٢٨ ح ٤، وص ٣٧ ح ١٣، وص ٥٠ ح ٣، وص ٧٢ ح ١١، وص ٢٦٥ ح ٥، وص ٢٧٩ ح ٣، وص ٢٨١ ح ١٦، وص ٢٩٥ ح ١، وص ٣٠٦ ح ٢٤، وص ٣٤٤ ح ٢١، وص ٣٥٠ ح ١، وص ٣٨١ ح ٣، وص ٣٩١ ح ١٧، وص ٤٠٠ ح ١٤، وص ٤١٢ ح ٤، وص ٤١٥ ح ١٠، وص ٤٢٨ ح ٢، وص ٤٣٧ ح ٣، وص ٤٣٧ ح ٤، وص ٤٦٧ ح ٧، وص ٤٨٨ ح ١١، وص ٤٩٠ ح ١.

من جهة أخرى فإذا لاحظنا ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته اتضح أنّ هذه الروايات هي من نسخة رواها محمد بن الحسن من كتاب سهل بن زياد، ولهذا لا يضرّه إهمال الرجلين له بعد كونه طريقاً لكتاب سهل ورواية عدد من المحدثين لهذا الكتاب. نعم قد لا يحصل الوثوق بما انفرد بنقله ولم تكن له قرائن دالة على صحته.

١٠. محمد بن عقيل الكليني

لم يرد ذكره في كتب الرجال، كما لم يقع في شيء من الأسانيد سوى رواية واحدة رواها الكليني عنه^١. رواها الشيخ الطوسي في التهذيب^٢ نقلاً عن الكافي. ولهذا كتب السيد الخوني في معجمه قائلاً:

محمد بن عقيل الكليني، من العدة الذين روى عنهم محمد بن يعقوب، عن سهل بن زياد، ذكره العلامة في الفائدة الثالثة من الخاتمة من الخلاصة. روى بعنوان محمد بن عقيل، عن الحسن بن الحسين، وروى عنه محمد بن يعقوب، الكافي: الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب نادر ١١ (بعد باب في قوله تعالى ﴿فيه آيات بينات﴾ ١٠، الحديث ١، و التهذيب: الجزء ٥، باب الزيادات في فقه الحج، الحديث ١٥٦٥.^٣

وأما سبب اعتماد الكليني عليه مع إهماله في كتب الرجال فالذي يبدو لي هو احتفاف رواياته عن سهل ببعض القرائن الدالة على صحتها؛ فلم يرو عنه منفرداً إلا في موضع واحد، مع روايته عنه مئات الروايات ضمن العدة التي تروي عن سهل، ممّا يكشف عن كونه طريقاً لكتاب سهل مع موافقته لما رواه ثلاثة محدّثين.

١١. محمد بن يحيى

العنوان الآخر الذي نجده في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد هو «محمد بن يحيى»، الذي قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير

١. انظر: الكافي: ج ٤ ص ٢٢٤ ح ١.

٢. انظر: تهذيب الأحكام: ج ٥ ص ٢٢٨ ح ٢١١.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٦ ص ٢٨٦ الترجمة ١١٢٤٠.

الحديث...^١

وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكافي اتضح ما يلي:

- ١ - روى عنه الكليني بكثرة بالغة حتى بلغت الأسانيد المروية عنه (٤٨٤٢) سنداً.
- ٢ - أغلب ما رواه عنه فهو طريق لروايات «أحمد بن محمد بن عيسى» حيث بلغت الأسانيد التي رواها عن أحمد الأشعري (٣٥٦٠) سنداً؛ أي أنّ (٧٣/٨١٪) من مجموع رواياته في الكافي يروها عن أحمد بن محمد بن عيسى.
- ٣ - الملفت للنظر أنّه مع كثرة رواية الكليني عن كلّ من «محمد بن يحيى العطار»، و «سهل بن زياد»، لا نجد لمحمد بن يحيى في الكافي سوى روايتين عن سهل بن زياد^٢، سند الثانية منهما لا يخلو من غرابة؛ لكونه على غير الطريقة المألوفة^٣، فيحتمل قوياً وقوع التصحيف فيه، بل لم يذكر المقطع «و محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد» في الطبعة الجديدة للكافي والمحققة في مركز أبحاث دار الحديث^٤، فلا يبقى إلا رواية واحدة.
- من هنا قد تثار الشبهة التالية في الأذهان وهي أنّه إذا لاحظنا ما تقدّم في النقطة السابقة فمن الصعب عدّ محمد بن يحيى من الرواة عن سهل بن زياد بعد قلّة رواياته عنه في الكافي. لكننا إذا راجعنا ما رواه سهل في الكتب الحديثيّة الأخرى وجدنا رواية الشيخ الصدوق الكثير من الروايات عن محمد بن يحيى عن سهل بن زياد، جاء عدد منها في وسائل الشيعة^٥. إضافة الى ذلك فإنّ من يراجع ترجمة سهل بن زياد في فهرست الشيخ

١. رجال النجاشي: ٣٥٣ الترجمة ٩٤٦.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٣٨٤ ح ٢، و ج ٧ ص ١٣٨ ح ١.

٣. سندها كالتالي: «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، و محمد بن يحيى عن سهل بن زياد و محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب» الكافي: ج ٧ ص ١٣٨ ح ١، فلو كان كلّ من «عدّة من أصحابنا» و «محمد بن يحيى» راوياً عن «سهل بن زياد»، فالطريقة المألوفة لبيان ذلك هي كالتالي: «عدّة من أصحابنا و محمد بن يحيى جميعاً عن سهل بن زياد».

٤. الكافي: ج ١٣ ص ٦٧٢ ح ١٣٥١٤.

٥. انظر: وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٣٦ ح ٨٨٦، ج ٣ ص ٢٥٢ ح ٣٥٥٣، ج ٤ ص ١٨٩ ح ٤٨٧٨، ج ٧ ص ١٩٢ ح ٩٠٨٥، ج ٧ ص ٨٦ ح ٨٧٩٩، ج ٩ ص ٤٣٠ ح ١٢٤٠٨، ج ٩ ص ٤٣٠ ح ١٢٤٠٨، ج ١١ ص ٣٥٠ ح ١٤٩٩١، ج ١٢ ص ٢٩٥ ح ١٦٣٤٣، ج ١٤ ص ٢١٣ ح ١٩٠١٢، ج ١٤ ص ٣٢٢ ح ١٩٣١٣، ج ١٤ ص ٣٦٨ ح ١٩٤٠٦، ج ١٥ ص ٣١٧ ح ٢٠٦٢٥، ج ١٦ ص ١٠٩ ح ٢١١١٠، ج ١٦ ص ١٤٩ ح ٢١٢٠٨، ج ١٧ ص ١١٦ ح ٢٢١٢٩، ج ١٧ ص ٢٨٩ ح ٢٢٥٥٢، ج ١٧ ص ٣٢٠ ح ٢٢٦٥٦، ج ١٧ ص ٤٠٤ ح ٢٢٨٤٧، ج ٢١ ص ٢٥٢ ح ٢٧٠٢١، ج ٢٤ ص ٣٣٨ ح ٣٠٧١٥، ج ٢٥ ص ١٣٧ ح ٣١٤٤١، ج ٢٥ ص ٢٥٠ ح ٣١٨٣١، ج ٢٥ ص ٢٨٣ ح ٣١٩١٤، ج ٢٩ ص ١٥٤ ح ٣٥٣٦٨.

الطوسي يجد أنّ الراوي لكتاب سهل هو محمد بن يحيى، حيث قال:

له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل...^١.

وبه لا يتضح إمكان روايته عنه فحسب، بل وقوعها خارجاً.

١٢. محمد بن يعقوب

بدأ الشيخ الكليني عليه السلام عدداً من الأسانيد باسم «سهل بن زياد» مباشرة، فهل هذا يعني أنّه من الرواة عن سهل بصورة مباشرة؟

الجواب: إذا لاحظنا النقاط التالية اتضح لنا بعد هذا الاحتمال للغاية:

١. إنّ طريقة الشيخ الكليني في الكثير من أسانيد الكافي هي التعليق؛ بمعنى أنّه يحذف أول السند اعتماداً على سند سابق عليه. وهذا ما صنعه في الأسانيد المروية عن سهل وغيره، غاية الأمر أنّ التعليق إذا كان على سند سابق عليه مباشرة - كما هو الغالب - أمكن التعرف على السند المعلق عليه، وأمّا إذا لم يكن كذلك بل كان متقدماً عليه فقد يسبّب الإيهام، والأسانيد محلّ الكلام من هذا القبيل؛ بمعنى أنّها وردت بعد عدّة أسانيد من السند الذي يحتمل تعليقها عليه.

٢. إنّ عدد هذه الروايات قليل للغاية، حيث إنّ مجموعها لا يزيد على سبع عشرة رواية، فإذا كان الشيخ الكليني من الرواة عن سهل مباشرة لروى عنه عدداً أكبر من ذلك، إذ أنّ قرب الإسناد أمر مطلوب للمحدثين، فلو كان الكليني ممّن يروي عن سهل بن زياد مباشرة لكان المفروض عليه أن يروي عنه عدداً أكبر بصورة مباشرة، وعدداً أقلّ بالواسطة، لا العكس كما نشاهده في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد.

٣. إنّ هذه الروايات القليلة على خلاف طريقة الكليني المألوفة من النقل عنه بالواسطة كما في بقية الأسانيد والتي يبلغ عددها أكثر من (١٩٠٠) سنداً، فمن البعيد جداً روايته عنه هذا العدد الكبير بالواسطة وهذا العدد الضئيل من دون واسطة.

٤. لا شك ولا ريب أنّ كتاب الكافي مدار عمل الفقهاء والمحدثين، وخاصة المحدث

١. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩ سهل بن زياد الآدمي.

الفقيه الشيخ الحرّ العاملي الذي حاول إرجاع الأسانيد الى أصولها فيما لو كان فيها تعليق أو إضمار أو شبههما، وكذلك الشيخ المجلسي في بحار الأنوار، فملاحظة ما صنعه هذين المحدثين الجليلين، وكذلك ما جاء في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث، ممّا يعيننا على معرفة حال هذه الأسانيد، فلا بدّ من دراسة هذه الأسانيد الواحد تلو الآخر.

الروايات محلّ الكلام

١. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الْمَيِّتَ قَدْ شَخَصَ بِتَصْرِيهِ وَ سَأَلَتْ عَنْهُ»^١.

ورد هذا الحديث في الطبعة المحققة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش على سنده بعد «سهل بن زياد» بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف. والظاهر وقوع التعليق في السند، وأنّ السند المعلق عليه هو سند الحديث ١١.^٢

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السند معلق وليس بقرنه ذكر لسهل بن زياد إلا في حديث ١١، ففيه: عدّة من اصحابنا عن سهل بن زياد.^٣

٢. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: رَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّ حَدَّ الْقَبْرِ إِلَى التَّرْقُوتِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى الثَّدْيِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَامَةَ الرَّجُلِ حَتَّى يُمَدَّ الثُّوبُ عَلَى رَأْسِ مَنْ فِي الْقَبْرِ...»^٤.

ورد هذا الحديث في الطبعة المحققة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش على سنده بما يلي:

يحتمل كون السند معلقاً على سند الحديث ٤٤٢٨، وكذا الأمر في السند الآتي بعده؛ فإنّ سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف، كما تقدّم في الكافي ذيل ح ٤٣٩٢، فلاحظ.^٥

١. الكافي: ج ٣ ص ١٣٥ ح ١٦.

٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٥ ص ٣٥٦ ح ٤٣٢٤.

٣. انظر حقل الإسناد / السند.

٤. الكافي: ج ٣ ص ١٦٥ ح ١.

٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٥ ص ٤٣٤ ح ٤٤٣٤.

كما تمّ التعليق عليه وعلى الحديث اللاحق في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السندان معلقان على الظاهر، لكن ليس في الأسناد القريبة ما يمكن أن يكون هذا السند تعليقاً عليه. اللهم إلا في حديث ١ من باب ٣٣ ففيه: عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد.^١

٣. «سَهْلٌ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَائِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام حِينَ اخْتُصِرَ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَاحْفَرُوا لِي وَشُقُّوا لِي شَقًّا فَإِنْ قِيلَ لَكُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لُحِدَ لَهُ فَقَدْ صَدَقُوا».^٢

وبما أنّ هذا الحديث تالٍ للحديث السابق فحكمهما واحد، وقد جاء السند الأخير في وسائل الشيعة كالتالي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ، إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَائِيِّ».^٣

كما جاء في بحار الأنوار كما يلي: «[الكافي] الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ الرُّضَائِيِّ».^٤

وبه يعلم أنّ الذي فهمه هذان المحدثان الجليلان من السند هو التعليق.

٤. «سَهْلٌ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ يَلْزُمُ الرَّجُلَ مِنْ قَرَابَتِهِ مِمَّنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدُ وَالزَّوْجَةُ».^٥

أورد الشيخ الحرّ هذا الحديث كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».^٦

وبه يعلم أنّ الذي فهمه الشيخ الحرّ من هذا السند هو التعليق، لا الرواية عن سهل مباشرة.

١. انظر: حقل الإسناد / السند.

٢. الكافي: ج ٣ ص ١٦٦ ح ٢.

٣. وسائل الشيعة: ج ٣ ص ١٦٦ ح ٣٣٠٤.

٤. بحار الأنوار: ج ٤٦ ص ٢١٤ ح ٨.

٥. الكافي: ج ٤ ص ١٣ ح ٣.

٦. وسائل الشيعة: ج ٢١ ص ٥٢٦ ح ٢٧٧٦٣.

وتم التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السند معلق، وليس بقره ذكر لسهل بن زياد إلا في الباب السابق حديث ٥ ففيه:
عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد^١.

٥. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بِالْحِيرَةِ...»^٢.

أورد الشيخ الحرّ هذا الحديث كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام». ^٣
وأورده العلامة المجلسي كالتالي: «الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رِفَاعَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام». ^٤

كما تم التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بمثل التعليق على سابقه.^٥
وبه يعلم أنّ الذي فهمه هذان المحدثان الجليلان والمشفرون على برنامج «دراية النور» أنّ هذا السند معلق، لا أنه يرويه عن سهل مباشرة.

٦. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَيْبٍ يَوْمَ الْفِطْرِ بَدَأَ بِنِسَائِهِ». ^٦

ورد هذا السند في الطبعة المحققة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتم التهميش عليه بما يلي:

«في (ظ، ي، بث، بح، بس، جن) ومراة العقول والوسائل: «علي بن زياد». وعلي بن زياد لم نعرفه. ويحتمل على بُعد أن يكون الأصل في العنوان هو «علي عن ابن

١. انظر حقل الإسناد / السند.

٢. الكافي: ج ٤ ص ٨٢ ح ٧.

٣. وسائل الشيعة: ج ١٠ ص ١٣٢ ح ١٣٠٣٥.

٤. بحار الأنوار: ج ٤٧ ص ٢١٠ ح ٥٤٢.

٥. انظر: حقل الإسناد / السند.

٦. الكافي: ج ٤ ص ١٧٠ ح ٥.

زياد» والمراد من عليّ، هو عليّ بن محمّد المتقدّم في سند الحديث الثالث الراوي عن سهل بن زياد - وهو المراد من ابن زياد - في كثيرٍ من الأسناد، واللّه هو العالم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣١٩-٣٢١. أمّا بناءً على صحّة ما في المطبوع وسائر النسخ، كما لعلّه أقوى، فلم يتقدّم سند يصلح أن يكون سندنا هذا معلقاً عليه إلّا سند الحديث الرابع من «باب يوم الفطر». هذا، وقد تكرّرت في الأسناد رواية سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد اللّه بن جبلة، عن إسحاق بن عمار؛ ولم يتوسّط في موضع منها يعقوب بن يزيد بين سهل بن زياد وبين يحيى بن المبارك، فلا يبعد وقوع خللٍ في السند من هذه الجهة أيضاً.^١

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

الظاهر كون السند معلقاً، وقد بحثنا عن ذلك في المقدمة. وفي متن وسائل الشيعة (ج ٧ ص ٤٤٦ ح ٩٨٢٤): محمّد بن يعقوب عن عليّ بن زياد، وفي هامشه: وفي هامش الأصل عن نسخة: محمد بن علي عن سهل بن زياد، انتهى. وفي كلتا النسختين إشكال واضح لا يخفى.^٢

وبه يتضح رأي كل من المشرفين على برنامج دراية النور والمحقق لكتاب الكافي.

٧. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام) الرَّجُلُ يُسَلِّفُنِي فِي الطَّعَامِ...»^٣

ورد هذا السند في الطبعة المحققة في دار الحديث مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف (عليه السلام)، ولعلّ عدم ذكر الوساطة لوضوحها، وهي في أغلب أسناد سهل: «عدّة من أصحابنا». راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٣ - ٥٣٨.^٤

ولا أعلم سبب اختلاف التعليقات في هذه الطبعة على إشكال واحد له تطبيقات في

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٧ ص ٤٥٦ ح ٦٦٥٠.

٢. انظر حقل الإسناد / السند.

٣. الكافي: ج ٥ ص ١٨٧ ح ١٢.

٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٠ ص ١٢٩ ح ٨٨٤٨.

أسانيد عديدة، فالاحتمال المذكور هنا جار في النموذج السابق أيضاً، فلماذا لم يذكر هذا الاحتمال هناك؟

وقد تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني، وليس بقرب الإسناد رواية يصحّ التعليق بالبناء عليها.^١

٨. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مُسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ فَوَلَدُهُ أَحْرَارٌ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْحُرُّ الْأَمَةَ فَوَلَدُهُ أَحْرَارٌ».^٢

ورد هذا السند في الطبعة المحققة في دار الحديث مطاباً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

ليس سهل بن زياد من مشايخ الكليني، ولم يتقدّم في الأسناد السابقة عنه ذكر حتّى يكون السند معلّقاً. وفي المقام ثلاثة احتمالات: الأول: سقوط الواسطة من قلم الناسخين. الثاني: اعتماد الكليني على وضوح روايته عن سهل بتوسط العدة في ما يبلغ التسعين بالمئة في أسناد سهل. الثالث: أن يكون موضع السند في الأصل بعد آخر سند الباب وهو «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...» فسقط الخبر مع سنده، ثمّ أدرج في غير موضعه.^٣

أقول: مضافاً إلى أنّه تمّ التعليق على هذا السند بما يغيّر التعليق على الأسانيد المشابهة له، فإنّ الاحتمالات المذكورة في هذا التعليق ناقصة؛ إذ يوجد احتمالان آخران في المقام وإن كان ثانيهما بعيداً، هما: أنّ الشيخ الكليني رحمته الله أخطأ في تطبيق القاعدة التي اعتمدها. والآخر: سقوط رواية من تمام نسخ كتاب الكافي قبل هذه الرواية وقد علّق السند عليها.

٩. «سَهْلٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالْكُوفَةِ فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ أَمْرَأَتِي بَعْدَ مَا طَهَّرْتُ

١. انظر حقل الإسناد / السند.

٢. الكافي: ج ٥ ص ٤٩٣ ح ٥.

٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١١ ص ١٢٧ ح ١٠١١٤.

مِنْ مَحِيضِهَا قَبْلَ أَنْ أَجَامِعَهَا...»^١.

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ»^٢، وهذا يعني أَنَّ الشيخ الحرّ فهم منه التعليق.

وجاء في الطبعة المحققة في دار الحديث لكتاب الكافي مطابقاً أيضاً لما في الطبعة المعروفة، وتمّ التهميش عليه بما يلي:

في التهذيب: + «بن زياد»، ولم يثبت رواية المصنّف عن سهل هذا مباشرة. والظاهر أَنَّ سندنا هذا معلق على سند الحديث الثاني. فيروي عن سهل عدّة من أصحابنا. ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الأسناد من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد [بن أبي نصر]، عن محمد بن سماعة. راجع: الكافي، ح ٤٣٨٣ و ذيل ح ٥٨٨٤. وح ٦٠٧٣ و ٩٧٤٢ و ١٠٦٤٩ و ١٠٩٧٣. ولم نجد في ما يروي سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد [بن أبي نصر]، عن محمد بن سماعة، إلّا أَنَّ المصنّف رواه عن طريق عدّة من أصحابنا. فعليه ما ورد في التهذيب من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب - وقد عبّر عنه بالضمير - عن سهل بن زياد، لا يخلو من الإشكال.^٣

ومفاد كلا المذكورين هو وجود التعليق في السند وعدم رواية الكليني عن سهل مباشرة.

١٠. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: السَّمَكُ الطَّرِيُّ يُذِيبُ الْجَسَدَ»^٤.

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»^٥. وهذا يعني أَنَّ الشيخ الحرّ

١. الكافي: ج ٦ ص ٦٠ ح ١٤.

٢. وسائل الشيعة: ج ٢٢ ص ٢٧ ح ٢٧٩٣٣.

٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١١ ص ٤٧٩ ح ١٠٦٦٥.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٣٢٣ ح ٧.

٥. وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٧٥ ح ٣١٢٢٦.

فهم منه التعليق.

وورد في الطبعة المحققة في دار الحديث مطاباً لما في الطبعة المعروفة، وعلّق عليه بما يلي:

في «ط»: «عليّ عن محمّد بن عيسى وسهل بن زياد». وفي الوسائل: «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد». وكلا التقريرين غير معتمد عليه؛ فإنّ لازم ما ورد في «ط» رواية عليّ - وهو عليّ بن إبراهيم بقرينة روايته عن محمّد بن عيسى - عن سهل بن زياد وتقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧٧ عدم ثبوت هذا الارتباط في موضع من أسناد الكافي. ويؤيد ذلك أنّ جميع ما ورد في الكافي عن سهل بن زياد عن عليّ بن حسان عن موسى بن بكر، فقد رواه الكليني رحمته الله بتوسط «عدّة من أصحابنا». وأمّا ما ورد في الوسائل، فلتفرّده وقيام أكثر النسخ على خلافه. ولعلّ الكليني رحمته الله اعتمد في ابتداء السند بسهل بن زياد - مع أنّه ليس من مشايخه - على ما هو المعهود المتكرّر؛ من روايته بتوسط «عدّة من أصحابنا»، خصوصاً في ما نحن فيه كما أشرنا إليه آنفاً.^١

كما تمّ التعليق عليه في برنامج «دراية النور» بأن سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني، وأنه ليس في الأسناد السابقة عليه ما يصحّ تعليقه عليه.^٢

١١. «سهلُ بنُ زيادٍ، عنَ محمّد بنِ عيسى أو غيره، عنَ أبي داودَ المُستَرِقِّ، قالَ: مَنْ ضُربَ في بَيتِهِ بَرَبَطٌ أَرْبَعِينَ يَوْماً...».^٣

١٢. «سهلٌ، عنَ إبراهيم بنِ محمّد المَدِينِيّ، عمَّن ذَكَرَهُ، عنَ أبي عبدِ اللَّهِ رحمته الله قالَ: سُنِلَ عَنِ الْغَنَاءِ - وَأَنَا حَاضِرٌ - فَقَالَ: لَا تَدْخُلُوا بَيْتَنَا اللَّهُ مُعْرِضٌ عَنْ أَهْلِهَا».^٤

١٣. «عنه، عنَ ياسرِ الخادم، عنَ أبي الحسنِ رحمته الله، قالَ: مَنْ نَزَّهَ نَفْسُهُ عَنِ الْغَنَاءِ، فَإِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَأْمُرُ اللَّهُ رحمته الله الرِّيحَ أَنْ تُحَرِّكَهَا، فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتًا لَمْ يَسْمَعْ بِمِثْلِهِ، وَ مَنْ لَمْ يَنْتَزِهْ

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٢ ص ٤٤٤ ح ١١٨٥٣.

٢. راجع حقل الاسناد / السند.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ١٧.

٤. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ١٨.

عَنْهُ لَمْ يَسْمَعُهُ».^١

١٤. «عَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ كَلْبِ بْنِ الصَّيْدَاوِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: ضَرَبَ الْعِيدَانِ يَنْبِثُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يَنْبِثُ الْمَاءُ الْخُضْرَةَ».^٢

١٥. «عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَالَ: لَا يَقْدَسُ اللَّهُ أُمَّةً فِيهَا بَرَبَطٌ يَقْعَقُعُ وَتَانَةٌ تَفْجَعُ».^٣

فهذه خمس روايات متتالية، وأول إسنادها واحد، فإن ثبت التعليق في أحدها ثبت للباقي أيضاً، وبمراجعة الأسانيد المذكورة في كتاب وسائل الشيعة نجد أن الشيخ الحرّ فهم منها التعليق، فأورد في سند سابق عليها: «محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا...» ثم أورد السند الأول من هذه الأسانيد كالتالي: «وَعَنْهُمْ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ»^٤، كما بدأ السند الثاني كالتالي: «وَعَنْهُمْ، عَنْ سَهْلٍ...»^٥، وكذلك السند الثالث^٦ والرابع^٧ والخامس^٨. ومفاد ذلك أنه فهم منها التعليق.

وعلّق عليها في برنامج «دراية النور» بقوله:

الضمير في الأحاديث الثلاثة الأخيرة راجع الى سهل بن زياد، والكلّ إما معلق على الحديث^٨، أو على ما هو المعهود من رواية عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد.^٩

١٦. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،

١. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ١٩.

٢. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ٢٠.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ٢١.

٤. وسائل الشيعة: ج ١٧ ص ٣١٣ ح ٢٢٦٢٧.

٥. أنظر: المصدر السابق: ج ١٧ ص ٣٠٦ ح ٢٢٦٠٥.

٦. أنظر: المصدر السابق: ج ١٧ ص ٣١٧ ح ٢٢٦٤٣.

٧. أنظر: المصدر السابق: ج ١٧ ص ٣١٣ ح ٢٢٦٢٨.

٨. أنظر: المصدر السابق: ج ١٧ ص ٣١٣ ح ٢٢٦٢٩.

٩. انظر: حقل الإسناد / السند.

قَالَ: ذَكَرْنَا خَاتَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تُحِبُّ أَنْ أُرِيكَهُ...»^١.

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ

زِيَادٍ...»^٢.

كما جاء في بحار الأنوار كالتالي: «الْعِدَّةُ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ...»^٣.

وهذا يعني أَنَّ هذين المحدثين الجليلين فهما منه التعليق.

١٧. «سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ﷺ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّا زَوَيْنَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَنْجِي وَخَاتَمُهُ فِي

إِصْبَعِهِ...»^٤.

ورد هذا السند في وسائل الشيعة كما يلي: «وَعَنْهُمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ...»^٥. وهو كاشف

عن أَنَّ الشيخ الحرّ فهم منه التعليق.

وقد تمّ التعليق عليه وعلى سابقه في برنامج «دراية النور» بما يلي:

السندان معلقان على المعهود من رواية عدة من أصحابنا عن سهل^٦.

ومن خلال هذه المراجعة يتّضح أَنَّ جميع الأسانيد المذكورة مشتمل على التعليق.

هذا وقد أشار في كتاب «تجريد الأسانيد» إلى أَنَّ سهل بن زياد ليس من مشايخ

الكليني على الظاهر، لكن نظراً لوجود الروايات المتقدمة^٧ فإنّه يحتمل إدراك الكليني

له في أواخر حياته، وروايته عنه هذا العدد اليسير سماعاً، ثمّ روى بقية الروايات عن

تلاميذه. لكن المظنون هو سقوط الوساطة بين الكليني و«سهل بن زياد» من قلم

النسّاخ سهواً، أو أَنَّ الكليني لم يذكر الوساطة اعتماداً على طريقته في الرواية عن سهل؛

١. الكافي: ج ٦ ص ٤٧٤ ح ٧.

٢. وسائل الشيعة: ج ٥ ص ٧٩ ح ٥٩٧١.

٣. بحار الأنوار: ج ١٦ ص ١٢٢ ح ٥٢.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٤٧٤ ح ٨.

٥. وسائل الشيعة: ج ١ ص ٣٣١ ح ٨٦٩.

٦. انظر: حقل الإسناد / السند.

٧. ذكر سبعة منها.

فهي معلقة، أو أنّ التعليق فيها على أسانيد بعيدة. وهناك احتمال آخر أيضاً يأتي في بعض الموارد وهو أنّه وقع تغيير في ترتيب روايات الكافي ممّا أدى لذلك. وعلى أي حال، فإنّ احتمال أخذ الكليني عن سهل بصورة مباشرة بعيد، خاصّة مع تفرّق هذه الروايات.^١

وبه يتّضح أنّ رواية الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد» بصورة مباشرة في غاية البعد، فلا يمكننا ذكره في عداد الرواة عنه.

وبهذا يتمّ الكلام في الرواة عن سهل بن زياد في كتاب الكافي، وإليك فيما يلي نموذجاً بيانياً لنسبة ما رواه كلّ من هؤلاء عن «سهل»:



حصيلة البحث

من خلال ما تقدّم نصل إلى عدّة أمور، نعرضها ضمن النقاط التالية:

١. إنّ بعض العناوين مبهم ولم تتمكّن من معرفة المراد منه، وبعضها معلوم، أمّا المبهم فهو: «جماعة»، «غير واحد»، «غير واحد من أصحابنا»، والباقي معلوم.
٢. إنّ بعض العناوين لا ريب في روايتها عن سهل بن زياد، كما أنّ بعض العناوين يبعد

روايتها عنه، أما القسم الأول من العناوين فيتمثل في: «عدة من أصحابنا»، «علي بن محمد»، «محمد بن أبي عبد الله»، «محمد بن الحسن»، «محمد بن عقيل الكليني»، «محمد بن يحيى». وأما العناوين التي يبعد روايتها عنه، فهي: «علي بن إبراهيم»، «محمد بن يعقوب».

٣. بما أنّ المراد من العدة هو: «علي بن محمد»، و «محمد بن أبي عبد الله»، و «محمد بن الحسن»، و «محمد بن عقيل الكليني»، وهؤلاء هم الرواة لمعظم روايات «سهل» الواردة عن غير العدة، فمنه يتضح أنّ الشيخ الكليني روى عن سهل بواسطة هؤلاء، إما مجتمعين أو منفردين، وما رواه عن غيرهم نادر.

٤. إذا ألقينا نظرة على الرواة عن سهل بلحاظ جغرافي وجدنا أنّ ثلاثة منهم رازيون؛ وهم: «علي بن محمد علان الكليني»، و «محمد بن الحسن الطائي الرازي»، و «محمد بن عقيل الكليني». وواحداً منهم أسدي كوفي، وهو: «محمد بن أبي عبد الله». وواحداً منهم قمي وهو: «محمد بن يحيى العطار». ومنه يعلم أنّ غالب روايات الكليني عن سهل هي بتوسط الرازيين.

٥. يتضح من خلال النقاط السابقة أنّ العناوين الراوية بكثرة عن سهل - وهي: «عدة من أصحابنا»، و «علي بن محمد علان الكليني»، و «محمد بن الحسن الطائي الرازي» - تمثل طرقاً لكتاب وروايات «سهل بن زياد».

الفصل الثالث

مشايخ سهل بن زياد

إذا تناولنا شخصية «سهل بن زياد» بالدراسة فلا بدّ من البحث في الذين روى عنهم؛ لنعرف مشايخه والذين تلقى عنهم هذه الأحاديث؛ لتتضح لنا بعض معالم شخصيته العلمية، مضافاً إلى التعرف على قيمة رواياته، ومقدار ما تتمتع به هذه الروايات من نقاط قوة أو ضعف.

والجانب الذي يتمّ التركيز عليه في دراسة الأسانيد عادة هو الجانب الرجالي فقط؛ باعتبار أنّ دراسة الروايات من هذا الجانب يكشف عن مدى حجّيتها وعدمها، فإن كانت حجة عملنا بها، وإلا فلا.

إلا أنّ هذه النظرة للروايات هي من نافذة المدرسة القائلة بأنّ المعيار في حجّية الروايات هو صحة أسانيدها فحسب، في حين أنّ هناك مدرسة أخرى في هذا المجال ترى أنّ المعيار في حجّية الروايات هو الوثوق والاطمئنان العرفي، فإن حصل الوثوق برواية معيّنة كانت حجة، سواء كانت صحيحة سنداً أم ضعيفة، وإن لم يحصل الوثوق بها لم تكن حجة، سواء كانت صحيحة سنداً أم ضعيفة.

والمسلك الثاني ينظر إلى السند باعتباره أحد القرائن التي من خلالها يحصل الوثوق بالرواية، ولا ينظر إليه باعتباره المعيار الرئيسي والمحرك الذي تدور عليه رحى الروايات حجّية وعدمها. وهذا المسلك هو المسلك الراجح والمشهور بين قدماء الفقهاء والمحدثين، بخلاف المسلك الأوّل الذي هو المسلك المشهور بين متأخريهم، ولهذا نرى الصبغة

الواضحة لدراسة الروايات في العصر الحاضر هي الصبغة الرجالية فحسب.
من هنا فإننا سنسلط الأنوار على روايات «سهل بن زياد» من الزاويتين المذكورتين؛
باعتبار أن دراسة الروايات من الناحية الثانية يسبغ عليها وضوحاً ويكسبنا وثوقاً واطمئناناً بها
إلى بعض الحدود. مضافاً إلى أن دراستها من هذه الناحية سيكشف لنا بعض الجوانب التي
من شأنها أن تعيننا في دراستها من الناحية الرجالية أيضاً.
واليك فيما يلي أسماء الذين روى عنهم سهل بن زياد حسب الترتيب الألفبائي:

١. إبراهيم بن عبد الحميد

بمراجعة كتب الرجال والفهارس لم نجد إلا عنوان: «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» الذي
قال النجاشي في حقه:

إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولاهم، كوفي أنماطي، وهو أخو محمد بن عبد
الله بن زرارة لأمه، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وأخواه الصباح وإسماعيل ابنا عبد
الحميد. له كتاب نوادر يرويه عنه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، عن أحمد بن
محمد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي، قال: حدّثنا محمد بن
أبي عمير، عن إبراهيم به.^١

وقال الشيخ:

إبراهيم بن عبد الحميد ثقة، له أصل...^٢

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - تكرر اسم «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» في (١٩٥) موضعاً من أسانيد الكتب
الأربعة؛ جاء (١٠٩) منها في الكافي، و (٩) في من لا يحضره الفقيه، و (٥٩) في التهذيب،
و (١٨) في الاستبصار.

٢ - ما رواه سهل بن زياد عن إبراهيم هو رواية واحدة فقط.^٣

١. رجال النجاشي / باب الألف منه / باب إبراهيم: ص ٢٠ الترجمة ٢٧.

٢. فهرست الطوسي: ص ١٧ الترجمة ١٢.

٣. الكافي: ج ٥ ص ٢٥٨ ح ٣.

٣ - بمراجعة الأسانيد التي ورد فيها نجد أنّ غالبها ينتهي إلى ابن أبي عمير عنه، وسرّ ذلك: أنّ ابن أبي عمير هو الراوي لكتاب إبراهيم كما صرّح به النجاشي.

٤ - إذا لاحظنا عبارة النجاشي وآثّه يروي عن أبي عبد الله عليه السلام، فإنّ رواية سهل بن زياد عنه غير ممكنة بلحاظ الطبقات؛ إذ الفاصل الزمني بينهما كبير جدّاً.

٥ - وجدنا الرواية التي رواها سهل عن إبراهيم بن عبد الحميد في موضع آخر من الكافي وفي نفس الباب ولكن بالسند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ...»^١.

وبمقارنته بسند الرواية محلّ الكلام - أعني: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا...»^٢ - يتضح أنّ الرواية واحدة في الأصل^٣، وسندها مشترك من «عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى» فما بعده، وقد رواها أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي عن «ابن مسكان» مباشرة، مع أنّ «سهل بن زياد» المعاصر لأحمد البرقي رواها عن «إبراهيم بن عبد الحميد عن ابن مسكان»، ومن هنا يقوى في الظنّ زيادة عنوان «إبراهيم بن عبد الحميد» في السند محلّ الكلام، وعلى تقدير سلامة السند فإنّ «إبراهيم بن عبد الحميد» الوارد فيه لا يمكن أن يراد به «الأسدي» الذي ذكره النجاشي والشيخ الطوسي.

٦ - جعل العنوان «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» من مشايخ سهل بن زياد في برنامج «دراية النور» دون أن يشار إلى وقوع خلل أو شبهة في سند الرواية، وهو غريب للغاية.

والمتحصّل ممّا ذكرناه: أنّ «إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي» ليس من مشايخ سهل بن زياد. نعم، إن أريد به غيره فهو مهمل في كتب الرجال، ولا رواية له غير هذه الرواية، فمن الصعب عدّه من مشايخ «سهل».

١. المصدر السابق: ج ٥ ص ٢٥٧ ح ١.

٢. المصدر السابق: ج ٥ ص ٢٥٨ ح ٣.

٣. نعم تمّ تقويمها في النقل الأول.

٢. إبراهيم بن عبد الرحمن

- هو مهمل في كتب الرجال. وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصل إلى ما يلي:
- ١ - مجموع ما روي عنه في الكتب الأربعة هو روايتان فقط، وكلتاها في الكافي. والراوي لهاتين الروايتين هو سهل بن زياد^١. وطريق الكليني عليه السلام إليهما هو «عدة من أصحابنا».
 - ٢ - الملفت للنظر أنّ كلتا الروايتين في أبواب الأطعمة، ولعلّه لذا لم يتشدّد العدة في قبولها. وكلتاها عن الإمام الكاظم عليه السلام، إلّا أنّ إبراهيم روى إحداها عن أبيه، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن عليه السلام، وروى الأخرى عن زياد، عن أبي الحسن عليه السلام.

٣. إبراهيم بن عقبة

- ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن عليه السلام من دون مدح أو ذم^٢، وكذلك البرقي^٣. وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتضح ما يلي:
- ١ - أنّ اسمه تكرر في (٢٢) سنداً؛ (١٢) منها في الكافي، و (٦) أسانيد في التهذيب، و (٣) أسانيد في الاستبصار، ولا نجد اسمه في أسانيد من لا يحضره الفقيه.
 - ٢ - نجد في رواياته مكاتبتين مع الإمام الهادي عليه السلام، رواهما الشيخ الطوسي^٤، وروى الشيخ الكليني إحداها فقط^٥.
 - ٣ - ما رواه الكليني عن سهل بن زياد هو خمسة أسانيد^٦، وطريقه إليها هو «عدة من أصحابنا».

٤. إبراهيم بن محمد المدني (المديني)

هو مهمل في كتب الرجال، وبإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصل إلى ما يلي:

١. الكافي: ج ٦ ص ٣٥٥ ح ١٨، وص ٣٧٢ ح ٣.
٢. رجال الطوسي: ص ٢٨٣ الترجمة ٥٦٣٦.
٣. رجال البرقي: ص ٥٨.
٤. التهذيب: ج ٥ ص ٤١١ ح ٧٦، وج ٦ ص ٩١ ح ١.
٥. الكافي: ج ٤ ص ٥٨٣ ح ٢.
٦. المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٦٢ ح ١٠، وج ٤ ص ٥٧١ ح ٢، وج ٥ ص ٢١٢ ح ١٥، وج ٨ ص ١٦٢ ح ١٧٠.

١ - ليس له في الكتب الأربعة إلا روايتان فقط، وكلتاها في الكافي^١. نعم، ورد السند التالي في الاستبصار: «محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمد المدني...»^٢. وجاء في التهذيب بالشكل التالي: «محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن عيسى بن عبيد عن إبراهيم بن محمد المزني...»^٣ مع أن الرواية واحدة، مما يكشف عن خلل في إحدى النسختين.

وقد تمّ تصحيح السند الوارد في الاستبصار على خلاف النسخة المطبوعة في برنامج «درية النور» فجعل «... عن إبراهيم بن محمد الهمداني» بدل «عن إبراهيم بن محمد المدني»^٤، ولم يصنع نظيره في سند التهذيب مع أنّ الرواية واحدة، وهو غريب. وعلى أي حال فهو غير إبراهيم بن محمد الذي يروي عنه سهل بن زياد؛ لاختلاف طبقتهم.

٢ - روى الكليني إحدى الروايتين عن سهل بن زياد^٥، وطريقه إليها هو «عدة من أصحابنا».

٣ - ورد اسمه في الكافي المطبوع بشكلين، فوصف في أحدهما بـ «المدني»، وفي الآخر بـ «المديني». والعنوان الوارد في السند المروي عن سهل بن زياد هو «إبراهيم بن محمد المدني»^٦، مع أنّ الموجود في الطبعة المحققة في دار الحديث هو «إبراهيم بن محمد المدني»^٧ في كلا الموضعين، وقد ذكر في هامش الموضوع الثاني ما يدلّ على اتفاق جميع النسخ - سوى نسخة واحدة - على أنّه «المدني».

١. المصدر السابق: ج ٤ ص ٨٠ ح ١، وج ٦ ص ٤٣٤ ح ١٨.

٢. الاستبصار: ج ٢ ص ٧٦ ح ١.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٧٩ ح ٦٨.

٤. انظر حقل (الإسناد / السند) بعد اختيار الكتاب والجزء والصفحة.

٥. الكافي: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ١٨.

٦. المصدر السابق: ح ١٨.

٧. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٧ ص ٤١٧ ح ٦٣٠٦، وج ١٢ ص ٧٨٩ ح ١٢٤٠٢.

كما أنّ الموجود في برنامج «دراية النور» في كلا الموضوعين هو: «إبراهيم بن محمّد المدني»، فالظاهر أنّ «المدني» تصحيف عن «المدني».

٥. إبراهيم بن محمّد الهمداني

ذكره الشيخ في رجاله في ثلاثة مواضع من دون مدح أو ذم^١. كما ذكره الكشي وروى في حقّه أنّه ثقة، فقال:

محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: الغائب العليل^٢ ثقة، وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً^٣.

كما ذكره العلامة في الخلاصة في موضعين، فقال في الفصل الأول:

إبراهيم بن محمّد الهمداني وكيل، كان حجّ أربعين حجة...^٤.

وقال في الموضع الآخر:

بالذال المعجمة، روى عن أبيه، عن جدّه، عن الرضا عليه السلام. وكان محمّد وكيل الناحية، وأبوه عليّ وكيل الناحية، وجدّه إبراهيم بن محمّد وكيل الناحية، وكان لمحمّد بن عليّ ولد يسمّى القاسم كان وكيل الناحية أيضاً^٥.

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ - أنّ اسمه تکرّر في (٤٠) سنداً؛ (١١) منها في الكافي، و (٣) منها في من لا يحضره الفقيه، و (١٨) منها في التهذيب، و (٨) منها في الاستبصار.

١. رجال الطوسي: ص ٣٥٢ الترجمة ٥٢١٠. رجال الطوسي: ص ٣٧٣ الترجمة ٥٥١٥. وذكره ثلاثة بعنوان «إبراهيم بن محمّد الهمداني» رجال الطوسي: ص ٣٨٣ الترجمة ٥٦٣٧.

٢. كذا في رجال الكشي والظاهر أنّه تصحيف وصحيحه «فقال لنا: العامل ثقة» كما في الخلاصة، وذلك أنّه كان وكيلاً (انظر الخلاصة: ج ١ ص ٧ الترجمة ٢٣).

٣. رجال الكشي: ص ٥٥٧ الترجمة ١٠٥٣.

٤. الخلاصة للحليّ / الفصل الأول في الهمة / الباب الأول إبراهيم: الترجمة ٢٣٦.

٥. المصدر السابق / الفصل الثالث و... / الباب الأول محمّد: ١٥٦.

٢ - مجموع روايات سهل بن زياد عن «إبراهيم بن محمد الهمذاني» في الكافي هو ثلاث روايات بشكل مباشر^١، رواها جميعاً عن أستاذه «علي بن محمد»، وروى اثنين منها عن أستاذه «محمد بن الحسن» أيضاً. نعم، لـ «سهل» رواية أخرى عن «إبراهيم بن محمد الهمذاني» لكنها بواسطة «علي بن مهزيار»^٢، وطريق الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا». والملفت للنظر أنّ النسخة التي رواها أستاذ الكليني «علي بن محمد» أو التي رواها أستاذه «محمد بن الحسن» قد اعتمدها الكليني في أصول الكافي فقط، وأمّا التي رواها «عدة من أصحابنا» فقد اعتمدها في فروع الكافي.

ابن أبي نجران: أنظر: عبد الرحمن بن أبي نجران.

ابن أبي نصر: أنظر: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

ابن أسباط: أنظر: علي بن أسباط.

ابن أورمة: أنظر: محمد بن أورمة.

ابن رثاب: أنظر: علي بن رثاب.

ابن سنان: أنظر: محمد بن سنان.

ابن شمون: أنظر: محمد بن الحسن بن شمون.

ابن فضال: أنظر: الحسن بن علي بن فضال.

ابن محبوب: أنظر: الحسن بن محبوب.

أبو سمينة: أنظر: محمد بن علي أبو سمينة.

٦. أبو عبد الله الجاموراني

قال النجاشي في ترجمته:

أبو عبد الله الجاموراني. له كتاب، رويناه بهذا الإسناد: عن أحمد بن أبي

عبد الله، عنه.^٣

١. الكافي: ج ١ ص ٥٣ ح ٢، وص ١٠٢ ح ٥، وص ٥٤٧ ح ٢٤.

٢. المصدر السابق: ج ٥ ص ٢٧٠ ح ٢.

٣. فهرست الطوسي: ص ٥٢٩ الترجمة ٨٥٠. وانظر أيضاً: رجال النجاشي: ص ٤٥٦ الترجمة ١٢٣٨.

أقول: بملاحظة الأسانيد المروية عنه يتضح ما يلي:

- ١ - مجموع ما رواه الجاموراني في الكافي هو (٢٢) رواية، ولا نجد للشيخ الصدوق رواية عنه في كتاب الفقيه، وأما الشيخ الطوسي فقد روى عنه (٤٦) رواية في التهذيب، و (١٢) رواية في الاستبصار، ليس في طريق شيء منها سهل بن زياد.
- ٢ - بالدقة في أسانيد الكافي يتضح أنّ طريق الشيخ الكليني إلى روايات الجاموراني هو أحد ثلاث طرق، فروى أربعاً منها عن أستاذه «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، وهذا طريق قمّي، وروى خمساً منها عن «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»^١، وروى أربع عشرة منها عن «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، وهذان الطريقتان رازيان لنسختين قميّتين.

٧. أبو هاشم الجعفري

قال النجاشي في ترجمته:

داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، أبو هاشم الجعفري رحمه الله، كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام شريف القدر ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام.^٢

وقال الشيخ في الفهرست:

داود بن القاسم الجعفري، يكنى أبا هاشم، من أهل بغداد، جليل القدر، عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام وقد شاهد جماعة منهم، منهم: (الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الأمر عليهم السلام)، وقد روى عنهم كلّهم عليهم السلام، وله أخبار ومسانل، وله شعر جيد فيهم). وكان مقدماً عند السلطان. وله كتاب...^٣

أقول: مقتضى الأوصاف المذكورة في ترجمته مضافاً لروايته عن عدد من الأئمة عليهم السلام هو أن تكون رواياته في كتب الحديث المعتمدة كثيرة، إلّا أنّنا إذا ألقينا نظرة إلى رواياته وجدنا ما يلي:

١ - أنّ رواياته في الكافي (٢٥) رواية، (١٨) منها في أصول الكافي، و (٧) منها في

١. الكافي: ج ٥ ص ٧٥ ح ١٠، وج ٦ ص ٢٢٣ ح ٢، وص ٢٢٥ ح ٣، وص ٤٤١ ح ٤، وص ٥٤٦ ح ٧.

٢. رجال النجاشي: ص ١٥٦ الترجمة ٤١١.

٣. فهرست الطوسي: ص ١٨١ الترجمة ٢٧٧.

الفروع. وله في من لا يحضره الفقيه روايتان فقط، إحداهما مكررة في الكافي والتهذيب. وله في التهذيب (٦) روايات فقط، روى خمساً منها عن الكليني، وواحدة عن غيره. ومنه يعلم أن مجموع رواياته في الكتب الأربعة مع حذف المكرر منها (٢٧) رواية، (٩) روايات منها في الفروع، و(١٨) في الأصول. وهذا العدد قليل بلا ريب بالنسبة لمن له منزلة كمنزلته، ويروي عن هذا العدد من الأئمة عليهم السلام، فلا بد من دراسة هذه النقطة ومعرفة السر في ذلك.

٢ - ما رواه الكليني من كتاب أبي هاشم الجعفري فقد رواه عنه من طرق عديدة، وما رواه عنه من نسخة سهل بن زياد هو أربع روايات ضمن خمسة أسانيد^١.

٨. أحمد بن إسحاق الرازي

قال في الخلاصة:

أحمد بن إسحاق الرازي، من أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد الهادي عليه السلام، ثقة، أورد الكشي ما يدل على اختصاصه بالجهة المقدسة، وقد ذكرته في الكتاب الكبير.^٢

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

- ١ - بمراجعتنا لأسانيد الكتب الأربعة وجدنا عنوان «أحمد بن إسحاق» في الكثير من الأسانيد، ولم نجد لعنوان «أحمد بن إسحاق الرازي» سوى رواية واحدة، رواها عنه سهل بن زياد^٣، فهل المراد من العنوان الأول هو الرازي أيضاً أم غيره؟ الموجود في برنامج «دراسة النور» أنه «أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد الأشعري»، وهو غير الرازي.
- ٢ - طريق الكليني إلى هذه الرواية هو «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».
- ٣ - بمراجعة الرواية المذكورة يتضح أنها مكتوبة كاتب بها أبا الحسن الهادي عليه السلام والذي يظهر من دراسة المكاتبات هو اختلاف تعامل محدثينا معها عن تعاملهم مع غيرها من الروايات، فقد يعملون بها على الرغم من وجود ضعف في إسنادها، ولعلّه لكونها بخط الإمام عليه السلام.

١. الكافي: ج ١ ص ١١٨ ح ١٢، وص ٤٩٥ ح ٥، وج ٣ ص ٤٤٢ ح ٥، وج ٤ ص ٥٦٧ ح ٣.

٢. الخلاصة للحلي / الفصل الأول في الهمة / الباب السابع أحمد / ٦١٤، وأنظر: رجال الطوسي : ص ٣٨٣ الترجمة ٥٦٤٣. رجال ابن داود: ص ٢٣ الترجمة ٥٨.

٣. الكافي: ج ٥ ص ٢٧١ ح ٣.

٩. أحمد بن بشير البرقي

قال الشيخ في رجاله:

أحمد بن الحسين بن سعيد وأحمد بن بشير البرقي روى عنهما محمد بن أحمد بن يحيى، وهما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه.^١

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - ورد هذا العنوان في بعض الكتب كالتالي: «أحمد بن بشير الرقي»^٢، وذكره النجاشي بهذا العنوان أيضاً ضمن ترجمة «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري».

٢ - المروي عن «أحمد بن بشير البرقي» في الكافي روايتان فقط، إحداهما في أصول الكافي، رواها الكليني بسندين عن سهل بن زياد^٣، وهي منسجمة مضموناً مع المروي في رواياتنا الأخرى، والأخرى في فروع الكافي، رواها عنه «موسى بن جعفر بن وهب البغدادي»^٤.

وروى الشيخ رواية أخرى عن سهل بن زياد^٥. وأما الصدوق فلم يرو عنه شيئاً في من لا يحضره الفقيه. نعم، روى عنه في معاني الأخبار رواية في معنى «خضراء الدمن»^٦.

وبهذا يتضح أن مجموع روايات هذا الرجل في الكتب الأربعة مع حذف المكرر منها هو ثلاث روايات، اثنتان منهما عن سهل بن زياد، وهو عدد قليل بلا ريب. وبمراجعة رواياته يتضح أنها منسجمة مضموناً مع الوارد في الروايات الأخرى.

١٠. أحمد بن الحسن بن علي

قال النجاشي:

أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى

١. رجال الطوسي: ص ٤١٢ الترجمة ٥٩٧٤.

٢. نظير: تهذيب الأحكام: ج ٧ ص ٣٦٤ ح ٣٨، الوافي: ج ٢١ ص ٤٩١، بحار الأنوار: ج ١٠٠ ص ٢٣٢ ح ١٠ نقل عن معاني الأخبار.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٠٢ ح ٤.

٤. المصدر السابق: ج ٥ ص ٣٨٢ ح ١٤، رواها عنه الشيخ في تهذيب الأحكام: ج ٧ ص ٣٦٤ ح ٣٨.

٥. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ٧٠ ح ٢٩٩، الامتصار: ج ٤ ص ٨٧ ح ٣٣.

٦. معاني الأخبار: ص ٣١٦ ح ١.

عكرمة بن ربعي الفَيَّاض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنّه كان فطحياً، و كان ثقة في الحديث. روى عنه أخوه عليّ بن الحسن وغيره من الكوفيين. يعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء... ومات أحمد بن الحسن سنة ستين و متنين.^١

أقول: يستفاد من عبارة النجاشي أنّ أحمد بن الحسن شخصية حديثة معروفة في الكوفة، ومعتمدة في الحديث بحيث يروي عنه الكوفيون، وله أكثر من كتاب، إلّا أنّ الكلام في كونه من مشايخ سهل بن زياد أم لا، ولهذا نلّفت الانتباه إلى بعض النقاط:

١ - أحمد هذا هو ابن «الحسن بن عليّ بن فضال» الذي يروي عنه سهل بن زياد بكثرة وبصورة مباشرة، فروايته عن ابنه عنه في موضع واحد مثار للشك.

٢ - من خلال تخريجنا للرواية اتّضح أنّ هذا السند وهذه الرواية من منفردات الكليني، وهذا ما يعقّد معرفة حالها.

٣ - روى الشيخ الكليني عن أحمد عشرات الروايات، كما روى عنه الشيخ الطوسي في التهذيب أكثر من ثلاثمئة رواية. نعم، لا نجد له في من لا يحضره الفقيه إلّا رواية واحدة. ومع كثرة رواياته في الكتب المشار إليها لا نجد فيها سوى رواية واحدة مروية عن طريق سهل بن زياد^٢، بل لا نجد له في وسائل الشيعة رواية عن سهل سوى ما نقله عن الكليني، وهو كاشف عن عدم رواية سهل عنه في الكتب المعروفة أيضاً، وهو ما يشير الشكّ تجاه هذه الرواية.

٤ - في قبال النقاط المشار إليها والتي تثير الشكّ فإنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو كالموجود في الطبعة المعروفة^٣، كما أنّ السيّد البروجردي^٤ ذكر هذا السند دون التهميش عليه^٤، مضافاً إلى أنّه ورد في برنامج «دراية النور» دون التهميش عليه بشيء.

١. رجال النجاشي: ص ٨٠ الترجمة ١٩٤.

٢. الكافي: ج ٤ ص ٣٤ ح ٤.

٣. أنظر: ج ٧ ص ٢٨٨ ح ٦١٣١.

٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٤٦٧.

لذا نرى من الضروري تحقيق ذلك، ولهذا نسلط الأضواء على بعض النقاط:
 أولاً: بملاحظة سند الرواية محلّ الكلام يتضح أنّها من مرويات «عقبة بن خالد»،
 وبمراجعة أسانيد الكافي يتضح أنّ طريق الشيخ الكليني إلى روايات عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ -
 الذي هو صاحب كتاب^١ - هو أحد عشر طريقاً؛ طريقان منها عن سهل بن زياد^٢، والباقي
 عن غيره^٣. علماً أنّ طريق سهل بن زياد يختلف في الموضوعين ففي الاول: «عدة من

١. قال النجاشي في ترجمته: «عقبة بن خالد الأسدي كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام له كتاب، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن تمام قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمّد بن لاحق، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن أبيه، عن عليّ بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد بالكتاب» (رجال النجاشي: ص ٢٩٩ الترجمة ٨١٤).
٢. «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن أبيه عن عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ» الكافي: ج ٤ ص ٣٤ ح ٤. وهذا هو محلّ الكلام. والآخر: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضال، عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ٣ ص ١٢٨ ح ١.

٣. وهي كالتالي:

- (١) «أبو عليّ الأشعريّ، عن عمران بن موسى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد الله بن هلال، عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه عقبة بن خالد» الكافي: ج ٧ ص ٤٢٩ ح ١٣.
- (٢) «أبو عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبّيد الجبار، عن ابن فضال عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ٢ ص ٣٠٢ ح ٢، و ج ٦ ص ٤٢٩ ح ١.
- (٣) «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن فضال، عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ١ ص ١٦٦ ح ٣، و ج ٦ ص ٤٤٩ ح ١.
- (٤) «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن ابن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ٦ ص ٤٩٠ ح ٥.
- (٥) «عدة من أصحابنا، عن أحمد، عن الحجاج، عن غالب بن عثمان، عن عقبة بن خالد» الكافي: ج ٥ ص ٣٢٢ ح ٢.
- (٦) «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ٤ ص ٢١٣ ح ٦.
- (٧) «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضال، عن عليّ بن عُقْبَةَ، عن أبيه» الكافي: ج ٢ ص ٢١٣ ح ٤، و ص ٢٩٣ ح ٢، و ج ٥ ص ٣٦٦ ح ٣، و ص ٥٥٩ ح ١٢، و ج ٦ ص ٤٩١ ح ١٢، و ج ٨ ص ٢٩٥ ح ٤٥١.
- (٨) «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عبد الله بن هلال، عن عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ» الكافي: ج ٤ ص ١٢١ ح ٦، و ص ٣٩٧ ح ٨، و ص ٥١٠ ح ١٤، و ص ٥٤٤ ح ١٩، و ص ٥٦٠ ح ٢، و ج ٥ ص ١٧١ ح ٢، و ص ١٧٨ ح ١٧، و ص ٢٧٨ ح ٦، و ص ٢٨٠ ح ٤، و ص ٢٩٣ ح ٦، و ص ٢٩٤ ح ٧، و ص ٢٩٥ ح ٤، و ص ٢٩٦ ح ٦، و ص ٢٩٦ ح ١، و ص ٣٣٦ ح ٧، و ج ٦ ص ٤٢١ ح ١١، و ج ٧ ص ٤٤٤ ح ٢، و ج ٨ ص ٤٦٠ ح ٣.

اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال...»، والآخر: «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال...» والمراد بابن فضال على ما صرح به في «دراية النور» هو «الحسن بن علي بن فضال». فأحد الطريقتين عن الحسن والآخر عن ابنه أحمد.

ثانياً: أنّ طريق النجاشي إلى كتاب «عقبة بن خالد» هو «... أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد»، وهو يختلف عن طريق الكليني في المقطع المشار إليه، حيث لم ترد فيه الفقرة التالية: «عن علي بن عقبة»، فيحتمل سقوطها من سند الكافي.

وعلى هذا فإن عدّ «أحمد بن الحسن بن علي بن فضال» من مشايخ سهل بن زياد لا يخلو من شبهة.

١١. أحمد بن عبد العزيز

هو مهممل في كتب الرجال. وبمراجعة الكتب الأربعة يتضح أنّ له رواية واحدة رواها الشيخ الكليني عن سهل بن زياد عنه^١، ورواها الشيخ الطوسي نقلاً عن الكليني في كتاب التهذيب^٢. فلا يمكننا الجزم برواية سهل عنه، أو نفي روايته عنه.

١٢. أحمد بن عبدوس

ذكره النجاشي بقوله:

أحمد بن عبدوس الخننجي، أبو عبد الله. له كتاب النوادر...^٣

أقول: مراجعة الكتب الأربعة تبين لنا ما يلي:

١ - أنّ الشيخ الكليني روى عنه رواية واحدة فقط بواسطة سهل بن زياد^٤، وأمّا الشيخ الطوسي فروى عنه تسع روايات في التهذيب، ورواية واحدة في الاستبصار. نعم، ورد في

١. الكافي: ج ٣ ص ٣٢٥ ح ١٦.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٢ ص ١٣٢ ح ٢٧٦.

٣. رجال النجاشي: ص ٨١ الترجمة ١٩٧.

٤. الكافي: ج ٣ ص ٣١٥.

إحدى الروايات المروية في التهذيب عنوان «محمّد بن عبدوس»^١ بدل «أحمد بن عبدوس»، وهو تصحيف، صحيحه «أحمد بن عبدوس» كما يظهر من تخريج الرواية^٢.
 ٢ - الملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الشيخ عنه - عدا ما رواه عن سهل بن زياد - هو من نسخة «محمّد بن عليّ بن محبوب» وهي جميعاً من منفردات الشيخ.

١٣. أحمد بن المثنى

هو مهمل في كتب الرجال، كما أنّه لا رواية له سوى رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد^٣، فلا يمكننا من خلالها الجزم بأنّه من مشايخه أو ردّ ذلك.

١٤. أحمد بن محمّد بن أبي نصر

ذكره النجاشي قائلاً:

أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبنطي، كوفي، لقي الرضا وأبا جعفر عليه السلام، وكان عظيم المنزلة عندهما. وله كتب منها: الجامع... وكتاب النوادر... ومات أحمد بن محمّد سنة إحدى وعشرين ومنتين بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضال بثمانية أشهر. ذكر محمّد بن عيسى بن عبيد أنّه سمع منه سنة عشرة ومنتين.^٤

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة كثيراً جداً حيث نجد اسمه ضمن (١٤٤٤) سنداً في الكتب الأربعة، جاء (٦٥٧) سنداً منها في الكافي، و (٦١) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٤٩٥) سنداً في التهذيب، و (٢٣١) سنداً في الاستبصار، وهذا ما يشير إلى كثرة رواياته في الأبواب الفقهية، مضافاً لأهميتها فيها.

٢ - روى الكليني من نسخ عديدة من كتاب البنطي، إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه هو من

١. التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٠ ح ١٩.

٢. أنظر: الكافي: ج ٣ ص ٣١٥.

٣. المصدر السابق: ج ١ ص ٥٤٧ ح ٢٥.

٤. رجال النجاشي: ص ٧٥ الترجمة ١٨٠.

النسخ التالية: النسخة التي رواها «سهل بن زياد»، حيث روى عنها (٣٤١) سنداً، والنسخة التي رواها «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، حيث روى عنها (١٢٦) سنداً، وروى من النسخة التي رواها «إبراهيم بن هاشم» (١٠٢) سنداً، ومن النسخة التي رواها «أحمد بن محمد بن خالد» (٣٧) سنداً. كما أنّ (١٢) سنداً منها مروى عن عنوان «أحمد بن محمد»، وهو مردّد بين الأشعري والبرقي، كما أنّه روى قليلاً من نسخ أخرى من هذا الكتاب.

والذي يسترعي الانتباه هو أنّ أكثر من نصف رواياته في الكافي مروى من نسخة «سهل بن زياد»، وهذه النسخة رواها عدد من مشايخ الكليني، إلّا أنّ الكليني اعتمد عليها بنحو مختلف، فأكثر ما رواه من نسخة «سهل» هو من نسخة رواها «عده من أصحابنا»، حيث اعتمد هذه النسخة في (٣٠٢) سنداً، كما اعتمد نسخة رواها أستاذه وخاله «عليّ بن محمد المعروف بعلّان» في (٢٦) سنداً، واعتمد نسخة رواها أستاذه «محمد بن الحسن الطائفي الرازي» في (١٠) أسانيد، وطريقه إلى ثلاثة أسانيد منها هو أستاذه «محمد بن جعفر الأسدي الكوفي».

وبه يتضح أنّ ما رواه من نسخة «سهل» ليس بمنزلة واحدة؛ فأغلب ما اعتمده منها هو ما رواه «عده من أصحابنا»، وهذا كاشف عن أنّ المدار ليس هو شخص «سهل»، بل المدار هو قيمة النسخة؛ وإلّا فلا فرق بين ما رواه «عده من أصحابنا» وبين ما رواه غيرهم، حيث ينتهي الجميع إلى رجل واحد هو «سهل»، أو قل: إنّ سهلاً في هذه الروايات مجرّد طريق لكتب البزنطي.

١٥. أحمد بن محمد البرقي

قال النجاشي:

أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن عليّ البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن عليّ حبه يوسف بن عمر بعد قتل زيد بن عليّ، ثمّ قتله، وكان خالد صغير السنّ فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برقروذ، وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل. وصنّف كتباً، منها: المحاسن وغيرها، وقد زيد في المحاسن ونقص...^١

وقريب منه عبارة الشيخ في الفهرست^١.

وهنا نشير لبعض النقاط:

١ - إن روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي في الكافي كثيرة جداً، وتضاهي روايات سهل بن زياد كثرة، حتى ذكر في برنامج «نور الدراية» أنه ورد في أسناد تبلغ (١٧٧٣) سنداً.
٢ - بما أن سهلاً وأحمد البرقي متعاصران ومتحدان طبقة، فمن الممكن ثبوتاً رواية أحدهما عن الآخر، لكن مجرد الإمكان لا يكفي لإثبات روايته عنه، بل لابد من وقوع النقل خارجاً، وهذا ما يمكن دراسته من ناحيتين: الروايات، والفهارس؛ أما الروايات فقد روى أحمد البرقي عن سهل في موضعين من المحاسن^٢. وأما الفهارس فقد ذكر الشيخ في الفهرست في ترجمة سهل بن زياد ما يلي:

له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد.^٣

و «أحمد بن أبي عبد الله» هو البرقي، وعليه فرواية أحمد البرقي عن سهل ممكنة، بل واقعة، بل هو أحد الطرق لكتاب سهل بن زياد. وأما العكس فلا نجد في الفهارس ما يؤيده.
٣ - ذكر السيد الخوئي رحمته الله في ترجمة «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» تحت عنوان «طبقته في الحديث» ما يلي: «وروى عنه: سعد بن عبد الله وسهل بن زياد و...»^٤، وهو صريح في روايته عنه.

٤ - اختلف التعامل مع السندين في برنامج «دراية النور»، فذكر في التعليق على رواية سهل عن أحمد بن محمد ما يلي: «أحمد بن محمد في روايات سهل بن زياد هو البزنطي، ولم نجد روايته عن عمر بن عبد العزيز، وأحمد بن محمد الراوي عن عمر بن عبد العزيز إنما ابن عيسى أو ابن خالد، ولم نجد رواية «سهل» عنهما في سند إلا أنه محرّف ففي السند

١. فهرست الطوسي: ص ٥١ الترجمة ٦٥.

٢. المحاسن: ج ٢ ص ١٧٥ ح ١٢٩٣، و ص ٣٠٩ ح ٢٠٣٠.

٣. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

٤. معجم رجال الحديث: ج ٢ ص ٢٦٨ الترجمة ٨٥٨.

إشكال ولحلّه احتمالات»^١. وأمّا روايته عن «أحمد بن محمّد البرقي»^٢ فقد ذكر بعده ما يلي: «في بعض النسخ: أحمد بن محمّد البارقي، كما في التهذيب»^٣. وبهذا فقد نفى رواية سهل عن البرقي في أحد الموضوعين ولم ينفها في الآخر.

٥ - عوملت الأسانيد المذكورة في الطبعة الحديثة للكافي والمحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث كالتالي: لم يتمّ التهميش على الحديث الأوّل بشيء^٤، بينما تمّ التهميش على سند الآخرين، فجاء في الموضوع الثاني ما يلي:

في (ط، جد) وحاشية (جن) والوسائل والتهذيب: (البارقي)، ولم نجد أحمد بن محمّد البارقي في موضع، كما أنّه لم يثبت رواية سهل بن زياد عن أحمد بن محمّد البرقي. وما ورد في الكافي، ح ١٥٠٩٣ من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، فاحتمال العطف فيه غير منفيّ؛ لما ورد في بعض الأسناد من رواية عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عليّ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٨^٥.

وأمّا في الموضوع الآخر فجاء هكذا:

لم يتوسّط أحمد بن محمّد بن خالد - بهذا العنوان أو بعناوينه الأخرى - بين سهل بن زياد وبين محمّد بن عليّ في موضع، فلا يبعد وقوع التحريف في السند، وأن يكون الصواب فيه هكذا: «سهل بن زياد وأحمد بن محمّد بن خالد»؛ فإنّ أحمد بن محمّد هذا وسهل بن زياد كلاهما من تلامذة محمّد بن عليّ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ و ص ٦٤٢ - ٦٤٣؛ وج ٨، ص ٥٢٨^٦.

وبهذا يعلم أنّ محقّق الكتاب لم يؤمن برواية سهل بن زياد عن «أحمد بن محمّد بن خالد» في هذين الموضوعين، نعم، هو لم يعلّق على الموضوع الأوّل بشيء.

١. انظر حقل: (الإسناد / السند) ذيل الموضوع التالي: الكافي: ج ١ ص ٥٣ ح ١٤.

٢. الكافي: ج ٥ ص ١٠٩ ح ١٤.

٣. انظر حقل: (الإسناد / السند) السند محل الكلام.

٤. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج ١ ص ١٣١ ح ١٥٦.

٥. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج ٩ ص ٦٣١ ح ٨٥٢٠.

٦. الكافي (طبعة مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٥ ص ٥٠٧ ح ١٥٠٩٣.

ومن خلال ما تقدّم يقوى في الظنّ عدم رواية «سهل» عن أحمد البرقي، فما جاء في معجم رجال الحديث لا يمكن الموافقة عليه وإن كان مقتضى ظاهر الأسانيد المذكورة. نعم، نحن لا ننفي رواية «سهل» عن أحمد البرقي جزماً، إلاّ أنّها على خلاف القرائن المتقدّمة.

١٦. أحمد بن محمد البصري

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلاّ رواية واحدة في الكافي^١ رواها الشيخ الطوسي أيضاً في التهذيب نقلاً عن الكافي^٢. والنقطة المثيرة للانتباه هي أنّ الكليني روى هذه الرواية عن غير واحد، عن سهل عنه، وهذا يعني أنّ الرواية من كتاب النوادر لـ «سهل»، وطريقه هو الطريق الذي أشار إليه النجاشي بقوله:

وله كتاب النوادر، أخبرناه محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة.^٣

١٧. أحمد بن محمد القلانسي

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة رواية إلاّ رواية واحدة^٤، ومع ذلك فقد رواها الكليني عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل»، ممّا يكشف عن مقبوليّتها عندهم.

١٨. أحمد بن هارون بن موفّق المدني

هو مهمل في كتب الرجال والفهارس، وليس له في الكتب الأربعة إلاّ روايتان، وكلتاها في الكافي، وكلتاها بالسند التالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون...»^٥.

١. الكافي: ج ٣ ص ٤٧٠ ح ٣.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٣ ص ١٨١ ح ٦.

٣. رجال النجاشي: ج ١ ص ١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٤. الكافي: ج ٤ ص ١٩١ ح ٢.

٥. الكافي: ج ٦ ص ٣٢١ ح ١، وص ٣٦٢ ح ١.

النقطة الملفتة للنظر في هاتين الروایتين هي ورودهما في أبواب الأطعمة من الكافي؛ حيث وردت إحداهما في «باب البقول»، والأخرى في «باب الحلواء»، ولعلّه لذلك اعتمد الكليني عليهما تبعاً للعدّة من مشايخه، مع إهمال الراوي لهما في كتب الرجال. نعم، هناك اختلاف في السندين من ناحيتين^١، ممّا يكشف عن وجود الخلل في أحدهما أو كلاهما، وتحقيق الحال فيهما في محلّ آخر.

١٩. أحمد بن يوسف بن عقيل

هو مهمل في كتب الرجال. ذكره السيّد الخوني قائلاً: «روى عن أبي علي الخزاز، وروى عنه: أحمد بن محمد^٢. وروى عن أبيه، وروى عنه سهل^٣». دون أن يذكر عنه معلومات إضافية.

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - بمراجعة هذا العنوان في الكتب الأربعة لم نثر عليه إلّا في موضعين: أحدهما في الكافي، والآخر في التهذيب، والذي روى فيه سهل بن زياد عن أحمد بن يوسف هو رواية واحدة^٤، ولم نثر على الرواية الثانية التي أشار إليها السيّد الخوني^٥.

١. الناحية الأولى: السند الأول منهما كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون بن موقّ المدني، عن أبيه، عن جدّه، قال: بعث إليّ الماضي» الكافي: ج ٦ ص ٣٢١ ح ١. والسند الثاني منهما كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن هارون، عن موقّ المدني، عن أبيه، عن جدّه، قال: بعث إليّ الماضي» (الكافي: ج ٦ ص ٣٦٢ ح ١). فهل الصحيح هو «أحمد بن هارون بن موقّ المدني» أم «أحمد بن هارون عن موقّ المدني»؟ علماً أنّ كلا السندين ينتهي إلى أبي الحسن الكاظم^{عليه السلام}.

الناحية الثانية: ورد في السند الأول العبارة التالية: «أحمد بن هارون بن موقّ المدني عن أبيه» وجاء في السند الثاني: «أحمد بن هارون عن موقّ المدني، عن أبيه، عن جدّه»، فمقتضى القواعد العربية هو رجوع الضمير في قوله: «عن أبيه» إلى «أحمد» في السند الأول، وإلى «موقّ المدني» في السند الثاني، والحال أنّ السند واحد كما يبدو. كما أنّ الفقرة «عن جدّه» غير موجودة في السند الأول.

٢. التهذيب: ج ٦، ح ٩١٢.

٣. الكافي: ج ٦، ح ٢١.

٤. معجم رجال الحديث: ج ٢ ص ٣٦٦.

٥. الكافي: ج ٦ ص ٤٣٤ ح ٢١.

- ٢ - روى الكليني هذه الرواية عن سهل بتوسط «عدة من أصحابنا».
- ٣ - بمتابعة هذا العنوان في كتب الحديث عثرنا عليه في رواية أخرى رواها البرقي عن «أحمد بن محمد بن عيسى»^١.
- والمتحصل مما ذكرناه أنّ «أحمد بن يوسف بن عقيل» هو من مشايخ سهل بن زياد، ويؤيد ذلك رواية معاصره «أحمد الأشعري» عنه.

٢٠. إدريس الحارثي

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد^٢، وطريق الشيخ الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا».

٢١. إسماعيل بن مهران

ذكره النجاشي قائلاً:

إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، واسم أبي نصر زيد، مولى كوفي، يكنى أبا يعقوب، ثقة معتمد عليه، روى عن جماعة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام...^٣ ونظيره عن الشيخ في الفهرست^٤. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

- ١ - روى الشيخ الكليني عنه (٩٠) رواية ضمن (١٠٧) سنداً في الكافي، (٥٣) منها في أصول الكافي، والباقي في الفروع والروضة.
- ٢ - بملاحظة رواياته يتضح أنّ الشيخ الكليني رواها من نسخ عديدة؛ إلا أنّ أغلب ما رواه عنه فهو من إحدى النسختين التاليتين؛ النسخة التي رواها «أحمد بن محمد بن خالد»^٥، حيث روى منها (٦١) سنداً، والنسخة التي رواها «سهل بن زياد»، حيث روى

١. المحاسن: ج ٢ ص ٣٧٠ ح ١٢٣.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٦٢٤ ح ٢٠.

٣. رجال النجاشي: ص ٢٦ الترجمة ٤٩.

٤. فهرست الطوسي: ص ٢٧ الترجمة ٣٢.

٥. بالدقة في أسانيدنا يتضح أنّ الشيخ الكليني روى هذه النسخة عن «عدة من أصحابنا» في (٥٦) سنداً، وروى عنها في موضع واحد عن طريق أستاذه «علي بن محمد بن بندار»، وأمّا الأربع الباقية فقد رواها عن أستاذه «علي بن الحسين المؤدّب»، وهي جميعاً في كتاب الروضة.

(٢١) سنداً منها من هذه النسخة، وأما الباقي فقد رواها من (١٢) طريقاً.

٣ - بالدقة في أسانيد الروايات المروية من نسخة سهل يتضح أن الشيخ الكليني روى (١٥) سنداً، منها عن «عدة من أصحابنا»^١، وروى خمسة أسانيد منها عن نسخة رواها أستاذه «علي بن محمد المعروف بعلان»، وروى سنداً واحداً من نسخة رواها أستاذه «محمد بن الحسن الطائفي الرازي». وبه يتضح أن جميع رواة هذه النسخة القميّة هم رازيون.

٤ - الملفت للنظر أن الشيخ الكليني روى رواية واحدة عن «سهل بن زياد عن اسماعيل بن مهران» لكن بصورة غير مباشرة، وإنما بتوسط «منصور بن العباس»^٢، فهل وقع فيها خلل، أم أنها خالية عن الإشكال؟ من خلال مراجعة عنوان «منصور بن العباس» في الروايات يتضح أنه وقع في طريق العديد من الكتب والنسخ، فالظاهر أن هذا السند من هذا القبيل. علماً أن الشيخ الطوسي روى نفس هذه الرواية نقلاً عن الكليني وبنفس الشكل المذكور^٣، مما يكشف عن كونه كذلك في النسخة التي اعتمدها الشيخ ايضاً.

٢٢. أيوب بن نوح

قال النجاشي في حقه:

أيوب بن نوح بن دراج النخعي أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دراج كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد، وأخوه جميل بن دراج... روى أيوب عن جماعة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولم يرو عن أبيه ولا عن عمّه شيئاً. له

١. الكافي: ج ١ ص ٢٥ ح ٢٤، وص ٤١٩ ح ٣٨، وص ٤٠٦ ح ١١، وص ٥١٤ ح ٢، وص ٦٢٦ ح ٢٣، وج ٣ ص ٢٨ ح ٤، وص ١٥٥ ح ٢، وص ١٧٦ ح ٢، وص ٢٠٥ ح ١٠، وص ٢١٨ ح ٣، وص ٢٤٤ ح ٣، وص ٢٨١ ح ١٦، وج ٤ ص ٣٤٤ ح ٢، وج ٥ ص ١٤٢ ح ٤، وص ٤٥٥ ح ٣، وص ٤٥٨ ح ٢، وج ٧ ص ٣٨١ ح ٣، وص ٤٠٠ ح ٣، وج ٨ ص ١٢٤ ح ٩٥، وص ١٥٨ ح ٩٥.

٢. المصدر السابق: ج ٤ ص ٣٤٤ ح ٢.

٣. انظر: التهذيب: ج ٥ ص ٧٤ ح ٥٢، الاستبصار: ج ٢ ص ٣٠٩ ح ١.

كتاب نوادر... رأيت بخط أبي العباس بن نوح فيما كان وصى إلي من كتبه، عن جعفر بن محمد، عن الكشي، عن محمد بن مسعود، عن حمدان النقاش، قال: كان أيوب من عباد الله الصالحين. قال أبو عمرو الكشي: كان من الصالحين ومات وما خلف إلا مئة وخمسين ديناراً وكان عند الناس أن عنده مالا.^١

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها يتبين ما يلي:

- ١ - أن له روايات كثيرة في الكتب الأربعة، فقد تكرر اسمه في (٣٢٣) سنداً، جاء (٦٥) سنداً منها - لخمسين رواية - في الكافي، وروى عنه الصدوق خمس روايات، وورد اسمه في (١٧٦) سنداً لـ (١٢٨) رواية في التهذيب، كما ورد في (٧٧) سنداً من أسانيد الاستبصار.
 - ٢ - روى الشيخ الكليني عن كتابه من نسخة رواها «محمد بن جعفر الرزاز، حيث روى عنها (٣٢) سنداً، وروى من طريق «سهل بن زياد» (٩) أسانيد، ومن طريق «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري» (٨) أسانيد. علماً أن ما رواه عن سهل فقد روى أحدها عن أستاذه «علي بن محمد»^٢، وروى الباقي عن «عده من أصحابنا»^٣.
- البزطي: انظر: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

٢٣. بشر بن بشار النيسابوري

ذكره الشيخ في رجاله دون مدح أو ذم^٤. وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة في خصوصه يتضح ما يلي:

- ١ - ليس له في الكتب الأربعة إلا رواية واحدة في أصول الكافي^٥، وهي مكاتبة رواها عنه سهل بن زياد، وطريقه إليها أستاذه «علي بن محمد» و«محمد بن الحسن». نعم، روى عنه الصدوق في علل الشرايع رواية واحدة^٦.

١. رجال النجاشي: ص ١٠٢ الترجمة ٢٥٤.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ١.

٣. المصدر السابق: ج ٣ ص ١٤٩ ح ٩، و ٣ ص ٢١٢ ح ٤، و ج ٤ ص ٥٥٦ ح ١٤، و ج ٦ ص ٣٤٤ ح ١، و ٦ ص ٣٦٤ ح ٣.

٤. رجال الطوسي: ص ٢٨٤ الترجمة ٥٦٥٦.

٥. الكافي: ج ١ ص ١٠٢ ح ٩.

٦. علل الشرايع: ج ٢ ص ٣٧٢ ح ١.

٢ - الملفت للنظر أنَّ الشيخ الحرَّ العاملي روى عنه خمس روايات في وسائل الشيعة؛ اثنتان منها في أبواب الصلاة^١، واثنتان في أبواب الزكاة^٢، والأخيرة في أبواب النكاح^٣، وهذا ما يكشف عن وجود روايات أخرى له في أبواب الفروع لم يروها المحمّدون الثلاثة، أو فقل: إنها واجهت إعراضهم عنها.

٢٤. بكر بن صالح

قال النجاشي في ترجمته:

مولى بني ضبة، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام ضعيف. له كتاب نوادر يرويه عدّة من أصحابنا أخبرناه، محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا محمّد بن خالد البرقي، عن بكر به. وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه.^٤

وهنا بعض النقاط جديرة بالالتفات:

١ - عبارة النجاشي في حقّه تكشف عن معروفة كتابه، حيث رواه عنه عدّة من الأصحاب. كما تكشف عن تعدّد نسخ الكتاب واختلافها فيما بينها.

٢ - تكرر اسم «بكر بن صالح» في (٩٨) موضعاً من أسانيد الكتب الأربعة، جاء (٦٨) سنداً منها في الكافي، و (١٧) سنداً في التهذيب، و (٧) أسانيد في الاستبصار، و (٦) أسانيد في من لا يحضره الفقيه.

٣ - إذا ألقينا نظرة على روايات «بكر بن صالح» في الكافي وجدنا أنَّ الكليني يرويها عنه من طرق عديدة، فروى عنه من طريق «سهل بن زياد» (١٩) سنداً^٥، ومن النسخة التي رواها

١. وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٣٦٢ ح ٥٣٩٤، وج ٥ ص ٢٧٥ ح ٦٥٣٣.

٢. المصدر السابق: ج ٩ ص ٢٤٩ ح ١١٩٤٨، وج ٩ ص ٢٦٠ ح ١١٩٧٧.

٣. المصدر السابق: ج ٢١ ص ٤٧٢ ح ٢٧٦١٧.

٤. رجال النجاشي: ص ١٠٩ الترجمة ٢٧٦.

٥. الكافي: ج ١ ص ٢٢٧ ح ٢، وج ٢ ص ٣٦٥ ح ٣، وج ٤ ص ٦٥ ح ١٧، وص ٣٥٢ ح ١٢، وج ٥ ص ٣٣٥ ح ٧، وص ٣٣٥ ح ٨، وج ٦ ص ٢٨٩ ح ١٠، وص ٣٩٩ ح ١٦، وص ٥٣٥ ح ٣، وص ٥٤٨ ح ١٤، وج ٧ ص ١٩٩ ح ٤، وج ٨ ص ٧٩ ح ٣٤، وص ١٦٧ ح ١٨٦، وص ١٧٧ ح ١٩٧، وص ١٧٧ ح ١٩٨، وص ١٩٤ ح ٢٣٢، وص ٣٨٢ ح ٥٧٧.

«أحمد بن محمد بن عيسى» (١٦) سنداً، ومن النسخة التي رواها «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» (١٢) سنداً. نعم، توجد (٣) أسانيد مشتركة بين أحمد البرقي وأحمد الأشعري. كما روى من طريق «إبراهيم بن هاشم» (٦) أسانيد. وجميع هذه الطرق قميّة. وروى بقية الروايات من طرق أخرى.

٤ - جميع ما رواه الكليني «عن سهل بن بكر بن صالح» فقد رواه عنه عن طريق «عدة من أصحابنا»، سوى رواية واحدة رواها عن أستاذه «علي بن محمد المعروف بعلان الكليني» و«محمد بن الحسن»^١، وهذا يعني أنّ طريقه لهذه النسخة رازي.

٥ - بإلقاء نظرة على المقدار المروي من هذه النسخ يتّضح مدى اعتماد الكليني عليها؛ فأكثر نسخة اعتمدها هي نسخة سهل بن زياد، ثم نسخة أحمد الأشعري، ثم نسخة أحمد البرقي، ثم البواقي. ومن الواضح أنّ «أحمد الأشعري» أجلّ قدراً من «سهل بن زياد»، إلّا أنّ الكليني روى من نسخة سهل بن زياد أكثر ممّا رواه من نسخة الأشعري؛ وذلك للقرائن التي اكتتفت روايات هذه النسخة؛ نظير اعتماد «عدة من أصحابنا» عليها، فلو كانت نظرة الكليني رجالية لكان عليه القيام بعكس ذلك.

٦ - إذا ألقينا نظرة على روايات «بكر بن صالح» في الكافي وجدنا أنّها موزّعة على أجزائه المختلفة؛ فروى في أصول الكافي (٢٢) رواية، وثمان روايات في الروضة، والباقي في الفروع، غالبها في الجزء السادس، ممّا يكشف عن مضمون كتابه، أو المقدار الذي تمّ الاعتماد عليه منه.

الجاموراني: أنظر: أبو عبد الله الجاموراني.

٢٥. جعفر بن بشير

قال النجاشي:

جعفر بن بشير أبو محمد البجلي الوشاء، من زهاد أصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، و كان ثقة، وله مسجد بالكوفة باقٍ في بجيله إلى اليوم، وأنا وكثير من أصحابنا إذا

وردنا الكوفة نصلي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، ومات جعفر عليه السلام بالأبواء سنة ثمان ومنتين. كان أبو العباس بن نوح يقول: كان يلقب: «فقحة العلم»، روى عن الثقات ورووا عنه. له كتاب المشيخة، مثل: كتاب الحسن بن محبوب إلا أنه أصغر منه، وكتاب الصلاة، وكتاب المكاسب، وكتاب الصيد، وكتاب الذبائح...^١.

ولتلفت الانتباه إلى بعض النقاط:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة في الكتب الأربعة في أكثر من متني موضع، وهو عدد كبير بلا ريب، فروى عنه الكليني ضمن (74)، سنداً، وروى عنه الصدوق ضمن (١٠) أسانيد، وروى الشيخ الطوسي عنه ضمن (٩٠) سنداً في التهذيب، و(٥٢) سنداً في الاستبصار.

٢. روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب جعفر بن بشير، فأكثر ما رواه عنه هو من نسخة «صالح بن السندي»، حيث جاء (٦٢) سنداً من هذه النسخة، وطريق الكليني إلى هذه النسخة هو «علي بن إبراهيم». فالكتاب كوفي وطريقه قمّي. وروى في (٦) مواضع من طريق «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب»، وطريق الكليني إلى (٥) منها أستاذه «محمد بن يحيى»، وإلى واحدة منها «عده من أصحابنا». وروى روايتين منها عن «سهل بن زياد»، روى إحداهما بواسطة «محمد بن الحسين»^٢، والأخرى مباشرة ومن دون واسطة بينهما^٣.

ومن هنا يثار السؤال التالي: هل يمكن رواية «سهل» عن جعفر بن بشير مباشرة؟

الجواب: بمراجعة عبارة النجاشي في ترجمة «جعفر بن بشير» يتضح أنّ «محمد بن الحسين» من الرواة لكتب جعفر، ويشهد له مراجعة أسانيد الروايات المروية عن جعفر حيث بلغ المروي عن طريق «محمد بن الحسين» عنه أكثر من مئة سند، وعلى هذا فما رواه سهل عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير، منسجم مع ما ذكر، إنّما الكلام في الرواية عنه مباشرة، فنقول:

١. رجال النجاشي: ص ١١٩ الترجمة ٣٠٤

٢. الكافي: ج ٦ ص ٥٣٦ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ١٦٤ ح ٢.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٥٢٩ ح ٦.

إذا لاحظنا ما ذكره النجاشي في تاريخ وفاة جعفر بن بشير وأنه توفي سنة (٢٠٨) فإن من البعيد رواية مثل «سهل بن زياد» عنه بصورة مباشرة؛ فالفاصل الزمني بينهما حدود ستين سنة، وهذه الفاصلة طبقاً عادة؛ إذ لم يكن سهل من المعمرين. مع أنها رواية واحدة، فاحتمال السقط في سندها وارد جداً. وفي قبال ذلك نجد الأمور التالية:

١. روى كل من الشيخ الطوسي^١ والشيخ الحرّ^٢ هذه الرواية بهذا السند نقلاً عن الكافي، مما يكشف عن اتحاد نسختيهما مع نسخة الكافي المطبوع من هذه الجهة.

٢. ذكر السيد الخوني في ترجمة «جعفر بن بشير» أسماء من روى عنهم ورووا عنه، فذكر في الرواة عنه «سهل بن زياد»^٣. وهذا يعني أن السيد الخوني رحمته الله يرى أن جعفر بن بشير من مشايخ سهل بن زياد.

٣. ذكر السيد البروجردي هذا السند دون التعليق عليه بشيء^٤، مما يشعر بعدم الخلل فيه من وجهة نظره رحمته الله.

٤. جاء في برنامج «دراية النور» (حقل الأسناد / الراوي) وضمن عنوان «جعفر بن بشير» أن «سهل بن زياد» من الرواة عنه، دون التهميش عليه بشيء.

٥. وأخيراً فإن الوارد في الطبعة المحققة في دار الحديث لكتاب الكافي هو كالموجود في الطبعة المعروفة^٥.

فهذه الأمور تشهد بصحة السند المذكور وأن «سهلاً» ممن يروي عن جعفر بن بشير مباشرة، خاصة وأن أحداً من المشار إليهم لم يستبعد روايته عنه، فضلاً عن نفيها، ومن البعيد غفلتهم جميعاً عن ذلك. ولهذا يقوى في الظن صحة ما ذكر، وإن كان للتأمل في روايته عنه مجال.

١. تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ١٦٤ ح ٣٠١.

٢. وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٦٥ ح ١٥٢٦٨.

٣. معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ٥٧ الترجمة ٢١٣٣.

٤. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص ٢٧٣.

٥. أنظر: ج ١٣ ص ٢٣٩ ح ١٢٩٢٩.

٢٦. جعفر بن محمد الأشعري

ذكره الشيخ في فهرسته قائلاً: «جعفر بن محمد بن عبيد الله. له كتاب...»^١. ولم يذكره بمدح أو ذم.

ولا بأس بالقاء نظرة على رواياته لتتضح لنا بعض جوانبها:

١ - بمراجعة الكتب الأربعة يتضح لنا كثرة رواياته، فبلغت الأسانيد المروية عنه فيها (١٦٦) سنداً، غالبها في الكافي.

٢ - الأسانيد التي ورد فيها في الكافي تمثل (١٢٦) سنداً، (٤٠) منها في أصول الكافي، وواحد في الروضة، والباقي في الفروع، منها (٣٨) رواية في الجزء السادس من الكافي.

٣ - النسخ التي روى عنها الكليني من كتاب جعفر بن محمد الأشعري متعددة، إلا أن أكثر ما رواه عنه هو من النسخ التالية: نسخة «سهل بن زياد»، حيث جاءت (١٠٥) الأسانيد المذكورة عن هذه النسخة. وجاء (١١) سنداً من نسخة رواها «إبراهيم بن هاشم». وجاءت (٦) أسانيد منها من نسخة رواها «أحمد بن محمد بن خالد»، وروايتان من نسخة رواها «أحمد بن محمد بن عيسى»، وهذه النسخ كلها قمية أو رازية، وروايتان من نسخة رواها «المعلّى بن محمد البصري».

٤ - ما رواه الكليني من نسخة «سهل بن زياد»، فقد روى (٩٩) سنداً منها عن طريق «عدة من أصحابنا»، مما يكشف عن مقبوليتها عندهم، وروى الست الباقية عن «علي بن محمد» أو «محمد بن الحسن»، أو عنهما معاً.

٥ - جميع المروي عن «سهل بن زياد، عن جعفر بن بشير» فهو ينتهي إلى «عبد الله بن ميمون القدّاح». بل إن جميع روايات «جعفر بن بشير» في الكتب الأربعة تنتهي إلى «عبد الله بن ميمون القدّاح»^٢، وهذا كاشف عن أنّه طريق لكتاب القدّاح.

١. فهرست الطوسي: ص ١١٢ الترجمة ١٥٠.

٢. نعم، هناك رواية واحدة رواها الشيخ الطوسي بالسند التالي: «جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن عبد الله القدّاح» تهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ٢٦٨، فوقعت الوساطة بين «جعفر بن محمد» وبين «عبد الله القدّاح»، وهي «عبيد الله»، إلا أنّ الذي نراه صحيحاً هو وقوع التصحيف في هذا السند، وكون الصحيح فيه: «جعفر بن محمد بن عبيد الله»، وأنّ لفظ «عن» تصحيف عن «بن».

٦ - يتضح مما تقدم أن روايات «سهل بن زياد عن جعفر بن محمد» تمثل طريقاً لكتاب «عبد الله بن ميمون القداح».

جعفر بن محمد بن بشار: أنظر: جعفر بن محمد بن بشير

٢٧. جعفر بن محمد بن بشير

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له رواية في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها الكليني في الكافي^١.

وعند البحث عن الرواية وتخريجها في كتب الحديث وجدنا اختلاف العنوان الوارد فيها، فرواها السيد ابن طاووس عن الكليني وذكره بعنوان «جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ»^٢، ونظير ذلك عن الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال^٣، وبمتابعة الأسانيد المشابهة لهذا السند اتضح وجود عنوان ثالث أيضاً هو: «جعفر بن محمد بن يسار»^٤، روى عنه سهل بن زياد أيضاً، فأَيُّ العناوين المذكورة هو الصحيح ؟

١ - الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث هو: «جعفر بن محمد بن بشير» أيضاً^٥، وورد عنوان «جعفر بن محمد بن يسار» في هذه الطبعة أيضاً كما في الطبعة المعروفة^٦، ولم يذكر في هامشه شيء يدل على اتحاده مع عنوان «جعفر بن محمد بن بشير». وسببه إما الغفلة، أو اعتقاد التعدد.

٢ - بمراجعة السند محلّ الكلام في برنامج، «دراية التور» يتضح أن المشرفين على البرنامج غيروا العنوان إلى: «جعفر بن محمد بن بشار»، وأشاروا في الهامش إلى أن

١. الكافي: ج ٢ ص ٦٢٣ ح ١٤. وسائل الشريعة: ج ٦ ص ٢٢٨ ح ٧٨٠.

٢. فلاح السائل: ص ٢٨١ الفصل الثلاثون، بحار الأنوار: ج ٧٣ ص ٢١٠ باب ٤٤ القراءة و الدعاء عند النوم.

٣. قال: «أبي»، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال حدثني محمد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد بن بشار، عن عبد الله الدهقان، عن درست، عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثواب الأعمال: ص ١٢٥ ثواب قراءة «ألهكم التكاثر»، بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٣٣٦ ح ٢.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٥٣٨ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ١٦٤ ح ٥.

٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٤ ص ٦٤٨ ح ٣٥٥٨.

٦. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٣ ص ٢٦٧ ح ١٢٩٩٨، الكافي: ج ٦ ص ٥٣٨ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ١٦٤ ح ٥.

الموجود في المطبوعة هو: «جعفر بن محمد بن بشير»^١، وهذا يعني أنهم يرون وقوع التصحيف فيه، وكون الصواب فيه هو «بشار» بدل «بشير»^٢.

٣ - ذكر السيد البروجردي رحمته الله العنواين «جعفر بن محمد بن يسار» و «جعفر بن محمد بن بشير»، وقال في التعليق عليهما: إنهما واحد، ووقع في اسم جدّه تصحيف^٣. ولم يذكر العنوان «جعفر بن محمد بن يسار».

٤ - بمراجعة كتب الرجال نجد أنّ العناوين الثلاثة جميعاً مهملة، ولا ذكر لشيء منها في الكتب المذكورة. فلا يمكننا ترجيح شيء منها اعتماداً عليها.

٥ - ذكر السيد الخوئي رحمته الله العناوين الثلاثة دون الإشارة إلى اتّحادها أو بعضها، أو تعدّدها، وإنّما اكتفى بقوله: «جعفر بن محمد بن يسار، روى عن عبيد الله الدهقان، وروى عنه سهل بن زياد...»^٤.

وقال: «جعفر بن محمد بن بشار، روى عن عبد الله الدهقان، وروى عنه سهل بن زياد...»^٥.

وقال: «جعفر بن محمد بن بشير روى عن عبيد الله الدهقان، وروى عنه سهل بن زياد...»^٦. وظاهر ذلك أنّهم ثلاثة.

فظهر ممّا تقدّم أنّ العنوان الذي يروي عنه سهل وهو «جعفر بن محمد بن بشير» قد ورد في الأسانيد بثلاثة أنحاء مختلفة، وأنّ المراد من الجميع واحد على ما يبدو، لكن تعيين العنوان الصحيح من بينها وترجيح أحدها على الآخر من خلال القرائن المذكورة صعب.

١. أنظر قسم «الأسناد» / حقل «السند».

٢. الملفت للنظر أنّه لم يتمّ تصحيح العنوان «جعفر بن محمد بن يسار» إلى «جعفر بن محمد بن بشار» في قسم الأسناد / حقل «السند»، في حين أنّه تمّ استظهار اتّحاد العناوين الثلاثة، وأنّ المراد من الجميع هو «جعفر بن محمد بن بشار» في حقل «الراوي» من نفس القسم، وهو غريب.

٣. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٤٧٣.

٤. معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ١٢٣ الترجمة ٢٢٩٠.

٥. المصدر السابق: ج ٤ ص ١٠٥ الترجمة ٢٢٥١.

٦. المصدر السابق: ج ٤ ص ١٠٥ الترجمة ٢٢٥٢.

٢٨. جعفر بن محمد بن حمزة

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في كتب الحديث إلا رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد^١. ولا بأس بالإشارة إلى بعض النقاط:

١ - بمراجعة روايته يتضح أنها مكاتبة، مما يكشف عن كونه في بلد غير المدينة التي كان فيها المعصوم عليه السلام؛ ولعله لذا لم يكن من الرواة.

٢ - ذكره السيد الخوئي رحمته الله بهذا العنوان دون أن يذكر معلومات إضافية حوله سوى رواية سهل بن زياد عنه في رواية واحدة^٢.

٣ - بمتابعة العنوان المذكور في كتب الحديث وجدنا العنوان التالي في كشف الغمّة: «جعفر بن محمد بن حمزة العلوي»^٣، فهل هو نفس العنوان محلّ الكلام أم عنوان آخر؟ وبمراجعة كتب الرجال لم نجد عنوان «جعفر بن محمد بن حمزة العلوي» أيضاً، ولم نجده في غير الرواية المشار إليها، وهي مكاتبة أيضاً كاتب بها الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

٤ - للاطمئنان من العنوان راجعناه في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي^٤ وبرنامج «درية النور» فوجدناه بنفس العنوان المشار إليه، مما يكشف عن اتحاد النسخ وعدم ما يدلّ على خلافها. وعلى أي حال فالرواية من كتاب «سهل» ومن نسخة رواها «علي بن محمد» المعروف بعلان الكليني.

جعفر بن محمد بن عبيد الله: أنظر جعفر بن محمد الأشعري
جعفر بن محمد بن يسار: أنظر جعفر بن محمد بن بشير

٢٩. الحبحال

قال النجاشي في حقّه:

١. الكافي: ج ١ ص ١٠٧ ح ٥، بحار الأنوار: ج ٥٤ ص ١٦٢ ح ٩٩ نقلاً عن الكافي.
٢. معجم رجال الحديث: ج ٤ ص ١١٠ الترجمة ٢٢٦٠.
٣. كشف الغمّة: ج ٢ ص ٤٠٣، بحار الأنوار: ج ٩٣ ص ٣٣٩ ح ٢ نقلاً عن كشف الغمّة.
٤. الكافي: ج ١ ص ٢٦٣ ح ٢٩٧.

عبد الله بن محمد الأسدي، مولا هم كوفي، الحجاج المزخرف، أبو محمد. وقيل:
إنه من موالى بني تيم، ثقة ثقة ثبت. له كتاب يرويه عدة من أصحابنا...^١
وذكره الشيخ في الفهرست في موضعين دون مدح أو ذم^٢، كما ذكره في رجاله قانلاً:
عبد الله بن محمد الحجاج مولى [بني] تيم الله، ثقة.^٣

وبمراجعة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يتضح ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٨١) سنداً؛ منها (١١٥) سنداً في الكافي، وسندان في من لا يحضره الفقيه، و (٤٨) سنداً في التهذيب، و (١٦) سنداً في الاستبصار.

٢ - روى الكليني روايات الحجاج من نسخ عديدة؛ فروى من نسخة رواها «أحمد بن محمد بن عيسى» ضمن (٦٨) سنداً، كما روى من طريق «محمد بن عبد الجبار القمي» في (٢٣) موضعاً، ومن طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» في (٩) أسانيد، ومن طريق «سهل بن زياد» في (٤) مواضع^٤، ومن طريق «إبراهيم بن هاشم» في (٣) مواضع، وجميع هذه الطرق قميّة. كما روى من طريق «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب» في (٤) مواضع، وهو طريق كوفي. علماً أنّ الكليني روى عن «سهل» و «أحمد البرقي» بواسطة «عدة من أصحابنا».

٣ - إذا ألقينا نظرة على روايات الحجاج في كتاب التهذيب وجدنا أنّ الطريق لأكثرها هم القميون أيضاً^٥.

والذي ننتهي إليه من هذه المقدّمة هو: أنّ غالب التراث الحديثي المروي عن الحجاج في الكتب المذكورة هو عن طريق محدّثي قم، مع أنّ الحجاج كوفي، وهذا يعني أنّ هذا

١. رجال النجاشي: ص ٢٢٦ الترجمة ٥٩٥.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٩٣ الترجمة ٤٣٩. و ص ٥٣١ الترجمة ٨٥٦.

٣. رجال الطوسي: ص ٣٦٠ الترجمة ٥٣٣٢.

٤. الكافي: ج ٢ ص ٨٦ ح ٢، و ص ٦١٦ ح ١١، و ج ٣ ص ٢٠٣ ح ٢، و ج ٨ ص ١٧٦ ح ١٩٦.

٥. أغلب ما رواه عنه هو من نسخة «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، حيث روى عنه ضمن (٢٦) سنداً من مجموع (٤٨) سنداً.

التراث انتقل من الكوفة إلى قم، وبالتالي نال درجة القبول وفق مباني مدرسة قم الحديثة، ولهذا نقله هؤلاء المحدثون.

وإذا لاحظنا الطبقة التالية في هذه الأسانيد والتي تروي عن هؤلاء القميين وجدنا أنّ جميع ما رواه الشيخ الكليني عن الحجّال فقد رواه عن «محمّد بن يحيى العطار» وهو طريق قمّي، أو عن «عده من أصحابنا»، وهو طريق رازي.

وأما ما رواه الشيخ الطوسي عن الحجّال فقد روى بعضه عن الكليني، وروى بعضه من كتاب «أحمد بن محمّد بن عيسى» مباشرة، وهو طريق قمّي أيضاً، وروى واحدة منها عن أستاذه الشيخ المفيد^١، وهو طريق بغداديّ، وهذا يعني أنها انتقلت من الكوفة إلى قم، ثم انتقلت من قم إلى بغداد. كما أنّ ما رواه عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» فهو وإن كان قميّاً إلا أنّ الشيخ الطوسي لم يكن في قم، بل كان في بغداد، ممّا يكشف عن أنّ كتاب أحمد الأشعري انتقل من قم إلى بغداد وتلقاه الشيخ بالقبول.

وعلى أيّ حال فإنّ «سهل بن زياد» في أسانيد هذه الروايات طريق لروايات الحجّال.

٣٠. الحسن بن الحسين

ذكره النجاشي قائلاً:

الحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي ثقة، كثير الرواية. له كتاب مجموع نوادر.^٢

وهنا بعض الملاحظات ننبّه عليها:

١ - على الرغم من تصريح النجاشي بوثاقته وكثرة رواياته لا نجد له في الكتب الأربعة سوى (٦٧) سنداً لخمسین رواية، علماً أنّ بعضها مكرّر، فجاء (١٧) سنداً لاثنتي عشرة رواية في الكافي، و (٣٦) سنداً لثلاثين رواية في التهذيب، و (١٤) سنداً لاثنتي عشرة رواية في الاستبصار، ولا نجد له رواية في من لا يحضره الفقيه. وإذا حذفنا المكرّر منها تضاعف هذا العدد بلا ريب.

١. التهذيب: ج ١ ص ٦٤ ح ١٨٢، الاستبصار: ج ١ ص ١٤١ ح ٤٨٤.

٢. رجال النجاشي: ص ٤٠ الترجمة ٨٣.

٢ - من خلال النقطة السابقة يتضح أنّ المحمّدين الثلاثة أعرضوا عن كثير من رواياته، فلم يوردوا منها إلّا هذا العدد المحدود، بل إنّ الشيخ الصدوق قد أعرض عن رواياته بالمرّة في من لا يحضره الفقيه، فلم يورد منها شيئاً على الرغم من تصريح النجاشي بوثاقته، وروى عنه في كتبه الأخرى، وهو ملفت للنظر، وكاشف عن رأيه فيها، وأنّ المعيار في الحجّة عنده ليس هو مجرد وثاقة الراوي.

٣ - إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ الشيخ الكليني يرويها عنه من نسخ و طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن عبد الجبار القمي» حيث روى عنه في ستّة مواضع، وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، أربع روايات، و من طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري» ثلاث روايات، وروايتان من طريق «إبراهيم بن هاشم القمي»، ورواية واحدة من طريق «سهل بن زياد»^١. وجميع هذه الطرق قميّة، مع أنّ الكتاب كوفي.

٤ - إذا ألقينا نظرة على الرواة عن الحسن اللؤلؤي وجدنا أنّ رواية واحدة فقط من روايات الكتب الأربعة وردت عن طريق «سهل بن زياد»، ولهذا فقد يثار الشكّ في روايته عنه، لكن بمراجعة رواياته في الكتب الأخرى نجد رواية سهل عنه العديد من الروايات^٢، فروايته عنه لا ريب فيها.

٣١. الحسن بن ظريف

ذكره النجاشي قائلاً:

الحسن بن ظريف بن ناصح، كوفي، يكتنّى أبا محمّد، ثقة، سكن ببغداد وأبوه قبل. له نوادر، و الرواة عنه كثيرون...^٣.

١. الكافي: ج ٤ ص ٢٦٦ ح ٩.

٢. انظر: وسائل الشيعة: ج ١، ص ٣٣٦، ح ٨٨٦، وج ٣، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٣، وج ١١، ص ١٦، ح ١٤١٢٩، وج ١٦، ص ٢١٥، ح ٢١٣٩٤، وج ٢٤، ص ٣٣٨، ح ٣٠٧١٥.

٣. رجال النجاشي: ص ٦١ الترجمة ١٤٠.

وذكره الشيخ في رجاله^١ وفهرسته^٢ دون أن يتعرّض لمدحه أو ذمّه.

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح النقاط التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٢٧) سنداً لخمس وعشرين رواية، فروى عنه الشيخ الكليني (١٧) رواية، تسع منها عن سهل بن زياد^٣. وروى الشيخ الطوسي عنه (٧) روايات في التهذيب، أربع منها عن سهل بن زياد، ورواية واحدة في الاستبصار. ولم يرو الشيخ الصدوق عن الحسن بن ظريف شيئاً في كتاب من لا يحضره الفقيه.

٢ - الملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الشيخ الكليني عنه في الجزء السابع، وجميع ما رواه الشيخ الطوسي عنه في الجزء العاشر من التهذيب^٤، فهو مروى عن طريق سهل بن زياد. وإذا ما دققنا النظر في أبواب الكتائب المذكورين وجدناها جميعاً في أبواب الديات والقصاص، ولا نجد لـ «سهل» رواية عن الحسن بن ظريف في الأبواب الأخرى للكتائب. وهذا ما يكشف عن أنّ طريق الشيخين الكليني والطوسي إلى هذا القسم من كتاب الحسن بن ظريف هو سهل بن زياد. أو قل: إنّ مرويات سهل بن زياد من كتاب الحسن بن ظريف تمّ الاعتماد عليها من قبل هذين المحدثين الجليلين باعتبارها طريقاً للكتاب.

٣ - الملفت للنظر أنّ جميع روايات سهل بن زياد عن الحسن بن ظريف في كتابي الكافي والتهذيب هي من روايات العرض، والسند فيها واحد هو: «... سهل بن زياد، عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن رجل يقال له: عبد الله بن أيوب قال: حدّثني أبو عمرو المتطبّب، قال: عرضت هذا الكتاب على أبي عبد الله (عليه السلام) مع اختلاف يسير في العبارة الأخيرة.

٤ - بالدقّة في متون الروايات المروية عن سهل بن الحسن بن ظريف يتّضح أنّها في

١. رجال الطوسي: ص ٣٨٥ الترجمة ٥٦٧٤.

٢. فهرست الطوسي: ص ١٢٥ الترجمة ١٦٧.

٣. الكافي: ج ٧ ص ٣٢٢ ح ٩، وص ٣٣٠ ح ٢، وص ٣٣١ ح ٣، وص ٣٣٣ ح ٥، وص ٣٣٤ ح ١٠، وص ٣٣٨ ح ١١، والكافي: ج ٧ ص ٣٢٢ ح ٩، وص ٣٢٢ ح ١٢، وص ٣٢٢ ح ١، وص ٣٢٢ ح ٩.

٤. التهذيب: ج ١٠ ص ١٦٩، وص ٢٥٨، وص ٢٩٥، وص ٢٩٩.

الأصل رواية واحدة بسند واحد تم تقطيعها وتفريقها في أبواب عديدة، ويشهد لذلك أنه عبر بقوله: «وبالإسناد الأول» أو «رجع إلى الإسناد الأول».

٣٢. الحسن بن العباس بن الحريش

ذكره النجاشي قائلًا:

الحسن بن العباس بن الحريش الرازي أبو علي، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ضعيف جدًا. له كتاب: «إنّا أنزلناه في ليلة القدر»، وهو كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن يحيى، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى عنه.^١

وذكره الشيخ في رجاله في موضعين^٢، وفي فهرسته في موضعين^٣، إلا أنه لم يتعرض فيهما لمدحه أو ذمّه.

وبمراجعة رواياته تتضح النقاط التالية:

- ١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٣٨) سنداً، (٣٧) سنداً منها في الكافي، وواحد في التهذيب. وليس له في الاستبصار ومن لا يحضره الفقيه رواية.
- ٢ - إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أن (٣٦) سنداً منها مروية في الجزء الأول من أصول الكافي، وواحداً منها في الجزء السابع منه^٤.

٣ - الملفت للنظر هو أن أسانيد رواياته في الجزء الأول والبالغة (٣٦) سنداً ترجع إلى (١٢) رواية^٥، وقد رويت كلّ واحدة منها بالسند التالي: «محمد بن أبي عبد الله و محمد بن الحسن بن سهل بن زياد؛ و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الحسن بن العباس بن الحريش»، وهو مركّب من ثلاثة أسانيد، هي: «محمد بن أبي عبد الله، عن سهل

١. رجال النجاشي: ص ٦٠ الترجمة ١٣٨.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٧٤ الترجمة ٥٥٤٤، وص ٤٢٠ الترجمة ٦٠٦٧.

٣. أنظر: فهرست الطوسي: ص ١٢٦ الترجمة ١٧٠، وفهرست الطوسي: ص ١٣٦ الترجمة ١٩٨.

٤. الكافي: ج ٧ ص ٣١٧ ح ١.

٥. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٤٢ ح ١، و ص ٢٤٧ ح ٢، و ص ٢٤٨ ح ٣، و ح ٤، و ص ٢٤٩ ح ٥، و ح ٦، و ص ٢٥٠ ح ٧، و ص ٢٥١ ح ٨، و ص ٢٥٢ ح ٩، و ص ٥٣٢ ح ١١، و ص ٥٣٣ ح ١٢، و ص ٥٣٣ ح ١٣.

بن زياد، عن الحسن بن العباس بن الحريش»، «محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن العباس بن الحريش»، «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد (بن عيسى) عن الحسن بن العباس بن الحريش»، وهذا ما يكشف عن كونها مروية من ثلاثة طرق عن كتاب الحسن بن العباس بن الحريش، أحدها: رازي وهو «محمد بن الحسن الطائفي الرازي»، والآخر: كوفي وهو «محمد بن أبي عبد الله الأسدي الكوفي»، والثالث: قمّي وهو «محمد بن يحيى العطار»، وقع «سهل بن زياد» في سند طريقين منها، علماً أنّ «أحمد بن محمد بن عيسى» هو الراوي لكتاب «الحسن بن العباس بن الحريش» كما صرح النجاشي.

٤ - إذا دققنا النظر في الأبواب التي وردت فيها هذه الروايات وجدنا أنّ تسعاً منها في باب واحد وبسند واحد وبشكل متتال^١، وثلاث منها في باب واحد وبشكل متتال أيضاً، وموضوع الجميع هو التفسير، وجميعها عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وهو منسجم مع ما ذكره النجاشي، ولعلّها روايتين تمّ تقطيعهما في باين. وأمّا الرواية الأخرى فهي في الفروع^٢.

٥ - بتخريج الرواية الواردة في فروع الكافي والتي رواها الكليني بسنده التالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل، عن الحسن بن العباس»، يعلم أنّها نفس الرواية التي رواها الشيخ في التهذيب، بل رواها الشيخ الكليني في أصول الكافي^٣ بنصّ أكمل من النصّ المروي في الجزء السابع من الكافي، فهي تقطع لثلك، وإنّما أوردها بهذا المقدار لاختلاف طريقتهما، فالمقدار الذي رواه العدّة هو هذا المقدار، فأورده بهذا الشكل، وهو كاشف عن دقة الكليني وأمانته في النقل.

وبهذا يعلم أنّ جميع روايات سهل بن زياد عن الحسن بن العباس ترجع إلى رواية واحدة أو روايتين قطعها المحدثون، كما يعلم سبب اعتماد الكليني على رواياته، مع كونه ضعيفاً جداً.

١. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٥٢ ح ١ - ٩.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٥٣٢ ح ١١، وص ٥٣٣ ح ١٢، وح ١٣.

٣. المصدر السابق: ج ٧ ص ٣١٧ ح ١.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٤٧ ح ٢.

٣٣. الحسن بن عطية

ذكره النجاشي بقوله:

الحسن بن عطية الحنّاط، كوفي مولى، ثقة، وأخواه أيضاً محمد وعلي [و] كلّهم رَوَوْا عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو الحسن بن عطية الدغشي المحاربي، أبو نواب، ومن ولده علي بن إبراهيم بن الحسن، روى عن أبيه، عن جده، ما رأيت أحداً من أصحابنا ذكر له تصنيفاً.^١

وذكره الشيخ في الفهرست فقال:

الحسن بن عطية الحنّاط. له كتاب رويناه بالإسناد عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنه.^٢ كما ذكره في رجاله في عدّة مواضع^٣، وصرح بأنّه كوفي، ولم يتعرّض لمدحه أو ذمّه. وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة اتّضح ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٣٥) سنداً لإحدى وثلاثين رواية، منها (١٩) رواية في الكافي، و (٨) روايات في التهذيب، وروايتان في الاستبصار، وروايتان في من لا يحضره الفقيه. ولم يرد سهل بن زياد إلّا في طريق واحد منها^٤.

٢ - روى الشيخ الكليني روايات الحسن بن عطية بطرق عديدة، فرواها عن «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير» في ثلاثة عشر موضعاً، كما روى في ثلاثة مواضع عن «أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير»، وكلاهما طريق قمّي، والنسخة المعتمدة فيهما هي كتاب ابن أبي عمير، وهو مصدر بغداديّ. وروى في موضع واحد عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»^٥، وهي نسخة رازية، وكتاب سهل قمّي. وبهذا يتّضح أنّ طرق الكليني إلى روايات الحسن بن عطية طريقان قمّيان وطريق رازي.

٣ - عبارة النجاشي صريحة في أنّ الحسن بن عطية من الرواة عن أبي عبد الله عليه السلام، و

١. رجال النجاشي: ص ٤٦ الترجمة ٩٣.

٢. فهرست الطوسي: ص ١٣٢ الترجمة ١٨٨.

٣. رجال الطوسي: ص ١٨٠ الترجمة ٢١٦٣، وص ١٨٣ الترجمة ٢٢٢٢، وص ١٩٥ الترجمة ٢٤٣٨.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٤٨٩ ح ١٠.

٥. المصدر السابق: ح ١٠.

سهل بن زياد لا يمكن أن يروي عمّن كان في هذه الطبقة. وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها الحسن بن عطية عثرنا على السند التالي والذي يروي فيه سهل عن الحسن بن عطية بواسطتين: الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الحجاج، عن محمد بن عمر الهمداني، عن ابن عطية، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام ^١.

وهذا هو الأوفق بالطبقة، لكن عدّ في برنامج «دراية النور» كلاً من «سهل بن زياد» و «محمد بن عمر الهمداني» ضمن الرواة عن الحسن بن عطية ^٢ دون التعليق على أحدهما بشيء، وهو غريب. وعلى أيّ حال فإنّ عدّ الحسن بن عطية من مشايخ سهل بن زياد ممّا لا يمكن الموافقة عليه.

٣٤. الحسن بن علي بن عثمان

لم يرد هذا العنوان في كتب الرجال. وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - ورد هذا العنوان ضمن أربعة أسانيد من كتاب الكافي ^٣، ورد سهل بن زياد في سند الأخير منها فقط.

٢ - لم أجد عنوان «الحسن بن علي بن عثمان» في مصادر الرجال والفهارس، وإنّما الموجود فيها هو أحد العناوين التالية: «الحسن بن أبي عثمان» ^٤، و «الحسن بن علي بن أبي عثمان» ^٥ وكلاهما واحد، وهو الملقّب بـ «سجادة». و «الحسن بن علي بن النعمان»، المتقدّم قبل قليل، فهل هذا رجل آخر أم أحد المذكورين ؟ للإجابة عليه نسلطّ الأضواء على هذا العنوان من بعض الجهات فنقول:

١. ثواب الأعمال: ص ٢٢، وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٢٦ ح ١٦٩١.

٢. أنظر حقل: الأسناد / الراوي / الحسن بن عطية.

٣. أنظر: ج ١ ص ١١٣ ح ٢ و ٣، و ج ٤ ص ٥٥١ ح ٢، و ج ٨ ص ٢٥٧ ح ٣٦٩.

٤. رجال النجاشي: ص ٦١ الترجمة ١٤١. وكتب في ترجمته قائلًا: «الحسن بن أبي عثمان الملقّب سجادة، أبو محمد، كوفي ضعفه أصحابنا، وذكر أنّ أباه علي بن عثمان روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام...».

٥. فهرست الطوسي: ص ١٢٤ الترجمة ١٦٥، وصرح بأنّه الملقّب بسجادة.

١ - إذا راجعنا الأسانيد المذكورة في طبعة الكافي المحققة في مركز أبحاث دار الحديث وجدنا اختلافها بعض الشيء عن الطبعة المعروفة، وهي كالتالي:

العنوان الوارد في السند الأول منها هو: «الحسن بن علي بن عثمان» وهو مطابق للطبعة المعروفة، إلا أنه تم التعليق عليه في الهامش بما يلي:

في التوحيد والعيون والمعاني: الحسن بن علي بن أبي عثمان^١.

وظاهر هذه العبارة اتفاق نسخ الكافي على هذا العنوان، وإلا لذكر اختلاف النسخ. وبما أن السند الثاني منها معلق على الأول، فهو نظيره. وعلى أي حال فالمراد من العنوانين واحد كما ظهر قبل قليل.

والموجود في السند الثالث منها: «الحسن بن علي بن عمر»^٢، وهو مخالف للموجود في الطبعة المعروفة، وقد تم التهميش عليه بما يلي:

هكذا في (بف، جر) والوافي، وفي (ى، بث، ببح، بس، جد، جن) والمطبوع والوسائل: (عثمان)، وهو سهو؛ فإنه لم يذكر في أولاد علي بن الحسين عليه السلام - سواء أكان من المعقبين أو غيرهم - من يسمّى بعثمان. وأما ما ورد في كامل الزيارات، ص ١٦، ح ٣؛ و ص ١٩، ح ٨ من نقل الخبر عن علي بن الحسين [العلوي] بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فهو سهو أيضاً؛ فإنه لم يذكر في أولاد علي بن عمر المعقبين من يسمّى بالحسين. راجع: تهذيب الأنساب، ص ١٨٥. يؤيد ذلك أن الخبر ورد في البحار، ج ٩٧، ص ١٥٣، ح ٢٠، وفيه: (علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين). وأما الحسن بن علي بن عمر - كما في ما نحن فيه - أو علي بن الحسن بن عمر، فلم نجد لترجيح أحدهما على الآخر دليلاً.

والموجود في السند الرابع منها مطابق للطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشي^٣. وظاهره سلامة السند من الخلل.

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١ ص ٢٧٦ ح ٣٠٩.

٢. المصدر السابق: ج ٩ ص ٢٥٣ ح ٨١٠١.

٣. المصدر السابق: ج ١٥ ص ٥٨٢ ح ١٥١٨٤.

٢ - بتخريج الرواية الأخيرة والمروية في روضة الكافي نجدها كذلك في بحار الأنوار نقلاً عن الكافي^١، وكذلك في فرج المهموم نقلاً عن الكافي^٢، وهو كاشف عن أن النسخة المطبوعة من الكافي موافقة للنسخة التي كانت عند العلامة المجلسي وعند السيد ابن طاووس.

٣ - قال السيد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث تحت عنوان «الحسن بن علي بن عثمان»: «روى عن أبي عبد الله المدائني، وروى عنه سهل بن زياد، الروضة: الحديث ٣٦٩....» ثم قال: «أقول: الظاهر اتحاده مع الحسن بن علي بن عثمان سجادة الآتي»^٣. فاستظهر اتحاده مع الملقب بـ «سجادة» في المواضع الثلاث أجمع.

٤ - في برنامج «درية النور» تم التعامل مع هذا العنوان بشككين، حيث عدّ الوارد في السند الأول والثاني «الحسن بن علي بن أبي عثمان»، والوارد في السند الثالث مردداً بين «الحسن بن علي بن فضال»، و«الحسن بن علي بن النعمان»^٤.

بعد هذه المقدمات يقع السؤال التالي: هل أنّ عنوان «الحسن بن علي بن عثمان» الوارد في الأسانيد المذكورة متحد مع الملقب بـ «سجادة»، وتصحيف عنه، وأنّ الصحيح فيه هو «الحسن بن علي بن أبي عثمان»، أم أنّه عنوان لشخص آخر؟
بمراجعة الطرق الواردة في الفهارس نجد أنّ طريق النجاشي إلى كتاب الحسن بن علي بن أبي عثمان هو ما ذكره بقوله:

له كتاب نوادر أخبرناه إجازة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، عن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل في حال استقامته عن الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة.^٥

وبمقارنته مع السند الوارد في الكافي يتّضح اتحادهما من «أحمد بن إدريس» فما بعد،

١. بحار الأنوار: ج ٥٥ ص ٢٤٨ ح ٢٩.

٢. فرج المهموم: ص ٩٠.

٣. معجم رجال الحديث: ج ٥ ص ٤٣ الترجمة ٢٩٧٨.

٤. أنظر: حقل الأسناد / السند.

٥. رجال النجاشي: ص ٦١ الترجمة ١٤١.

أو قل: إنَّ الشيخ الكليني روى عن كتاب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان بنفس الطريق الذي اعتمده النجاشي في رواية الكتاب؛ وبهذا يتّضح أنَّ الحسن بن عليّ بن عثمان الوارد في السند الأوّل، والثاني هو تصحيف عن الحسن بن عليّ بن أبي عثمان، وبه يظهر صحّة ما ورد في معجم رجال الحديث وبرنامج «دراية النور».

وأما السند الوارد في الروضة والذي ورد فيه سهل بن زياد فإنّه ينتهي إلى «أبي عبد الله المدائني»، وهو غير مذكور في الفهارس؛ لعدم تصنيفه في الحديث، كما أنّه لم يرو شيئاً من المصنّفات.

هذا بلحاظ الطرق، وأما بلحاظ الأسانيد فلا نجد رواية «سهل بن زياد عن الحسن بن عليّ بن عثمان» في شيء من كتب الحديث سوى هذه الرواية، وبهذا - مضافاً لما تقدّم - يقوى احتمال التصحيف فيه أيضاً، فلا بدّ من ملاحظة الاحتمال الأقوى من بين الاحتمالات المطروحة، فنقول:

الاحتمالات المطروحة في معجم رجال الحديث وبرنامج «دراية النور» ثلاثة؛ هي: «الحسن بن عليّ بن فضال»، «الحسن بن عليّ بن النعمان»، «الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»، فسألني نظرة سريعة على روايات هؤلاء:

١ - مجموع روايات الحسن بن عليّ بن النعمان في الكافي هو ثمان روايات، روايتان منها عن سهل بن زياد^١.

٢ - مجموع روايات الحسن بن عليّ بن أبي عثمان في الكافي هو ستّ روايات، ليس في شيء منها رواية سهل بن زياد عنه.

٣ - روايات الحسن بن عليّ بن فضال في الكافي تعدّ بالمنات، منها (٣٩) رواية عن سهل بن زياد.

وعلى ضوء حساب الاحتمالات فإنّ أقوى الاحتمالات هو الأخير، وعلى تقديره يكون متّحداً مع الآتي.

١. الكافي: ج ٤ ص ٤٠٩ ح ١٤، وج ٥ ص ٥٦٩ ح ٥٧.

قال النجاشي:

وقال الشيخ في فهرسته:

وباللقاء نظرة على رواياته يتضح ما يلي:

٢ - مجموع الأسانيد التي رواها «سهل بن زياد» عن ابن فضال هو (٥٨) سنداً، (٤٧) منها في الكافي^٢، و (٨) في التهذيب، و (٣) في الاستبصار.

٣. الكافي: ج ١ ص ٤٥٠ ح ٣٥، وج ٢ ص ٤٨٢ ح ٢، وص ٦١٣ ح ٣، وج ٣ ص ١١٩ ح ١، وص ١٢٨ ح ١، وص ١٧٩ ح ١، وص ٢٢٢ ح ١، وص ٢٢٥ ح ٨، وص ٢٣١ ح ١، وص ٢٣٣ ح ١، وص ٢٤٢ ح ٢، وص ٢٤٣ ح ٢، وج ٤ ص ٤١٢ ح ٥، وص ٥٤٥ ح ٢٨، وج ٥ ص ٧١ ح ٤، وص ١٢٠ ح ٤، وص ١٢٠ ح ٥، وص ٢١٦ ح ١٥، وص ٢٧٢ ح ٥، وص ٣١٠ ح ٢٨، وص ٤٦٠ ح ٥، وج ٦ ص ٢٤٨ ح ٥، وص ٢٦٦ ح ٥، وص ٣٢٤ ح ٧، وص ٤٩٣ ح ١، و ج ٨ ص ٧٩ ح ٣٥، وص ٨٠ ح ٣٦، وص ٨٠ ح ٣٧، وص ٨١ ح ٣٨، وص ١٢٩ ح ١٠٠، وص ١٣١ ح ١٠٢، و

٣ - إذا ألقينا نظرة على روايات الحسن بن علي بن فضال في الكافي وجدنا أنّ الكليني يرويها من طرق عديدة، فأكثر ما يرويها عنه هو من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى»، حيث تبلغ الأسانيد المروية عن هذا الطريق (٤٣٩) سنداً، كما جاء (٦٩) سنداً منها من طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي». نعم، يوجد (٣٥) سنداً مردّداً بين أحمد البرقي وأحمد الأشعري. كما جاء (٦٢) سنداً منها من طريق «محمد بن عبد الجبار القمي»، و (٥٤) سنداً من طريق «إبراهيم بن هاشم»، و (٤٧) سنداً من طريق «سهل بن زياد»، وجميع هذه الطرق قميّة. وجاءت الأسانيد الأخرى والبالغة حوالي (٦٠) سنداً من طرق أخرى.

وباللقاء نظرة على طرق الكليني إلى هذه النسخ يتضح أنّه روى عن «أحمد بن محمد بن عيسى» من ثلاث طرق؛ فأغلب ما رواه عنه هو عن طريق أستاذه «محمد بن يحيى العطار»، حيث روى عنه في (٣٨٤) سنداً. وأمّا ما رواه من نسخة سهل بن زياد، فإنّ طريقه إلى جميع رواياته -إلا رواية واحدة^١ - هو «عدة من أصحابنا»، وبه يتضح سبب اعتماد الكليني على هذا الطريق.

٤ - النقطة الأخرى في هذا المجال هي أنّ «سهل بن زياد» يروي عن «ابن فضال» بصورة مباشرة، لكننا نجد أربع روايات رواها عنه بواسطة من يلي ذكره، فلا بدّ من تنقيح هذه الأسانيد ودراستها ليعلم حالها من جهة، ويعلم أيضاً حال هؤلاء وهل أنّهم من مشايخ سهل أم لا، وهؤلاء هم:

١ - بكر بن صالح^٢، وقد تقدّم الكلام فيه في محلّه.

٢ - عمرو بن سعيد المدائني^٣، وسيأتي الكلام فيه في محلّه.

٣ - معاوية بن حكيم^٤، وسيأتي الكلام فيه في محلّه.

وأما حال هذه الأسانيد فنوكله إلى محلّه.

→ و.ص ١٦٠ ح ١٦٠، و.ص ١٦٠ ح ١٦٢، و.ص ١٦٦ ح ١٨١، و.ص ٢٣٧ ح ٣١٧، و.ص ٢٤٠ ح ٣٢٨، و.ص ٢٥٧ ح ٣٦٩، و.ص ٣١٥ ح ٤٩٥.

١. فإنّ طريقه إليها أستاذه «محمد بن الحسن الطائفي الرازي». أنظر: الكافي: ج ١ ص ٤٥٠ ح ٣٥.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٢٨٩ ح ١٠، و.ج ٨ ص ٧٩ ح ٣٤.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٢٣ ح ٨.

٤. المصدر السابق: ج ٥ ص ١٨٧ ح ١٢.

٣٦. الحسن بن علي بن النعمان

قال النجاشي في حقه:

الحسن بن علي بن النعمان، مولى بني هاشم، أبوه علي بن النعمان الأعلم، ثقة

ثبت. له كتاب نوادر، صحيح الحديث، كثير الفوائد....^١

وشيهه عن الشيخ في الفهرست^٢. وبمراجعة ما رواه في الكتب الأربعة نقف على

الأمر التالية:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٣٦) سنداً، (٩) أسانيد لثمان

روايات منها في الكافي، وواحداً في من لا يحضره الفقيه، و (١٨) سنداً لستة عشر رواية في

التهذيب، و (٨) أسانيد لسبع روايات في الاستبصار.

٢ - الطرق التي اعتمدها الكليني للرواية من كتاب الحسن أربعة، هي طريق «أحمد بن

محمد بن عيسى الأشعري» حيث اعتمده في ثلاث مواضع، وطريق «سهل بن زياد» الذي

اعتمده في ثلاث مواضع أيضاً^٣، وطريق «عمران بن موسى الزيتوني» الذي اعتمده في

موضع واحد، وهذه الطرق الثلاث قمية. كما اعتمد طريق «محمد بن سالم» في موضعين،

وهو طريق سجستاني. علماً أن الكليني روى عن «أحمد بن محمد بن عيسى» بواسطة

أستاذه «محمد بن يحيى»، وعن «سهل» بواسطة «عدة من أصحابنا».

٣٧. الحسن بن علي الوشاء

ذكره النجاشي قائلاً:

الحسن بن علي بن زياد الوشاء، بجلي كوفي، قال أبو عمرو: ويكنى بأبي محمد

الوشاء، وهو ابن بنت إلياس الصيرفي، خزاز من أصحاب الرضا عليه السلام، وكان من

وجوه هذه الطائفة، روى عن جدّه إلياس.^٤

١. رجال النجاشي: ص ٢٠ الترجمة ٨١.

٢. فهرست الطوسي: ص ١٣٨ الترجمة ٢٠١.

٣. الكافي: ج ٢ ص ٢٠٩ ح ١٢، ج ٥ ص ٥٦٩ ح ٥٧، ج ٨ ص ٢٥٧ ح ٣٦٩.

٤. رجال النجاشي: ص ٢٩ الترجمة ٨٠.

وذكره الشيخ في رجاله قائلاً:

الحسن بن عليّ الخزاز، ويعرف بالوشاء، وهو ابن بنت إلياس، يكتنّى أبا محمّد، و كان يدّعي أنّه عربي كوفي، له كتاب.^١
كما ذكره في فهرسته^٢ دون مدح أو ذمّ.

وبملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نصل إلى النتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٨٩٣) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب، وجاءت موزّعة بالنحو التالي: ورد (٥٥٨) سنداً منها في الكافي، و (١٧) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٢١٥) سنداً في التهذيب، و (١٠٣) أسانيد في الاستبصار.
٢ - إذا ألقينا نظرة على ما رواه الكليني عن الوشاء لاحظنا أنّه يروي عنه من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «المعلّى بن محمّد البصري» حيث اعتمده في (٤١٦) سنداً، وروى عنه من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» في (٧٠) موضعاً، وهذا الطريق نفس طريق النجاشي والشيخ الطوسي لكتاب الوشاء. وروى من طريق «سهل بن زياد» (١٧) رواية^٣، وطريقه إليها جميعاً هو «عده من أصحابنا»، سوى رواية واحدة حيث رواها عن «عليّ بن محمّد»^٤.

٣ - جميع ما رواه الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد عن الوشاء» فقد رواه عنه مباشرة ومن دون واسطة، سوى رواية واحدة حيث رواها عنه بالسند التالي: «عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عتبة، عن الحسن الخزاز، عن الوشاء أبي الفرج، عن أبيان بن تغلب»^٥، وهذا ما يثير الشكّ تجاه هذا السند؛ إذ أنّ رواية سهل عن الوشاء بصورة مباشرة

١. رجال الطوسي: ص ٣٥٤ الترجمة ٥٢٤٤.

٢. فهرست الطوسي: ص ١٣٨ الترجمة ٢٠٢.

٣. الكافي: ج ٢ ص ٥١ ح ٢، و ص ١١٦ ح ١٨، و ص ١٨٦ ح ٣، و ص ٤٦٩ ح ٥، و ج ٣ ص ١٧٣ ح ٣، و ص ٢٦٤ ح ٣، و ج ٤ ص ١٢٤ ح ٦، و ج ٥ ص ١٢٠ ح ٤، و ص ١٢٤ ح ٩، و ص ٣٦٧ ح ١، و ج ٦ ص ٤٣٢ ح ٨، و ص ٤٥١ ح ٤، و ص ٥١١ ح ١١، و ص ٥١٤ ح ١، و ج ٧ ص ٢٧٤ ح ٣، و ج ٨ ص ١٦١ ح ١٦٥، و ص ٢٤٠ ح ٣٢٨.

٤. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٦٤ ح ٣.

٥. المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٧١ ح ٢.

هذا العدد تعني أنّ طباقته تالية لطبقة الوشاء مباشرة، وهذا السند يعني وجود الفاصل الزمني الواسع بينهما بحيث يروي عنه بواسطتين، ولهذا فلا بدّ من دراسة ذلك، ليتّضح هل أنّ الوشاء من مشايخ سهل أم أنّ المشكلة في هذا السند؟ فنقول:

- أ- عنوان «الوشاء» يراد به «الحسن بن عليّ الوشاء» كما صرّح به العلامة وابن داود^١.
 ب- لا يوجد في كتب الرجال من اسمه «الوشاء» وكنيته «أبو الفرج» كالذي نجده في السند المذكور، وأمّا «الحسن بن عليّ الوشاء» فكنيته «أبو محمّد» كما صرّح به الشيخ^٢ والنجاشي^٣.

ج- ذكر السيّد البروجردي رحمته الله هذا السند - في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» - دون التعليق عليه بشيء^٤، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

د- قال السيّد الخوئي رحمته الله في ترجمة «إبراهيم بن عقبة» وتحت عنوان «طباقته في الحديث» ما يلي:

وقع إبراهيم بن عقبة، بهذا العنوان في أسناد عدّة من الروايات تبلغ خمساً وعشرين رواية، فقد روى عن أبي جعفر (الجلاد) رحمته الله، وأبي الحسن الثالث عليه السلام، وإسماعيل بن سهل، و... وروى عنه أحمد بن محمّد بن خالد، وسلمة بن خطاب، وسهل بن زياد...^٥

وهو دالّ على سلامة السند المذكور في المقطع التالي: «عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْخَزَّازِ». وإن كان في السند إشكال فهو في غير هذا المقطع.

ه- إذا راجعنا هذا السند في برنامج «درية النور» وجدنا فيه إشكالاً؛ فلو جعلنا المؤشّر على اسم «الحسن الخزّاز» ظهرت لنا العبارة التالية: «الحسن بن عليّ الوشاء، إمامي ثقة جليل»، وإذا جعلنا المؤشّر على اسم «الوشاء أبي الفرج»، ظهرت لنا العبارة التالية «هذا

١. أنظر: رجال ابن داود: ص ٣٩١، الخلاصة: ص ٢٧١ الرقم ١٣.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٥٤ الترجمة ٥٢٤٤.

٣. رجال النجاشي: ص ٣٩ الترجمة ٨٠.

٤. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص ٢٦٧.

٥. معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٢٦٠ الترجمة ٢١٥.

العنوان محرف، والمراد به الحسن بن عليّ الوشاء (إمامي ثقة جليل) عن عيسى أبي الفرج السندي». وعليه فالصحيح فيه من وجهة نظر المتخصصين المشرفين على البرنامج هو: «... عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْخَزَّازِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ».

و- الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، إلا أنه تم التهميش عليه بما يشعر بالخلل فيه، وأن الظاهر كونه كالتالي: «...عن إبراهيم بن عقبة عن الحسن الخزاز الوشاء، عن أبي الفرج...»^١. وهذا يعني عدم وجود نسخة صحيحة من هذه الجهة وإلا لأشير إليها.

ز - من خلال البحث في كتب الحديث وتخريج الرواية ننتمي لما يلي:

١ - رواها كل من الشيخ الحرّ في وسائل الشيعة^٢ والسيد ابن طاووس في «فرحة الغري»^٣ نقلًا عن الكافي بنفس السند السابق، وهذا يعني اتفاق نسختيهما مع المطبوعة في هذا الجانب.

٢ - رواه الشيخ الطوسي باختلاف يسير وبسند آخر هو كالتالي: «وَعَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبَاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدِ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ، عَنْ خَالِهِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُبَارَكِ الْخَزَّازِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) «...» وهو مؤيد لوجود الخلل في السند محلّ الكلام؛ فإن الراوي له هو «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازُ» لا «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ عَنْ الْوَشَاءِ»، والمراد بالحسن الخزاز هو الحسن بن عليّ الوشاء^٤.

٣. رواها ابن قولويه في كامل الزيارات بالشكل التالي: «حَدَّثَنِي أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٩ ص ٢٩٩ ح ٨١٥٦.

٢. وسائل الشيعة: ج ١٤ ص ٤٠٠ ح ١٩٤٥٧.

٣. «... عن محمد بن يعقوب الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن الحسن الخزاز عن الوشاء أبي الفرج، عن أبان بن تغلب» فرحة الغري: ص ٥٧.

٤. تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٣٤ ح ١٥، وسائل الشيعة: ج ١٤ ص ٣٩٨ ح ١٩٤٥٤ نقلًا عن الشيخ الطوسي.

٥. الذي يشهد بكون الخزاز هو الوشاء روايته عن خاله «يعقوب بن الياس»، وهذا يعني أن الياس جدّه لأمه، وجاء في ترجمة الوشاء قول الشيخ: «الحسن بن عليّ الخزاز، ويعرف بالوشاء، وهو ابن بنت الياس».

جميعاً، عن الحسن بن مئيل، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عقبة، عن الحسن الخزاز الوشاء، عن أبي الفرج، عن أبان بن تغلب^١. وهذا يعني وجود الخلل في سند النسخة المطبوعة من الكافي، صحيحه عدم وجود «عن» قبل «الوشاء»، وإنما الوشاء لقب للحسن الخزاز.

٤. رواها العلامة المجلسي في بحار الأنوار نقلاً عن كامل الزيارات كما يلي: «أبي و ابن الوليد معاً، عن ابن مئيل، عن سهل، عن إبراهيم بن عقبة، عن الوشاء، عن أبي الفرج، عن أبان بن تغلب^٢. وهو نظير سابقه، يعني وجود الخلل في سند النسخة المطبوعة من الكافي.

إذا تم ما ذكرناه اتضح عدم رواية سهل بن زياد بواسطتين عن الوشاء، وإنما هي من روايته عنه بواسطة واحدة، مع روايته عنه مباشرة أيضاً، وهو أمر ممكن، بل واقع خارجاً في غيره من الرواة. وبه يتضح أنه لا إشكال من جهة السند المشار إليه في رواية سهل عن الوشاء بصورة مباشرة، وكونه من مشايخه.

٣٨. الحسن بن علي بن يقطين

قال النجاشي:

الحسن بن علي بن يقطين بن موسى، مولى بني هاشم، وقيل: مولى بني أسد، كان فقيهاً متكلماً، روى عن أبي الحسن والرضا عليه السلام. وله كتاب مسائل أبي الحسن موسى عليه السلام...^٣.

وشبيهه عن الشيخ في الفهرست^٤. وقال في رجاله: «الحسن بن علي بن يقطين ثقة»^٥.

وفي المقام بعض الملاحظات نشير إليها فيما يتعلق بروايات «الحسن بن علي بن يقطين»:

١. كامل الزيارات: ص ٣٤ ح ٥.

٢. بحار الأنوار: ج ٩٧ ص ٢٤١ ح ٢٠.

٣. رجال النجاشي: ص ٤٥ الترجمة ٩١.

٤. فهرست الطوسي: ص ١٢٥ الترجمة ١٦٦.

٥. رجال الطوسي: ص ٣٥٤ الترجمة ٥٢٤٦.

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٤٥) سنداً، (٣٧) منها في الكافي، و (٦٩) منها في التهذيب، و (٣٩) منها في الاستبصار.

٢ - بمراجعة رواياته في الكافي يتضح أنَّ الشيخ الكليني يروي من طرق عديدة؛ عن الحسن بن علي بن يقطين، وأنَّ أكثر ما يرويه عنه فهو من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى»، حيث روى عنه (١١) سنداً، ومن طريق «محمد بن عيسى بن عبيد» (٥) أسانيد، وروى نفس العدد من طريق «منصور بن العباس الرازي»، و (٣) أسانيد من طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، ومن طريق «سهل بن زياد» رواية واحدة^١، وله روايات أخرى من طرق أخرى.

٣ - من خلال التدقيق في الأسانيد المروية عن الحسن بن علي بن يقطين يتضح أنَّ «سهل بن زياد» وقع في طريق سَنَةِ منها بواسطة^٢، وعدم وجود الوساطة في أحدها فقط، من هنا يثار احتمال وجود سقط في هذا السند وعدم رواية سهل بن زياد عن الحسن بن علي بن يقطين بصورة مباشرة. وممَّا يقوِّي هذا الاحتمال أنَّه لا توجد لسهل بن زياد رواية عن الحسن بن علي بن يقطين في شيء من مصادر الحديث غير هذه الرواية. ولأجل التعرّف على حال هذا السند نرى من الضروري تسليط الأضواء على بعض جوانب الرواية، فنقول:

أ - لم يذكر الرجاليون تاريخ وفاة الحسن بن علي بن يقطين لكن مقتضى روايته عن الإمامين الهمامين الكاظم والرضا عليهما السلام هو أنَّه كان حيّاً أواخر القرن الثاني أو أوائل القرن الثالث، مع أنَّ وفاة سهل بن زياد حوالي ٢٧٠، وهذا الفاصل يمثل طبقتين، مع أنَّه في هذا السند طبقة واحدة.

إلا أنَّ الذي يضعف ذلك هو أنَّنا نجد في مشايخ سهل بعض أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

ب - روى الشيخ الحرّ العاملي هذه الرواية نقلاً عن الكافي بنفس النصّ والسند^٣، وهو

١. الكافي: ج ٦ ص ٤١٢ ح ١.

٢. ففي ثلاثة مواضع رواها عنه بواسطة «محمد بن عيسى بن عبيد» الكافي: ج ٢ ص ١٠٦ ح ٥، وج ٥ ص ٣١٧ ح ٥٢، وج ٦ ص ٤٦٠ ح ٣، وفي موضعين بتوسط «منصور بن العباس» (الكافي: ج ٤ ص ٥٤١ ح ٥، وج ٦ ص ٤٠٥ ح ٣). وفي موضع منها بتوسط «محمد بن أحمد» (الكافي: ج ١ ص ٤٦٦ ح ٩).

٣. وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣٤٣ ح ٣٢٠٧٨.

كاشف عن مطابقة نسخته لنسخة الكافي المعروفة.

ج - الموجود في الطبعة الجديدة لكتاب الكافي والمحققة في مركز أبحاث دار الحديث هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة^١.

د - ذكر السيد البروجردي هذا السند في كتابه ترتيب أسانيد الكافي دون التعليق عليه^٢.

هـ - روى الشيخ الكليني هذه الرواية مرة أخرى في نفس الباب وبسند آخر بعد هذه الرواية مباشرة، سندها كالتالي: «محمّد بنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي (عليه السلام) ...»^٣. وهو شاهد لعدم سقوط شيء من السند المذكور؛ حيث إن «سهل بن زياد» معاصر لـ «أحمد بن محمد بن عيسى»، وكلاهما يروي الرواية عن الحسن بن علي بن يقطين.

فمن خلال هذه الأمور يتّضح أنّ «سهل بن زياد» ممّن يروي عن «الحسن بن علي بن يقطين».

٣٩. الحسن بن محبوب

قال الشيخ في الفهرست:

الحسن بن محبوب السّراد، ويقال له: الزّاد، يكنّى أبا عليّ، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وروى عن ستّين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان جليل القدر يعدّ في الأركان الأربعة في عصره. له كتب كثيرة...^٤.

وهنا بعض النقاط جدية بالالتفات:

١ - لا ريب في عظمة وجلالة الحسن بن محبوب، وكثرة كتبه الحديثية وشهرتها كما يظهر من مراجعة فهرستي الشيخ والنجاشي وعبارات الرجالين، إلّا أنّ الملفت للنظر والباعث للعجب هو عدم ترجمة النجاشي له، خاصّة وأنّ كتبه كثيرة ومشهورة؛ ولهذا قال

١. أنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٢ ص ٧١٨ ح ١٢٣٠٣.

٢. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص ٤٧٤.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٤١٢ ح ٢.

٤. فهرست الطوسي: ص ١٢٢ الترجمة ١٦٢.

السيد الخوني:

بقي هنا شيء، وهو أنّ النجاشي لم يتعرض لترجمة الحسن بن محبوب، ولا يظهر وجه لذلك إلا أن يكون قد غفل عن ذلك، أو أنه سقطت ترجمته عن نسخة المستسخ لكتابه، وإلا فلا يحتمل أنّ النجاشي لم يطلع على كتاب الحسن بن محبوب، كيف وقد ذكر في ترجمة جعفر بن بشير أنّ له كتاب المشيخة مثل كتاب الحسن بن محبوب إلا أنه أصغر منه؟ وأيضاً ذكر في ترجمة داود بن كورة أنه بؤب كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السرد على معاني الفقه.^١

٢ - روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم، فتكرّر اسمه في (٣٦٣٨) مرة في الكتب الأربعة، جاءت ضمن (١٨٢٧) سنداً من أسانيد الكافي، و (٣٢٥) سنداً من أسانيد الفقيه، و (١١١١) سنداً من أسانيد التهذيب، و (٣٧٥) سنداً من أسانيد الاستبصار.

٣ - الملفت للنظر في رواياته أنّها جاءت مفرقة على أجزاء الكتب المذكورة ولم تنحصر في أجزاء خاصة^٢، ممّا يفصح عن تنوّعها وشموليتها لجميع الأبواب أو غالبها. نعم، رواياته في بعض الأبواب أكثر من غيرها نظير رواياته في الجزء السابع من الكافي، والبالغة (٤٨٩) سنداً.

٤ - روى الكليني من طرق عديدة عن ابن محبوب أهمّها: «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث روى عنه (٨٦٥) سنداً، وطريق «سهل بن زياد» حيث روى عنه (٤١٩) سنداً، وطريق «إبراهيم بن هاشم» حيث روى عنه (٣٩٤) سنداً، وطريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» حيث روى عنه (٣٤) سنداً، كما جاء (٦٧) سنداً بعنوان «أحمد بن محمّد» المردّد بين الأشعري والبرقي. وجميع هذه الطرق قميّة.

٥ - من خلال التدقيق في الأسانيد المروية عن سهل بن زياد يتّضح أنّ الكليني روى (٣٨١) سنداً منها عن طريق «عدّة من أصحابنا»، و (٢٣) سنداً منها عن طريق أستاذه «عليّ

١. معجم رجال الحديث: ج ٥ ص ٩٢.

٢. على سبيل المثال: إذا راجعت الكافي وجدت اسمه في (١٢٦) سنداً في الجزء الأول، و (٢٩٦) سنداً في الجزء الثاني، و (١٢٧) سنداً في الجزء الثالث، و (١٥٣) سنداً في الجزء الرابع، و (٣٠٨) أسانيد في الجزء الخامس، و (٢٢١) سنداً في الجزء السادس، و (٤٨٩) سنداً في الجزء السابع، و (١٠٧) أسانيد في الجزء الثامن.

بن محمد»، و (١٢) سنداً منها عن طريق أستاذه «محمد بن الحسن الطائفي»، وجميع هؤلاء رازيون. كما روى (٣) أسانيد منها عن طريق أستاذه «علي بن إبراهيم» وهو طريق قمّي. وبهذا يتبين أنّ الشيخ الكليني اعتمد في الغالب على طرق رازية فيما رواه عن سهل بن زياد. ٦ - إذا ألقينا نظرة أخرى على روايات سهل عن ابن محبوب وجدنا أنّ (١٤٤) سنداً منها مروية «عن سهل، عن ابن محبوب، عن علي بن رناب»، والظاهر أنّ أصلها من كتاب ابن رناب، ورواها الحسن بن محبوب عن كتاب ابن رناب. ويشهد لذلك أنّ الحسن بن محبوب هو الراوي لكتب ابن رناب على ما صرح به النجاشي^١. وبهذا يتضح أنّ روايات سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب هي طريق لكتبه أو كتب ابن رناب.

٤٠. الحسن بن موسى الخشاب

قال النجاشي في حقه: «الحسن بن موسى الخشاب، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، له مصنفات منها...»^٢.

وهنا بعض النقاط الملفتة للنظر:

- ١ - من الغريب جداً أنّه على الرغم من تصريح النجاشي بكثرة رواياته وتعدد مصنفاته وآتة غزير العلم ومن وجوه الأصحاب، لا نجد له في الكافي سوى (٣٦) رواية، وفي من لا يحضره الفقيه روايتين فقط، وفي التهذيب (٦٣) رواية، وفي الاستبصار (٣٢) رواية.
- ٢ - الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب الحسن بن موسى الخشاب عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق «حميد بن زياد الكوفي»، حيث روى عنه (١٤) سنداً، ثم طريق «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، حيث روى عنه (٧) أسانيد، وروى من طريق «سهل بن زياد» رواية واحدة بسندين^٣، وأما بقية رواياته عنه فقد رواها من طرق أخرى. علماً أنّ أغلب الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب الخشاب هي طرق قمّية.

١. أنظر: فهرست النجاشي: ص ٢٥٠ الترجمة ٦٥٧.

٢. رجال النجاشي: ص ٤٢ الترجمة ٨٥.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٢٧ ح ٦.

٣ - الملفت للنظر أننا لا نجد في الأسانيد المذكورة رواية واحدة عن «عدة من أصحابنا»، وهذا ما يكشف لنا عن عدم رواية العدة عن الخشاب، أو أنّ الشيخ الكليني لم يعتمد طريق العدة للرواية من كتاب الخشاب.

٤ - بتخريج عدد من الروايات المذكورة يتّضح لنا أنّها مروية في مصادر أخرى عن غيره من الرواة أيضاً^١. وبه يتّضح سرّ اعتماد الكليني على هذه الروايات وهذه الطرق.

٥ - لعلّ أحد أسباب إعراض المحدثين عن أغلب روايات الخشاب هو عدم انسجامها مع الوارد من طرق الإمامية وموافقتها لمذهب الواقعة، كما يظهر من كثرة رواية حميد بن زياد عنه.

١. على سبيل المثال أنظر النماذج التالية:

ما رواه سهل عن الخشاب رواه بسند آخر في الكافي أيضاً وفي نفس الباب عن الحسن بن محبوب كالآتي: «و بهذا الإسناد، عن سهل عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن مارد» الكافي: ج ١ ص ١٢٨ ح ٧.

ما رواه «حميد بن زياد، عن الخشاب، عن ابن بكاح، عن معاوية بن ثابت، عن عمرو بن جهمع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: يا عليّ إنّ هذا الدين ميمّن فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك، فإنّ المُنْبِت - يعني المنفطر - لا ظهر أبقي ولا أرضاً قطع فأعمل عمل من يرجو أن يموت هراماً، وأخذ خذراً من يتخوف أن يموت غداً» (الكافي: ج ٢ ص ٨٧ ح ٦). روي أيضاً عن الإمام الباقر عليه السلام عن رسول الله ﷺ الكافي: ج ٢ ص ٨٦ ح ١.

ما رواه حميد بن زياد، عن الخشاب، عن ابن بكاح، عن معاوية بن ثابت، عن عمرو بن جهمع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان المسيح يقول لا تكثروا الكلام في غير ذكر الله، فإنّ الذين يكثرون الكلام في غير ذكر الله قاسية قلوبهم ولكن لا يعلمون» (الكافي: ج ٢ ص ١١٤ ح ١١). رواه المفيد في أماليه عن أحمد بن الوليد، عن أبيه، عن الصفار عن ابن مغروف، عن ابن مهزيار، عن رجل، عن واصل بن سليمان، عن ابن سنان (الأمالي للمفيد: ص ٢٠٨ ح ٤٣، بحار الأنوار: ج ١٤ ص ٣٢٤ ح ٣٧).

ما رواه حميد بن زياد، عن الخشاب، عن ابن بكاح، عن معاوية بن ثابت، عن عمرو بن جهمع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ من قرأ أربع آيات من أول البقرة وآية الكرسي وآيتين بعدها وثلاث آيات من آخرها، لم يزل في نفسه وماله شيئاً يكرهه ولا يقره شيطان ولا ينسى القرآن» (الكافي: ج ٢ ص ٦٢١ ح ٥). رواه الصدوق في ثواب الأعمال بالسند التالي: «ما جملوني، عن محمد الطمار، عن الأشعري، عن الثوري، عن رجل، عن معاوية، عن عمرو بن جهمع رفعه إلى عليّ بن الحسين عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ...» (بحار الأنوار: ج ٨٩ ص ٢٦٥ ح ٩).

ما رواه «حميد بن زياد، عن الخشاب عن ابن بكاح، عن معاوية بن ثابت، عن عمرو بن جهمع، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من رجل أدى الزكاة فتقصت من ماله ولا متعتها أخذ فزادت في ماله» (الكافي: ج ٣ ص ٥٠٤ ح ٦). رواه الصدوق بسنده عن عمرو بن جميع (من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ١١ ح ١٥٩٠). كما روى الشيخ الكليني ما يؤيده بسنده عن «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثوري، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ» الكافي: ج ٣ ص ٥٠٦ ح ٢٠.

٤١. الحسين بن بشار الواسطي

قال العلامة الحلي:

الحسين بن بشار - بالباء المنقطة تحتها نقطة و الشين المعجمة المشددة - مدانتي، مولى زياد، من أصحاب الرضا عليه السلام. قال الشيخ الطوسي رحمته الله: إنه ثقة صحيح، روى عن أبي الحسن عليه السلام. وقال الكشي: إنه رجع عن القول بالوقف وقال بالحق.^١

وبمراجعة روياته في الكتب الأربعة يتضح ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (١١) سنداً، وهو عدد قليل، جاء أربعة منها في الكافي، وأربعة منها في التهذيب، وثلاثة منها في من لا يحضره الفقيه، وليس له في الاستبصار رواية.

٢ - ما رواه الكليني عن الحسين بن بشار الواسطي فقد رواه عنه بأحد طرق ثلاث: فروى عن «سهل بن زياد» سنيين منها^٢، وعن «أحمد بن محمد بن عيسى» سنداً واحداً، وعن «يعقوب بن يزيد الأنباري» سنداً واحداً أيضاً. علماً أن ما رواه عن سهل فقد رواه عنه بواسطة «عدة من أصحابنا»، وباقي روياته عن أستاذه «محمد بن يحيى العطار».

٤٢. الحسين بن راشد

هو مهمل في كتب الرجال والفهارس. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ - بمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتضح أن هذا العنوان قد تكرر في تسعة مواضع: أربعة منها في الكافي، وخمسة منها في التهذيب، إلا أن الملفت للنظر فيها هو تعددها طبقة، مما يشير احتمال تعدد هذا العنوان، أو وقوع التصحيف في هذه الأسانيد.

٢ - بمراجعة برنامج «دراية النور» يتضح وقوع التصحيف في بعض الأسانيد المذكورة، وأن الصحيح في بعضها «الحسن بن راشد» بدل «الحسين بن راشد»، ويراد به «الحسن بن راشد الطفاوي» أحياناً و «الحسن بن راشد أبو علي»، وأما الذي يروي عنه سهل بن زياد فهو

١. الخلاصة للحلي: ص ١١٤ رقم الترجمة ٢٨٠.

٢. الكافي: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٢١، و ص ٣٤٧ ح ١.

مجهول، ومجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو ثلاثة أسانيد^١.
 ٣- ما رواه سهل بن زياد عن هذا الرجل هو رواية واحدة فقط^٢، وهي من منفردات الكليني.

٤٣. الحسين بن سعيد

قال النجاشي في ترجمة أخيه:

الحسن بن سعيد بن حمّاد بن مهران، مولى عليّ بن الحسين عليه السلام، أبو محمّد الأهوازي، شارك أخاه الحسين في الكتب الثلاثين المصنفة، وإنما كثر اشتهاؤا الحسين أخيه بها. وكان الحسين بن يزيد السوراني يقول: الحسن شريك أخيه الحسين في جميع رجاله إلّا في زرة بن محمّد الحضرمي وفضالة بن أيّوب، فإنّ الحسين كان يروي عن أخيه عنهما... وكتب ابني سعيد كتب حسنة معمول عليها، وهي ثلاثون كتاباً...^٣

وقال الشيخ في الفهرست:

الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران، من موالى عليّ بن الحسين عليه السلام، الأهوازي، ثقة، روى عن الرضا وعن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث عليه السلام، وأصله كوفي، وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز، ثمّ تحوّل إلى قم فنزل على الحسن بن أبان، وتوفّي بقم. وله ثلاثون كتاباً وهي:....^٤

وهنا بعض النقاط حول روايات الحسين بن سعيد نشير إليها:

- ١- صريح ما جاء في ترجمته أنّه كثير الرواية، ويشهد بذلك كثرة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة حيث بلغت (٥٨٦٦) سنداً، منها (٦٧٥) سنداً في الكافي، و (٣٤٥٦) سنداً في التهذيب، و (١٧١٦) سنداً في الاستبصار، و (١٩) سنداً في من لا يحضره الفقيه.
- ٢- الملفت للنظر هو أنّ روايات الشيخ الصدوق عنه في كتابه من لا يحضره الفقيه قليلة جداً بالنسبة لكتب الحسين بن سعيد الكثيرة، وهذا يثير تساؤلاً حول السّر في ذلك، علماً أنّ

١. الكافي: ج ٣ ص ٢٤٣ ح ١، وص ٢٩٠ ح ٩، تهذيب الأحكام: ج ٣ ص ٩٥ ح ٢٨.

٢. الكافي: ج ٣ ص ٢٩٠ ح ٩.

٣. رجال النجاشي: ص ٥٨ الترجمة ١٣٧.

٤. فهرست الطوسي: ص ١٤٩ الترجمة ٢٣٠.

الحسين بن سعيد قد انتقل إلى قم ومات فيها، وبطبيعة الحال فإنّ تراثه كان في متناول القمّيين، فلماذا أعرض عنه الصدوق ؟

٣ - النقطة الأخرى المثيرة للانتباه في المقام هي أنّه مع كثرة روايات الحسين بن سعيد في الكتب الأربعة، وكثرة روايات سهل بن زياد فيها، وكلّ منهما صاحب كتاب، نجد ندرة الأسانيد التي روى فيها سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد، فليس له في الكتب الأربعة سوى روايتين: إحداهما في الكافي^١، والأخرى في الاستبصار^٢. نعم، له رواية أخرى في الخصال^٣، فهل وقع الخلل في نقل هذه الروايات، أم أنّ الأمر شيء آخر؟ لهذا نجد من الضروري تسليط الأضواء عليها لمعرفة حالها، وهل أنّ سهلاً من الرواة عن الحسين بن سعيد أم لا ؟ وذلك ضمن المحاور التالية:

أولاً: آراء العلماء في ذلك.

ثانياً: استقصاء الروايات التي رواها سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد.

ثالثاً: تخريج الروايات في كتب الحديث لمعرفة سلامتها أم سقمها.

أولاً: آراء العلماء:

١ - ذكر السيّد البروجردي^٤ هذا السند في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» ولم يعلّق عليه بشيء^٥، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

٢ - ذكر السيّد الخوئي^٦ في معجم رجال الحديث اسم الحسين بن سعيد ضمن من يروي عنهم سهل بن زياد، وذلك عند بيانه لطبقة «سهل» في الحديث، قائلاً:

طبقة في الحديث: وقع بعنوان سهل بن زياد في أسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين و ثلاثمئة وأربعة موارد. فقد روى عن أبي محمد^٧ عن... والحسين بن سعيد و...^٨.

١. الكافي: ج ١ ص ٣٧٢ ح ٧.

٢. الاستبصار: ج ٤ ص ٩٨ ح ٥.

٣. الخصال: ص ٣٣٣ ح ٣٤.

٤. ترتيب أسانيد الكافي: ص ٢٤٢.

٥. معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٣٤٢.

ولم يعلّق عليه بشيء، وهو مشعر بقبوله لذلك.

٣ - في برنامج «دراية النور» وضمن حقل «الأسناد» ورد «الحسين بن سعيد» ضمن من يروي عنهم سهل بن زياد دون الإشارة إلى وقوع تصحيف فيه، وهو ما يشعر بصحته.

٤ - ورد السند المذكور في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي^١ مطابقاً لما في الطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشيء.

ثانياً: روايات سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد:

قبل إبداء النظر حول رواية سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد لابدّ من إلقاء نظرة على ما رواه عنه في كتب الحديث المعروفة، فنقول: بالبحث عن الأسانيد التي ورد فيها هذان العنوانان وجدنا الروايات التالية:

١ - في الكافي: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «اغْرِبِ الْعَلَامَةَ، فَإِذَا عَرَفْتَهُ لَمْ يَضُرَّكَ تَقَدُّمُ هَذَا الْأَمْرِ أَوْ تَأَخُّرُ، إِنَّ اللَّهَ تعالى يَقُولُ: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ» فَمَنْ عَرَفَ إِمَامَهُ كَانَ كَمَنْ كَانَ فِي قُسْطَاطِ الْمُنْتَظَرِ عليه السلام»^٢.

٢ - في الاستبصار: «فأما ما رواه سهل بن زياد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن مهزيار، قال: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنْ فُلَانًا ابْتِغَاءَ ضَيْعَةٍ فَأَوْقَفَهَا...»^٣.

٣ - في الخصال: «حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام، قال: حدّثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن سهل بن زياد، عن الحسين بن سعيد الأهوازي، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «النَّاسُ عَلَى سِتِّ فِرَقٍ: مُسْتَضْعَفٍ، وَمُؤَلَّفٍ، وَمُرْجِيٍّ، وَمُعْتَرَفٍ بِذَنْبِهِ، وَنَاصِبٍ، وَمُؤْمِنٍ»^٤.

١. الكافي: ج ٢ ص ٢٥٢ ح ٩٦٠.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٧٢ ح ٧.

٣. الاستبصار: ج ٤ ص ٩٨ ح ٥.

٤. الخصال: ج ١ ص ٣٣٣ ح ٣٤.

ثالثاً. تخريج الروايات:

بما أنه قد يقع التصحيف في بعض العناوين، أو في بعض الألفاظ الواردة في السند، فمن الضروري الاطمئنان من سلامة هذه الأسانيد، وهذا ما يظهر من خلال تخريج الروايات المذكورة في كتب الحديث، وملاحظتها في الطبقات الأخرى لهذه الكتب، فنقول:

أما الرواية الأولى والمروية عن الكافي فقد رواها ابن أبي زينب النعماني في غيبته نقلاً عن الكليني، وسندها كالتالي: «الكليني، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن سعيد...»^١. وكذا في بحار الأنوار نقلاً عن الغيبة للنعماني^٢. فالوارد فيها هو «الحسن بن سعيد» بدل «الحسين بن سعيد».

وأما الرواية الثانية فتخرجها يتضح لنا روايتها في التهذيب والكافي: فوردت في التهذيب كالتالي: «أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً والحسين بن سعيد، عن علي بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي جعفر...»^٣، وعنه في وسائل الشيعة^٤. وأما سندها في الكافي فهو كالتالي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعبد من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن علي بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي جعفر...»^٥، وليس فيهما رواية سهل عن الحسين بن سعيد. والظاهر أن الشيخ نقلها عن الكافي، كما استظهره في ملاذ الأخيار؛ قال:

وكأن المصنف أخذه من الكافي ومن الحسين بن سعيد، فجمع بين الأسانيد مع

اسقاط بعضها.^٦

وأما الرواية الثالثة والتي رواها الصدوق في الخصال بسنده عن «محمد بن أحمد، عن سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد» فالمراد من «محمد بن أحمد» هو «محمد بن أحمد

١. الغيبة للنعماني: ص ٣٣٠ ح ٦.

٢. بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ١٤٢ ح ٥٧.

٣. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٣٠ ح ٤.

٤. وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٨٧ ح ٢٤٤٠٩.

٥. الكافي: ج ٧ ص ٣٦ ح ٣٠.

٦. ملاذ الأخيار: ج ١٤ ص ٣٩٨.

بن يحيى الأشعري القمي «صاحب نوادر الحكمة»^١.

وفي هذه الرواية شذوذ وضعف من جهات عديدة^٢؛ فهي شاذة مصدراً وطريقاً وسنداً ومتناً؛ فلم ترد إلّا في نوادر الحكمة (وهو من المصادر الأولية)، ثمّ لم تنقل إلّا في كتاب الخصال (وهو من المصادر الوسطى)، فالرواية شاذة في المصادر الأولية والوسطى معاً. كما أنّ سندها شاذّ من ناحيتين: من جهة رواية «سهل بن زياد» عن «الحسين بن سعيد»، ومن جهة رواية «محمّد بن أحمد» عن «ابن أبي عمير»، مضافاً إلى أنّه من جملة مستثنيات ابن الوليد.

إلى جانب ذلك كلّه فإنّ متنها شاذّ أيضاً حيث لم ترد في شيء من المصادر بهذا اللفظ. فهكذا رواية لا يمكننا الاعتماد عليها والوثوق بها بتاتاً، ولهذا لا يمكننا إثبات رواية سهل بن زياد عن الحسين بن سعيد اعتماداً على مثل هذه الرواية.

وبهذا البيان اتّضح حال الروایتين الثانية والثالثة، فلم يبق إلّا رواية الكافي، وقد اتّضح أنّ طبقة سهل بن زياد وإن كانت لا تأبى الرواية عن الحسين بن سعيد، إلّا أنّ الجزم بروايته عنه خارجاً بحاجة إلى قرائن أكثر، والمقدار المتوفّر منها لا يفي بإثبات روايته عنه.

٤٤. الحسين بن يزيد

ذكره النجاشي قائلاً:

١. قال النجاشي في وصفه: «كان ثقة في الحديث، إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالى عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء»، وكان محمّد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني... أو يقول: في حديث أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل بن زياد الآدمي، أو عن محمّد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع... رجال النجاشي: ص ٣٤٩.

٢. أولاً: هي من منفردات الصدوق، حيث لم ترد في مصدر آخر، وهي مع ذلك من منفردات محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة؛ ففيها انفردان.

ثانياً: هي من روايات محمّد بن أحمد عن سهل، وهي من جملة مستثنيات ابن الوليد، فهذه الرواية - مضافاً لشذوذها مصدراً - هي من المستثنيات، وهذا ما يزيد بها ضعفاً ووهناً.

ثالثاً: هي ممّا رواه محمّد بن أحمد عن «ابن أبي عمير»، أو قل: المصدر الأصلي لهذه الرواية هو كتاب «ابن أبي عمير»، مع أنّنا لا نجد لها في شيء من المصادر عن ابن أبي عمير، مع شهرة كتب «ابن أبي عمير»، وهذا شاهد آخر لشذوذها.

رابعاً: لا نجد في شيء من الروايات رواية «محمّد بن أحمد» عن «ابن أبي عمير» - بواسطة أم بغيرها - سوى هذه الرواية، وهذا ما يكشف عن عدم روايته من كتب ابن أبي عمير، وهذا شذوذ آخر للرواية.

الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي، نوفل النخع، مولا هم كوفي، أبو عبد الله. كان شاعراً أديباً، وسكن الريّ ومات بها. وقال قوم من القميين: إنّه غلا في آخر عمره، والله أعلم، وما رأينا له رواية تدلّ على هذا. له كتاب التقية أخبرنا... وله كتاب السنة.^١

وبالرجوع إلى رواياته تتضح النقاط التالية:

١ - ورد اسمه في (٨٦٧) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، فورد اسمه في (٤٩٥) سنداً من أسانيد الكافي، و (٣٠٨) أسانيد من أسانيد التهذيب، و (٦٠) سنداً من أسانيد الاستبصار، و ٤ أسانيد من أسانيد الفقيه.

٢ - مجموع ما رواه سهل بن زياد من هذه الأسانيد هو (١٣) سنداً، (١٢) منها في الكافي^٢، والآخر في التهذيب^٣، ورواه الشيخ عن الكليني.

٣ - من خلال التدقيق في طرق الشيخ الكليني إلى روايات النوفلي يتضح أنّه اعتمد نسخاً عديدة من هذا الكتاب، إلّا أنّ أغلب النسخ التي اعتمدها هي نسخة «إبراهيم بن هاشم» حيث روى عنها ضمن (٤٦٣) سنداً، وطريقه إلى هذه النسخة هو «عليّ بن إبراهيم». وروى من طريق سهل بن زياد (١٢) سنداً فقط، بواسطة «عدّة من أصحابنا» أو أستاذه «عليّ بن محمد» المعروف بـ «علان الكليني». كما روى من طريق «صالح بن أبي حماد الرازي» في (٦) مواضع، كلّها بواسطة أستاذه «عليّ بن محمد». وروى من طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» في أربعة أسانيد، ثلاثة منها بواسطة «عدّة من أصحابنا»، والرابع بواسطة «عليّ بن إبراهيم». وروى من طرق أخرى بشكل قليل.

٤ - إذا ألقينا نظرة على من روى عنه النوفلي لمعرفة المصادر التي اعتمدها وجدنا أنّ (٨٣٢) سنداً من الأسانيد المشار إليها تنتهي إلى السكوني. وهي تمثّل نسبة عالية جداً من

١. رجال النجاشي: ص ٣٨ الترجمة ٧٧ الرقم ٧٧٣٨.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٣ ح ١٦، و ص ٣٣ ح ٧، و ج ٣ ص ١٩٣ ح ٥، و ص ٢٥٤ ح ١٢، و ص ٢٦٩ ح ٨، و ص ٢٧٠ ح ١٦، و ص ٢٦٠ ح ٦، و ج ٤ ص ٢ ح ٤، و ج ٦ ص ٢٣٢ ح ٦، و ص ٥١٧ ح ٥، و ج ٧ ص ٤٦٣ ح ٢٠، و ج ٨ ص ٣٨٢ ح ٥٧٧.

٣. التهذيب: ج ١ ص ٣٢٥ ح ١١٦.

رواياته. وهذا يعني أنّ النوفلي طريق لكتاب السكوني.

٥ - الملفت للنظر في روايات سهل بن زياد عن الحسين بن يزيد هي أنّ جميع ما كان في الأجزاء الأربعة الأولى من الكافي - وهو ثمان روايات - ينتهي إلى السكوني. وهذا يعني أنّ هذا القسم من رواياته طريق إلى كتاب السكوني.

٤٥. حمزة بن محمد

هو مهمل في كتب الرجال، وروايته بهذا العنوان قليلة؛ حيث نجد هذا العنوان في سنيين فقط لروایتين من روايات الكافي^١. نعم، روى الصدوق الثانية منهما في من لا يحضره الفقيه^٢. والذي رواه سهل بن زياد عنه هو رواية واحدة فقط^٣.

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ - كلتا الروایتين المشار إليهما مكاتبه، وليس له رواية شفوية عن الإمام عليه السلام.
٢ - أنّه روى إحدى المكاتبين المذكورتين عن الإمام الهادي عليه السلام، والأخرى عن الإمام العسكري عليه السلام.

٣ - من خلال النقطتين السابقتين يتضح بُعد موطن حمزة بن محمد عن سامراء، والتي هي مقرّ الإمامين العسكريين عليه السلام. ولعلّه لذلك - مضافاً للظروف المحيطة بالإمامين العسكريين عليه السلام - كان قليل الرواية.

٤ - روى الصدوق عليه السلام كلتا الروایتين؛ إحداهما في من لا يحضره الفقيه، والأخرى في التوحيد، وبسنيين عن أجلاء القميين^٤. وهذا ما يشعر بمقبولية الروایتين عند القميين مع تشددهم في الحديث.

١. الكافي: ج ١ ص ١٠٤ ح ٢، وج ٤ ص ١٨١ ح ٦.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٧٣ ح ١٧٦٨.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٠٤ ح ٢، التوحيد: ص ٩٧ ح ٢، وص ١٠٢ ح ١١٦ بسند آخر.

٤. «حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد»، قال حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد التوحيد: ص ٩٧ ح ٣.

«حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطّار»، عن أبيه عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد (التوحيد: ص ١٠٢ ح ١٧، وانظر أيضاً: ح ١٦).

من مجموع ما ذكر يمكن الوثوق بأن حمزة بن محمد مقل يروي عنه سهل بن زياد.

٤٦. خيران الخادم

وثقه الشيخ في رجاله قاتلاً: «خيران الخادم، ثقة»^١.

وذكر الكشي في ترجمته روايتين وقال عقيبهما:

قال أبو عمرو: هذا يدل على أنه كان وكيله، ولخيران هذا مسائل يرويها عنه وعن أبي الحسن عليه السلام^٢.

والمراد بأبي الحسن عليه السلام هو الإمام الهادي عليه السلام كما هو صريح عبارة العلامة الحلي حيث

قال:

خيران الخادم من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام، ثقة^٣.

ونود التنبيه على بعض الملاحظات:

- ١ - من مجموع ما ذكر يمكن الوثوق بأن خيران الخادم من طبقة مشايخ سهل بن زياد.
- ٢ - من خلال مراجعة الكتب الأربعة يتضح أنه لا رواية لخيران الخادم سوى رواية واحدة رواها الكليني والشيخ الطوسي^٤، وهي مكتوبة وليست رواية شفوية.
- ٣ - صريح عبارة الكشي أن لخيران الخادم مسائل عديدة، إلا أننا لا نجد له رواية في المصادر الحديثية سوى ما رواه الكليني، وهو غريب. خاصة وأن الشيخ وغيره قد صرحوا بوثاقته كما سبق. ولعلّه لإعراض المحدثين عنها.

٤٧. رفاعه بن موسى

قال النجاشي في ترجمته:

رفاعة بن موسى الأسدي النخاس، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، كان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، لا يعترض عليه بشيء من الغمز، حسن الطريقة. له

١. رجال الطوسي: ص ٣٨٦ الترجمة ٥٦٨٨.

٢. رجال الكشي: ص ٦١٠ الرقم ١١٣٣ و ١١٣٤.

٣. الخلاصة للحلي: ص ٢٦٦ الترجمة ٣٧٩.

٤. الكافي: ج ٣ ص ٤٠٥ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٢٧٩ ح ١٠٦ و ج ٢ ص ٣٥٨ ح ١٧، الاستبصار: ج ١ ص ١٨٩ ح ٣.

كتاب مبوّب في الفرائض...^١

وهنا بعض النقاط نعرضها فيما يلي:

١ - مجموع الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة والتي ورد فيها «رفاعة بن موسى النخاس» هو (٢٢٣) سنداً، منها (٧٢) سنداً في الكافي، و (٩١) سنداً في التهذيب، و (٤٦) سنداً في الاستبصار، و (١٤) سنداً في من لا يحضره الفقيه. وهذا ما يكشف عن كثرة رواياته واعتماد المشايخ الثلاثة عليها.

٢ - بملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نجد أنّ عدداً من الرواة عنه من أجلاء الرواة، فنجد فيهم: ابن أبي عمير، وفضالة بن أيّوب، والحسن بن محبوب، وابن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى، وهذا ما يكشف عن جلالته وقيمة رواياته بين المحدثين.

٣ - روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب رفاعة، إلّا أنّ أغلب ما يرويه عنه هو من طريق «ابن أبي عمير» حيث روى عنه في (١٨) موضعاً، ورواياته عنه في أربعة عشر موضعاً بواسطة «عليّ بن إبراهيم عن أبيه»، وهو طريق قتي، وإلى اثنين منها «محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان»، وهو طريق نيشابوري، وإلى السندين الباقيين «حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة»، وهو طريق كوفي واقفي.

وروى (١١) سنداً من طريق «الحسن بن محبوب»؛ (٨) منها بواسطة «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، واثنين منها بواسطة «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد»، وواحداً منها بواسطة «عليّ بن إبراهيم عن أبيه»، وكلّها طرق قميّة.

وروى (١٠) أسانيد من نسخة رواها «أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي»، طريقه إلى (٩) منها «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد»، وإلى الآخر «عليّ بن إبراهيم عن أبيه»، وكلاهما طريق قمي.

وروى (٧) أسانيد من طريق «فضالة بن أيّوب»، (٦) منها بواسطة «أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد»، والآخر منها بواسطة «أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه»، وكلاهما طريق قمي.

وعليه فإنّ روايات سهل طريق لروايات رفاعه.

٤ - بملاحظة روايات رفاعه بن موسى يتّضح أنّ رواياته في أبواب أصول الكافي قليلة، فمجموع ما رواه فيها خمس روايات^١، بخلاف رواياته في الفروع فإنّها كثيرة جداً، وأنّ ما رواه الشيخ الكليني عن رفاعه بن موسى بواسطة سهل بن زياد فهو في أبواب الفروع.

٥ - إذا لاحظنا طبقة رفاعه بن موسى وآته يروي عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام بصورة طبيعية لا يمكن رواية مثل سهل بن زياد عنه بصورة مباشرة، ما لم يكن أحدهما من المعتمدين. وبمراجعة روايات سهل بن زياد التي تنتهي إلى رفاعه بن موسى والبالغة خمس عشرة رواية، وجدنا الواسطة بينهما في أربع عشرة منها^٢، وأنّ الرواية عنه بصورة مباشرة هي واحدة فقط^٣، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، فلا بدّ من تسليط الأضواء عليها، فنقول:

أ - لم يذكر السيّد البروجردي رحمته الله هذا السند في محلّه، فذكر «داود بن مهران»، ثمّ «داود النهدي»، ثمّ «الريان بن الصلت»، ثمّ «سعيد بن جناح»^٤، فلعلّه أغفله، أو ذكره في موضع آخر.
ب - قال السيّد الخوني في العنوان «رفاعة بن موسى»:

ثم إنّ محمّد بن يعقوب روى عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد جميعاً، عن رفاعه بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام... ورواه الشيخ بإسناده عن محمّد بن يعقوب مثله... الظاهر وقوع السقط فيهما فإنّ أحمد بن محمّد (وهو ابن عيسى) وسهل بن زياد لا يمكن أن يرويا عن رفاعه بن موسى بلا واسطة، وإنّما يرويان عنه بواسطة أو بواسطتين. ويؤيّد ما ذكرنا أنّ الشيخ رواها بعينها بسنده عن الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة، عن رفاعه بن موسى...^٥

١. الكافي: ج ١ ص ٤٤٨ ح ٢٦، وص ٥٤٦ ح ١٨، وج ٢ ص ١٨٣ ح ٢١، وص ١٨٥ ح ٢، وص ٢٠٣ ح ١٨.

٢. المصدر السابق: ج ٣ ص ٤٩٧ ح ٣، وص ٥٤٣ ح ٣، وج ٤ ص ٨٢ ح ٧، وص ٣٢٤ ح ٤، وص ٣٤٧ ح ٢، وص ٣٧١ ح ٧، وص ٤٣٩ ح ٣، وص ٤٦٠ ح ٣، وج ٥ ص ٢٠٩ ح ٤، وص ٢١٠ ح ٩، وص ٤٠٧ ح ٩، وج ٦ ص ١١٢ ح ٥، وص ٢٣٣ ح ٦، وج ٧ ص ٤٣٣ ح ٢٢.

٣. المصدر السابق: ج ٤ ص ٥٠٦ ح ١. وعنه في التهذيب: ج ٥ ص ٣٨ ح ١١٤. ووسائل الشيعة: ج ١٤ ص ١٧٩ ح ١٨٩١٩.

٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٢٧٩.

٥. معجم رجال الحديث: ج ٧ ص ١٩٩ الترجمة ٤٦١٠.

ج - الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، مما يكشف عن اتحاد النسخ في ذلك، إلا أنه تم التهميش عليه بما يلي:

المعهود والمتكرر في الأسناد رواية سهل بن زياد عن رفاعه بن موسى بالتوسط، والواسطة بينهما في الأغلب هو أحمد بن محمد [بن أبي نصر]...^١
أقول: استظهار وجود سقط في السند، وأنه بلحاظ السند التالي له هو «أحمد بن محمد بن أبي نصر» في محله. وعليه فالأصح عدم رواية سهل بن زياد عن رفاعه بن موسى بصورة مباشرة، وأن السند الوارد في الكافي قد سقط منه العنوان المتوسط بينهما.

٤٨. الريان بن الصلت

ذكره النجاشي بقوله:

الريان بن الصلت الأشعري القمي، أبو علي، روى عن الرضا عليه السلام، كان ثقة صدوقاً، ذكر أن له كتاباً جمع فيه كلام الرضا عليه السلام في الفرق بين الآل والأمة...^٢
وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتضح النقاط التالية:

- ١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (١٧) سنداً، (٩) منها في الكافي.
- ٢ - طريق الكليني لرواياته متعدد، وأكثر طريق اعتمده هو طريق سهل بن زياد حيث روى عنه في أربعة مواضع^٣.
- ٣ - جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد فقد رواه عنه بواسطة «عدة من أصحابنا».

٤ - من خلال التدقيق فيما رواه الكليني عنه يتضح أن جميع ما رواه عنه في فروع الكافي والروضة فقد رواه عن «يونس»، ونظر القميين سيء في يونس، ومع ذلك فقد روى الريان عنه مع كونه قمياً، ورواها عنه سهل بن زياد وهو قمى أيضاً، ورواها عن سهل «عدة من

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٩ ص ١٤٦ ح ٧٩٢٠.

٢. رجال النجاشي: ص ١٦٥ الترجمة ٤٣٧.

٣. الكافي: ج ٤ ص ١٠٧ ح ١٠٤، وج ٥ ص ٢٩٧ ح ١٠٨، وج ٨ ص ١٦٥ ح ١٧٧.

أصحابنا»، وثلاثة منهم رازيئون.

داود بن القاسم الجعفري: انظر: أبو هاشم الجعفري.

٤٩. داود بن مهران

هو مهمل في كتب الرجال. وهنا بعض النقاط نشير إليها:

- ١ - لا نجد في كتب الحديث الشيعية هذا العنوان في شيء من الأسانيد سوى سنداً واحداً، رواه الشيخ الكليني^١، وهذا ما يشير الشك تجاهه، وهل أن لهذا العنوان وجوداً خارجياً أم لا؟ فمن جهة هو مهمل في كتب الرجال، ومن جهة لا نجده في شيء من الأسانيد.
- ٢ - ذكره السيد الخوني قانلاً:

داود بن مهران، روى عن علي بن إسماعيل الميثمي، وروى عنه سهل بن زياد.
الروضة الحديث (٣٣١)^٢.

وصريح العبارة أنه ممن يروي عنه سهل بن زياد.

- ٣ - ذكر السيد البروجردي^٣ هذا السند وعلّق على الفقرة التالية منه «...داود بن مهران عن علي بن الحصين الميثمي» بقوله: «الإرسال في هذا السند ظاهر»^٤، ولم يعلّق على «داود بن مهران» بشيء، ممّا يكشف عن صحّة العنوان في نظره.

- ٤ - من جملة العناوين الواردة في كتب الرجال عنوان «داود بن مهزيار»^٥، ومن المحتمل تصحيف «داود بن مهران» عن «داود بن مهزيار» للتشابه الكبير في كتابتهما. لكن مجرد التشابه لا يعني وقوع التصحيف، بل لابدّ من توفر القرائن الدالة على ذلك.

- ٥ - في برنامج «دراية النور» وضمن حقل «الأسناد / الراوي» ذكر العنوان «داود بن مهران» وجعل إلى جانبه علامة التحريف، وعند وضع المؤشر عليه يظهر العنوان «داود بن مهزيار»؛ أي أنه محرّف عنه.

١. الكافي: ج ٨ ص ٢٤١ ح ٣٣١.

٢. معجم رجال الحديث: ج ٧ ص ١٣١ الترجمة ٤٤٢٧.

٣. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٤٧٩.

٤. أنظر: رجال الطوسي: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٥٤.

٦ - الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق للموجود في الطبعة المعروفة، وقد علق عليه في الهامش بما يلي:

لم نجد هذا العنوان في غير سند هذا الخبر، والمظنون قوياً كونه محرّفاً من «داود بن مهزيار»؛ فقد روى داود بن مهزيار عن «علي بن إسماعيل» في رجال الكشي، ص ٨١، الرقم ١٣٧؛ والتهذيب، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٢٥. وداود بن مهزيار، هو أخو «علي بن مهزيار» مذكور في رجال الطوسي، ص ٣٧٥، الرقم ١٥٥٥٤.

إلا أنّ المقدار المذكور من القرائن لا يورث الاطمئنان بأنّ الصحيح فيه «داود بن مهزيار»، فإن كانت ثمة قرائن أخرى دالة على ذلك أخذنا بها، وإلا فهو مجرد احتمال.

٧ - من النقاط التي تعيننا على معرفة العنوان الصحيح في حال وقوع التصحيف في السند هي ملاحظة الأسانيد المشابهة، وفي المقام إذا راجعنا كتب الحديث لم نجد ذكراً لداود بن مهزيار في شيء من أسانيد الكافي، فضلاً عن وجود سند مشابه للسند محلّ الكلام، بل لم نجد ذكره في شيء من كتب الحديث سوى رواية واحدة رواها الشيخ في التهذيب والاستبصار^٢، وهي عن «داود بن مهزيار عن علي بن إسماعيل» أيضاً، إلا أنّها رواية واحدة، لا يمكننا من خلالها إثبات وقوع التصحيف في السند محلّ الكلام.

نعم، عنوان «داود بن مهزيار» منسجم طبقة مع الراوي «سهل بن زياد»، والمروي عنه وهو «علي بن إسماعيل»، فطبقة «داود بن مهزيار» لا تأبى التصحيف المذكور، فلا يبعد كونه صحيحاً.

فأتضح ممّا تقدم أنّ عدّ داود بن مهران فيمن يروي عنه «سهل بن زياد» محلّ ترديد، واحتمال التصحيف أقوى، لكنّه لا يبلغ حدّ الاستظهار. فما جاء في معجم رجال الحديث من ذكره بدون ترديد لا يمكن الموافقة عليه.

٥٠. داود النهدي

الظاهر أنّه «داود بن محمّد النهدي» الذي وثقه النجاشي بقوله:

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٥ ص ٥٤٩ ح ١٥١٤٦.

٢. التهذيب: ج ١ ص ٣٦٩ ح ١٨، الاستبصار: ج ١ ص ١١٠ ح ٩.

داود بن محمد النهدي، ابن عم الهيثم بن أبي مسروق، كوفي ثقة، متأخر الموت، روى عنه يحيى بن زكريا اللؤلؤي...^١

وهنا بعض الملاحظات لا بأس بالتنبيه عليها:

١ - مجموع روايات داود النهدي في الكتب الأربعة هو سبع روايات^٢، والذي رواه سهل بن زياد عنه رواية واحدة فقط^٣.

٢ - ملاحظة عناوين الأبواب التي وردت فيها هذه الروايات يكشف عن تفرّقها في أبواب عديدة ممّا يكشف عن تنوّع رواياته.

٣ - ذكر السيّد البروجردي هذا السند وعلّق على «داود النهدي» بقوله:

لعلّه داود بن محمد النهدي ابن عم الهيثم بن أبي مسروق.^٤

ولم يعلّق بشيء آخر، ممّا يشعر بعدم الخلل في السند من جهة أخرى.

فالذي يبدو ممّا ذكرناه أنّ سهل بن زياد من الرواة عنه، لكن لقلّة رواياته لا نجد لسهل إلا رواية واحدة عنه.

الدهقان: انظر: عبيد الله الدهقان.

٥١. سالم

قال النجاشي في ترجمته:

سالم بن مكرم بن عبد الله، أبو خديجة، ويقال: أبو سلمة الكناسي، يقال: صاحب الغنم، مولى بني أسد الجمّال. يقال: كنيته كانت أبا خديجة، وأنّ أبا عبد الله عليه السلام كتّاه أبا سلمة. ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام. له كتاب يرويه عنه عدّة من أصحابنا...^٥

١. رجال النجاشي: ص ١٦١ الترجمة ٤٢٧.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٧٥ ح ٢، وج ٣ ص ١١٩ ح ١، وص ١٦٧ ح ٢، وج ٥ ص ٣٨٧ ح ٤، وج ٦ ص ١٩٥ ح ٦. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٣٧ ح ٢٦١١، وص ٣٤٥ ح ٢٦٤٠. تهذيب الأحكام: ج ٨ ص ٢٣١ ح ٦٨.

٣. الكافي: ج ٥ ص ٣٨٧ ح ٤.

٤. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٢٧٩.

٥. رجال النجاشي: ص ١٨٨ الترجمة ٥٠١.

وإليك فيما يلي بعض النقاط:

١ - روى سالم بن مكرم الكثير من الروايات، فقد تكرر اسمه في (١٢٥) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، فورد اسمه (٧٢) مرة في أسانيد الكافي، و (١٢) مرة في من لا يحضره الفقيه، و (٢٨) مرة في أسانيد التهذيب، و (١٣) مرة في أسانيد الاستبصار. ولا نجد لسهل بن زياد عن سالم إلا رواية واحدة^١، وهذا ما يثير الشك تجاهها.

٢ - بما أن «سالم» من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام فبلحاظ الطبقة لا يمكن رواية «سهل بن زياد» عنه.

٣. لم يذكر السيد البروجردي رحمته الله هذا السند في محله، فذكر «الريّان بن الصلت»، ثم «سعيد بن جناح»، ثم «سليمان بن سماعة»، ثم «صفوان بن يحيى»^٢، فلعله أغفله، أو ذكره في موضع آخر.

٤ - ذكره السيد الخوئي رحمته الله وذكر سهل بن زياد في عداد من روى عنه^٣، وهو دالّ على أن «سالم» من مشايخ «سهل».

٥ - لا نجد رواية سهل بن زياد عن سالم في برنامج «درية النور»، وبمراجعة السند المذكور نجد التعليق عليه بما يلي: «في المطبوعة زيادة: عن سالم»^٤، وهو صريح في وقوع الخطأ فيه، وبالتالي عدم رواية «سهل» عنه.

٦ - الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ...»، وليس فيه «عن سالم»، وتم التهميش عليه بما يلي:

في «بف»: لا يوجد «بن زياد». وفي «بح، بف، بن، جت» والوسائل زيادة «عن سالم»، وهو سهو؛ فقد روى سهل بن زياد عن [الحسن] بن محبوب في أسناد

١. الكافي: ج ٦ ص ٢٠٣ ح ٤.

٢. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٤٧٩.

٣. معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٨ الترجمة ٤٩٢١.

٤. انظر حقل الإسناد / السند.

كثيرة جداً، ولم نجد رواية من يسمّى بسالم عن ابن محبوب في شيء من الأسناد^١. وهو صريح في أنّ بعض نسخ الكافي المشار إليها مشتملة على الفقرة: «عن سالم».

٧. من خلال البحث عن الحديث وتخريجه من المصادر وجدنا سنده في «وسائل الشيعة» عارياً عن فقرة: «عن سالم»، وهو كاشف عن أنّ نسخة الكافي التي كانت عند الشيخ الحرّ فاقدة لهذه الفقرة.

وإمعان النظر في النقاط المشار إليها ينتهي بنا إلى الاطمئنان بعدم وجود من يسمّى بـ«سالم» في مشايخ سهل بن زياد.

٥٢- سعيد بن جناح

قال النجاشي في ترجمته:

سعيد بن جناح الأزدي، مولاهم بغدادي، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا عدّة من أصحابنا...^٢.

وقال في موضع آخر:

سعيد بن جناح أصله كوفي، نشأ ببغداد ومات بها، مولى الأزدي، ويقال: مولى جهينة. وأخوه أبو عامر. روى عن أبي الحسن والرضا عليهما السلام، وكانا ثقتين. له كتاب «صفة الجنة والنار» وكتاب «قبض روح المؤمن والكافر»...^٣.

بإلقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة ننتهي لما يلي:

- ١ - لم يرد وصف «سعيد بن جناح» بالأزدي في شيء من الأسانيد، وإنّما الوارد في موضع واحد هو «سعيد»، وفي الباقي «سعيد بن جناح».
- ٢ - مجموع ما أسند عن هذا العنوان هو (٢٢) سنداً؛ (١٨) منها في الكافي، و (٣) منها في التهذيب، وواحد في الاستبصار، ولم يرو عنه في من لا يحضره الفقيه.
- ٣ - الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٢ ص ٨٦ ح ١١٢٥٤.

٢. المصدر السابق: ص ١٨٢ الترجمة ٤٨١.

٣. رجال النجاشي المصدر السابق: ص ١٩١ الترجمة ٥١٢.

«أحمد بن محمد بن عيسى»، وهو طريق قمّي، حيث روى عنه في تسعة مواضع. وروى من طريق «منصور بن العباس الرازي» في خمسة مواضع، وهو طريق رازي، وروى من طريق «سهل بن زياد» في أربعة مواضع^١، وهو طريق قمّي. وقد رواها أجمع عن «عدة من أصحابنا». كما روى في موضع واحد عن «السندي بن الربيع»، وهو بغدادي.

٤ - بمتابعة عنوان «سعيد بن جناح» في الروايات عثرنا على السند التالي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن السندي بن الربيع، عن سعيد بن جناح، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام في منزله بالمدينة فقال...»^٢، وهذه رواية له عن الإمام الجواد عليه السلام.

٥ - إذا ألقينا نظرة على رواياته وجدناها في أبواب عديدة حيث وردت في جميع أجزاء الكافي سوى الجزء السابع، والملفت للنظر أنّ جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد هو في الجزء السادس.

وهنا تساؤل يعرض للأذهان مفاده: هل أنّ ذكر النجاشي لترجمة «سعيد بن جناح» مرّتين كاشف عن تعدّد الرجل، وأنّه يوجد رجلان بهذا العنوان في طبقة واحدة أو متقاربة، أم أنّه مجرد تكرار ناجم عن غفلة أو شبهها؟ وعلى تقدير التعدّد، فأيّ الرجلين يروي عنه سهل بن زياد؟

للإجابة على ذلك نذكّر ببعض الأمور:

الأول: من الغريب أنّه لم يذكره كلّ من الكشي وابن الغضائري والبرقي، كما لم يتعرّض له الشيخ في كتابيه «الرجال» و «الفهرست»، في حين أنّه روى عنه في التهذيب والاستبصار، وله كتاب أو أكثر كما تقدّم عن النجاشي.

الثاني: إنّ السيّد الخوئي رحمته الله ذكر عنوان «سعيد بن جناح» مرّتين متتاليتين من دون زيادة شيء في العنوان أو نقصانه^٣، واستظهر في نهاية الترجمة الثانية منهما اتّحاد العنوانين قائلًا:

١. ثلاث منها بدون واسطة، وواحدة بواسطة الكافي: ج ٦ ص ٣٨٢ ح ٢، و ص ٤٣٢ ح ٩، و ص ٥٢٥ ح ٣.

والرابعة بواسطة «مَنْصُورُ بْنِ الْعَبَّاسِ» (الكافي: ج ٦ ص ٤٧٦ ح ١).

٢. الكافي: ج ٣ ص ٣٢١ ح ٧.

٣. أنظر معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ١١٥ الترجمة ٥١١٩، و ص ١١٦ الترجمة ٥١٢٠.

اتّحاده مع سابقه ظاهر، فتعرّض النجاشي لترجمته مرّتين تكراراً^١.

الثالث: قال العلامة المامقاني:

من لاحظ العبارتين علم باتّحاد العنوانين وأنّ إعادته لترجمته في محلّه؛ فإنّ الترجمة الثانية تضمّنت توثيقه وتوثيق أخيه وروايته عن أبي الحسن عليه السلام أيضاً، واسم كتابه، وطريقاً آخر إليه^٢.

الرابع: الظاهر من برنامج «دراية النور» هو وحدة العنوانين أيضاً؛ حيث أورد الترجمتين المذكورتين تحت عنوان واحد وهو «سعيد بن جناح»، كما أورد جميع الروايات المروية عن سعيد بن جناح تحت هذا العنوان، مضافاً إلى أنّه أدرج جميع الذين رواوا عن سعيد بن جناح، وروى عنهم تحت هذا العنوان أيضاً، وجميعها مشعرة بوحدة العنوانين.

الخامس: النقطة الملفتة للنظر في روايات سعيد بن جناح هي أنّ عدداً مهماً منها قد ورد في أبواب الأطعمة والأشربة^٣، وهي غير منسجمة مع عنوان كتابيه المذكورين في الترجمة الثانية، كما أنّ بعض الروايات الواردة في بقية أجزاء الكافي غير منسجمة مع العنوانين المذكورين أيضاً. ومن هنا يثار احتمال تعدّد «سعيد بن جناح»، خاصّة وأنّ النجاشي ذكره في موضعين من كتابه.

السادس: من خلال التدقيق في عبارة النجاشي نصل إلى نقاط الفرق التالية بين ما ذكره

في الترجمتين:

أ - ذكر في الترجمة الأولى أنّ له كتاباً. بينما صرّح في الترجمة الثانية بأنّ له كتابين.
ب - لم يذكر عنوان الكتاب في الترجمة الأولى، وإنّما اكتفى بالقول: «له كتاب». بينما صرّح في الترجمة الثانية بأنّ له كتابين، وذكر عنوانهما فقال: «له كتاب صفة الجنة والنار، وكتاب قبض روح المؤمن والكافر».

ج - ذكر في الترجمة الأولى طريقه إلى الكتاب بقوله: «يرويه جماعة، أخبرنا عدّة من

١. المصدر السابق: ج ٨ ص ١١٦ الترجمة ٥١٢٠.

٢. تنقيح المقال: ج ٢ ص ٢٦.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٢٨٨ ح ٤، و ص ٣٢٣ ح ١، و ص ٣٨٢ ح ٢، و ص ٤٣٢ ح ٩، و ص ٤٧٦ ح ١، و ص ٤٨١ ح ٤، و ص ٥٢٥ ح ٣، و ص ٥٢٦ ح ٥، و ج ٨ ص ١٩٣ ح ٢٢٨.

أصحابنا، عن أحمد بن محمد الزراري، قال: حدّثنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن خالد، عن سعيد». بينما ذكر في الترجمة الثانية طريقه إلى كتابيه بقوله: «أخبرنا أبو عبد الله القزويني ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عنه»، وهو غير الطريق المذكور في الترجمة الأولى.

د - قال في الترجمة الأولى: «سعيد بن جناح الأزدي، مولا هم بغدادي، روى عن الرضا عليه السلام» ولم يذكر أنّه يروي عن أبي الحسن عليه السلام، بينما صرح في الترجمة الثانية بأنّه «روى عن أبي الحسن و الرضا عليه السلام». نعم، يحتمل زيادة السواو، وأنّ الأصل فيها «روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام»، إلّا أنّ الموجود في النسختين المطبوعتين هو الأول.

هـ - أوضح في الترجمة الثانية نقطة حول الكتابين فقال: «سعيد يروي هذين الكتابين، عن عوف بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام. وعوف بن عبد الله مجهول». ولم يذكر نظيرها في الترجمة الأولى، ولا نجد «عوف بن عبد الله» في أسانيد الكتب الأربعة، وبمتابعة الروايات التي رواها سعيد بن جناح في الكتب الأخرى عثرنا على ثلاث روايات عن عوف بن عبد الله^١، علماً أنّ مضامينها منسجمة مع عنوان الكتابين المذكورين.

و - صرح النجاشي بتوثيق سعيد وأخيه في الترجمة الثانية، بينما لم يتعرّض في الترجمة الأولى لتوثيق الرجل أو تضعيفه. وبالتدقيق في الروايات المروية عن سعيد بن جناح نجد أنّه روى اثنتين منها عن أخيه^٢، وهاتان الروايتان تناسبان كتاب صفة الجنّة والنار، بل إنّ الروايات المروية في أصول الكافي تناسب عنواني الكتابين، وكذلك الرواية المروية في أبواب الصلاة من فروع الكافي، بخلاف الروايات الأخرى فإنّها غير منسجمة مع العناوين المذكورين.

فهذه جملة أمور اختلفت فيها الترجمتان، وهي تؤيّد التعدّد. وفي قبالها نجد بعض النقاط تؤيّد الاتحاد هي:

أ - اتّحاد اسمه واسم أبيه، خاصّة وأنّ اسم «جناح» قليل الاستعمال، كما أنّ «سعيد»

١. التوحيد: ص ٣٥٠، الاختصاص: ص ٣٢٥، وص ٣٥٩.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٢٩٧ ح ٢، وص ٣١٣ ح ٢.

ليس بتلك الكثرة.

ب - كلاهما أزدي.

ج - كلاهما بغداددي.

د - روايتهما عن الرضا عليه السلام.

هـ - ذكره العلامة وابن داود في موضع واحد، وهو ما يكشف عن فهمهما الاتحاد. نعم، يحتمل تعدّد نسخ فهرست النجاشي، وأنّ النسخة التي كانت عند العلامة وابن داود فاقدة لإحدى الترجمتين، كما يظهر من مقارنة عبارتيهما بعبارة النجاشي.

وبذلك نرى أنّ المجموعة الأولى من القرائن دالة على التعدّد، خاصّة وأنّ النجاشي خزّرت هذا الفنّ، ومن البعيد غفلته خلال هذا الفاصل القليل بين الترجمتين، بينما تدلّ المجموعة الثانية من القرائن على وحدة الرجل.

نعم، هناك نقطة ينبغي تسليط الأضواء عليها ودراستها وهي: هل أنّ نسخ كتاب النجاشي متّحدة أم مختلفة في هذا المجال، وهل أنّ النسخة المعتبرة متضمّنة لكلتا الترجمتين أم إحداهما، وما هي قيمة النسخ علمياً، إلّا أنّني أتركه لأهل الخبرة في هذا المجال، فالمقام لا يسع ذلك.

والذي تنتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو صعوبة الجزم بالوحدة أو التعدّد، فإنّ لكلّ من الاحتمالين وجهاً، وإن كان الظنّ القويّ في جانب التعدّد، فقول المامقاني رحمته الله: «من لاحظ العبارتين علم باتّحاد العنوانين» غريب، حيث إنّ ملاحظة العبارتين مع وجود نقاط الفرق المشار إليها آنفاً لا ينتهي بنا للعلم بالاتّحاد، بل قد ينتهي للعلم أو الظنّ بالتعدّد.

بقي علينا الإجابة عن سؤال آخر، هو: على فرض التعدّد، فهل الذي يروي عنه سهل بن زياد هو الأوّل - والذي سكت النجاشي عن توثيقه - أم الثاني والذي صرّح النجاشي بتوثيقه؟ الذي يبدو من ملاحظة الروايات الواردة هو أنّ سهلاً يروي عن كلا الرجلين؛ فيروي عن الأوّل بقرينة وجود عدد من الروايات في أبواب الأطعمة والأشربة، وهي غير منسجمة مع عنوان الكتابين المذكورين في ترجمة الثاني، فلا بدّ أن يراد به الأوّل. كما أنّه يروي عن الثاني بقرينة وجود عدد من الروايات في أبواب تناسب عنوان الكتابين المذكورين في ترجمة الثاني.

وعلى أي حال فسواء قلنا بوحدة العنوانين أم بتعددتهما فإن «سهل بن زياد» يروي عن «سعيد بن جناح».

٥٣. السندي بن الربيع

ذكره النجاشي كما يلي:

سندي بن الربيع البغدادي، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. له كتاب يرويه صفوان بن يحيى وغيره...^١

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - رواية «صفوان بن يحيى» وغيره لكتاب السندي مشعرة بجلالة شأنه وقيمة الكتاب العلمية.

٢ - الذي يثير الانتباه هو قلّة رواياته في الكتب الأربعة، فجميع ما أسند عنه فيها هو (١٩) سنداً، حيث روى أربع روايات في الكافي، وعشر روايات في التهذيب، وروايتين في الاستبصار. وسببه إمّا صغر حجم الكتاب، أو إعراض المحدثين عن رواياته.

٣ - ما رواه عنه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط^٢، إلّا أنّ الذي يثير الشكّ تجاهها هو أنّ السندي من أصحاب الكاظم عليه السلام، وطبقة «سهل» لا تساعد على الرواية عن أصحاب الكاظم عليه السلام بصورة مباشرة، فهل السندي من مشايخ سهل؟

بمراجعة رواياته نرى في الرواة عنه العناوين التالية: محمد بن الحسن الصفار، حيث روى عنه في (١٢) موضعاً من التهذيب، وهو متأخر عن سهل بن زياد. كما نجد العنوان «علي بن الحسن بن علي بن فضال» قد روى عنه في (١٢) موضعاً من التهذيب، وهو من طبقة سهل بن زياد، كما نجد في الرواة عنه عنوان «محمد بن أحمد بن عمران الأشعري» صاحب نوادر الحكمة^٣، وقد روى في كتابه عن سهل بن زياد فهو إمّا متأخر طبقة عن سهل، أو معاصر له، فمن البعيد وقوع الخطأ في جميع هذه الأسانيد، فلعلّه روى عن الإمام

١. رجال النجاشي ١٨٧: الترجمة ٤٩٦.

٢. الكافي: ج ١ ص ١٠٢ ح ٧.

٣. روى عنه في الكافي والتهذيب والاستبصار.

الكاظم عليه السلام في أيام شبابه.

٥٤. السّياري

قال النجاشي:

أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله الكاتب، بصري، كان من كتّاب آل طاهر في زمن أبي محمد عليه السلام، ويعرف بالسّياري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيد الله، مجفّق الرواية، كثير المراسيل. له كتب وقع إلينا منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءات، كتاب النوادر، كتاب الغارات...^١

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - المصدر الذي اعتمده النجاشي في تقييم السّياري هو ما ذكره الحسين بن عبيد الله الغضائري كما هو صريح العبارة. وقد يقال: إنّ هذا النحو من التعبير في كتاب النجاشي كاشف عن عدم اعتماده الكامل على ما جاء في التقييم، ويشهد لذلك أنّه ذكر تَمّة التقييم بعد بيان المصدر.

٢ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها السّياري في الكتب الأربعة هو (٧٢) سنداً، (٤٩) سنداً منها في الكافي، و (٢١) سنداً منها في التهذيب، وسندان في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٣ - إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي وجدنا أنّ طريق الشيخ الكليني إلى رواياته متعدّد، فروى (١٦) منها من طريق «محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري»، بواسطة «محمد بن يحيى العطار»، أو «أحمد بن إدريس»، كما روى (١١) منها من طريق «الحسين بن محمد بن عامر»، وروى (٧) منها من طريق «علي بن محمد»، و (٣) منها من طريق «محمد بن يحيى العطار عن عبد الله بن جعفر الحميري»، وروى اثنين منها عن «سهل بن زياد»^٢، واثنين من نسخة رواها «أحمد بن محمد بن خالد»، وروى هذه الأربع

١. رجال النجاشي: ص ٨٠ الترجمة ١٩٢.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٣٠٧ ح ٣، و ص ٥٣١ ح ١.

عن «عدة من أصحابنا».

٥٥. صفوان بن يحيى

قال النجاشي في ترجمته:

صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي بَيْاع السابري، كوفي، ثقة ثقة عين. روى أبوه عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى هو عن الرضا عليه السلام، وكانت له عنده منزلة شريفة. ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وقد توكل للرضا وأبي جعفر عليه السلام، وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة، وكان جماعة الواقفة بذلوا له مالاً كثيراً، وكان شريكاً لعبد الله بن جندب وعلي بن النعمان. وروي أنهم تعاقدوا في بيت الله الحرام أنه من مات منهم صلى من بقي صلاته وصام عنه صيامه وزكى عنه زكاته، فماتا وبقي صفوان، فكان يصلي في كل يوم مئة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويزكي زكاته ثلاث دفعات وكل ما يتبرع به عن نفسه مما عدا ما ذكرناه يتبرع (تبرع) عنهما مثله. وحكى أصحابنا أن إنساناً كلفه حمل دينارين إلى أهله إلى الكوفة فقال: إن جمالي مكرية وأنا أستاذن الأجراء. وكان من الورع والعبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته عليه السلام. وصنف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا... مات صفوان بن يحيى عليه السلام سنة عشر ومئتين^١.

وباللقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصل للنتائج التالية:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة بكثرة فبلغت الأسانيد المروية عنه في الكافي (١٠٤٦) سنداً، وفي التهذيب (١٣٩٧) سنداً، وفي الاستبصار (٦٠٦) أسانيد، وفي من لا يحضره الفقيه (٩١) سنداً.

٢ - روى الكليني عنه من طرق عديدة، فأكثر طريق اعتمده هو «محمد بن عبد الجبار القمي» حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٤٢٧) سنداً، رواها عنه بواسطة أستاذه «أبو علي الأشعري» وهذا طريق قمي. وروى من طريق «الفضل بن شاذان النيشابوري» (٢٠٨) سنداً، رواها عنه بواسطة «محمد بن إسماعيل النيشابوري»، وهذا طريق نيشابوري. وروى من

طريق «محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب» (١١٦) سنداً، بواسطة «محمّد بن يحيى العطار»، وهو طريق قمّي. وروى من طريق «إبراهيم بن هاشم» (٧٧) سنداً، رواها عنه بواسطة ابنه «عليّ بن إبراهيم»، وهذا طريق قمّي أيضاً. وروى من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى» (٥٢) سنداً، (٣٤) منها من دون توسط بينه وبين صفوان، و (١٨) منها بتوسط «الحسين بن سعيد الأهوازي»، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا» أو «محمّد بن يحيى العطار». وروى من طريق «سهل بن زياد» (١٥) رواية؛ خمس منها من دون واسطة بينهما، والباقي مع الواسطة^٢، رواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا» في عشرة مواضع، و «عليّ بن محمد» أو «محمّد بن الحسن» في الباقي.

٣- توفي صفوان بن يحيى سنة (٢١٠) كما صرح بذلك النجاشي في فهرسته، ولهذا قد يقع الشكّ في رواية سهل عنه بصورة مباشرة للفواصل الكبير بينهما، إلّا أنّ هذا الشكّ يرتفع بملاحظة النقاط التالية:

أ- ذكر السيّد البروجردي رحمته الله الخبير بالطبقات ثلاثة من الأسانيد التي رواها سهل عن صفوان مباشرة، دون التعليق عليها بشيء، وأهمّل أو أغفل سندين منها^٣.

ب- قال السيّد الخوئي رحمته الله في بيان طبقة «سهل بن زياد»: «روى عن صفوان، وروى عنه عدّة من أصحابنا...»^٤. وظاهره عدم الخلل في الأسانيد المشار إليها، وأنّ سهلاً ممن يروي عن صفوان.

ج- الأسانيد التي رواها «أحمد بن محمد بن عيسى» - المعاصر لسهل - عن صفوان بن

١. الكافي: ج ٢ ص ٣٢٢ ح ٤، وج ٤ ص ٢٢٤ ح ٢، وج ٥ ص ٤٩٩ ح ٤، وج ٧ ص ٢٨ ح ١، وج ٨ ص ١٥٨ ح ١٥٠.
٢. فروى عنه بواسطة «محمّد بن عيسى» في ثلاث مواضع الكافي: ج ١ ص ٢٩١ ح ٧، ج ٦ ص ٤٤٢ ح ٧، و ص ٤٧٠ ح ١٧. وعن «أحمد بن محمد بن أبي نصر» في موضعين (الكافي: ج ١ ص ٢٥٤ ح ١، وج ٦ ص ٥٣٤ ح ٨). وعن «أيوب بن نوح» في موضعين (الكافي: ج ١ ص ٢٥٨ ح ١، وج ٤ ص ٥٥٦ ح ١٤). وعن «إسماعيل بن يهزّان» في موضع واحد (الكافي: ج ٢ ص ٦٢٦ ح ٢٣). وعن «محمّد بن عبد الحميد» في موضع واحد (الكافي: ج ٣ ص ٣٤٢ ح ٩). وعن «ابن أبي نجران» في موضع واحد (الكافي: ج ٦ ص ٨٥ ح ٤).
٣. الكافي: ج ٢ ص ٣٢٢ ح ٤، وج ٥ ص ٤٩٩ ح ٤.
٤. معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٥١٥.

يحيى والبالغة (٧٦) سنداً في الكافي، جاء (٣٤) منها من دون واسطة بينهما، و (٤٠) منها بواسطة واحدة، واثنان منها بواسطة اثنين. كما أنَّ ما رواه «إبراهيم بن هاشم» - الذي هو في طبقة سهل - عن صفوان بن يحيى والبالغ (٨٠) سنداً في الكافي، جاء (٧٦) منها من دون واسطة بينهما، و (٤) منها بواسطة واحدة. ومن البعيد جداً وقوع الخلل في هذا العدد الكبير من الأسانيد.

فالذي تنتهي إليه هو أنه «صفوان بن يحيى» من مشايخ «سهل بن زياد».

٥٦. طاهر بن حاتم

قال النجاشي:

طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني، أخو فارس بن حاتم، كان صحيحاً ثم خلط...^١.

ونحوه عن الشيخ في الفهرست^٢.

أقول: ليس لطاهر رواية في الكتب الأربعة سوى مكاتبة واحدة رواها الكليني في أصول الكافي عن سهل بن زياد^٣. نعم، رواها الشيخ الصدوق أيضاً في كتابه التوحيد. وقد صرح الكليني أنَّ هذه المكاتبة في حال استقامته.

٥٧. العباس بن عامر

قال النجاشي في حقه:

العباس بن عامر بن رباح، أبو الفضل الثقفي القصباني، الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث. له كتب...^٤.

أقول: بملاحظة رواياته في الكتب الأربعة تتوصل للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٦٦) سنداً، جاء (٣٩) سنداً

١. رجال النجاشي: ص ٢٠٨ الترجمة ٥٥١.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٥٥ الترجمة ٣٧٠.

٣. الكافي: ج ١ ص ٨٦ ح ٢.

٤. رجال النجاشي: ص ٢٨١ الترجمة ٧٤٤.

منها - لخمسة وثلاثين رواية - في الكافي، وخمسة أسانيد - لخمسة روايات - في من لا يحضره الفقيه، و (٨٣) سنداً منها في التهذيب، و (٣٩) سنداً منها في الاستبصار.

٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، فروى ثلاثة عشر سنداً عن طريق «الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة» بواسطة أستاذه «أبو علي الأشعري». وروى تسعة أسانيد من طريق «علي بن الحسن بن فضال»، سبعة منها بواسطة «أحمد بن محمد العاصمي»، أو «علي بن محمد المعروف بعلان الكليني»، أو «بعض أصحابنا»، وهذا الطريق فطحي. وروى خمسة أسانيد من طريق «أيوب بن نوح»، وهو طريق قمّي. وروى ثلاثة أسانيد من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، وهو طريق قمّي. وروى ثلاثة أسانيد أخرى عن طريق «سهل بن زياد»^١، وهو طريق قمّي، رواها عنه بواسطة «عده من أصحابنا». وروى من طرق أخرى رواية رواية.

٥٨. عبد الرحمن بن أبي نجران

قال النجاشي:

عبد الرحمن بن أبي نجران، واسمه عمرو بن مسلم التميمي، مولى، كوفي، أبو الفضل، روى عن الرضا [عليه السلام]، وروى أبوه أبو نجران عن أبي عبد الله [عليه السلام]، وروى عن أبي نجران حنان، وكان عبد الرحمن ثقة ثقة، معتمداً على ما يرويه. له كتب كثيرة...^٢

وإليك فيما يلي بعض الملاحظات:

١ - روايات ابن أبي نجران منتشرة في الكتب الأربعة، وكثيرة جداً، فبلغت الأسانيد التي ورد فيها (٧٤٤) سنداً، منها (٢٤٨) سنداً في الكافي، و (٣٥١) سنداً في التهذيب، و (١٤٣) سنداً في الاستبصار، وسندان في من لا يحضره الفقيه. وهذا كاشف عن قيمة كتب وروايات ابن أبي نجران، وينبئ عن صحّة تقييم النجاشي له.

٢ - روى الكليني من طرق عديدة عن كتاب ابن أبي نجران، إلا أنّ أكثر ما رواه عنه هو

١. الكافي: ج ٥ ص ٣١٤ ح ٤٢، وج ٦ ص ٤٠٢ ح ٣، وص ٤٠٤ ح ٢.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٣٥ الترجمة ٦٢٢.

من طرق قمّية؛ فروى (٩٤) سنداً من طريق «إبراهيم بن هاشم»، بواسطة ابنه «عليّ بن إبراهيم». وروى (٥٨) سنداً من طريق «سهل بن زياد»^١، و (٤٧) سنداً من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى»، و (١١) سنداً من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي». نعم روى أربعة أسانيد أخرى مرّدة بين «أحمد البرقي» و «أحمد الأشعري». وهناك طرق أخرى روى عنها أقلّ من هذا العدد.

٣- إنّ (٥٥) سنداً ممّا رواه الكليني من طريق سهل بن زياد، هي بواسطة «عدّة من أصحابنا»، وهذا كاشف عن احتفافها بقرائن أوجب وثوقهم بها واعتمادهم عليها. وطريقه إليها في الأسانيد الثلاثة الباقية اما «محمّد بن الحسن الطائي»^٢ أو «عليّ بن محمّد المعروف بعلّان الكليني»^٣.

٤- إذا ألقينا نظرة على روايات سهل بن زياد عن ابن أبي نجران وجدنا أنّ (٤١) سنداً منها ينتهي إلى «عاصم بن حميد»^٤، الذي هو صاحب كتاب أيضاً، بل إنّ أحد طرق كتابه

١. الكافي: ج ١ ص ٢٦ ح ٦٢، وج ٢ ص ٨١ ح ٣، وص ١٠٤ ح ٣، وص ١١٤ ح ١٢، وص ١٦٦ ح ٥، وص ٢٤٢ ح ٢، وص ٢٥٩ ح ١، وص ٢٨٢ ح ٣، وص ٥٥٦ ح ٢، وص ٦٤٤ ح ٤، وج ٣ ص ١٥١ ح ٥، وص ١٦١ ح ٨، وص ١٧٣ ح ٥، وص ١٨٩ ح ٣، وص ١٩٢ ح ٢، وص ٢٣٥ ح ٢، وص ٢٣٨ ح ١٠، وص ٢٤٤ ح ٢، وص ٢٤٥ ح ٢، وج ٤ ص ٢٥١ ح ١١، وص ٣٥٢ ح ١٥، وص ٤٤٨ ح ١٠، وج ٥ ص ٥٧ ح ٦، وص ٣٨٣ ح ٢، وص ٣٨٨ ح ٢، وص ٣٨٩ ح ٢، وص ٣٩٠ ح ٥، وص ٤٠٢ ح ١، وص ٤٣٠ ح ١، وص ٤٤٣ ح ٤، وص ٤٤٨ ح ١، وص ٤٥٧ ح ١، وص ٤٥٨ ح ١، وص ٤٦٤ ح ١، وص ٤٧٥ ح ٣، وص ٥٣٢ ح ١، وج ٦ ص ٧٠ ح ٣، وص ٨٥ ح ٤، وص ١١٤ ح ٥، وص ١٤٩ ح ٣، وص ٢٣٢ ح ٤، وص ٢٤٥ ح ٦، وص ٣٤٤ ح ٤، وص ٣٣٥ ح ٣، وج ٧ ص ١١ ح ٤، وص ٢٣ ح ١، وص ١٦٠ ح ٥، وص ١٩٧ ح ٤، وص ٢٠٥ ح ٣، وص ٢١٩ ح ١، وص ٢٢٢ ح ٤، وص ٢٢٣ ح ٧، وص ٢٢٦ ح ٢، وص ٢٣٤ ح ٥، وص ٢٥٤ ح ٤، وص ٢٧٢ ح ٥، وص ٣٩١ ح ٩.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٦ ح ٦٢.

٣. المصدر السابق: ج ٤ ص ٣٥٢ ح ١٥، وج ٦ ص ٣٤٤ ح ٤.

٤. المصدر السابق: ج ٢ ص ٤٥٩ ح ١، وص ٥٥٦ ح ٢، وص ٦٤٤ ح ٤، وج ٣ ص ١٧٣ ح ٥، وص ٢٣٨ ح ١٠، وج ٥ ص ٥٧ ح ٦، وص ٣٨٨ ح ٢، وص ٣٩٠ ح ٥، وص ٣٩٠ ح ٥، وص ٤٠٢ ح ١، وص ٤٣٠ ح ١، وص ٤٤٣ ح ٤، وص ٤٤٨ ح ١، وص ٤٥٧ ح ١، وص ٤٦٤ ح ١، وص ٤٧٥ ح ٣، وج ٦ ص ٧٠ ح ٣، وص ٨٥ ح ٤، وص ١١٤ ح ٥، وص ٢٤٥ ح ٦، وج ٧ ص ١١ ح ٤، وص ٢٣ ح ١، وص ٢٠٥ ح ٣، وص ٢١٩ ح ١، وص ٢٢٢ ح ٤، وص ٢٢٣ ح ٧، وص ٢٢٦ ح ٢، وص ٢٣٤ ح ٥، وص ٢٧٢ ح ٥. التهذيب: ج ١ ص ٤٥٥ ح ١٣٠، وج ٧ ص ٢٥٠ ح ٤، وص ٢٦٠ ح ٥٢، وص ٢٨٤ ح ٣٨، وج ٨ ص ١٧٦ ح ٤١، وج ٩ ص ٣٩ ح ١٦٤، وج ١٠ ص ٤٥ ح ١٦٠، وص ٦٥ ح ٣، وص ١٠٣ ح ١٩، وص ١٠٤ ح ٢٣، وص ١١١ ح ٥٣، وص ١١٤ ح ٧٠.

هو ابن أبي نجران كما صرح به الشيخ في فهرسته^١. كما أن (١٩) سنداً منها ينتهي إلى «مثنى الحنّاط»^٢، وهو صاحب كتاب أيضاً كما صرح به النجاشي^٣ والشيخ في الفهرست^٤. وعلى هذا فإنّ المصدر الرئيسي للروايات الأولى هو كتاب عاصم بن حميد، كما أنّ المصدر الرئيسي للروايات المروية عن مثنى الحنّاط هو كتابه. نعم، روايات كلا الكتّابين من نسخة رواها ابن أبي نجران.

وعلى أيّ حال، فإنّ روايات سهل بن زياد التي تنتهي لهذين الراويين هي طريق لروايات كتابيهما من نسخة رواها ابن أبي نجران.

وبهذا يتّضح سرّ اعتماد الكليني والعدّة من مشايخه على هذه المجموعة من روايات سهل، فإنّها من نسخة من كتاب ابن أبي نجران الذي توجد له نسخ عديدة يمكن مقارنتها بها، أو أنها طريق لكتّابي مثنى الحنّاط وعاصم بن حميد، وكتاباهما معروفان، وبالتالي يمكن مقارنة هذه الروايات بما ورد في النسخ الأخرى لهما.

٥٩. عبد الرحمن بن سالم

قال النجاشي:

عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الكوفي العطار، وكان سالم يبيع المصاحف، وعبد الرحمن أخو عبد الحميد بن سالم...^٥

أقول: رواياته في الكتب الأربعة قليلة، فليس له سوى تسع روايات في الكافي، ورواية واحدة في من لا يحضره الفقيه، وأربع في التهذيب، وخمس في الاستبصار. وما رواه عن

١. الفهرست للطوسي: ص ٣٤٥ الرقم ٥٤٤.

٢. الكافي: ج ٢ ص ١٠٤ ح ٣، وص ١٦٦ ح ٥، وص ٢٤٢ ح ٢، وص ٤٨٢ ح ٣، وج ٣ ص ١٩٢ ح ٢، وص ٢٤٤ ح ٢، و ص ٢٤٥ ح ٢، وج ٤ ص ٤٢٨ ح ١٠، وج ٦ ص ٢٣٢ ح ٤، وص ٤٣٥ ح ٣، وج ٧ ص ١٦٠ ح ٥، وص ١٩٧ ح ٤، و ص ٢٥٤ ح ٤، وص ٣٩١ ح ٩. التهذيب: ج ١ ص ٤٥٦ ح ١٢٣، ج ٦ ص ٢٦٥ ح ١١١، وج ٩ ص ٥٧ ح ٢٣٨، وص ٣٣٩ ح ٥، وج ١٠ ص ٣٥ ح ١٢٢.

٣. رجال النجاشي: ص ٤١٤ الرقم ١١٠٦.

٤. الفهرست للطوسي: ص ٤٦٨ الرقم ٧٤٨.

٥. رجال النجاشي: ص ٢٣٧ الترجمة ٦٢٩.

سهل بن زياد هو روايتان فقط كلتاها في الكافي^١. علماً أنه روى إحداهما بواسطة «أحمد بن محمد بن أبي نصر»، والأخرى بصورة مباشرة، ومن هنا يقع الشك في روايته عنه مباشرة، فلا بد من تسليط الأضواء على بعض الجهات ليتضح الحال فيها، فنقول:

١ - ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام فقال:

عبد الرحمن بن سالم الأشلي، روى عنهما^٢.

٢ - ملاحظة روايات عبد الرحمن بن سالم تكشف لنا عن أنه يروي غالب رواياته عن الإمام الصادق عليه السلام، وله ثلاث روايات فقط عن الإمام الباقر عليه السلام، كما يتضح من ملاحظتها أيضاً أن جميع هذه الروايات مروية عن الإمام عليه السلام بواسطة واحدة، وليس فيها سوى رواية واحدة يرويها عن الإمام الصادق عليه السلام مباشرة^٣.

٣ - يظهر مما تقدم أن رواية سهل بن زياد عن مثل عبد الرحمن الأشلي في غاية البعد؛ فالفاصل الزمني بين سهل وبين الإمام الصادق عليه السلام حوالي (١٢٠) عاماً، ومن البعيد جداً أن يروي سهل عن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام إما مباشرة وإما بواسطة واحدة.

٤ - إذا راجعنا السند المذكور في الطبعة المحققة في دار الحديث لكتاب الكافي وجدناه مطابقاً لما في الطبعة المعروفة للكتاب، إلا أنه تم التهميش عليه بعد «سهل بن زياد» بما يلي:

في حاشية (جر) زيادة (عن عبد الوهاب)...^٤.

٥ - ذكر السيد البروجردي عليه السلام هذا السند دون التعليق عليه بشيء^٥، مما يشعر بأنه لا إشكال فيه.

٦ - ذكر السيد الخوئي عبد الرحمن بن سالم، وذكر سهل بن زياد في جملة الرواة عنه^٦.

٧ - إذا راجعنا عنوان «عبد الرحمن بن سالم الأشلي» في برنامج «دراية النور» لملاحظة

١. الكافي: ج ٣ ص ٢٨٢ ح ٢، وج ٤ ص ١٤٩ ح ٣.

٢. رجال الطوسي: ص ٢٦٥ الرقم ٣٨٠١.

٣. الكافي: ج ٤ ص ٥٤٢ ح ١١.

٤. الكافي (تحقق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٧ ص ٦٠١ ح ٦٥٩٠.

٥. ترتيب أسانيد الكافي: ص ٤٧٩.

٦. معجم رجال الحديث: ج ٩ ص ٣٢٩ الرقم ٦٣٧٥.

الرواة عنه وجدنا أسماء العديد من الرواة ولم نجد بينها سهل بن زياد، ممّا يكشف عن وجهة نظر المشرفين على البرنامج، وبمراجعة السند في قسم الأسانيد نجده كالتالي: «سهل بن زياد، عن عبد الوهّاب عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبيه»، وعلّق عليه بما يلي:

لم يكن: عن عبد الوهّاب، في المطبوعة.^١

والذي يقوى في النظر من ملاحظة ما ذكرناه هو عدم رواية سهل بن زياد عن عبد الرحمن بن سالم الأشلّ بصورة مباشرة، وأنّ الأقوى وجود سقط في السند.

٦٠. عبد الله بن الحسين

لم يترجم له أصحاب كتب الرجال والفهارس، وليس له في الكتب الأربعة سوى روايتين في الكافي، أولاهما عن «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد»^٢، والثانية عن «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد الأشعري»^٣. نعم، روى الشيخ الطوسي الأولى منهما نقلاً عن الكليني^٤. ونظراً لإهماله في كتب الرجال من جهة وقلة رواياته من جهة أخرى لا يمكننا الجزم بأنّه من مشايخ سهل بن زياد، إثباتاً أو نفيّاً.

٦١. عبيد الله الدهقان

قال النجاشي:

عبيد الله بن عبد الله الدهقان الواسطي، ضعيف. له كتاب يرويه عنه محمد بن عيسى بن عبيد.^٥

وقريب منه عبارة الشيخ في فهرسته، إلّا أنّه ذكره من دون مدح أو ذم^٦.

وهنا بعض الملاحظات:

١. انظر حقل الإسناد / السند.
٢. الكافي: ج ٣ ص ٢١٣ ح ٥.
٣. المصدر السابق: ج ٤ ص ٧٧ ح ٧.
٤. تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٣٣٧ ح ١٥٣.
٥. رجال النجاشي: ص ٢٣١ الترجمة ٦١٤.
٦. فهرست الطوسي: ص ٣٠٧ الرقم ٤٦٩.

١ - ورد اسمه في (٦٢) سنداً من أسانيد الكتب الأربعة، جاء (٤٧) منها في الكافي، و (١٣) منها في التهذيب، وسندان في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن عيسى بن عبيد» حيث جاء (٢٣) سنداً من هذا الطريق. كما روى من طريق «سهل بن زياد» (١٤) سنداً لثلاث عشرة رواية؛ جاءت (٧) منها من دون توسط أحد بينهما^١، وأربعة منها بتوسط «محمّد بن عيسى بن عبيد»^٢، وسند واحد بتوسط «جعفر بن محمد بن بشير»^٣، وسند آخر بتوسط «جعفر بن محمد بن يسار»^٤. كما جاء سند آخر بتوسط «بعض أصحابه»^٥.

٣ - طريق الكليني إلى ما رواه عن سهل بن زياد هو «عدة من أصحابنا».

٤ - ورد هذا الرجل في موضعين من المواضع المشار إليها بعنوان «عبد الله الدهقان»^٦، وهو تصحيف على ما استظهره في برنامج «درية النور»^٧.

٥ - جميع ما رواه سهل عن الدهقان بتوسط «محمّد بن عيسى» فهو من كتاب «عبيد الله الدهقان»؛ فإنّ «محمّد بن عيسى» هو الراوي لكتاب الدهقان كما صرح به النجاشي^٨.

٦ - بالتدقيق في روايات الدهقان يتضح أنّ حوالي (٧٥٪) من مجموع رواياته تنتهي إلى «درست بن أبي منصور الواسطي»، فقد جاء (٣٦) سنداً من مجموع ما رواه عنه في الكافي، (سبع منها عن سهل بن زياد) بالصفة المذكورة، وبما أنّ «درست» صاحب كتاب كما صرح

١. الكافي: ج ١ ص ٢٨ ح ٣٤، وج ٤ ص ٢٨ ح ١، وج ٥ ص ٧٤ ح ٣، وص ٢٧٧ ح ٥، وج ٦ ص ٤٧١ ح ٤، وج ٨ ص ٣٤٥ ح ٥٤٥، وص ٣٤٦ ح ٥٤٦.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٢ ح ١، وج ٦ ص ٤٩٥ ح ٦، وص ٥٣٤ ح ١٠.

٣. المصدر السابق: ج ٢ ص ٦٢٣ ح ١٤.

٤. المصدر السابق: ج ٦ ص ٥٣٨ ح ٥.

٥. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٨٨ ح ١٢.

٦. المصدر السابق: ج ٤ ص ٢٨ ح ١، وج ٥ ص ٧٤ ح ٣.

٧. انظر: حقل الإسناد / السند.

٨. رجال النجاشي: ص ٢٣١ الترجمة ٦١٤.

به النجاشي^١ والشيخ في فهرسته^٢، فمصدر هذه الروايات هو كتاب درست بنسخة رواها الدهقان.

وعلى أي حال فإنّ الوثوق والاطمئنان بها سيكون أسهل؛ لوجود هذه الروايات في نسخ أخرى لكتاب درست، ومنه يعلم سرّ اعتماد الكليني والعدّة من مشايخه عليها.

٦٢. عثمان بن عيسى

قال النجاشي:

عثمان بن عيسى، أبو عمرو العامري الكلابي، ثم من ولد عبيد بن رؤاس، فتارة يقال: الكلابي، وتارة: العامري، وتارة: الرؤاسي، والصحيح: أنّه مولى بني رؤاس. وكان شيخ الواقفة وجهها وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام. ذكره الكشي في رجاله. وذكر نصر بن الصباح، قال: كان له في يده مال - يعني الرضا عليه السلام - فمنعه، فسخط عليه. قال: ثمّ تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة، وكان رأى في المنام أنّه يموت بالحائر على صاحبه السلام، فترك منزله بالكوفة وأقام بالحائر حتّى مات ودفن هناك...^٣

وبملاحظة روايات عثمان بن عيسى تنتهي للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٨٤٠) سنداً، (٤٠٧) سنداً منها في الكافي، و (٨) أسانيد منها في من لا يحضره الفقيه، و (٣٠١) سنداً منها في التهذيب، و (١٢٣) سنداً منها في الاستبصار.

٢ - الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه عديدة؛ فأكثر طريق اعتمده هو «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (١٧٨) سنداً، روى (١٦٨) سنداً بواسطة «عدّة من أصحابنا» والباقي عن «علي بن محمّد».

وروى من طريق «أحمد بن محمّد بن عيسى» في (٩٧) سنداً، جاء (٧٢) منها بواسطة «محمّد

١. رجال النجاشي: ص ١٦٢ الترجمة ٤٣٠.

٢. الفهرست للطوسي: ص ١٨٦ الرقم ٢٨٨.

٣. رجال النجاشي: ص ٣٠٠ الترجمة ٨١٧.

بن يحيى العطار»، و (٢٤) منها عن «عدة من أصحابنا»، وواحد عن «أبي علي الأشعري». نعم، جاء (٤٠) سنداً آخر مردداً بين «أحمد البرقي» و«الأشعري». وروى من طريق «إبراهيم بن هاشم» في (٣١) موضعاً، كلّها بواسطة «علي بن إبراهيم»، وروى عنه من طريق «سهل بن زياد» روايتين فقط^١، كلتاها بواسطة «عدة من أصحابنا». وجميع هذه النسخ قميّة. وهناك طرق أخرى اعتمدها الكليني في الرواية من كتاب عثمان بن عيسى.

٦٣. علي بن أحمد بن أشيم

ذكره الشيخ في رجاله بعنوان «علي بن أحمد بن رستم (أشيم)» دون أن يذكره بمدح أو ذم^٢، وذكره مرة أخرى بعنوان «علي بن أحمد بن أشيم، مجهول»^٣. وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نتوصل للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٨٥) سنداً، جاء (٢١) سنداً منها في الكافي، وسندان في من لا يحضره الفقيه، و (٤١) سنداً في التهذيب، و (٢١) سنداً منها في الاستبصار. علماً أنّ جميع رواياته الواصلة إلينا هي في أبواب الفروع، ولا نجد له في الأصول رواية.

٢ - الملفت للنظر في رواياته أنّ أغلب ما وصل إلينا منها رواه عنه «أحمد بن محمد بن عيسى»، فجميع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هي ٧٨ سنداً، جاء (٦٨) سنداً منها عن «أحمد بن محمد بن عيسى» المعروف بالتشدّد في الحديث، وسند واحد عن «سهل بن زياد»^٤، والآخر عن «يعقوب بن يزيد الأنباري»^٥.

٣ - ما رواه الكليني عن طريق سهل بن زياد فقد رواه عن «عدة من أصحابنا، عن سهل».

١. الكافي: ج ٣ ص ٢٥١ ح ٥، و ج ٨ ص ٢٤١ ح ٢٢٠. روى الشيخ الطوسي إحداهما نقلاً عن الكليني. أنظر: تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٢٨٩ ح ١١.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٦٠ الترجمة ٥٣٤٠.

٣. المصدر السابق: ص ٣٦٣ الترجمة ٥٣٨٠.

٤. الكافي: ج ٧ ص ١٥٩ ح ١.

٥. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ٤٦٧ ح ٧٩.

٤٤. علي بن أسباط

قال النجاشي:

علي بن أسباط بن سالم، بَيَّاع الزَّطِّي، أَبُو الْحَسَنِ الْمُقَرَّرِيُّ، كُوفِي ثَقَّةٌ، وَكَانَ فَطْحِيًّا. جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ رَسَائِلٌ فِي ذَلِكَ (ذَاكَ) رَجَعُوا فِيهَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام فَرَجَعَ عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَتَرَكَهُ. وَقَدْ رَوَى عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، وَكَانَ أَوْثَقَ النَّاسِ وَأَصْدَقَهُمْ لَهْجَةً...^١

وقال الشيخ في الفهرست:

علي بن أسباط الكوفي. له أصل وروايات.^٢

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نلاحظ ما يلي:

- ١ - روى عنه المحمّدون الثلاثة الكثير من الروايات حتّى بلغ مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٤١٦) سنداً، جاء (٢٢٢) سنداً منها في الكافي، و (٩) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (١٣٦) سنداً في التهذيب، و (٤٩) سنداً في الاستبصار.
- ٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، فأكثر ما رواه عنه هو من طريق «سهل بن زياد»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٧٤) سنداً^٣، جاء (٦٤) سنداً منها بواسطة «عده من

١. رجال النجاشي: ص ٢٥٢ الترجمة ٦٦٣.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٦٨ الترجمة ٣٨٤.

٣. الكافي: ج ١ ص ٣٨٨ ح ٥، و ص ١٦٤ ح ١، و ج ٢ ص ١٦ ح ٣، و ص ٢٦٦ ح ٢، و ص ٢٧٣ ح ٢١، و ص ٢٧٦ ح ٣١، و ص ٢٩٦ ح ١٣، و ص ٢٩٦ ح ١٦، و ص ٣٣٥ ح ٢٣، و ص ٣٤٣ ح ٢١، و ص ٣٨١ ح ١، و ص ٣٨٥ ح ٦، و ص ٣٩٩ ح ٢، و ص ٤٨٦ ح ٩، و ص ٥٥٨ ح ٩، و ص ٥٦١ ح ١٨، و ص ٦٤٠ ح ٤، و ص ٦٤٧ ح ٣، و ص ٦٥٢ ح ٤، و ص ٦٦٤ ح ٥، و ص ٦٦٦ ح ٤، و ج ٣ ص ١١٧ ح ١، و ص ٢٦٢ ح ٤٢، و ص ٤٣٧ ح ٤، و ص ٤٤٨ ح ٢٦، و ص ٤٦٧ ح ٧، و ص ٤٩٣ ح ٤، و ص ٤٩٣ ح ٥، و ص ٤٩٣ ح ٧، و ص ٥٤٠ ح ٨، و ج ٤ ص ١٢ ح ٧، و ص ٣٣ ح ٣، و ص ٣٥ ح ٣، و ص ١٦٧ ح ١، و ص ٤٣٣ ح ٨، و ص ٤٣٥ ح ٧، و ص ٥٠١ ح ٩، و ص ٥٤٦ ح ٣٠، و ص ٥٤٦ ح ٣١، و ج ٥ ص ٧٣ ح ١٥، و ص ٧٦ ح ١٢، و ص ١٠٥ ح ١، و ص ١١٩ ح ٤، و ص ١٣١ ح ٤، و ص ١٣٥ ح ٢، و ص ١٩٩ ح ٨، و ص ٢٧٨ ح ٥، و ص ٣٠٠ ح ٤، و ص ٣٢٢ ح ٢، و ص ٣٣٢ ح ١، و ص ٤٦٧ ح ١٠، و ص ٤٩٣ ح ٥، و ص ٥١٦ ح ٢، و ج ٦ ص ٣٨ ح ٥، و ص ٧٦ ح ٦، و ص ٣٢٨ ح ٩، و ص ٣٦٠ ح ٣، و ص ٤١٣ ح ٣، و ص ٤٣٨ ح ٤، و ص ٤٤٤ ح ١٦، و ص ٥١٦ ح ٣، و ص ٥٢٢ ح ٩، و ص ٥٣١ ح ٤، و ص ٥٣١ ح ٦، و ج ٧ ص ١٢٦ ح ٧، و ص ١٢٧ ح ٥، و ص ١٩٠ ح ٦، و ص ١٩٠ ح ٧، و ص ٢٦٦ ح ٣٢، و ج ٨ ص ١٥٨ ح ١٥٢، و

أصحابنا». كما روى عنه من طريق «علي بن الحسن بن فضال» (٢٨) سنداً^١، (٢٦) منها بواسطة أستاذه «أحمد بن محمد العاصمي الكوفي». وروى عنه من طريق «إبراهيم بن هاشم» (١٩) سنداً، بواسطة ابنه «علي بن إبراهيم». وروى الباقي من طرق أخرى. وأما الشيخ الطوسي فقد اعتمد في نصف ما رواه عن «علي بن أسباط» على طريق «الحسن بن علي بن فضال».

٦٥. علي بن بلال

قال النجاشي:

علي بن بلال بغدادي انتقل إلى واسط، روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام له كتاب...^٢

وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن تارة، وفي أصحاب أبي جعفر أخرى، فقال:

علي بن بلال، بغدادي ثقة^٣.

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

- ١ - جميع الأسانيد المروية عنه (٢١) سنداً، جاء ستة منها في الكافي، وتسعة في التهذيب، وخمسة في الاستبصار، وواحد في من لا يحضره الفقيه.
- ٢ - روى الكليني عن كتابه من الطرق التالية: «سهل بن زياد» روايتين^٤، و«محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري» رواية واحدة، و«محمد بن عيسى بن عبيد» رواية واحدة، و«محمد بن محمد» رواية واحدة.
- ٣ - جميع ما رواه الكليني من طريق سهل بن زياد فهو بواسطة «عدة من أصحابنا».

١. هذه الروايات من كتاب علي بن أسباط من نسخة رواها ابن فضال؛ وذلك أنه من رواة كتاب علي بن أسباط كما صرح به النجاشي.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٧٨ الترجمة ٧٣٠.

٣. رجال الطوسي: ص ٣٧٧ الترجمة ٥٥٧٨.

٤. الكافي: ج ٤ ص ١٣١ ح ٥، و ٥ ص ٣١٨ ح ٥٦. ورواه عنه الشيخ في التهذيب: ج ٤ ص ٢٣٦ ح ٦٨، و الاستبصار: ج ٢ ص ١٠٣ ح ٤.

٦٦. علي بن حسان (الهاشمي)

قال النجاشي:

علي بن حسان بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد. له كتاب تفسير الباطن تخطيط كله.^١

وقال الشيخ في الفهرست:

علي بن حسان الهاشمي (مولى لهم). له كتاب...^٢

أقول: ملاحظة رواياته ينتهي بنا للنتائج التالية:

١ - ورد اسمه في الكتب الأربعة خلال (٥٠) سنداً، (٤٢) منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، والباقي في التهذيب.

٢ - طريق الكليني إلى رواياته متعدّد، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمد بن أورمة القمي»، حيث روى عنه ضمن (١٢) سنداً، وما رواه عن طريق «سهل بن زياد» روايتان فقط، روى إحداهما عنه بصورة مباشرة^٣، والأخرى بواسطة^٤، وكلتاهما عن «عدة من أصحابنا». علماً أنّ مضمون الأولى أخلاقي لطيف، مضافاً لورودها في كتب حديثية أخرى^٥.

٣ - إذا ألقينا نظرة على رواياته في الكافي بلحاظ موضوعها وجدنا أنّ أغلب رواياته في أصول الكافي؛ حيث جاء (٢٧) سنداً منها في الجزء الأول من الكتاب، وسندان في الجزء الثاني، وواحد في الجزء الرابع، والباقي في الجزأين الخامس والسادس.

٤ - إذا دققنا النظر في الروايات المذكورة وجدنا أنّ علي بن حسان قد روى أغلبها عن عمّه «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»، حيث جاء (٤٦) سنداً منها عنه، وبما أنّ عمّه صاحب كتب عديدة، وطريق النجاشي والشيخ إليها هو علي بن حسان، فأصل هذه

١. رجال النجاشي: ص ٢٥١ الترجمة ٦٦٠.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٨٦ الترجمة ٤٢٨.

٣. الكافي: ج ٢ ص ٦٤ ح ٣.

٤. المصدر السابق: ج ٤ ص ١٩١ ح ٢.

٥. تحف العقول: ص ٣٧٣، فقه الرضا (عليه السلام): ص ٣٥٨، مشكاة الأنوار: ص ١٦.

الروايات من كتاب «عبد الرحمن بن كثير».

٥ - بما أنّ روايتي سهل بن زياد عن عليّ بن حسان تنتهيان إلى «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي»، فهما طريق لروايات عبد الرحمن.

٦٧. عليّ بن حسان (الواسطي)

قال النجاشي:

عليّ بن حسان الواسطي، أبو الحسين القصير المعروف بالمنمس، عمّر أكثر من مئة سنة، وكان لا بأس به. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، روى عنه حديثه في سعدان بن مسلم. له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا...^١.

وبملاحظة رواياته ننتهي للنتائج التالية:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة (٧٠) سنداً، منها (٥٧) سنداً (٢٧) في الكافي، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، والباقي في التهذيب.
٢ - إذا دققنا النظر في الأسانيد المذكورة وجدنا أنّ (٢٧) سنداً من هذه الأسانيد ينتهي إلى «موسى بن بكر الواسطي». وبما أنّ موسى بن بكر صاحب كتاب، فالمظنون قوياً أنّ الأصل فيها كتابه.

٣ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، فروى من طريق «سهل بن زياد» (٢٧) سنداً، طريقه إلى (٢٦) منها هو «عدّة من أصحابنا»^٢، وإلى واحدة منها «عليّ بن محمّد»^٣. كما

١. رجال النجاشي: ص ٢٧٦ الترجمة ٧٢٦.

٢. الكافي: ج ٢ ص ١٢٠ ح ١١، وص ٤٠٧ ح ٢، وص ٤٠٨ ح ٢، وص ٤١٢ ح ٥، وص ٤٢٢ ح ٥، وج ٣ ص ٢٢٥ ح ٩، و ص ٥٠٤ ح ١٢، وج ٤ ص ٥٤ ح ١٣، وص ٦١ ح ٥، وص ٥٥٣ ح ٨، وج ٥ ص ٥٠٧ ح ٤، وج ٦ ص ٢٦٨ ح ٧، و ص ٣١١ ح ٤، وص ٣١٨ ح ٢، وص ٣٢٢ ح ٧، وص ٣٢٤ ح ٨، وص ٣٢٥ ح ٤، وص ٣٣٢ ح ٥، وص ٣٣٢ ح ١، و ص ٣٦٥ ح ١، وص ٣٧١ ح ٥، وص ٣٨٢ ح ٤، وص ٥١٣ ح ١، وج ٨ ص ١٩٠ ح ٢١٩، وص ٢٤١ ح ٢٣٢، و ص ٣٣٠ ح ٥٠٧. روى الشيخ الطوسي بعضها نقلاً عن الكافي. أنظر التهذيب: ج ٤ ص ١١٢ ح ٣٣٠، وج ٦ ص ٦ ح ١٠، وج ٩ ص ٩١ ح ٣٨٩.

٣. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٩٤ ح ٢.

روى (٦) أسانيد عن كلّ من الطرق التالية: «محمّد بن الحسن الصفّار» و«سلمة بن الخطاب» و«أحمد بن محمّد بن خالد البرقي». وروى من طرق أخرى أقلّ من هذا العدد.

٤ - من خلال التدقيق في أسانيد الروايات المذكورة نجد أنّ (٢٣) سنداً منها جاء كالتالي: «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن عليّ بن حسان عن موسى بن بكر»^١، وهذا يعني أنّ روايات سهل هذه ليست إلّا طريقاً لكتاب موسى بن بكر أو لكتاب عليّ بن حسان.

٦٨. عليّ بن الحكم

قال النجاشي:

عليّ بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الضرير، مولى، له ابن عمّ يعرف بعليّ بن جعفر بن الزبير، روى عنه...^٢

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ - له روايات كثيرة في الكتب الأربعة حتّى بلغ مجموع ما أسند عنه فيها (١٤٤٢) سنداً، منها (٧٧٥) سنداً في الكافي، و (١٨) سنداً في من لا يحضره الفقيه، و (٤٦٠) سنداً في التهذيب، و (١٨٩) سنداً في الاستبصار.

٢ - روى الكليني عن عليّ بن الحكم من طرق عديدة، إلّا أنّ أكثر طريق اعتمده هو «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري»، حيث روى عنه (٦٣٣) سنداً، روى (٤٩٩) سنداً منها بواسطة «محمّد بن يحيى العطار»، و (١٣٤) سنداً منها «عدّة من أصحابنا». كما روى من طريق «عبد الله بن محمّد بن عيسى الأشعري» (٧٢) سنداً، (٧١) منها بواسطة «محمّد بن يحيى العطار»، وروى من طريق «سهل بن زياد» (٢١) سنداً، (١٢) سنداً منها بواسطة

١. المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٠ ح ١١، و ص ٤٠٧ ح ٢، و ص ٤٠٨ ح ٢، و ص ٤١٢ ح ٥، و ص ٤٤٣ ح ٥، و ج ٣ ص ٢٢٥ ح ٩، و ج ٤ ص ٥٤ ح ١٣، و ص ٤١ ح ٥، و ج ٥ ص ٥٠٧ ح ٤، و ج ٦ ص ٢٦٨ ح ٧، و ص ٣١١ ح ٤، و ص ٣١٨ ح ٢، و ص ٣٢٣ ح ٧، و ص ٣٢٤ ح ٨، و ص ٣٢٥ ح ٤، و ص ٣٣٢ ح ٥، و ص ٣٣٢ ح ١، و ص ٣٦٥ ح ١، و ص ٣٧١ ح ٥، و ص ٣٨٢ ح ٤، و ص ٥١٣ ح ١، و ج ٨ ص ١٩٠ ح ٢١٩، التهذيب: ج ٩ ص ٩١ ح ٣٨٩.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٧٤ الترجمة ٧١٨.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٦٢ ح ٣، و ص ٤٩٦ ح ٨، و ج ٢ ص ٦٣١ ح ١٥، و ج ٣ ص ٢٨ ح ٥، و ص ١٥٨ ح ٩، و ص ٢٢٠ ح ١، و ص ٢٤٩ ح ٥، و ص ٤٦٨ ح ١، و ج ٤ ص ١٣ ح ٣، و ص ٨٢ ح ٧، و ص ١٦٠ ح ١٢، و ج ٦ ص ٥٣ ح ٧، و ص ٤١٠ ح ١٥، و ص ٥٢٩ ح ٧، و ج ٧ ص ١٢٨ ح ٥، و ص ١٣٠ ح ١١، و ص ٢٣١ ح ٣.

«عدة من أصحابنا». وهناك طرق أخرى اعتمدها الكليني في الرواية عن علي بن الحكم.

٦٩. علي بن خالد

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيد الخوئي^١ في معجمه، وذكر عنواناً آخر أيضاً، هو «علي بن خالد العاقولي»، وهو أيضاً مهمل في كتب الرجال. وقال تحت عنوان «طبقته في الحديث» من ترجمة الأول منهما ما يلي:

وقع بهذا العنوان في أسناد عدة من الروايات تبلغ سبعة وعشرين مورداً، فقد روى عن محمد بن علي بن موسى^٢ و...، روى الكليني بسنده عن سهل بن زياد، عن علي بن خالد، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله^٣...^١، كذا في الطبعة القديمة و المرأة أيضاً، ولكن في التهذيب: علي بن حديد^٢، بدل علي بن خالد، والوافي موافق للكافي، وفي الوسائل نقل بالسندين. (ثم قال:) أقول: يحتمل أن يكون علي بن خالد هذا هو علي بن خالد العاقولي الآتي.^٣

وبما أن الرواية المشار إليها واحدة، فلا بد من معرفة النسخة الصحيحة منهما لمعرفة العنوان الذي يروي عنه سهل بن زياد، فنقول:

١ - الموجود في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق لما في الطبعة المعروفة^٤، ولم يعلق عليه بشيء.

٢ - الموجود في برنامج «درية النور» (في حقل الأسناد - السند) هو كالموجود في كتابي الكافي و التهذيب، وقد أُشير في كل من الكتابين إلى اختلاف الاسم في الكتاب الآخر، دون ترجيح نسخة على أخرى، والموجود في (حقل الأسناد - الراوي) رواية سهل بن زياد عن علي بن خالد تارة، وعن علي بن حديد أخرى. نعم، أُشير إلى جهاتهما فقط.

٣ - الموجود في وسائل الشيعة موافق للكافي المطبوع، ولم أعثر على موضع يوافق

١. المصدر السابق: ج ٧ ص ٣١٦ ح ٢٤ باب ما تجب فيه الدية كاملة من الجراح، وسائل الشيعة: ج ٢٩ ص ٣٤١ ح ٣٥٧٣٧.

٢. تهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ٢٥٠ ح ٢٤.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٨ الترجمة ٨١٠٣.

٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٤ ص ٣٩٥ ح ١٤٢٨٩.

التهذيب، فما ذكره السيد الخوئي رحمته الله من وجود كلا النقلين في الوسائل لم أعثر على ما يؤيده في النسخة المطبوعة.

٤ - روى في جامع أحاديث الشيعة هذه الرواية نقلاً عن الكافي والتهذيب، والموجود فيه هو علي بن حديد.^١

٥ - إذا تتبعنا العناوين «علي بن حديد» و «علي بن خالد» في الكتب الأربعة انتهينا للنتيجة التالية: روى الكليني عن علي بن حديد بكثرة حتى بلغت رواياته عنه (٧١) رواية، بينما روى عن «علي بن خالد» في ثلاثة مواضع فقط^٢، أحدها الرواية محل الكلام.

كما روى الشيخ الطوسي عن علي بن حديد (٧٣) رواية في التهذيب، و (٣١) رواية في الاستبصار، بينما روى عن علي بن خالد في ثلاثة عشر موضعاً في التهذيب، وأربعة مواضع فقط في الاستبصار، وهذا ما يقوّي احتمال كون الصحيح في المقام هو علي بن حديد كما في تهذيب الأحكام. وأما الصدوق فلم يرو عنه في من لا يحضره الفقيه.

٦ - بمراجعة الأسانيد التي رواها سهل بن زياد عن هذين العناوين في كتب الحديث نجد أنّ له ثلاث روايات فقط، إحداها الرواية محلّ الكلام، والأخرى ما رواه عن «علي بن مهزيار، عن علي بن حديد»^٣. والثالثة ما رواه القطب الراوندي في الخرائج والجرائح «عن سهل بن زياد، عن علي بن حديد»^٤، وكلاهما يقوّي احتمال كون الصحيح في الرواية محلّ الكلام هو علي بن حديد.

والذي ننتهي إليه من مجموع ما تقدّم هو عدم صحّة ما جاء في برنامج دراية النور من رواية سهل بن زياد عن كلّ من علي بن حديد وعلي بن خالد؛ لأنّ الرواية التي تمّ اعتمادها واحدة قد اختلفت نسختها، فلا بدّ من تحديد الصحيح من النسختين. والذي نظرنا قوياً صحّته هو علي بن حديد، وعليه فليس علي بن خالد من مشايخ سهل بن زياد.

١. جامع أحاديث الشيعة: ج ٢٦ ص ٤٣١ ح ١١٠٧.

٢. الكافي: ج ١ ص ٤٩٢ ح ١ باب، و ج ٢ ص ٥٢٧ ح ١، و ج ٧ ص ٣١٦ ح ٢٤.

٣. سندها كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ» الكافي: ج ٤ ص ٥٣٦ ح ٢، وسائل الشيعة: ج ١٤ ص ٣٠٤ ح ١٩٢٦٣.

٤. الخرائج والجرائح: ج ٢ ص ٦٦٨، ونقلاً عنه في بحار الأنوار: ج ٥٠ ص ٤٤ ح ١٤، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٣٣٦.

٧٠. علي بن رناب

قال النجاشي في ترجمته:

علي بن رناب، أبو الحسن، مولى جرم بطن من قضاة، وقيل: مولى بني سعد بن بكر الطحان، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكره أبو العباس وغيره، وروى عن أبي الحسن عليه السلام. له كتب منها: كتاب الوصية والإمامة، وكتاب الديات. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا عمرو بن عثمان الخزاز، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رناب بكتبه.^١

وهنا ننبّه على بعض الأمور:

١ - بما أنّ علي بن رناب من الرواة عن الإمام الصادق عليه السلام، فطبقة سهل لا تساعد على الرواية عنه.

٢ - الذي يراجع الأسانيد يجد أنّ روايات سهل بن زياد عن ابن رناب كثيرة جداً تبلغ (١٣٥) رواية، إلّا أنّ (١٣٤) منها بواسطة «الحسن بن محبوب»، وليس فيها روايته عنه مباشرة سوى رواية واحدة^٢، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، ويقوّي احتمال سقوط اسم الحسن بن محبوب من هذا السند. خاصة وأنّ الطريق لكتاب ابن رناب هو الحسن بن محبوب، كما صرّح به النجاشي.

٣ - لم يذكر السيّد البروجردي رحمته الله في كتابه «ترتيب أسانيد الكافي» السند محلّ الكلام، وإنّما ذكر السند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِنَابٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ»^٣، وقال في التعليق عليه: «رواية سهل عن ابن رناب مرسلة بلا ريب»^٤. وبما أنّ السند الذي ذكره نظير السند محلّ الكلام، فهو مرسل أيضاً.

١. رجال النجاشي: ص ٢٥٠ الترجمة ٦٥٧.

٢. الكافي: ج ٦ ص ١١٠ ح ٨.

٣. الكافي: ج ٥ ص ١٢٦ ح ١.

٤. ترتيب أسانيد الكافي: ص ٤٩٠.

٤ - الملفت للنظر أنَّ السيّد الخوئي رحمته الله لم ينبّه على هذا الخطأ الواضح، بل عدّ سهل بن زياد من الرواة عن ابن رناب.^١

٥ - ورد السند المذكور في الطبعة الجديدة للكافي والمحققة في مركز أبحاث دار الحديث كالتالي: «سهل عن الحسن بن محبوب عن ابن رناب».^٢

٦ - تمّ تصحيح هذا السند في برنامج «دراية النور» فأضيف إليه «عن الحسن بن محبوب» قبل «ابن رناب»^٣ ولهذا فإنّ الباحث لا يجد في هذا البرنامج رواية سهل بن زياد عن ابن رناب.

والحصول النهائية هي أنّ ابن رناب ليس من مشايخ سهل بن زياد.

٧١. علي بن الرّيان

قال النجاشي:

علي بن الرّيان بن الصلت الأشعري القمي، ثقة، له عن أبي الحسن الثالث عليه السلام نسخة...^٤

وبمراجعة رواياته تتوصّل للنتائج التالية:

١ - رواياته في الكتب الأربعة قليلة، فمجموع ما أسند عنه فيها هو (٣٨) سنداً (لـ ٣٥ رواية)، (١٦) رواية منها في الكافي، و (١٢) منها في التهذيب، و (٣) منها في الاستبصار، و (٤) منها في من لا يحضره الفقيه.

٢ - روى الكليني عن كتابه من طرق عديدة، فروى من طريق «سهل بن زياد» ثمانية أسانيد لست روايات،^٥ أربعة أسانيد منها بواسطة «عده من أصحابنا»، والباقي بواسطة «علي بن محمّد علان الكليني»، وهو طريق قمي. كما روى من طريق «محمّد بن أحمد بن يحيى

١. معجم رجال الحديث: ج ٢٢ ص ١٧٥.

٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١١ ص ٦٠٤ ح ١٠٨٥٣.

٣. انظر حقل الإسناد / السند.

٤. رجال النجاشي: ص ٢٧٨ الترجمة ٧٣١.

٥. الكافي: ج ٣ ص ٢٨١ ح ١٥، و ج ٣ ص ٣٢٨ ح ٢٤، و ص ٧٣١، و ج ٥ ص ٥٤١ ح ٤، و ج ٦ ص ٤٣٥ ح ٢٥، و ج ٧ ص ٧٦.

بن عمران الأشعري» في خمسة مواضع، ومن نسخة «أحمد بن محمد بن خالد» في خمسة مواضع أخرى. وروى رواية واحدة عن «عبد الله بن محمد».

٣ - الملفت للنظر أنّ ثلاثاً من روايات سهل عنه - وقد جاءت بأربعة أسانيد - هي مكاتبات، بل إنّ جميع ما رواه الرّيان من مكاتبات فقد رواها عنه سهل بن زياد، وتقدّم أنّ محدّثينا يعاملون المكاتبات بنحو يختلف عن غيرها.

٧٢. عليّ بن زياد

لم يذكر علماء الرجال هذا العنوان مجرّداً، وإنّما ذكروا العناوين التالية: «عليّ بن زياد النّواري»^١ و «عليّ بن زياد الصّيمري»^٢، فهل هو أحد هذين الرجلين، أم أنّه شخص ثالث ؟ ذكر في برنامج «دراية النور» (في حقل الأسناد / قسم الراوي) خصوص العنوان «عليّ بن زياد»، دون العناوين الآخرين، ممّا يكشف عن وجود خصوص العنوان «عليّ بن زياد» في أسانيد الكتب الأربعة والوسائل، دون العناوين الآخرين^٣. كما أنّه لم يتمّ إرجاع عليّ بن زياد إلى أحد العناوين المذكورين، كما هو دأبهم في نظائره، وهذا كاشف عن اعتقاد أو استظهار المشرفين على البرنامج اختلاف العناوين الثلاثة، أو اختلاف عليّ بن زياد عن الآخرين. علماً أنّه تمّ تقييمه بأنّه مجهول.

بينما صرح السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث بإرجاع العنوان «عليّ بن زياد» إلى «عليّ بن زياد الصّيمري»^٤، دون «عليّ بن زياد النّواري»، وهذا يعني: أولاً: أنّ الصّيمري والنّواري رجلان، فالنّواري من أصحاب الصادق عليه السلام، والصّيمري من أصحاب الهادي عليه السلام.

١. رجال الطوسي: ج ١ ص ٢٤٦ الترجمة ٣٤١٩.

٢. المصدر السابق: ص ٣٨٨ الترجمة ٥٧١٦.

٣. حقل الراوي من قسم الأسناد لاستعراض العناوين الواردة في أسانيد الكتب الأربعة ووسائل الشيعة، وهناك حقل آخر باسم «عنوان» في قسم «الكتب الثمانية» هو لاستعراض أسماء الرواة أيضاً، لكن لا بلحاظ الوارد في الأسانيد وإنّما بلحاظ الوارد في كتب الرجال، ولهذا فقد يكون العنوان الوارد في الأسانيد مغايراً للعنوان الوارد في كتب الرجال، فلا بدّ من ربط أحدهما بالآخر.

٤. أنظر: معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٣١ الترجمة ٣٤٨١ و ٣٤٨٢.

وثانياً: أنَّ «عليّ بن زياد» هو نفس «عليّ بن زياد الصيمري»، لا أنّه رجل ثالث. وعلى أيّ حال فليس لعلّي بن زياد في الكتب الأربعة سوى رواية واحدة رواها الشيخ الكليني بطريقتين: أحدهما: «عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»^١. ولهذا فإنّ تحقيق الحال في المقام وهل أنّ «عليّ بن زياد» هو نفس «عليّ بن زياد الصيمري» أم غيره، ليس بالأمر اليسير بعد قلة رواياته والقرائن الدالة عليه.

عليّ بن سعيد

سيأتي الكلام فيه ضمن العنوان «عليّ بن سعيد الرقي».

٧٣. عليّ بن سعيد الرقي

لم يذكر علماء الرجال هذا العنوان، وإنّما ذكروا العناوين التالية:

١ - عليّ بن سعيد بن امرأة ناجية^٢.

٢ - عليّ بن سعيد بن بكير^٣، وذكر الشيخ في ترجمته أنّه «روى عنه سماعة».

٣ - عليّ بن سعيد بن رزام القاساني^٤، وذكر النجاشي في ترجمته أنّه «يروى عن أحمد بن محمّد بن عيسى وابن أبي الخطّاب».

فهل أنّ «عليّ بن سعيد الرقي» أحدهم أم أنّه شخص رابع ؟

لا شكّ ولا ريب أنّ طبقة الأوّل والثاني من العناوين المذكورة لا تتسجم مع طبقة عليّ بن سعيد الرقي الذي يروي عنه سهل بن زياد، فسهل من أصحاب النصف الثاني من القرن الثالث، والأوّلان من أهل أواسط القرن الثاني. وأمّا الأخير منها فمقتضى العبارة المطبوعة من رجال النجاشي كونه من طبقة الرواة عن سهل بن زياد لا من طبقة مشايخه^٥، لكن

١. الكافي: ج ٢ ص ٥٧٨ ح ٤.

٢. رجال البرقي: ص ٢٥.

٣. رجال الطوسي: ص ١٤١ الترجمة ١٥١٧.

٤. رجال النجاشي: ص ٢٥٩ الترجمة ٦٧٧، رجال ابن داود: ج ١ ص ٢٤٤ الترجمة ١٠٣٣، الخلاصة للحلي:

ص ١٠٠ الترجمة ٤٣.

٥. ذكر النجاشي أنّه يروي عن «أحمد بن محمّد بن عيسى»، وبما أنّ أحمد الأشعري معاصر لسهل، فمقتضاء أن يكون في طبقة الرواة عن سهل لا في طبقة مشايخه.

مقتضى الموجود في رجال ابن داود هو أنه من الطبقة التي يروي عنها سهل بن زياد^١، وعليه فاحتمال اتحاده مع سعيد بن عليّ الرقي ليس مطروحاً.

السؤال المطروح: هل أن «عليّ بن سعيد الرقي» الذي روى عنه سهل هو نفس «عليّ بن سعيد بن رزام القاساني» أم غيره؟

الجواب: نسبة الرجل إلى الرقة في أحد العنوانين وإلى قاسان في العنوان الآخر، لا تساعد على وحدة الرجل؛ فالرقة من المناطق الغربية في العراق^٢، والقاساني نسبة إلى «قاسان» وهي على ما يبدو من مدن إيران والتي تعرف اليوم بـ «كاشان»، فلو كانت النسبة إلى منطقتين قريبتين - كالرازي والقاساني - أمكن استظهار الاتحاد؛ لقرب احتمال ولادة الشخص في مكان ونشأته أو عمله أو موته في آخر، فينسب إليهما معاً. وأمّا مع بعد البلديتين، خاصّة وأنّ الرقة ليست من المدن المقدّسة أو التجارية أو العلمية التي تشدّ إليها الرحال، مع اختلاف أهالي المدينتين من الناحية اللغوية، فالرقة من المناطق العربية، وقاسان مدينة فارسية، فمن البعيد رحلة القاساني إلى الرقة أو العكس، وبالتالي يبعد اتحاد العنوانين.

هذا كلّه على فرض سلامة نسخة الكافي المطبوعة، وإلا فقد ذكر السيّد الخوئي^٣ العناوين الثلاثة التالية: «عليّ بن سعيد»، و «عليّ بن سعيد الرقي»، و «عليّ بن سعيد البرقي»، وقال في ترجمة الأخير منها:

روى عن سليمان بن جعفر الجعفري، وروى عنه سهل بن زياد... (ثم وأشار إلى نفس الرواية المتقدّمة عن «عليّ بن سعيد الرقي»، ثم قال: كذا في جامع الرواة، لكن الموجود في نسخ الكافي: عليّ بن سعيد الرقي^٤.

١. وردت العبارة فيه كالتالي: «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى» لا «روى عن أحمد بن محمد بن عيسى».
٢. الرقة: بفتح أوله وثانيه وتشديده، وأصله كلّ أرض إلى جنب واد ينسبط عليها الماء، وجمعها رقاق... وهي مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حرّان ثلاثة أيّام، معدودة في بلاد الجزيرة؛ لأنها من جانب الفرات الشرقي، طول الرقة أربع وستون درجة، وعرضها ستّ وثلاثون درجة، في الإقليم الرابع، ويقال لها: الرقة البيضاء، أرسل سعد بن أبي وقاص إلى الكوفة في سنة (١٧) جيشاً عليه عياض بن غنم، فقدم الجزيرة فبلغ أهل الرقة خبره فقالوا: أنتم بين العراق والشام وقد استولى عليها المسلمون فما بقاؤهم مع هؤلاء!... (معجم البلدان: ج ٣ ص ٥٨). وهي اليوم تُعدّ من مدن سورية.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٣٩ الترجمة ٨١٥٢.

والبرقي نسبة إلى «برقة» أو إلى «برق روذ» من توابع مدينة قم^١. فعلى هذا يحتمل اتحاد «علي بن سعيد البرقي» مع «علي بن سعيد القاساني»؛ لقرب البلدين. بقي علينا دراسة الأسانيد المروية عنهما، ولهذا نشير لبعض النقاط:

١ - الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة والتي تضمنت عنوان «علي بن سعيد الرقي» هي سند واحد فقط^٢، روى عنه «سهل بن زياد». وأمّا العنوان «علي بن سعيد» فقد تكرر ثلاثين مرة، إلّا أنّ الأسانيد التي ورد فيها «سهل بن زياد عن علي بن سعيد» هي سند واحد فقط^٣، فهل الذي روى عنه سهل هو نفس علي بن سعيد الرقي أم غيره؟

الظاهر الاتحاد بقرينة الراوي والمروي عنه، فالراوي عن كلّ منهما هو «سهل بن زياد»، والمروي عنه في كلا السنتين هو «سليمان بن جعفر الجعفري»، بل أنّ سند الروایتين واحد، فاحدهما: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدِ الرَّقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيُّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)»، والآخر: «[عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (ع)]»^٤.

وأما بقية الموارد التي ورد فيها «علي بن سعيد» مطلقاً فلا يمكننا الجزم بشيء من الاحتمالين. وأمّا الاحتمال الذي نقله السيّد الخوئي (رحمته الله) عن جامع الرواة من أنّه «علي بن سعيد البرقي» لا «الرقي»، فبمراجعة النسخة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث من كتاب الكافي وجدناه بلفظ «الرقي»، دون التعليق عليه بشيء^٥.

١. برقة: من قرى قم من نواحي الجبل، قال أبو جعفر: فقيه الشيعة أحمد بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن علي البرقي، أصله من الكوفة، وكان جدّه خالد قد هرب من عيسى بن عمر مع أبيه عبد الرحمن إلى برقة قم، فأقاموا بها ونسبوا إليها... وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني في تاريخ أصفهان: أحمد بن عبد الله البرقي كان من رستاق برق روذ، قال: وهو أحد رواة اللغة والشعر واستوطن قم، فخرج ابن أخيه أبا عبد الله البرقي هناك ثمّ قدم أبو عبد الله إلى أصفهان واستوطنها، والله الموفق (معجم البلدان: ج ١ ص ٣٨٩).

٢. الكافي: ج ٥ ص ٣٣٤ ح ٤.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٧ ح ١٦.

٤. المصدر السابق: ج ٥ ص ٣٣٤ ح ٥.

٥. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٧ ح ١٦.

٦. أنظر الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١٠ ص ٥٩٥ ح ٩٤٨١.

والمتحصّل ممّا تقدّم:

- ١ - أن «سهل بن زياد» يروي عن «علي بن سعيد»، بلا ريب.
- ٢ - أن المذكور في كتب الرجال بعنوان «علي بن سعيد» ثلاثة، اثنان منهما غير منسجمين طبقة مع من يروي عنه سهل، بخلاف الثالث وهو علي بن سعيد بن رزام القاساني.
- ٣ - يحتمل وقوع التصحيف في العنوان «علي بن سعيد الرقي» في سند الكافي، وأنّ صحيحه «علي بن سعيد البرقي»، كما في جامع الرواة، لكننا لم نجد ما يؤيد صحة هذا الاحتمال. كما يحتمل وقوع التصحيف في عبارة النجاشي في قوله: «روى عن أحمد بن محمد بن عيسى»، وأنّ صحيحها «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى» كما في رجال ابن داود.
- ٤ - بناء على أنّ الصحيح هو «علي بن سعيد البرقي»، وأنّ الصحيح في ترجمة «علي بن سعيد بن رزام القاساني» هو «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى»، فاحتمال اتّحاد «علي بن سعيد البرقي» مع «علي بن سعيد بن رزام القاساني» وارد، وإلا فلا اتّحاد لا يخلو من بعد. نعم، لم أر من ذكر هذا الاحتمال، إلّا أنه جدير بالتأمل.

٧٤. علي بن سليمان

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن فقال:

علي بن سليمان بن رشيد بغدادي (بغدادى).^١

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

- ١ - مجموع الأسانيد المروية عنه فيها (٢٩) سنداً (لـ ٢٧ رواية)، (١٤) رواية منها في الكافي، ورواية واحدة في من لا يحضره الفقيه، و (٩) في التهذيب، و (٣) في الاستبصار.
- ٢ - مجموع ما رواه سهل بن زياد عن علي بن سليمان هو ثلاث روايات بخمسة أسانيد، وكلّها في الكافي، رواها الشيخ الكليني عنه بتوسط «عده من أصحابنا».^٢

١. رجال الطوسي: ص ٣٨٨ الترجمة ٥٧١٢.

٢. الكافي: ج ٤ ص ٥٤٩ ح ٤، وج ٥ ص ٣١٦ ح ٥٠، وج ٦ ص ٥٤٩ ح ٢.

٧٥. علي بن محمد القاساني

قال النجاشي:

علي بن محمد بن شيرة القاساني (القاشاني) أبو الحسن، كان فقيهاً مكثراً من الحديث، فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنه سمع منه مذاهب منكراً، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك...^١.

ووثقه الشيخ في رجاله فقال: «علي بن شيرة ثقة»^٢.

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ - روى عنه المحمّدون الثلاثة ضمن (١٤٦) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب. جاء (٧٢) منها في الكافي، و (٥٩) في التهذيب، و (١٥) في الاستبصار.

٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، إلا أنّ أكثر ما رواه عنه هو من طريق «علي بن إبراهيم»، حيث روى عنه (٥٤) سنداً، وروى من طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» (٩) أسانيد، ومن طريق «سهل بن زياد» روايتين بثلاثة أسانيد^٣. وروى عنه من نسخ أخرى أيضاً.

٣ - بمراجعة الأسانيد التي رواها سهل بن زياد نجد روايته عن العنوانين التاليين: «علي بن محمد القاساني» و «محمد بن علي القاساني»^٤، فهل الثاني منهما تصحيف عن الأول، أم أنّه شخص آخر؟ سيأتي الكلام فيه في «محمد بن علي القاساني» إن شاء الله.

٤ - ذكر السيّد البروجردي^٥ هذا السند دون التعليق عليه بشيء^٥، وهو مشعر بعدم الخلل فيه.

٧٦. علي بن معبد

قال النجاشي:

علي بن معبد، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان... حدّثنا موسى بن جعفر، قال: حدّثنا

١. رجال النجاشي: ص ٢٥٥ الترجمة ٦٦٩.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٨٨ الترجمة ٥٧١٣.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٠٢ ح ٨، و ص ٢٩١ ح ١٠.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٨.

٥. ترتيب أسانيد كتاب الكافي: ص ٢٦٢.

علي بن معبد بكتابه.^١

وذكره الشيخ في الفهرست قائلاً:

علي بن معبد، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن [بن الوليد]، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد.^٢

وبمراجعة هذا العنوان في الروايات نجد ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٢) سنداً، فتكرّر اسمه في (٢٥) سنداً من أسانيد الكافي، ومرة واحدة في من لا يحضره الفقيه، و (٥) أسانيد في التهذيب، وسند واحد في الاستبصار. والسرّ في كثرة رواياته في الكافي هو أن (١٦) منها مروى في أصول الكافي، وليس لهذه الروايات باب في من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار.

٢ - طريق الكليني إلى رواياته متعدّد، فأغلب ما رواه عنه من طريق «إبراهيم بن هاشم»، حيث روى عنه (٢٣) سنداً، و (٣) منها عن «سهل بن زياد».^٣ ورواية واحدة عن «معلّى بن محمد».

٧٧. علي بن مهران

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث قائلاً:

علي بن مهران، روى عن محمد بن الفضيل، وروى عنه سهل بن زياد. الكافي:

الجزء ٣، كتاب الجنائز ٣، باب غسل الأطفال والصبيان (٧٣)، الحديث (٦).^٤

وهو الحديث الوحيد الذي ورد فيه هذا العنوان في الكتب الأربعة.^٥

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - لم يذكر هذا العنوان في برنامج «درية النور» (حقل الأسانيد / الراوي - البحث)،

١. رجال النجاشي: ص ٢٧٣ الترجمة ٧١٦.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٦٥ الترجمة ٣٧٨.

٣. الكافي: ج ٣ ص ٤٥٤ ح ١٦، و ج ٦ ص ٤١٠ ح ١٤، و ص ٤٣٤ ح ٢٠.

٤. معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ١٩٢ الترجمة ٨٥٣٧.

٥. أنظر: الكافي: ج ٣ ص ٢٠٨ ح ٦.

وهو منهج خاطئ على فرض وقوع التصحيف في العنوان.

٢ - الوارد في الطبعة المحققة في مركز أبحاث دار الحديث من كتاب الكافي هو: «علي بن مهزيار» بدل «علي بن مهران»، وعلّق عليه في الهامش بقوله:

هكذا في «غ» بنخ، بف» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، ي، بث، يح، بس»، جح، جن» والمطبوع: «علي بن مهران» وقد أكثر سهل بن زياد من الرواية عن علي بن مهزيار، وأما روايته عن علي بن مهران، فلم نجدها في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٠ - ٥٢١.^١

٣ - الظاهر من عبارة معجم رجال الحديث عدم وجود الخلل في هذا العنوان، وإلا لعلّق عليه.

٤ - ذكر السيّد البروجردي^٢ هذا السند دون التعليق عليه^٣، وهذا دالّ على عدم الخلل فيه من وجهة نظره^٤.

٥ - بعد تتبع هذا العنوان في كتب الحديث وجدنا ما يؤيد وجود هذا العنوان بين الرواة^٥. والمتحصّل ممّا تقدّم أنّه وقع كلام في وجود عنوان «علي بن مهران» خارجاً وعدمه، فالظاهر من برنامج دراية النور هو عدم وجوده، فضلاً عن رواية سهل عنه، إلّا أنّ التتبع في الروايات لا يؤيد ذلك. نعم، قد يقع الكلام في رواية سهل بن زياد عنه، وبما أننا نتبع القرائن المتوفرة، ولا نملك دليلاً واضحاً لقبول أو ردّ رواية سهل بن زياد عنه، فنترك الباب مفتوحاً للباحث نفيّاً أو إثباتاً.

٧٨. علي بن مهزيار

قال النجاشي:

١. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٥ ص ٥٢٦ ح ٤٦٠٤.

٢. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص ٤٨٣.

٣. نظير: ما جاء في إقبال الأعمال حيث قال: «... وهو رواية محمّد بن أبي قرّة في كتاب عمل شهر رمضان فيما أسنده عن علي بن مهران...» الإقبال ط: ج ١ ص ١١. وفي تأويل الآيات الظاهرة: «روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن مهران...» وقال في موضع آخر: «... حدّثنا سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسى، عن علي بن مهران...» (تأويل الآيات الظاهرة: ص ٤٦٥ و ٥٧٥).

علي بن مهزيار الأهوازي، أبو الحسن، دورقي الأصل، مولى. كان أبوه نصرانياً فأسلم. و قد قيل: إن علياً أيضاً أسلم وهو صغير ومن الله عليه بمعرفة هذا الأمر وتقّه وروى عن الرضا وأبي جعفر عليهما السلام، واختصّ بابي جعفر الثاني عليه السلام وتوكل له، وعظم محله منه، وكذلك أبو الحسن الثالث عليه السلام وتوكل لهم في بعض النواحي، وخرجت إلى الشيعة فيه توقعات بكل خير، وكان ثقة في روايته لا يطعن عليه، صحيحاً اعتقاده. و صنف الكتب المشهورة، وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة...^١

أقول: بمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته يتّضح ما يلي:

١ - روى المحدثون الثلاثة عنه روايات كثيرة، حتّى بلغت الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة (٦٩٤) سنداً، جاء (٢١٦) سنداً منها في الكافي، و (٣١٦) سنداً في التهذيب، و (١٤١) سنداً في الاستبصار، و (٢١) سنداً في من لا يحضره الفقيه، وهو عدد ضخم بلا ريب.

٢ - الطرق التي اعتمدها الكليني في الرواية عنه متعدّدة، وأكثر طريق اعتمده هو «عبد الله بن عامر الأشعري» حيث روى عنه (٦٤) سنداً، وروى من طريق «سهل بن زياد» (٤٢) سنداً^٢، ومن طريق «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري» (٣١) سنداً، وجميعها طرق قميّة، كما روى من طرق أخرى أقلّ من هذا العدد.

٣ - الملفت للنظر أنّ (٣٤) من الأسانيد المروية عن سهل تمثّل مكاتبات لعليّ بن مهزيار.

٧٩. عمر بن علي

قال النجاشي:

١. رجال النجاشي: ص ٢٥٣ الترجمة ٦٦٤.

٢. الكافي: ج ١ ص ٣٨٤ ح ٥، و ص ٥٤٧ ح ٢٢، و ج ٢ ص ٤٢٥ ح ٤، و ص ٥٦٠ ح ١٤، و ج ٣ ص ٢٠٥ ح ١٠، و ص ٢٠٨ ح ٦، و ص ٢١٨ ح ٣، و ص ٢٦٣ ح ٤٦، و ص ٢٨٢ ح ١، و ص ٣٤٦ ح ٢٨، و ص ٣٧٤ ح ٥، و ص ٣٩٨ ح ٧، و ص ٤٠٠ ح ١٤، و ص ٤٠١ ح ١٥، و ص ٤٠٧ ح ١٤، و ص ٤٥٠ ح ٣٥، و ص ٥٢١ ح ١١، و ص ٥٥٢ ح ٨، و ج ٤ ص ٢٧٥ ح ٥، و ص ٢٧٦ ح ٩، و ص ٣٠٩ ح ٢، و ص ٣٢٧ ح ٥، و ص ٥٢٥ ح ٨، و ص ٥٣٦ ح ٢، و ج ٥ ص ٢٧٠ ح ٢، و ص ٣٤٧ ح ٢، و ج ٦ ص ٨١ ح ٩، و ج ٧ ص ١٤ ح ٣، و ص ٣٦ ح ٣٠، و ح ٣١، و ح ٣٢، و ص ٦٥ ح ٣٠، و ص ١٢٦ ح ٤، و ص ١٥٤ ح ٦، و ص ١٦٤ ح ٤.

عمر بن علي بن عمر، قال ابن بطّة: أخبرنا بكتابه محمد بن علي بن محبوب.^١
وقال الشيخ في الفهرست:

عمر بن علي بن عمر. له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، عن عمر بن علي بن عمر.^٢
وإذا ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة لاحظنا ما يلي:
١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (١١) سنداً، ثلاثة منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وواحد في الاستبصار، وستة في التهذيب.
٢ - ما رواه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط^٣؛ وهو من مفردات الكليني. وطريقه إليها هو «عدة من أصحابنا».

وبما أنّ رواية سهل بن زياد عنه رواية واحدة، وليس لسهل رواية أخرى عنه في كتب الحديث المعروفة، فمن الصعب الجزم بكونه من مشايخ سهل بن زياد. نعم، مقتضى الظاهر هو روايته عنه.

٨٠. عمرو بن سعيد

قال النجاشي:

عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة...^٤
وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة نجد ما يلي:
١ - له روايات كثيرة في الكتب الأربعة، حتّى بلغت الأسانيد المروية عنه (٣٨٣) سنداً، منها (٨٥) سنداً (لـ ٧٢ رواية) في الكافي، و (٢١٢) منها في التهذيب، و (٨٤) منها في الاستبصار، واثنتان منها في من لا يحضره الفقيه.
٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن

١. رجال النجاشي: ص ٢٨٦ الترجمة ٧٦١.

٢. فهرست الطوسي: ص ٣٣٠ الترجمة ٥١٥.

٣. الكافي: ج ٨ ص ٣٩١ ح ٥٨٧.

٤. رجال النجاشي: ص ٢٨٧ الترجمة ٧٦٧.

الحسن بن علي بن فضال»، حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٦٨) سنداً، بينما روى عن «سهل بن زياد» في ثلاثة أسانيد لروائتين فقط^١، وطريق الكليني إليها «عدّة من أصحابنا».

٣ - بمراجعة الأسانيد التي ورد فيها عمرو بن سعيد يتّضح أنّ أغلب رواياته عن «مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ»، حيث بلغ ما رواه عنه (٧٢) سنداً. وبالتدقيق فيها يتّضح أنّها جميعاً عن «عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ»، الذي هو صاحب كتاب، وطريق النجاشي إلى كتابه «... عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عنه»^٢. فهو راوٍ لكتاب عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ.

وعلى هذا فإنّ رواية سهل التي تنتهي سنداً إلى عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، هي من كتاب عَمَّار، ومن نسخة رواها عنه عمرو بن سعيد، ورواها عنه سهل بن زياد^٣.

٨١. عمرو بن عثمان

قال النجاشي:

عمرو بن عثمان الثقفي الخزّاز، وقيل: الأزدي، أبو علي، كوفي، ثقة، روى عن أبيه عن سعيد بن يسار. وله ابن اسمه محمّد، روى عنه ابن عقدة، كان عمرو بن عثمان نقياً الحديث، صحيح الحكايات. له كتب منها...^٤

وبمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته نجد ما يلي:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة بكثرة، فمجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٢١٢) سنداً، منها (٩٥) سنداً في الكافي، و (٣) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (٨٣)

١. الكافي: ج ٦ ص ٤٢٢ ح ٢ و ص ٤٢٣ ح ٨. رواها الشيخ عنه في التهذيب: ج ٩ ص ١٢٥ ح ٢، الاستبصار: ج ٤ ص ٩٥ ح ٧.

٢. رجال النجاشي: ص ٢٩١ الترجمة ٧٧٩.

٣. وهنا نقطة لا بأس بالإشارة إليها للفائدة، وهي: أنّ مجموع ما روي عن سهل بن زياد عن عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ في الكافي أربع روايات: إحداها: سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عن عَمَّارِ بْنِ مُوسَى الكافي: ج ٦ ص ٤٢٢ ح ٢، والثلاث الأخرى كلّها «سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ» (الكافي: ج ١ ص ٤٣٠ ح ٨٤، و ج ٦ ص ١٧٤ ح ١، و ج ٧ ص ٢٥٧ ح ١١)، وهذا يعني أنّ الشيخ الكليني روى من كتاب عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ من نسختين رواهما سهل بن زياد، إحداهما: عن «ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عَمَّار». والأخرى عن «عمرو بن سعيد عن عَمَّار».

٤. رجال النجاشي: ص ٢٨٧ الترجمة ٧٦٦.

سنداً منها في التهذيب، و (٣١) سنداً منها في الاستبصار.

٢ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «إبراهيم بن هاشم القمي» حيث روى عنها (٥١) سنداً، وروى من طريق «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» (١٧) سنداً، ومن طريق «سهل بن زياد» (١٤) سنداً، طريقه إلى ثمانية منها «عده من أصحابنا».

٨٢. القاسم بن الربيع

ذكره النجاشي قائلاً:

القاسم بن الربيع، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح فيما وصى إليّ به من كتبه، قال: حدّثنا محمد بن علي بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هشام، عن أبيه، عنه بكتابه، قال: وأخبرنا الحسين بن علي بن سفيان، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، بها قال: حدّثنا القاسم بن الربيع ابن بنت زيد الشحام.^٢

وبالقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة نتوصل للنقاط التالية:

١ - على الرغم من تعدّد طرق الكتاب فإننا لا نجد له رواية في التهذيب والاستبصار، وإنّما رواياته منحصرة في الكافي والفقيه، وهو ملفت للنظر، علماً أنّ مجموع رواياته في الكافي خمس روايات، وفي من لا يحضره الفقيه رواية واحدة، وهو عدد قليل بلا ريب، ممّا يكشف عن إعراض المحدثين عن غالب رواياته.

٢ - ما رواه عنه سهل بن زياد هو رواية واحدة فقط.^٣

فالجزم برواية سهل بن زياد عنه صعب مع قلّة روايته عنه.

٨٣. القاسم بن محمد الزيات

هو مهمل في كتب الرجال، وإذا ما راجعنا رواياته في الكتب الأربعة لاحظنا ما يلي:

١. الكافي: ج ١ ص ١٠ ح ٢، وص ٩٠ ح ٦، وج ٢ ص ٣٧٦ ح ٧، وص ٦٤١ ح ٧، وج ٣ ص ٤١٦ ح ١٣، وص ٤٥٤ ح ١٤،

وص ٤٩٠ ح ١، وج ٤ ص ٤١ ح ١٤، وج ٦ ص ٢٤٢ ح ١، وص ٣٩٦ ح ٣، وص ٤١٢ ح ٣، وج ٨ ص ١٥١ ح ١٥١.

٢. رجال النجاشي: ص ٣١٦ الترجمة ٨٦٧.

٣. الكافي: ج ١ ص ٢٢٩ ح ٣.

- ١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو خمسة، ثلاثة منها في الكافي، وواحد في التهذيب، رواها في الاستبصار أيضاً. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.
- ٢ - ما رواه سهل بن زياد من هذه الروايات هو رواية واحدة فقط^١، وطريق الشيخ الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا».

٨٤. محسن بن أحمد

قال النجاشي:

محسن بن أحمد القيسي، من موالي قيس عيلان. روى عن الرضا عليه السلام ...^٢.

وبمراجعة الروايات الواردة في الكتب الأربعة نصل للنتائج التالية:

- ١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٥٦) سنداً، جاء (٢٢) سنداً منها في الكافي، و (٢٥) سنداً في التهذيب، و (٩) أسانيد منها في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.
- ٢ - ما جاء منها عن طريق سهل بن زياد روايتان رواهما الشيخ الكليني^٣، وروى الشيخ الطوسي إحداهما عن الكليني^٤.

وهنا يقع السؤال التالي: هل أنّ رواية سهل بن زياد عن محسن بن أحمد ممكنة بلحاظ الطبقة؛ فإنّ محسن من الرواة عن الإمام الرضا عليه السلام كما صرح النجاشي، وهذا يعني أنّه من أبناء أوائل القرن الثالث، مع أنّ سهلاً من أبناء أواسط النصف الثاني من القرن الثالث، أو فقل: إنّ الفاصل بينهما أكثر من نصف قرن، مع أنّ الفاصل بين الطبقتين هو (٣٠) عاماً تقريباً؟

الجواب: هذا الفاصل هو المقدار الشائع بين الطبقات، لا أنّ ما خالفه فهو غير صحيح وغير ممكن، وبعد مراجعة الأسانيد التي رواها محسن بن أحمد وجدنا في الرواة عنه

١. المصدر السابق: ج ٦ ص ١٥٨ ح ٢٤.

٢. رجال النجاشي: ص ٤٢٣ الترجمة ١١٣٣.

٣. الكافي: ج ٣ ص ٤٠٣ ح ٣٠، وج ٦ ص ٥٢٩ ح ٧.

٤. التهذيب: ج ٢ ص ٢١٣ ح ٢٤.

الأسماء التالية:

- أ - أحمد بن محمد بن عيسى (١٢) سنداً.
 ب - إبراهيم بن هاشم القمي (٧) أسانيد.
 ج - أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٤) أسانيد.
 وهؤلاء جميعاً معاصرون لسهل بن زياد، فمن البعيد جداً وقوع الخلل في جميع هذا العدد من الأسانيد، خاصة مع تعدد الرواة، فرواية سهل بن زياد عنه ممّا لا إشكال فيها من هذه الناحية.

محمد

ورد بهذا العنوان في موضع واحد^١، ويراد به «محمد بن سليمان الديلمي» الآتي ذكره.

٨٥. محمد بن إبراهيم النوفلي

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوني رحمته الله في معجم الرجال قائلاً:
 «محمد بن إبراهيم النوفلي، روى عن الحسين بن المختار، وروى عنه سهل بن زياد...»^٢.

وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها هذا العنوان نلاحظ ما يلي:

- ١ - مجموع الأسانيد التي رواها محمد بن إبراهيم النوفلي في الكتب الأربعة ستّة أسانيد، أربعة منها في الكافي، والباقي في التهذيب، وهي مروية عن الكافي أيضاً^٣.
- ٢ - جميع ما رواه محمد بن إبراهيم النوفلي في الكتب الأربعة فقد رواه عن «الحسين بن المختار»، وهو صاحب كتاب حيث ذكره النجاشي بقوله:
 الحسين بن المختار، أبو عبد الله القلانسي، كوفي... له كتاب يرويه عنه حماد بن عيسى وغيره...^٤.

١. الكافي: ج ٨ ص ٥٠ ح ١٢.

٢. معجم رجال الحديث: ج ١٤ ص ٢٢٧ الترجمة ٩٩٥٨.

٣. الكافي: ج ٢ ص ٢٧٠ ح ٩، وج ٣ ص ٢٨٥ ح ٥، وج ٤ ص ٧٦ ح ٨، وج ٥ ص ٥٤١ ح ٥، تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٩٧ ح ٣، وج ٢ ص ٢٥٥ ح ٢٨.

٤. رجال النجاشي: ص ٥٢ الترجمة ١٢٣.

كما ذكره الشيخ في فهرسته، وذكر عدّة طرق لكتابه^١. فروايات محمّد بن إبراهيم النوفلي هي نسخة لكتاب الحسين بن المختار، وروايات سهل بن محمّد بن إبراهيم النوفلي هي في الحقيقة من نسخة لكتاب الحسين بن المختار.

٣ - مجموع الروايات التي يرويها سهل بن زياد عن محمّد بن إبراهيم النوفلي في الكافي روايتان^٢، رواهما الشيخ عنه في التهذيب، إلّا أنّ الملفت للنظر فيهما أنّ سهلاً قد روى إحداها مباشرة، والأخرى بواسطة «يعقوب بن يزيد»، فهل الصحيح هو الرواية المباشرة، أم الرواية مع الواسطة، أم كلاهما صحيح ؟

الجواب: إنّ نسخة التهذيب موافقة للنسخة المطبوعة من الكافي في هذا المجال، كما أنّ الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث موافق للطبعة المعروفة^٣، فالظاهر أنّ نسخ الكافي متّفقة في هذه النقطة. علماً أنّ السيّد الخوئي^٤ لم يتعرّض لهذه النقطة في ترجمة «محمّد بن إبراهيم النوفلي». كما أنّ السيّد البروجردي^٥ ذكر هذا السند دون التعليق عليه^٦ ممّا يكشف عن عدم الإشكال فيه من وجهة نظره^٧، وبالتالي سلامة كلا السندين من هذه الناحية.

٨٦. محمّد بن أبي الأصبح

هو مهمل في كتب الرجال، نعم، ذكره السيّد الخوئي^٨ في معجم الرجال ولم يزد على أنّ له رواية في الكافي وذكر الراوي والمروي عنه^٩.

والملفت للنظر أنّه ليس لهذا الرجل رواية في مصادر الحديث المختلفة سوى هذه الرواية التي رواها الكليني^{١٠}، ومن هنا فاحتمال التصحيف فيه وارد، وإحراز رواية «سهل بن زياد» عنه لا يخلو من صعوبة. نعم بمراجعة الطبعة الجديدة للكافي والمحقّقة في مركز

١. فهرست الطوسي: ص ١٤٠ الترجمة ٢٠٥.

٢. الكافي: ج ٣ ص ٢٨٥ ح ٥، وج ٤ ص ٧٦ ح ٨.

٣. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٦ ص ٦٤ ح ٤٨٦٧، وج ٧ ص ٤٠٦ ح ٩٢٩٠.

٤. أنظر: ترتيب أسانيد الكافي: ص ٢٦٣.

٥. معجم رجال الحديث: ج ١٤ ص ٢٢٩ الترجمة ٩٩٦٢.

٦. الكافي: ج ٤ ص ٢٤ ح ٥، وعنه: وسائل الشيعة: ج ٩ ص ٤٥٨ ح ١٢٤٩٣، بحار الأنوار: ٤٧ ص ٣٨ ح ٤٢.

أبحاث دار الحديث نجد هذا السند من دون أيّ تعليق عليه^١، ممّا يشعر باتّفاق نسخ الكافي في هذه النقطة. ولعلّه كافٍ لاستظهار رواية سهل عن محمّد بن أبي الأصبح.

٨٧. محمّد بن أحمد

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكر السيّد الخوئي رحمته الله هذا العنوان قائلاً:

محمّد بن أحمد: وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات تبلغ ثلاثئة وسبعة وتسعون مورداً، فقد روى عن... يونس بن يعقوب، والخشّاب، والسيّاري، والبيدي؛ وروى عنه أبو عليّ الأشعري، وأحمد بن إدريس، وسعد بن عبد الله، وسهل بن زياد...^٢

وفي المقام بعض الملاحظات لا بأس بالتنبيه عليها:

١ - روى الكليني رحمته الله عن عنوان «محمّد بن أحمد» (٢١٠) رواية مفترقة على أجزاء الكتاب. وهو عدد كبير بلا ريب، وإذا ضمّمنا إليه ما ورد في بقية كتب الحديث ازداد هذا العدد دون شكّ، فإهمال الرجاليين له مع كثرة رواياته في الكتب المعتبرة غريب.

٢ - إذا لاحظنا الذين رووا عن محمّد بن أحمد وجدنا أنّ عدداً منهم من مشايخ الكليني رحمته الله، وأنّ لعدد منهم روايات عن سهل بن زياد. وإذا لاحظنا الذين روى عنهم محمّد بن أحمد وجدنا أنّ عدداً منهم من مشايخ سهل بن زياد، وهذا كاشف عن اتّحاد طبقة محمّد بن أحمد وسهل بن زياد. ورواية أبناء الطبقة الواحدة عن بعضهم البعض قليل وعلى غير المألوف. ولعلّه لذا لا نجد لـ «سهل» إلا رواية واحدة عنه في الكتب الأربعة^٣. نعم، روى الصدوق في علل الشرائع رواية أخرى عن سهل بن زياد عنه^٤.

٣ - يوجد عنوان آخر في هذه الطبقة هو «محمّد بن أحمد الدقاق»، ولسهل بن زياد رواية عنه^٥، فهل هو نفس المتقدّم ذكره، أم أنّه رجل آخر؟ الطبقة واحدة، والعنوان واحد

١. أنظر: الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٧ ص ٢٦٤ ح ٦٠٩١.

٢. معجم رجال الحديث: ج ١٤ ص ٣٠٠ الترجمة رقم ١٠٠٤٦.

٣. الكافي: ج ١ ص ٤٦٦ ح ٩.

٤. علل الشرائع: ج ٢ ص ٦٠٠ ح ٥٦.

٥. الكافي: ج ٦ ص ٥٢٠ ح ٧.

سوى وصفه بالدقاق، مع أنّ حذف الصفة أمر متعارف في الأسانيد، لكنني لم أجد من صرح بوحدهما أو تعدّدهما، ويصعب الجزم بأحد الأمرين، خاصة وأنّ الاسمين «محمّد» و «أحمد» كثيرا الاستعمال، فيحتمل تعدّد الرجل.

٤ - أورد المحدث النوري رحمته الله الرواية التي رواها «سهل بن زياد عن محمّد بن أحمد» بالسند التالي: «ثقة الإسلام في الكافي، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن عليّ، عن يونس، عن مصقلة الطحّان...»^١، فرواها عن الكافي وليس في سندها «سهل بن زياد»، مع أنّ الموجود في الكافي المطبوع هو: «عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن عليّ، عن يونس، عن مصقلة الطحّان...»^٢، فهل الصحيح نسخة الكافي المطبوع أم نسخة مستدرك الوسائل؟

استظهر السيّد الخوئي رحمته الله صحة نسخة المستدرك حيث قال:

روى الكليني، عن عليّ بن محمّد بن سهل بن زياد، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن عليّ (الكافي: الجزء ١، كتاب الحجة ٤، باب مولد الحسين بن عليّ عليه السلام ١١٦، الحديث ٩)، كذا في هذه الطبعة، وفي سائر النسخ عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد، وهو الصحيح الموافق للوافي بقرينة سائر الروايات^٣.

أقول: وهو الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي^٤، ولم تذكر له نسخة أخرى على الرغم من مقابلة الكتاب مع عشر مخطوطات، وهو الموجود أيضاً في بحار الأنوار^٥.

وبناء على ما تقدّم فإنّ رواية سهل بن زياد عن محمّد بن أحمد لا تخلو من إبهام.

٨٨. محمّد بن أحمد الدقاق

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجال الحديث فقال:

١. مستدرك الوسائل: ج ١٦ ص ٣٣٨ ح ٢٠٠٨١.

٢. الكافي: ج ١ ص ٤٦٦ ح ٩.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٤ ص ٣٠٨ الترجمة ١٠٠٤٦.

٤. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ٢ ص ٥١١ ح ١٢٦٨.

٥. بحار الأنوار: ج ٤٥ ص ١٧٠ ح ١٨.

... روى عن محمد بن إسماعيل، وروى عنه سهل بن زياد.^١

وبمراجعة هذا العنوان في الأسانيد نجد أنه لم يرد في الكتب الأربعة إلا في رواية واحدة رواها عنه سهل بن زياد.^٢

النقطة الملفتة للنظر هي أنّ «محمد بن أحمد الدقاق» روى هذه الرواية عن «محمد بن إسماعيل»، وهو «محمد بن إسماعيل بن بزيع». وعليه فقد روى سهل هذه الرواية عن «محمد بن إسماعيل بن بزيع» بواسطة محمد بن أحمد الدقاق، مع أنّ سهل بن زياد يروي عن «ابن بزيع» مباشرة تارة وبواسطة أخرى، فهل هو من الذين توسّطوا بين سهل وابن بزيع؟ ظاهر السند ذلك، لكن الجزم به لا يخلو من صعوبة بعد عدم روايته غير هذه الرواية، وعدم ذكره في كتب الرجال.

٨٩. محمد بن إسماعيل بن بزيع

قال النجاشي:

محمد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر... كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل. له كتب منها... قال محمد بن عمر الكشي: كان محمد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام...^٣

أقول: بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتّضح ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٧١٤) سنداً، جاء (٣٦٤) منها في الكافي، و (٢٣) منها في من لا يحضره الفقيه، و (٢٣٢) منها في التهذيب، و (٩٥) منها في الاستبصار. وهو عدد ضخم جداً، يكشف عن عظمة شخصيته بين المحدثين.

٢ - روى الكليني عن ابن بزيع من طرق عديدة، إلا أنّ أكثر طرق اعتمده هو «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري»، وهو طريق قمّي، وبلغت الأسانيد المروية عنه (١٨٨) سنداً. وروى من طريق «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب» ضمن (٨٦) سنداً، وهو طريق كوفي.

١. معجم رجال الحديث: ج ١٥ ص ٥٣ الترجمة ١٠١٦٣.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٥٢٠ ح ٧.

٣. رجال النجاشي / باب الميم: ص ٣٣٠ الترجمة ٨٩٣.

بينما روى عن «سهل بن زياد» (٩) روايات؛ (٦) منها بدون واسطة^١، وثلاث بواسطة^٢. السؤال المطروح هو: هل أنّ روايته عنه من دون واسطة ممكنة؟
الجواب: نعم ممكنة؛ فالطبقة لا تأبى ذلك، ويشهد لها رواية معاصره «أحمد بن محمد بن عيسى» عنه الكثير من رواياته.

٩٠. محمد بن إسماعيل الرازي

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي رحمته الله في معجم رجاله قائلاً:

محمد بن إسماعيل الرازي، روى عن محمد بن سعيد... وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وروى عنه السياري، (الكافي: الجزء ٤، كتاب الصوم ٢، باب النوادر ٧٤، الحديث ١)، وروى عن سليمان بن جعفر الجعفري، وروى عنه سهل بن زياد (الكافي: الجزء ٦، كتاب الأطعمة ٦، باب التمر ٩٧، الحديث ٦). أقول: و تقدّم عن الكشي في ترجمة (محمد بن إسماعيل يكنى أبا الحسن) روايته عنه في موارد، بواسطة حمدويه وإبراهيم، وذكرنا هناك أنّه محمد بن إسماعيل البرمكي فراجع^٣.

وهنا بعض النقاط نشير إليها:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (٧) أسانيد، جاء (٥) منها (لأربع روايات) في الكافي، ذكر الشيخ أحدها في كتابيه التهذيب والاستبصار^٤، لكن وقع التصحيف في سندهما فيهما، فراجع.

٢ - روى الكليني عن سهل بن زياد روايتين منها^٥، وكلتاها عن «عدّة من أصحابنا»، بل إنّ سندهما واحد، هو كالتالي: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن إسماعيل الرازي، عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام».

١. الكافي: ج ١ ص ١٠٥ ح ٣، وج ٣ ص ٢٠٣ ح ١، وج ٤ ص ٧٨ ح ٢، وج ٦ ص ٣١٠ ح ١، وح ٧، وص ٣٦٣ ح ٩.
٢. إحداهما بواسطة «علي بن مهزيار» الكافي: ج ١ ص ٣٨٤ ح ٥، والأخرى بواسطة «محمد بن أحمد الدقاق» (الكافي: ج ٦ ص ٥٢٠ ح ٧)، والأخيرة بواسطة «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب» (الكافي: ج ٤ ص ٥٨٥ ح ٥).
٣. معجم رجال الحديث: ج ١٥ ص ١٠٨ الترجمة ١٠٢٦٢.
٤. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٢٤ ح ٢٧٤، الاستبصار: ج ٤ ص ٩٥ ح ٥.
٥. الكافي: ج ٦ ص ٣٤٥ ح ٦، وص ٤٢٢ ح ١.

وبما أنّ «سليمان بن جعفر الجعفري» صاحب كتاب كما صرّح به النجاشي^١، والشيخ في الفهرست^٢، فهاتان الروايتان من هذا الكتاب، أو قفل: هما طريق لكتاب سليمان بن جعفر الجعفري.

٩٢. محمّد بن أورمة

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن أورمة، أبو جعفر القميّ، ذكره القميّون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو، حتّى دسّ عليه من يفتك به، فوجدوه يصلّي من أوّل الليل إلى آخره فتوقّفوا عنه. وحكى جماعة من شيوخ القميّين عن ابن الوليد أنّه قال: محمّد بن أورمة طعن عليه بالغلو، وكلّ (فكلّ) ما كان في كتبه ممّا وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، و ما تفرّد به فلا تعتمد. وقال بعض أصحابنا: إنه رأى توقّعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إلى أهل قم في معنى محمّد بن أورمة وبراءته ممّا قذف به. وكتبه صحاح إلا كتاباً ينسب إليه ترجمته تفسير الباطن فإنّه مخلط...^٣.

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (٣٥) سنداً، ثلاثون سنداً منها في الكافي، وأربعة منها في التهذيب، وسند واحد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ - جميع ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابن أورمة فقد رواه عن الكليني، وهذا يعني أنّ رواياته في الكتب الأربعة هي خصوص روايات الكافي، وما سواها فهو نقل آخر لها، لا أنّها روايات أخرى له.

٣ - روى عنه الكليني من طرق عديدة، إلّا أنّ غالب ما رواه عنه هو من طريقين؛ فجاء (١٢) سنداً (لعشر روايات) منها عن «المعلّى بن محمّد»، وهو طريق بصري،

١. رجال النجاشي: ص ١٨٢ الترجمة ٤٨٣.

٢. الفهرست: ص ٢٢٢ الترجمة ٣٢٨.

٣. رجال النجاشي: ص ٣٢٩ الترجمة ٨٩١.

وقد رواها عنه بتوسط «الحسين بن محمد بن عامر»^١، وروى (١١) سنداً منها عن سهل بن زياد^٢، بتوسط «عدة من أصحابنا».

٩٢. محمد بن بكر

قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن بكر بن جناح، أبو عبد الله، كوفي مولى، ثقة. له كتاب نوادر... مات سنة ثلاث و ستين و مئتين، و صلى عليه الحسن بن سماعة^٣.

وإذا ما ألقينا نظرة على رواياته في الكتب الأربعة توصلنا للنتائج التالية:

- ١ - على الرغم من وثاقة الرجل وكونه صاحب كتاب نجد قلة رواياته في الكتب الأربعة، فمجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (١٩) سنداً، ستة منها في الكافي، وثمانية منها في التهذيب، وخمسة منها في الاستبصار، علماً أن بعض رواياته مكرّر في هذه الكتب.
- ٢ - روى الشيخ الكليني هذا العدد القليل من الروايات عن عدة أفراد، أحدهم سهل بن زياد^٤، بتوسط «عدة من أصحابنا».

٩٣. محمد بن الحسن بن شمون

قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن الحسن بن شمون، أبو جعفر، بغدادى، واقف ثم غلا، و كان ضعيفاً جداً، فاسد المذهب. و أضيف إليه أحاديث في الوقف، و قيل فيه... وله كتاب نوادر.

١. الملفت للنظر أن جميع ما رواه من هذه النسخة هو في الجزء الأول من أصول الكافي، وهذا كاشف عن أنه رواها عن بعض كتبه في هذا المجال، وهو على ما يبدو «كتاب الإمامة»، و «كتاب التفسير» كما يظهر من مراجعة رواياته. كما أن جميع ما رواه عنه فهو بالسند التالي: «عن محمد بن أورمة، عن علي بن حسان، عن عبد الرحمن بن كثير»، وبما أن «عبد الرحمن بن كثير» صاحب كتاب، وطريق الكتاب هو «علي بن حسان» على ما صرح به النجاشي (رجال النجاشي: ص ٢٣٤ الترجمة ٦٢١) فالمصدر الأصلي لهذه الروايات هو كتاب «عبد الرحمن بن كثير».

٢. الكافي: ج ٢ ص ٤ ح ٥، و ص ١٩٢ ح ١٤، و ص ١٩٥ ح ١٠، و ص ٢٣٥ ح ١٧، و ص ٢٤٤ ح ٦، و ص ٤٤٦ ح ١١، و ج ٣ ص ١٦٩ ح ٢، و ص ١٨٢ ح ١، و ص ١٩٤ ح ٦، و ج ٤ ص ٥٦٩ ح ١، و ص ٥٧٧ ح ٣.

٣. رجال النجاشي: ص ٢٤٦ الترجمة ٩٣٤.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٤٨٠ ح ١١.

أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدثنا ابن أبي رافع، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون بكتبه كلها ما خلا التخليط....^١

وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

- ١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٥٩) سنداً، جاء منها (١٠٢) سنداً في الكافي، و (٤٦) سنداً في التهذيب، و (١١) سنداً في الاستبصار.
 - ٢ - أغلب ما رواه الكليني عنه هو من طريق «سهل بن زياد»، حيث جاء (٩٤) سنداً منها من هذا الطريق^٢. والسّر في كثرة نقله عنه هو أنّ «سهلاً» طريق لكتاب النوادر لـ «ابن شَمُون» كما صرح به النجاشي، بل قال في بيان طريق الكتاب:
- محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون بكتبه كلها ما خلا التخليط....
- وهو صريح بأنّ النسخ التي رواها الكليني من كتب ابن شَمُون عن طريق سهل بن زياد خالية عن التخليط.

١. رجال النجاشي: ص ٣٣٥ الترجمة ٨٩٩.

٢. الكافي: ج ١ ص ١٩٥ ح ٥، وص ١٩٥ ح ٥، وص ٢٥٥ ح ١، وص ٥٣٤ ح ١٩، وص ٥٣٦ ح ٣، وج ٢ ص ٢٧٢ ح ١٩، وص ٣٣٦ ح ٢، وص ٣٩٦ ح ٦، وص ٤٢٢ ح ٧، وص ٤٤٥ ح ٦، وص ٤٦٥ ح ٤، وج ٣ ص ٢٢ ح ٩، وص ٢٢ ح ٩، وص ١٢٤ ح ٨، وص ٢١٤ ح ١، وص ٢٣٧ ح ٨، وص ٢٧٧ ح ٨، وص ٣٦٥ ح ٨، وص ٣٦٩ ح ٧، و ص ٤٣١ ح ٢، وص ٤٨٩ ح ١٥، وص ٥٠٣ ح ٥، وج ٤ ص ٢٧٨ ح ١٨، وج ٥ ص ٣٤ ح ٢، وص ٣٦ ح ٢، و ص ٩٢ ح ٨، وص ١٢٧ ح ٧، وص ١٤١ ح ١٦، وص ١٦٧ ح ٣، وص ١٩٤ ح ١٠، وص ٢٢٧ ح ٧، وص ٢٤٤ ح ٧، وص ٢٩٥ ح ٢، وص ٢٩٨ ح ٢، وص ٤٤٧ ح ١، وص ٤٥٣ ح ٣، وص ٤٩٤ ح ٢، وص ٤٩٦ ح ٦، وص ٤٩٩ ح ٥، وص ٥١٩ ح ٦، وص ٥٢٠ ح ٢، وص ٥٦٧ ح ٤٨، وج ٦ ص ١٢٩ ح ٥، وص ١٧٩ ح ٢، وص ٢١٦ ح ٣، و ص ٢٥٣ ح ١٢، وص ٢٥٤ ح ٥، وص ٢٥٩ ح ١، وص ٢٩٦ ح ٢٥، وص ٣٢١ ح ٣، وص ٣٥٧ ح ١١، وص ٣٨١ ح ٢، وص ٤٣٩ ح ٥، وص ٤٣٩ ح ٦، وص ٤٧٩ ح ١٠، وص ٥٣٩ ح ١٢، وص ٥٤٢ ح ٦، وص ٥٥٣ ح ٩، وج ٧ ص ١٨٤ ح ٥، وص ٢١٤ ح ٥، وص ٢٢٦ ح ٨، وص ٢٣١ ح ٦، وص ٢٤٤ ح ٥، وص ٢٥٧ ح ٦، وص ٢٥٨ ح ١٥، وص ٢٥٨ ح ١٦، وص ٢٥٨ ح ١٧، وص ٢٨٦ ح ٢، وص ٣٠٣ ح ٦، وص ٣١٠ ح ١٣، وص ٣١٤ ح ١٩، و ص ٣١٦ ح ٢٣، وص ٣٢٦ ح ١، وص ٣٢٨ ح ١٢، وص ٣٣١ ح ٣، وص ٣٣٣ ح ٥، وص ٣٣٤ ح ١٠، وص ٣٤٢ ح ١٢، وص ٣٥٣ ح ١٣، وص ٣٥٥ ح ٤، وص ٣٦٦ ح ١، وص ٣٦٧ ح ٢، وص ٣٦٨ ح ٤، وص ٣٩٦ ح ١٢، و ص ٤٠٤ ح ٩، وص ٤٦٣ ح ١٨، وج ٨ ص ٢٠٦ ح ٢٥٠، و ص ٢٠٦ ح ٢٥١، و ص ٢٠٦ ح ٢٥١، و ص ٢٠٦ ح ٢٥١.

٣ - من خلال التدقيق في روايات «سهل عن ابن شَمُون» يتضح أنّ غالبها ينتهي إلى «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم»، حيث ينتهي (٨٣) سنداً منها إلى الأصم. وحاصل ما تقدّم أنّ رواية «سهل بن زياد» عن «محمّد بن الحسن بن شَمُون» ممّا لا إشكال فيها، وهي طريق الكليني لكتابه. مع أنّ المصدر الأصلي للكثير منها هو كتب «عبد الله بن عبد الرحمن الأصم». ولعلّه لذا اعتمد عليها العدّة من مشايخ الكليني؛ حيث روى (٧٦) منها بتوسّط العدّة عن سهل.

٩٤. محمّد بن الحسين

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته... ومات محمّد بن الحسين سنة اثنتين وستين ومنتين^١.

وإذا ما راجعنا رواياته في الكتب الأربعة وجدنا ما يلي:

- ١- روى عنه المحمّدون الثلاثة روايات كثيرة، فأسند عنه الكليني (٥٠٣) سنداً، وأسند عنه الشيخ في التهذيب (٦٦٨) سنداً، وفي الاستبصار (٢٦٦) سنداً، كما أسند الصدوق عنه روايتين فقط.
- ٢- روى عنه الكليني من طرق عديدة، فأغلب ما رواه عنه هو من طريق «محمّد بن يحيى العطار» حيث جاء (٤٦٢) سنداً منها من هذا الطريق، وروى عن «سهل بن زياد» (١٢) سنداً، روى سبعة منها بتوسّط «عدّة من أصحابنا».

٩٥. محمّد بن خالد

هذا العنوان مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيّد الخوئي رحمته الله قائلاً:

محمّد بن خالد: وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ ثلاثة وأربعمئة مورد، فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام وعن أبي البخري و... وروى عنه إبراهيم بن

١. رجال النجاشي: ص ٣٣٤ الترجمة ٨٩٧.

٢. الكافي: ج ١ ص ١٧٥ ح ٤، وج ٢ ص ٤٢٠ ح ١، وج ٣ ص ٤٤٩ ح ٢٧، وص ٤٨٩ ح ١٣، وج ٤ ص ٥٨٥ ح ٥، وج ٥ ص ٤٦٧ ح ١٠، وص ٤٩٣ ح ٥، وج ٦ ص ١٢٤ ح ٤، وص ١٢٦ ح ٧، وص ٥٢٦ ح ٥، وج ٨ ص ٢١٥ ح ٢١٥.

هاشم، وأحمد ابنه، وأحمد بن حمزة القمي، وأحمد بن محمد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والحسين بن سعيد، وسعد بن عبد الله، وسهل بن زياد، و...^١.

أقول: الذي رواه سهل بن زياد عن محمد بن خالد هو رواية واحدة فقط^٢، وليس له غيرها في شيء من كتب الحديث المعروفة. وطريق الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا».

٩٦. محمد بن داوويه

هو مهمل في كتب الرجال. وهنا بعض الملاحظات نشير إليها:

١ - وقع الاختلاف في اسمه، ففي الكافي المطبوع والتهذيب «محمد بن داوويه»^٣، وكذا في النسخة الموجودة ضمن برنامج «نور الأحاديث ٣ / ٥»، والموجود في وسائل الشيعة هو «محمد بن زادويه»^٤، واختلف العنوان المشار إليه في برنامج «درية النور» فورد في موضع نقلاً عن التهذيب «محمد بن داوويه»، وورد في موضع نقلاً عن الكافي بعنوان «محمد بن زادبه»، مع أن جميع ما ذكرناه يرجع إلى رواية واحدة بسند واحد، فأحدها صحيح والباقي تصحيف.

كما ورد هذا الرجل في سند رواية ثانية في الكافي نقلها الشيخ عنه في التهذيب، ورواها الشيخ الحر عن الكافي أيضاً، إلا أن الموجود في الكافي المطبوع هو «محمد بن زاوية»^٥، والموجود في التهذيب هو «محمد بن زادويه»^٦، والموجود في وسائل الشيعة هو «محمد بن زاوية»^٧، والموجود في برنامج «درية النور» مختلف أيضاً، فورد بعنوان «محمد بن زادبه» نقلاً عن التهذيب، وورد بعنوان «محمد بن زاوية» نقلاً عن الكافي، وورد بعنوان «محمد بن زاوية» نقلاً عن وسائل الشيعة، مع أن الجميع رواية واحدة بسند واحد، فأحدها صحيح والباقي تصحيف.

٢ - ورد في هامش الكافي ذيل العنوان المذكور ما يلي:

١. معجم رجال الحديث: ج ١٦ ص ٥٣ الترجمة رقم ١٠٦٧٦.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٠ ح ١٧.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٠٥ ح ٩، تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٠٨ ح ٢٠٤.

٤. وسائل الشيعة: ج ٢٥ ص ٣١٩ ح ٣٢٠٧.

٥. الكافي: ج ٣ ص ٣١٥ ح ١٩.

٦. تهذيب الأحكام: ج ٢ ص ٢٩٠ ح ١٩.

٧. وسائل الشيعة: ج ٦ ص ٧٨ ح ٧٣٩٥.

داذويه بالدال المهملة والألف بعدها والذال المعجمة بعدها الواو والياء، كما في التقريب لابن حجر، والرجل غير مذكور في رجال الشيعة. وفي جامع الرواة: محمد بن زاوية تارة، وأخرى محمد بن زائدة، وثالثة زادويه، والكل تصحيف.^١

٣ - بعد البحث عن العناوين المتقدمة بتمامها في برنامج «نور الأحاديث» لم نعثر على العنوان «محمد بن زاذبه» في شيء من الأسانيد، ولم نجد للرجل في كتب الحديث سوى الروایتين المشار إليهما آنفاً، على اختلاف عنوانه فيهما.

٤ - روى «سهل بن زياد» عن الرجل بصورة مباشرة تارة^٢، وبواسطة «أحمد بن عبدوس» تارة أخرى^٣.

٥ - بمقارنة السند الوارد في كتابي الكافي ووسائل الشيعة وبعض البرامج الإلكترونية يعلم وجود الفرق بينها؛ فالموجود في الكافي المطبوع وبرنامج «نور الأحاديث ٣ / ٥» وبرنامج «مكتبة أهل البيت» هو: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَيَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام)، والموجود في وسائل الشيعة وبرنامج «درية النور» هو كالتالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دَاذَوَيْهِ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام)، فوق «يعقوب بن يزيد» معطوفاً على «سهل بن زياد» في الأول منهما، بينما جاء مروباً عنه من قبل «سهل بن زياد» في الثاني منهما، فإن كان الأول هو الصحيح كان محمد بن داذويه من مشايخ سهل بن زياد، وإلا خرج من مشايخه.

فالمتحصل مما سبق أن رواية سهل بن زياد عن محمد بن داذويه منوطة بإثبات سلامة السند المذكور من الخلل، فإن ثبت كان من مشايخه، وإلا لم يمكننا إثبات ذلك.

٩٧. محمد بن الريان

قال النجاشي في ترجمته:

١. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٦ هامش الحديث ٩.

٢. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٠٥ ح ٩.

٣. المصدر السابق: ج ٣ ص ٣١٥ ح ١٩.

محمّد بن الرّيان بن الصلت الأشعري، له مسائل لأبي الحسن العسكري عليه السلام...^١
 وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب أبي الحسن عليه السلام قائلاً:

محمد بن الرّيان بن الصلت ثقة.^٢

أقول: بمراجعة الكتب الأربعة تتضح النقاط التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه عشرة، ستّة منها في الكافي، وثلاثة في التهذيب، وواحد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية. ومع حذف المكرّر منها سيتضاءل هذا العدد بلا ريب، وهو كاشف عن إعراض المحدثين عن رواياته، على الرغم من تصريح الرجالين بوثاقته.

٢ - نصف الأسانيد المذكورة مروية عن طريق سهل بن زياد، حيث بلغت الأسانيد المروية عن طريقه خمسة؛ ثلاثة منها في الكافي^٣، واثنان في التهذيب^٤.

٣ - جميع ما رواه سهل عنه فهو في أبواب الفروع، ولا نجد في أصول الكافي رواية عن طريقه.

٤ - ذكر النجاشي في ترجمته أنّ «له مسائل لأبي الحسن العسكري عليه السلام»، وبمراجعة رواياته القليلة يتّضح أنّ بعضها - كما ذكر النجاشي - مسائل لأبي الحسن العسكري عليه السلام، وبعضها ليس كذلك، وإنّما إحداها رواية عن الإمام الجواد عليه السلام، وأخرى مكتوبة له عليه السلام، وأخرى رواية رفعها عن الإمام الصادق عليه السلام، وهذا يعني أنّ كتابه لا يتمحّض بمسائله للعسكري عليه السلام، أو أنّ له كتاباً آخر يروي فيه هذه الروايات.

٩٨. محمّد بن سليمان [الديلمي]

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، ضعيف جداً، لا يعول عليه في شيء، له

كتاب...^٥.

١. رجال النجاشي ٣٧٠ الترجمة ١٠٠٩.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٩١ الترجمة ٥٧٦٤.

٣. الكافي: ج ٣ ص ٦٠٩، وص ٤٥٥ ح ١٩، وج ٧ ص ٥٨ ح ٧.

٤. التهذيب: ج ١ ص ٢٦٠ ح ١٤، وج ٩ ص ٢١٤ ح ١٢.

٥. رجال النجاشي ٣٦٥ الترجمة ٩٨٧.

وذكره في ترجمة أبيه فقال:

سليمان بن عبد الله الديلمي، أبو محمد، قيل: إن أصله من بجيلة الكوفة، وكان يتّجر إلى خراسان، ويكثر شراء سبي الديلم، ويحملهم إلى الكوفة وغيرها، فقيل: الديلمي. غمز عليه، وقيل: كان غالياً كذاباً. وكذلك ابنه محمد لا يعمل بما انفردا به من الرواية...^١

وبملاحظة رواياته في الكتب الأربعة نتوصل لما يلي:

١ - روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم، فتكرّر اسمه في أسانيد الكافي ضمن (٥١) سنداً. كما ذكره الصدوق ضمن ستّة أسانيد، وذكره الشيخ في التهذيب ضمن (٢٩) سنداً، وفي الاستبصار ضمن أربعة أسانيد. وهذا كاشف عن شهرة مضامينها واحتفافها بقرائن تورث الوثوق بها، وإلا لما روى عنه هؤلاء المحدثون الأجلاء مع التصريح بضعفه وعدم العمل بما انفرد به.

٢ - روى عنه الكليني من عدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق سهل بن زياد حيث روى عنه (١٨) سنداً^٢، والملفت للنظر أنّ سبعة منها في الجزء الأول، وسبعة في الروضة، والأربعة الباقية موزعة على الأجزاء (٢ و ٣ و ٧)، وهو كاشف عن مدى قيمتها من منظار الكليني. كما أنّنا لو ألقينا نظرة على من توسّط بين الكليني وهؤلاء اتّضح أنّ ما ورد منها في الجزء الأول فقد روى اثنين منها عن أستاذه «عليّ بن محمد»، وروايتين منها عن كلّ من «عليّ بن محمد ومحمد بن الحسن»، فهذه ستّة أسانيد، وأمّا باقي الأسانيد فقد رواها عن «عدّة من أصحابنا» أو عن «جماعة»، وهو كاشف عن قيمة هذه الروايات من منظار مشايخه.

٩٩. محمد بن سنان

قال النجاشي في ترجمته:

١. رجال النجاشي: ص ١٨٢ الترجمة ٤٨٢.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٥ ح ٢٢، وص ١٠٣ ح ١٢، وص ٣٠٠ ح ٢، وص ٣٠٢ ح ٣، وص ٤٣٠ ح ٨٨، وج ٢ ص ٦١٩ ح ٢، وج ٣ ص ١١٨ ح ٤، وص ١٢٧ ح ٢، وج ٧ ص ٢٦٦ ح ٣١، وج ٨ ص ٣٣ ح ٦، وص ٤٩ ح ١٠، وص ٥٠ ح ١١، ١٢ ح ١٣، ١٤ ح ١٨.

محمد بن سنان، أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر، مولى عمرو بن الحقم الخزاعي، كان أبو عبد الله بن عياش، يقول: حدثنا أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، قال: هو محمد بن الحسن بن سنان، مولى زاهر، توفي أبوه الحسن وهو طفل، وكفله جده سنان فنسب إليه. وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: إنه روى عن الرضا عليه السلام، قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً لا يعول عليه ولا يلتفت إلى ما تقرّد به... وقد صنف كتاباً... ومات محمد بن سنان سنة عشرين ومنتين.^١

وإذا ما ألقينا نظرة عابرة على رواياته في الكتب الأربعة وجدنا ما يلي:

- ١ - أسند عنه الكليني في (٤٧٩) موضعاً^٢، والشيخ الصدوق في (٢٠) موضعاً، والشيخ الطوسي في (٣٢٣) موضعاً من التهذيب، و (١٥٣) موضعاً من الاستبصار.
٢. روى عنه الكليني من طرق عديدة، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى» - المعروف بالتشدد في نقل الحديث - حيث روى عنه في (٢٢٣) مورداً بصورة مباشرة، وروى من طريق «سهل بن زياد» في (٤٦) موضعاً، روى سهل (٢٧) منها بصورة مباشرة عن «ابن سنان»^٣، والباقي بواسطة^٤. والملفت للنظر أن رواياته مفرقة على

١. رجال النجاشي: ص ٣٢٨ الترجمة ٨٨٨.

٢. الملفت للنظر أن رواياته مفرقة على أجزاء الكافي؛ فجاء (١٠٥) سنداً في الجزء الأول، و (١٢٩) سنداً في الجزء الثاني، و (٥٠) سنداً في الجزء الثالث، و (٥٩) سنداً في الجزء الرابع، و (٣٧) سنداً في الجزء الخامس، و (٥٧) سنداً في الجزء السادس، و (١٩) سنداً في الجزء السابع، و (٢٦) سنداً في الجزء الثامن من الكتاب. وهذا ما يدل على أنها مروية عن العديد من كتبه؛ لتتوزعها، كما يدل على كثرتها بحيث وصل إلينا منها هذا العدد الكبير في كتاب معتبر وهو الكافي. وهذا هو مفاد عبارة الشيخ في الفهرست حيث قال: «... كتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها...» فهرست الطوسي: ص ٤٠٦ الترجمة ٦٢٠.

٣. الكافي: ج ١ ص ٥٠ ح ١٣، و ص ٣٧٠ ح ٦، و ص ٣٧٠ ح ٦، و ج ٣ ص ٣٧ ح ١٣، و ص ٣٩ ح ٤، و ص ١١٢ ح ١٠، و ص ١٤٠ ح ٤، و ص ١٧٥ ح ٣، و ص ١٨٥ ح ٢، و ص ١٩١ ح ١، و ص ١٩٥ ح ٤، و ص ٢٠٠ ح ٧، و ص ٢٢٨ ح ٤، و ص ٢٣١ ح ٥، و ص ٢٩٢ ح ٢، و ص ٢٩٨ ح ٣، و ص ٣٥٠ ح ١، و ج ٤ ص ٦٤ ح ٨، و ص ٣٠٨ ح ٥، و ج ٦ ص ٢٦٩ ح ٢، و ص ٣٩٠ ح ٤، و ص ٤٩٤ ح ١٠، و ص ٥٠٧ ح ١٤، و ج ٨ ص ١٥٩ ح ١٥٤، و ص ١٦٢ ح ١٦٧، و ص ٢٣٧ ح ٣١٨.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٢٧ ح ٢، و ص ٢٩٣ ح ٣، و ص ٣١٩ ح ١٦، و ص ٤١٩ ح ٣٧، و ج ٢ ص ٣٦٥ ح ٣، و ص ٦٢٤ ح ٢٠، و ج ٤ ص ٦٥ ح ١٧، و ص ٢٦٦ ح ٩، و ص ٣٠٨ ح ٥، و ج ٦ ص ٢٣ ح ٧، و ص ١٢٦ ح ٧، و ص ٢٤٠ ح ١١، و ص ٢٤٠ ح ١٢، و ج ٧ ص ١٩٩ ح ٤، و ج ٨ ص ١٦٧ ح ١٨٦، و ص ١٧٧ ح ١٩٨.

أجزاء الكافي^١، مما يكشف عن تعدّد الكتب المروية عنها.

٣ - إذا ألقينا نظرة على من توسّط بين الكليني وسهل وجدنا أنّ (١٨) منها بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، والباقي إمّا عن «عليّ بن محمّد» أو «محمّد بن الحسن»، أو هما معاً، وهو كاشف عن مدى اعتبارها من منظار مشايخ الكليني.

١٠٠. محمّد بن عبد الحميد العطار

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين. له كتاب النوادر...^٢.

وبمراجعة الأسانيد التي ورد فيها نجد ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها اسمه في الكتب الأربعة هو (١٧٨) سنداً؛ (٥٣) سنداً منها لـ (٤٧) رواية في الكافي، وسند واحد في من لا يحضره الفقيه، و (٨٤) سنداً منها لـ (٦٩) رواية في التهذيب، و (٤٠) سنداً منها لـ (٣٣) رواية في الاستبصار.

٢ - روى عنه الكليني من عدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «سهل بن زياد»، حيث روى عنه (١٥) رواية^٣، روى (١٣) منها بتوسّط «عدّة من أصحابنا»، والباقيتين بتوسّط «عليّ بن محمّد»^٤.

٣ - إذا ألقينا نظرة على مضامين الروايات التي رواها سهل بن زياد وجدناها أخلاقية وذات أحكام استجابية، ولا نجد فيها روايات ذات أحكام إلزامية. ولعلّ هذا أحد أسباب

١. جاء (٧) منها في الجزء الأول، وسندان منها في الجزء الثاني، و (١٣) منها في الجزء الثالث، وخمسة منها في الجزء الرابع، و (٨) منها في الجزء السادس، وواحد في الجزء السابع، وخمسة منها في الجزء الثامن.

٢. رجال النجاشي: ص ٣٣٩ الترجمة ٩٠٦.

٣. الكافي: ج ١ ص ٢٥٩ ح ٤، وج ٢ ص ١٠٠ ح ٩، وص ١٠٧ ح ٢، وص ٣٠٣ ح ٨، وص ٣٢٢ ح ٥، وص ٥٥٣ ح ١٢، وص ٥٥٣ ح ١٣، وج ٣ ص ٣٤٢ ح ٩، وج ٤ ص ٣٤ ح ٥، وج ٦ ص ٤١٠ ح ١٣، وج ٨ ص ٢٢١ ح ٧٨، وص ٢٢٢ ح ٧٩، وص ٢٢٢ ح ٨٠، وص ٢٢٣ ح ٨١، وص ٢٢٣ ح ٢٨٢، تهذيب الأحكام: ج ٢ ص ١٠٦ ح ١٦٩ نقلاً عن الكافي.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ٢٥٩ ح ٤، وج ٣ ص ٣٤٢ ح ٩.

اعتماد الكليني ومشايخه عليها.

١٠١. محمد بن عبد الله

هو مهمل في كتب الرجال. نعم، ذكره السيد الخوني^١ في معجم رجاله^٢. وفي المقام بعض النقاط نشير إليها فيما يلي:

- ١ - إن مجموع الأسانيد التي ورد فيها هذا العنوان في الكتب الأربعة هو (٣١) سنداً لـ (٢٤) رواية؛ منها (٢٢) سنداً لـ (١٩) رواية في الكافي، و (٦) أسانيد لـ (٥) روايات في التهذيب، و (٣) أسانيد لروايتين في الاستبصار. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.
- ٢ - ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد» عنه ثلاث روايات^٣، وقد رواها عنه بتوسط «عدة من أصحابنا».

٣ - ذكر السيد الخوني^٤ في ترجمته ما يلي:

وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ تسعين مورداً...

إلا أنه قال في آخر الترجمة:

أقول: محمد بن عبد الله هذا مشترك بين جماعة، والتمييز إنما هو بالراوي و المروي عنه.

فما ذكره من عدد رواياته لا يخص هذا الرجل بل يعم روايات أفراد آخرين. كما ذكر تحت عنوان «اختلاف الكتب» نقاطاً عديدة فيما يتعلق باختلاف نسخ الروايات التي ورد فيها، فمن أراد الاستزادة فليراجعها.

محمد بن علي بن إبراهيم: انظر: محمد بن علي أبو سميئة.

١٠٢. محمد بن علي أبو سميئة

قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى، أبو جعفر القرشي، مولا هم صيرفي، ابن

١. معجم رجال الحديث: ج ١٦ ص ٢٢٥ الترجمة ١١٠٦٦.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٢٤٨ ح ٢، وج ٤ ص ٥٨٧ ح ٦، وج ٦ ص ٤٦٧ ح ٦.

أخت خلّاد المقرئ، وهو خلّاد بن عيسى. وكان يلقّب محمّد بن علي، أبا سمينة، ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد لا يعتمد في شيء. وكان ورد قم، وقد اشتهر بالكذب بالكوفة، ونزل على أحمد بن محمّد بن عيسى مدّة، ثمّ تشهّر بالغلو فجفا، وأُخرج أحمد بن محمّد بن عيسى عن قم، وله قصّة. له من الكتب: كتاب الدلائل، وكتاب الوصايا، وكتاب العتق... وكتاب تفسير «عمّ يتساءلون»، وكتاب الآداب. أخبرنا...^١

وقال الشيخ في الفهرست:

محمّد بن علي الصيرفي الكوفي، يكنى أبا سمينة، له كتب وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد. أخبرنا جماعة، عن محمّد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمّد بن الحسن و محمّد بن علي ماجيلويه، عن محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد بن علي الصيرفي، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو، أو تدليس أو ينفرده به ولا يعرف من غير طريقه.^٢

وبالقاء نظرة على رواياته في الكتب الأربعة وعلى ما ذكره الرجاليون في حقه، تتوصّل للنقاط التالية:

- ١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٨٦) سنداً؛ (٢٨٢) منها في الكافي^٣، واثنان منها في من لا يحضره الفقيه، و (٧٦) منها في التهذيب، و (٢٦) منها في الاستبصار.
- ٢ - روى عنه الكليني بعدّة طرق، وأغلب ما رواه عنه هو من طريق «أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» حيث روى عنه (١٤٦) سنداً، بينما روى عن سهل بن زياد (١٨) سنداً، روى (١٦) منها بصورة مباشرة^٤ والآخرين بواسطة^٥، وقد رواها عنه بتوسّط «محمّد بن الحسن» و

١. رجال النجاشي: ص ٣٣٢ الترجمة ٨٩٤

٢. فهرست الطوسي: ص ٤١٢ الترجمة ٦٢٥.

٣. جاء ١٢٧ منها في أصول الكافي، والباقي في الفروع والروضة.

٤. الكافي: ج ١ ص ٣١٩ ح ١٦، و ص ٣٤٣ ح ١، و ٣٤٥ ح ٢، و ص ٤٤١ ح ٧، و ج ٣ ص ١٣٤ ح ١١، و ص ٢٥٤ ح ١٤، و ج ٦ ص ٢٣ ح ٧، و ص ٢٣٦ ح ٢، و ص ٤٠٣ ح ٤، و ص ٤١٦ ح ٣، و ص ٤٣١ ح ٢، و ص ٤٦٥ ح ٢، و ج ٨ ص ٢٢١ ح ٢٧٧.

٥. المصدر السابق: ج ٢ ص ٤ ح ٥، و ج ٦ ص ٤٤٨ ح ١٢.

«علي بن محمد» فيما كان منها في الجزء الأول من أصول الكافي، وتوسط «عدة من أصحابنا» فيما جاء منها في بقية أجزاء الكتاب.

٣ - النقطة الملفتة للنظر هي وقوع عدد من الأجلاء في طريق الشيخ إلى كتبه - منهم الصدوق، والده، ومحمد بن الحسن - على الرغم من التصريح بضعفه، وسيوضح سر ذلك في النقطة اللاحقة.

٤ - إن الكثير من روايات أبي سمينة في الكافي قد وردت بأكثر من سند، بل إن عدداً منها ورد بستة أسانيد^١، بل وبسبعة أسانيد^٢، بل وبثمانية أسانيد^٣، وهذا ما يكشف عن شهرة هذه الروايات، ولعل هذا أحد أسباب اعتماد الكليني عليها.

١٠٣. محمد بن علي القاساني

بمراجعة كتب الرجال يتضح أنه لم يرد هذا العنوان في شيء منها، وإنما الوارد فيها هو «علي بن محمد القاساني» المتقدم ذكره.

وهنا بعض الملاحظات نعرضها فيما يلي:

١ - بمراجعة كتب الحديث يتضح أنه ورد هذا العنوان في روايتين فقط، وردت إحداهما في الكافي والتوحيد^٤، والأخرى في المحاسن^٥. نعم، سندها في الكافي يختلف بعض الشيء عن سندها في التوحيد، وإن كانا مشتركين في المقطع التالي: «سهل، عن محمد بن علي القاساني، قال: كَتَبْتُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، كما أن سندها في المحاسن كالتالي: «عنه [أحمد بن محمد بن خالد البرقي] عن محمد بن علي القاساني عمن حدّثه عن عبد الله بن قاسم الجعفري، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام». وعليه فالراوي عن «محمد بن علي القاساني» في الأسانيد المشار إليها شخصان، وفي ثلاثة كتب حديثة. وعلى فرض صحة نسخها فإنه يبعد

١. أنظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٣١٣ ح ١٤.

٢. أنظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٣٤٣ ح ١.

٣. أنظر: المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٠٢ ح ٢، وص ٤٠٤ ح ٧.

٤. المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٢ ح ٨، التوحيد: ص ١٠١ ح ١٢، ورواها عنه في بحار الأنوار: ج ٣ ص ٣٠٣ ح ٣٨.

٥. المحاسن: ج ٢ ص ٤٤١ ح ٣٠٦.

وقوع خطأ واحد في ثلاثة كتب حديثة معروفة. نعم قد تكون النسخ المطبوعة غير دقيقة.

٢ - الموجود في كتاب المحاسن (طبعة المجمع العالمي لأهل البيت) يختلف عن الموجود في طبعة دار الكتب الإسلامية، حيث تمّ تغيير النصّ في طبعة المجمع العالمي لأهل البيت كما يلي: «عنه عن عليّ بن محمّد القاساني...»، وعلّق عليه في الهامش بما يلي:

كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح، وفي ط محمّد بن عليّ القاساني...^١.

وعليه فإنّ نسخ الكتاب مختلفة في هذا العنوان، إلّا أنّ الوارد في غالبها هو «عليّ بن محمّد القاساني»، وبهذا تنتفي إحدى الروايات التي ورد فيها هذا العنوان.

٣ - الموجود في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث لكتاب الكافي هو مطابق لما في الطبعة المعروفة، ولم يذكر في هامشه اختلاف النسخ في هذا العنوان، وإنّما ذكر أنّ الموجود في نسخة ألف هو «القاشاني»^٢، وليس بشيء. نعم، ذكر احتمال تصحيف «محمّد بن عليّ القاساني» عن «عليّ بن محمّد القاساني»، إلّا أنّه لم يذكر له شاهداً من نسخ الكتاب.

٤ - ذكر السيّد الخوئي رحمه الله هذا العنوان في معجمه قائلاً:

محمّد بن عليّ القاساني: روى مكاتبه مضمرة، وروى عنه سهل (الكافي: الجزء ١، كتاب التوحيد ٣، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى ١٠)، الحديث (٨). كذا في الطبعة القديمة والمرآة والوافي أيضاً، ولكن الظاهر أنّه تحريف، والصحيح عليّ بن محمّد القاساني، بقرينة سائر الروايات^٣.

٥ - بمراجعة برنامج «دراية النور» (قسم الأسناد / حقل الراوي) لا نجد عنوان «محمّد بن عليّ القاساني»، مع وجوده في الكافي. نعم، ذكر السند المشار إليه ضمن العنوان «عليّ بن محمّد القاساني»، وهذا يعني أنّ المشرفين على البرنامج استظهروا التصحيف، وأنّ

١. المحاسن: ج ٢ ص ٢٢٤ (طبعة المجمع العالمي لأهل البيت).

٢. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ج ١ ص ٢٥١ ح ٢٨٠.

٣. معجم رجال الحديث: ج ١٧ ص ٥٢ الترجمة ١١٣٩١.

الصحيح هو «علي بن محمد القاساني».

وبهذا يتضح الجواب على السؤال الذي ذكرناه في العنوان «علي بن محمد القاساني» من أنه ورد هذا العنوان والعنوان «محمد بن علي القاساني»، فهل هما متغايران أم أن أحد العنوانين تصحيف عن الآخر؟ فالظاهر كونهما عنواناً واحداً، وأن «محمد بن علي القاساني» تصحيف عن «علي بن محمد القاساني». وعليه فليس في مشايخ سهل بن زياد من اسمه محمد بن علي القاساني.

محمد بن علي الهمذاني: انظر: محمد بن علي أبو سمينة.

١٠٤. محمد بن عمرو بن سعيد

قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن عمرو بن سعيد الزيات المدائني، ثقة عين، روى عن الرضا عليه السلام نسخة...^١.

وقال الشيخ في الفهرست:

محمد بن عمرو الزيات. له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد... عن محمد بن عمرو الزيات.^٢

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة نجد ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٤٨) سنداً؛ (١٨) منها في الكافي، وسندان منها في من لا يحضره الفقيه، و (٢٠) منها في التهذيب، و (٨) منها في الاستبصار.

٢ - الملفت للنظر أن النجاشي قال في ترجمته: «روى عن الرضا عليه السلام نسخة»، وقال الشيخ الطوسي: «له كتاب»، ولم يصرّح بأنه عن الرضا أم عن غيره. وبمراجعة روايات الرجل نجد أنها مروية عن عدد من الأئمة عليهم السلام؛ فروى عن كلّ من الإمام زين العابدين عليه السلام، والإمام الباقر عليه السلام، والإمام الصادق عليه السلام، والإمام الكاظم عليه السلام، والإمام الرضا عليه السلام، وأنّ مجموع

١. رجال النجاشي: ص ٣٦٩ الترجمة ١٠٠١.

٢. فهرست الطوسي: ص ٣٨٨ الترجمة ٥٩٤.

الأسانيد التي رواها عن الإمام الرضا عليه السلام هو عشرة أسانيد، بينما نجد عدد الأسانيد التي رواها عن الإمام الصادق عليه السلام يمثل سبعة وعشرين سنداً، كما ورد في سبعة أسانيد «عن أبي الحسن الأول» وهو الإمام الكاظم عليه السلام، وإن كان يحتمل زيادة «الأول» فيها أو في بعضها، ويراد بالإمام الرضا عليه السلام.

٣ - روى الكليني عن طريق سهل بن زياد عنه ثلاثة أحاديث^١، جاء أحدها من دون واسطة بينهما، واثنان بواسطة، ورواها عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا».

١٠٥. محمّد بن عيسى بن عبيد

قال النجاشي في ترجمته:

محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، مولى أسد بن خزيمة، أبو جعفر، جليل في (من) أصحابنا، ثقة عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة و مشافهة. وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنه قال: ما تقرّد به محمّد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه. ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون: من مثل أبي جعفر محمّد بن عيسى... قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان عليه السلام يحبّ العبيدي ويشني عليه و يمدحه ويميل إليه ويقول: ليس في أقرانه مثله. وبحسبك هذا الثناء من الفضل عليه السلام... ٢.

وإذا ألقينا نظرة على رواياته توصّلنا للتناج التالية:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٤٥١) سنداً؛ (٧٥٦) سنداً منها في الكافي، و (٢٢) منها في من لا يحضره الفقيه، و (٤٩٠) منها في التهذيب، و (١٨٣) منها في الاستبصار. وهو عدد ضخم بلا ريب.

٢ - اعتمد الكليني طرقات عديدة للرواية عنه، فأكثر الطرق التي اعتمدها هو طريق «علي بن إبراهيم»، حيث بلغت الأسانيد المروية بهذا الطريق (٥٠٣) سنداً، يليه طريق «سهل

١. الكافي: ج ٣ ص ١٤٩ ح ٨، وج ٤ ص ٥٥٨ ح ٣، وج ٦ ص ٢٣٦ ح ٢.

٢. رجال النجاشي: ص ٣٣٣ الترجمة ٨٩٦.

بن زياد» حيث بلغت الأسانيد المروية بهذا الطريق (٦٩) سنداً^١. وهناك طرق أخرى اعتمدها بمقدار أقل من المذكور.

٣ - جميع ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى بن عبيد» في الجزء الأول هو عن «علي بن محمد» أو «محمد بن الحسن» أو عنهما معاً، بينما نجد طريقه الى رواياته في الأجزاء الأخرى هو «عدة من أصحابنا». عدا روايتين منها حيث رواهما عن «علي بن محمد»^٢، وهو كاشف عن مقدار اعتماد مشايخ الكليني على هذه الروايات.

٤ - إذا ألقينا نظرة على من يروي عنه «محمد بن عيسى بن عبيد» وجدنا أنه روى أغلب رواياته عن «يونس بن عبد الرحمن»، حيث إن (٤٨٤) سنداً مما رواه الكليني عن «يونس بن عبد الرحمن» مروية عن «محمد بن عيسى بن عبيد». وبمراجعة ترجمة يونس في فهرست الطوسي يتضح سر ذلك، حيث إن محمد بن عيسى بن عبيد هو الراوي لكتب يونس، وهذا يعني أن المصدر الأصلي لهذا العدد من روايات محمد بن عيسى بن عبيد هو كتب يونس. ولعل هذا هو السر في قلة روايات محمد بن عيسى بن عبيد في من لا يحضره الفقيه؛ لأن مدرسة قم متشددة في الرواية عن يونس بن عبد الرحمن وبهذا بقوى في الظن أن روايات سهل بن زياد عن محمد بن عيسى بن عبيد هي طريق لكتبه ورواياته، وبالتالي فما كان منها عن يونس فهي طريق لكتب يونس.

١. الكافي: ج ١ ص ٣١ ح ٩، وص ٣٢ ح ١، وص ١٠٢ ح ٦، وص ١٢٦ ح ٤، وص ١٨٠ ح ٢، وص ١٨٨ ح ١٣، وص ٢٨٦ ح ٥، وص ٢٩١ ح ٧، وص ٢٩٣ ح ٣، وص ٣٠٥ ح ٣، وص ٤٠٩ ح ٦، وص ٥٤٧ ح ٢٣، وج ٢ ص ١٠٦ ح ٥، وص ٦٢٩ ح ٧، وج ٣ ص ٧٣ ح ١٢، وص ١٨٤ ح ٥، وص ٢٧٩ ح ٤، وص ٤٧٢ ح ٧، وج ٤ ص ١٠٠ ح ١، وص ٤٦٥ ح ٨، وص ٥٥٨ ح ٣، وج ٥ ص ٣١٧ ح ٥٢، وص ٤٣٧ ح ٨، وص ٤٩٣ ح ٧، وج ٦ ص ١٠٢ ح ٥، وص ٣١٨ ح ١٠، وص ٤٣٤ ح ١٧، وص ٤٣٦ ح ٩، وص ٤٣٦ ح ١٠، وص ٤٣٧ ح ١١، وص ٤٤٢ ح ٧، وص ٤٤٧ ح ٦، وص ٤٤٨ ح ١١، وص ٤٤٨ ح ١٢، وص ٤٤٩ ح ٣، وص ٤٥٠ ح ٢، وص ٤٥٠ ح ٣، وص ٤٥٢ ح ١٠، وص ٤٥٦ ح ٣، وص ٤٦٠ ح ٣، وص ٤٦٢ ح ١، وص ٤٦٥ ح ٢، وص ٤٦٦ ح ١، وص ٤٧٠ ح ١٧، وص ٤٧٤ ح ٨، وص ٤٨٦ ح ٤، وص ٤٩٥ ح ٥، وص ٤٩٥ ح ٦، وص ٥٠١ ح ٢٢، وص ٥١١ ح ١٥، وص ٥١٢ ح ١٦، وص ٥١٧ ح ٤، وص ٥١٩ ح ٤، وص ٥٢٩ ح ٣، وص ٥٣٤ ح ١٠، وص ٥٣٧ ح ٩، وج ٧ ص ٢٠٤ ح ٤، وص ٣١١ ح ١، وص ٤٠٦ ح ١، وص ٤٠٨ ح ٤، وج ٨ ص ١٥٧ ح ١٤٨.
٢. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٤، وص ٤٧٢ ح ٧.

١٠٦. محمد بن الوليد الخزّاز

قال النجاشي في ترجمته:

محمد بن الوليد البجلي الخزّاز، أبو جعفر الكوفي، ثقة عين، نقّي الحديث... و

عمر حتى لقيه محمد بن الحسن الصفّار وسعد...^١

وبمراجعة الكتب الأربعة في خصوص رواياته يتّضح ما يلي:

- ١ - أسند عنه المشايخ الثلاثة (٩٨) سنداً؛ جاء منها (٣٩) سنداً في الكافي، و (٤٠) سنداً منها في التهذيب، و (١٥) سنداً في الاستبصار، و (٤) أسانيد في من لا يحضره الفقيه.
- ٢ - أغلب ما رواه الكليني عنه هو عن طريق «سهل بن زياد» حيث روى عنه في (١٥) موضعاً^٢. وقد رواها عنه بواسطة أستاذه «علي بن محمد» في ستّة مواضع، وبواسطة «عدّة من أصحابنا» في الباقي.

١٠٧. محمد بن الوليد شباب الصيرفي

قال العلامة في ترجمته:

محمد بن الوليد الصيرفي، سيّار ضعيف.^٣

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتبيّن لنا ما يلي:

- ١ - ليس له رواية في التهذيب والاستبصار والفقيه، وإنّما جميع ما وصلنا من رواياته فهو في كتاب الكافي فحسب. وجميع رواياته هو ثمان روايات، وصلت إلينا عبر اثني عشر سنداً.
- ٢ - جميع مروياته وصلت إلينا عن طريق سهل بن زياد^٤.

١. رجال النجاشي: ص ٣٤٥ الترجمة ٩٣١.

٢. الكافي: ج ١ ص ٩٠ ح ٨، و ص ٢٨٦ ح ٢، و ص ٣٢٠ ح ١، و ص ٤٤١ ح ٨، و ج ٣ ص ١٩٤ ح ٨، و ص ٣٣٢ ح ٩، و ص ٣٧٩ ح ٢، و ج ٥ ص ٣٧٧ ح ٥، و ج ٦ ص ٣١٦ ح ٥، و ص ٣١٦ ح ٦، و ص ٣٦٥ ح ٣، و ص ٣٦٥ ح ٦، و ج ٧ ص ١٤ ح ٢، و ج ٨ ص ١٦٢ ح ١٧٠، و ص ٢١٥ ح ٢٦٢.

٣. الخلاصة للحلي: ص ٢٥٧ الترجمة ٦٢.

٤. الكافي: ج ١ ص ١٢٣ ح ١، و ص ١٣٩ ح ٥، و ص ١٩٧ ح ٢، و ص ٢٣٦ ح ٩، و ص ٢٩٧ ح ٩، و ص ٤٤٢ ح ١١، و ج ٤ ص ٢١٠ ح ١٦، و ص ٢١٤ ح ١٠. وكما تلاحظ فإنّ ستّة منها في الجزء الأول من أصول الكافي، وروايتين في الجزء الرابع، وكلّهما في كتاب الحجّ، وفي باين متالين.

٣ - إذا ألقينا نظرة على الأبواب التي وردت فيها وجدنا أنَّ ستاً من رواياته في الجزء الأول من أصول الكافي، والروايتين الباقيتين في كتاب الحجّ. وجميع ما رواه الكليني عنه في أصول الكافي فقد رواه عنه من نسخة «عليّ بن محمّد». نعم، جاءت أربعة منها بسند آخر أيضاً. وأمّا الروايتان الواردتان في كتاب الحجّ فقد رواهما عنه بواسطة «عدّة من أصحابنا»، وكلتاها ينتهي سنداً إلى «معاوية بن عمّار»، وبمراجعة ترجمة «معاوية بن عمّار» في كتاب النجاشي نجد وصفه له بقوله: «له كتب، منها: كتاب الحجّ، رواه عنه جماعة كثيرة من أصحابنا...»^١، ومنه يتضح أنَّ الروايتين المذكورتين عن معاوية بن عمّار هما طريق لكتابه، حيث جاءتا في كتاب الحجّ من الكافي. ومنه يتضح سرّ اعتماد العدّة و الكليني عليهما.

١٠٨. مروك بن عبيد

قال النجاشي في ترجمته:

مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة، مولى بني عجل... واسم مروك: صالح، و اسم أبي حفصة: زياد. قال أصحابنا القميون: نوادره أصل...^٢

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة نتوصّل للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٣٨) سنداً؛ جاء (٢٣) سنداً منها في الكافي، و (١١) سنداً في التهذيب، و (٤) أسانيد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ - أغلب ما رواه الكليني عن مروك هو عن «أحمد بن محمّد بن عيسى» حيث روى عنه في (٨) أسانيد، وأمّا ما رواه عن «سهل بن زياد» فثلاث روايات، إحداها بصورة مباشرة^٣، والأخريان بواسطة^٤. وطريق الكليني إليها جميعاً هو «عدّة من أصحابنا».

١. رجال النجاشي: ص ٤١١ الترجمة ١٠٩٦.

٢. رجال النجاشي: ص ٤٢٥ الترجمة ١١٤٢.

٣. الكافي: ج ٧ ص ١٦٨ ح ١.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٤٠٠ ح ١٧ «سهل بن زياد عن محمّد بن خالد عن مروك...»، ج ٧ ص ٣٧٦ ح ١٨ «سهل بن زياد، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن مروك...».

١٠٩. معاوية بن حكيم

قال النجاشي في ترجمته:

معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهني، ثقة، جليل في أصحاب الرضا عليه السلام. قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلاً لم يرو غيرها. وله كتب...^١.

وبمراجعة الكتب الأربعة تتضح النقاط التالية:

- ١ - أسند عنه المشايخ الثلاثة في (١٣٥) موضعاً؛ جاء (٢٦) منها في الكافي، و (٧٠) منها في التهذيب، و (٣٧) منها في الاستبصار، وسندان في من لا يحضره الفقيه.
- ٢ - أغلب ما رواه الكليني عنه فهو بواسطة «محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي» حيث روى عنه (٩) أسانيد، وروى عن «سهل بن زياد» في ستّة مواضع.^٢
- ٣ - الذي يثير الانتباه هو أنّ إحدى روايات سهل بن زياد وردت بالسند التالي: «سهل بن زياد، عن معاوية بن حكيم، عن الحسن بن عليّ بن فضال»^٣، مع أنّ سهل بن زياد يروي عن ابن فضال مباشرة بكثرة، وهذا ما يثير الشكّ تجاهها، فهل وقع فيه خلل أم أنّه صحيح؟ الجواب: أنّه لا إشكال في هذا السند.^٤

١. رجال النجاشي: ص ٤١٢ الترجمة ١٠٩٨.

٢. الكافي: ج ١ ص ٤٠٧ ح ٩، وج ٥ ص ١٨٧ ح ١٢، وج ٦ ص ٤١٢ ح ٤، وص ٤١٢ ح ٥، وج ٧ ص ٤٣٣ ح ٢٢. روى الشيخ اثنين منها في التهذيب: ج ٦ ص ٢٨٧ ح ١، وج ٧ ص ٣٠ ح ١٦، وواحد في الاستبصار: ج ٣ ص ٧٥ ح ٨.

٣. المصدر السابق: ج ٥ ص ١٨٧ ح ١٢.

٤. لإيضاح ذلك نسلط الأضواء على بعض الجوانب فنقول:

أ - فيما يتعلّق برواية سهل عن ابن فضال بواسطة معاوية بن حكيم، فقد ورد السند المذكور في الطبعة المحقّقة في مركز أبحاث دار الحديث مطاباً لما في الطبعة المعروفة، دون التعليق عليه بشيء. أنظر: ج ١٠ ص ١٢٨ ح ٨٨٤٨ وهو كاشف عن اتفاق نسخ الكتاب في هذه النقطة.

ب - بتخريج الرواية في مصادر الحديث نجد أنها بهذا السند أيضاً في التهذيب (ج ٧ ص ٣٠ ح ١٦)، والاستبصار (ج ٣ ص ٧٥ ح ٨)، وهذا ما يكشف عن كونها كذلك في نسخة الكافي التي كانت عند الشيخ الطوسي أيضاً.

ج - لم يتمّ التعليق على سند الحديث في برنامج دراية النور، وهو كاشف عن نظر المشرفين عليه، وأنّه عارٍ عن الخلل السندي.

د - لم يذكر السيد البروجردي «هذا السند في كتابه «ترتيب أسانيد كتاب الكافي».

هـ - قال النجاشي في ترجمة معاوية بن حكيم ما يلي: «معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة جليل في أصحاب الرضا عليه السلام قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة -

١١٠. معمر بن خلاد

قال النجاشي في ترجمته:

معمر بن خلاد بن أبي خلاد، أبو خلاد، بغدادي، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام...^١

و بمراجعة رواياته في الكتب الأربعة يتضح لنا ما يلي:

- ١ - روى عنه المشايخ الثلاثة في كتبهم (٦٧) سنداً؛ فروى عنه الكليني (٣٩) سنداً، وروى عنه الصدوق أربعة أسانيد، وروى عنه الشيخ في التهذيب (١٨) سنداً، وفي الاستبصار (٦) أسانيد. علماً أنّ جميع الأسانيد المذكورة تنتهي للإمام الرضا عليه السلام، عدا أحدها؛ حيث رواه عن «معاوية بن وهب، عن عبد الحميد الأزدي، عن الإمام الصادق عليه السلام»^٢.
- ٢ - غالب ما رواه الكليني عنه هو من طريق «أحمد بن محمد بن عيسى» حيث جاء (٣٤) سنداً من هذا الطريق، وما رواه عن «سهل بن زياد» هو رواية واحدة^٣، رواها عنه بواسطة «عده من أصحابنا».

→ وعشرين أصلاً لم يرو غيرها. وله كتب منها: كتاب الطلاق... أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال عنه بكتبه «رجال النجاشي / باب الميم: ص ٤١٢ الترجمة ١٠٩٨». وقال الكشي في ترجمته: «قال محمد بن مسعود عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير، وابن فضال - يعني الحسن بن علي - وعقار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وعده من أجلة العلماء» (رجال الكشي: ج ١ الجزء الرابع: ص ٣٤٥ الترجمة ٦٣٩). وقال في موضع آخر: «قال أبو عمرو: هؤلاء كلهم فطحية، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرضا عليه السلام وكلهم كوفيون» (رجال الكشي: ج ١ الجزء السادس: ص ٥٦٣ الترجمة ١٠٦٢).

فمن خلال التدقيق في عبارة النجاشي تبين لنا أنّ معاوية بن حكيم له كتب عديدة، مضافاً إلى أنّه يروي كتب العديد من الرواة وأصحاب المؤلفات الحديثية، إلّا أنّه لم يذكر لنا أسماءهم أو أسماء كتبهم. وأما عبارة الكشي فتوضح لنا أنّه من أجلة الفقهاء ومن الفطحية. وبلحاظ هاتين الخصوصيتين يقوى الظن أنّ كتاب الحسن بن علي بن فضال هو من جملة هذه الكتب؛ حيث إنّ أجلة العلماء يحاولون الرواية عن أجلة العلماء أيضاً، كما يجيزون رواية كتبهم لأجلة العلماء أيضاً، من جهة أخرى فإنّ الاشتراك المذهبي حافز مساعد لاختيار الراوي والمروي عنه؛ فالراوي يرغب في رواية كتاب من يوافقه في المذهب أكثر من غيره، وصاحب الكتاب يرغب في إجازة رواية كتابه لمن يوافقه في المذهب أكثر من غيره كما لا يخفى.

١. رجال النجاشي: ص ٤٢١ الترجمة ١١٢٨.

٢. التهذيب: ج ٤ ص ١٦٣ ح ٣٣.

٣. الكافي: ج ٨ ص ١٥١ ح ١٣٤.

١١١. منصور بن العباس

قال النجاشي في ترجمته:

منصور بن العباس، أبو الحسين الرازي، سكن بغداد و مات بها، كان مضطرب
الأمر. له كتاب نوادر كبير...^١

وإذا ألقينا نظرة على الأسانيد الواردة عنه في الكتب الأربعة توصلنا للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يمثل (٦٤) سنداً؛ منها (٣٨) سنداً في الكافي، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه، و (٢١) سنداً في التهذيب، و أربعة أسانيد في الاستبصار.

٢ - روى عنه الكليني من عدة طرق، إلا أن أكثر طريق اعتمده هو «سهل بن زياد»، حيث روى عنه في عشرين موضعاً، وقد رواها عنه بتوسط «عدة من أصحابنا»، عدا رواية واحدة حيث رواها بتوسط أستاذه «علي بن محمد»^٢.

٣ - جميع ما رواه الشيخ الطوسي عن «سهل عن منصور بن العباس» فقد رواه عن الكليني.

١١٢. موسى بن جعفر البغدادي

قال النجاشي في ترجمته:

موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، أبو الحسن. له كتاب نوادر.^٤

وبالقاء نظرة على الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة نتوصل لما يلي:

١ - جميع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هي (٧٠) سنداً؛ جاء (٢٠) سنداً منها في الكافي، و (٣١) سنداً في التهذيب، و (١٨) سنداً في الاستبصار، و سند واحد في من لا يحضره الفقيه.

١. رجال النجاشي: ص ٤١٣ الترجمة ١١٠٢.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٢٩٨ ح ٧، و ص ٦٢٨ ح ٥، و ج ٤ ص ٦٥ ح ١٤، و ص ٨١ ح ٤، و ص ١٣٠ ح ١، و ص ١٨٩ ح ٣، و ص ٣١٢ ح ١، و ص ٣٤٤ ح ٢، و ص ٥٢١ ح ٩، و ص ٥٤١ ح ٥، و ص ٥٤٦ ح ٣٢، و ج ٥ ص ٣١٦ ح ٥١، و ج ٦ ص ٣٠٠ ح ٤، و ص ٣٧٤ ح ١، و ص ٤٠٥ ح ٣، و ص ٤٢٦ ح ١، و ص ٤٧٦ ح ١، و ص ٤٩٧ ح ٧، و ج ٨ ص ١٦٢ ح ١٦٦، و ص ١٦٢ ح ١٦٨.

٣. المصدر السابق: ج ٤ ص ١٨٩ ح ٣.

٤. رجال النجاشي: ص ٤٠٦ الترجمة ١٠٧٦.

٢ - إنّ جميع ما رواه الكليني عن «سهل بن زياد» عنه هو في سبعة مواضع^١، وقد رواها عنه بتوسط «عدة من أصحابنا». علماً أنّها جميعاً في فروع الكافي، ولا نجد فيها رواية ضمن أصول الكافي.

٣ - جميع ما رواه الكليني عن «سهل» فهو ينتهي إلى «عمرو بن سعيد المدائني»، وبما أنّ عمرو بن سعيد صاحب كتاب^٢، وطريق النجاشي والشيخ إلى كتابه يمرّ عبر «موسى بن جعفر البغدادي»، فهذا يعني أنّ الكليني رحمته اعتمد في روايته عن عمرو بن سعيد النسخة التي يرويها موسى بن جعفر البغدادي، وبالتالي فإنّ سهل بن زياد طريق لنسخة هذا الكتاب.

١١٣. موسى بن عمر الصيقل

قال النجاشي في ترجمته:

موسى بن عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، مولى بني نهد، أبو علي، وله ابن اسمه: علي، وبه كان يكتني...^٣.

وإذا ما ألقينا نظرة على الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة توصلنا لما يلي:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه (٧٣) سنداً، وهو عدد كبير، وقد وردت هذه الأسانيد كالتالي: جاء (١٨) سنداً منها في الكافي، و (٣٧) سنداً في التهذيب، و (١٨) سنداً في الاستبصار. وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.

٢ - روى عنه الكليني عن طريق «سهل بن زياد» روايتين فقط^٤، وكلتاهما بتوسط «عدة

١. الكافي: ج ٤ ص ٥٦١ ح ٦، و ج ٥ ص ٣٥٢ ح ٣، و ص ٤٢٠ ح ٩، و ص ٤٧١ ح ٦، و ج ٦ ص ١٠ ح ١١، و ص ٤٦١ ح ٧، و ج ٨ ص ٢٤٦ ح ٣٢٥، و روى عنه الشيخ في تهذيب الأحكام: ج ٢ ص ٢١٥ ح ٥٥، و ج ٧ ص ٢٧٢ ح ٨٩، و ص ٢٨٢ ح ٣٢، و ج ٨ ص ٢٠٤ ح ٢٧، و الاستبصار: ج ٣ ص ١٥٤ ح ٣، و ص ١٦٤ ح ٥.

٢. قال النجاشي في ترجمته: «عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يروي به جماعة أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو علي بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه «رجال النجاشي»: ص ٢٨٧ الترجمة (٧٦٧). وقريب منها عبارة الشيخ في الفهرست (فهرست الطوسي: ص ٣١٧ الترجمة ٤٨٨).

٣. رجال النجاشي: ص ٤٠٥ الترجمة ١٠٧٥.

٤. الكافي: ج ٢ ص ٦١٦ ح ١٠، و ج ٨ ص ٦٩ ح ٢٥.

من أصحابنا»، في حين نراه يروي غالب روايات «موسى بن عمر» عن أحد أستاذه «محمد بن يحيى العطار» أو «أحمد بن إدريس». علماً أنّ مضمون الروایتين أخلاقي، جاءت إحداهما في الأصول والأخرى في الروضة.

١١٤. موسى بن القاسم البجلي

قال النجاشي في ترجمته:

موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله، يلقب: المجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة. له كتب، منها...^٢.

وباللقاء نظرة على رواياته الواردة في الكتب الأربعة نتوصل للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هذا الرجل هو (٩٥٦) سنداً، وهو عدد كبير بلا ريب، ورد أغلبها في التهذيب حيث بلغ عددها فيه (٦٥٩) سنداً، ثم الاستبصار حيث بلغت الأسانيد المروية عنه (٢٦٠) سنداً، بينما بلغت الأسانيد التي تنتهي إليه في الكافي (٣٣) سنداً، وفي من لا يحضره الفقيه (٤) أسانيد.

٢ - النقطة الملفتة للنظر في الأسانيد المروية عنه في التهذيب هي أنّ (٥٩٤) سنداً منها جاءت في الجزء الخامس، والباقي في بقية الأجزاء، ممّا يكشف عن اعتماد الشيخ على كتبه ومروياته في الأبواب الواردة في هذا الجزء من الكتاب. ونظيره في الاستبصار حيث ورد (٢٤٢) سنداً منها في الجزء الثاني من الكتاب، و (١٨) سنداً في بقية الأجزاء.

٣ - ما رواه سهل بن زياد من الأسانيد المشار إليها هو (١٢) سنداً لتسع روايات في الكافي^٣، و سندان لروایتين في التهذيب؛ روى الشيخ إحداهما من كتاب سهل بن زياد^٤، والأخرى من الكافي^٥.

١. كذا في النسخة المعتمدة، والظاهر أنّه تصحيف «البجلي».

٢. رجال النجاشي: ص ٤٠٥ الترجمة ١٠٧٣.

٣. الكافي: ج ١ ص ١٩٣ ح ٥، وص ١٩٥ ح ٥، وص ٢٥٥ ح ١، وص ٣٣٩ ح ١٤، وص ٤٢٧ ح ٧٥، وج ٢ ص ٥٤٣ ح ١١، وج ٣ ص ١٨ ح ١١، ج ٤ ص ٢٦٥ ح ٥، ج ٦ ص ٤٢١ ح ١٠.

٤. التهذيب: ج ١ ص ٣٥٥ ح ٢٤.

٥. المصدر السابق: ج ٩ ص ١٢١ ح ٢٥٧.

٤ - إذا دققنا النظر في روايات موسى بن القاسم وجدنا أنّ عدداً كبيراً منها ينتهي إلى «عليّ بن جعفر عن أبي الحسن موسى عليه السلام» و«صفوان بن يحيى البجلي»، حيث بلغت الأسانيد المروية عن عليّ بن جعفر (١٠٣) سنداً^١، وبلغت الأسانيد المروية عن صفوان بن يحيى البجلي (٢٣٦) سنداً^٢، وهو كاشف عن أنّه طريق لكتب الرجلين. وعليه فما ورد عن طريق سهل بن زياد من هذه الأسانيد - والبالغ سبعة أسانيد - فهو طريق لهذين الكتابين.

١١٥. نصر بن محمّد

هو مهمل في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلّا رواية واحدة، رواها عنه الشيخ الكليني بسنده عن «عده من أصحابنا عن سهل بن زياد»^٣، وبمراجعتها يعلم أنّها مكاتبة كاتب بها الإمام الرضا عليه السلام.

١١٦. هارون بن مسلم

قال النجاشي في ترجمته:

هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب السّرّ من رائي، كان نزلها، وأصله [من] الأنبار، يكنّى أبا القاسم، ثقة وجه، وكان له مذهب في الجبر والتشبيه. لقي أبا محمّد وأبا الحسن عليه السلام. له كتاب... وله مسائل لأبي الحسن الثالث عليه السلام.^٤

وبمراجعة الأسانيد الواردة في الكتب الأربعة نصل للنتائج التالية:

١ - مجموع الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة هو (١٨٦) سنداً؛ جاء (٩٩) سنداً منها في الكافي، وخمسة أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و (٦٣) سنداً في التهذيب، و (١٩) سنداً في الاستبصار.

٢ - اعتمد الكليني طرقات عديدة للرواية عنه، إلّا أنّ أغلب ما رواه عنه فهو من طريق «عليّ بن إبراهيم»، حيث روى عنه (٨٨) سنداً، بينما روى عن «سهل بن زياد» ستة أسانيد فقط^٥.

١. جاء (١٣) سنداً منها في الكافي، و (٦٤) سنداً في التهذيب، و (٢٦) في الاستبصار.

٢. ورد (١٦٥) منها في التهذيب، و (٦٨) منها في الاستبصار، وسندان في الكافي، وسند واحد في من لا يحضره الفقيه.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٣١٣ ح ١.

٤. رجال النجاشي: ص ٤٣٨ الترجمة ١١٨٠.

٥. الكافي: ج ٥ ص ١٠١ ح ٤، و ص ١٠١ ح ٥، و ص ٢٩٨ ح ١، و ص ٥٣٣ ح ٣، و ج ٦ ص ٤٣٠ ح ٦، و ص ٤٧١ ح ٣.

وطريقه إليها «عدة من أصحابنا».

٣ - إذا دققنا النظر في روايات هارون بن مسلم وجدنا أنّ رواياته في الغالب مروية عن «مسعدة بن صدقة»، فنجد (٩٠) سنداً من الأسانيد المروية عنه في الكافي و (٣٩) سنداً من الأسانيد المروية عنه في التهذيب هي مروية عن مسعدة بن صدقة، وهذا يعني أنّه طريق لكتابه، وهذا ما صرح به النجاشي أيضاً^١. وبما أنّ روايات سهل عن هارون بن مسلم تنتهي غالباً إلى مسعدة بن صدقة، فهي طريق لكتاب مسعدة.

١١٧. الهيثم بن أبي مسروق

قال النجاشي في ترجمته:

هيثم بن أبي مسروق، أبو محمّد واسم أبي مسروق: عبد الله النهدي، كوفي قريب الأمر. له كتاب نوادر...^٢.

وبمراجعة الكتب الأربعة نلاحظ ما يلي:

- ١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها الهيثم بن أبي مسروق في الكتب الأربعة هو (٥٦) سنداً؛ جاء (١٨) سنداً منها في الكافي، و (٢٩) سنداً منها في التهذيب، و (٩) أسانيد في الاستبصار، وليس له في من لا يحضره الفقيه رواية.
- ٢ - مجموع ما رواه سهل بن زياد عنه هو أربع روايات^٣، وطريق الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا».

الوشاء: انظر: الحسن بن عليّ الوشاء.

١١٨. ياسر الخادم

قال النجاشي في ترجمته:

ياسر، خادم الرضا عليه السلام، وهو مولى حمزة بن اليسع. له مسائل...^٤.

١. أنظر: رجال النجاشي: ص ٤١٥ الترجمة ١١٠٨.

٢. المصدر السابق: ص ٤٣٧ الترجمة ١١٧٥.

٣. الكافي: ج ٥ ص ٧٩ ح ١١، و ص ٣١٤ ح ٤١، و ج ٧ ص ٣٧٦ ح ١٨، و ج ٨ ص ١٤٧ ح ١٢٤. روى الشيخ أحدها عن الكليني؛ التهذيب: ج ٧ ص ٢٢٦ ح ٩٨٧.

٤. رجال النجاشي: ص ٤٥٣ الترجمة ١٢٢٨.

وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة يتضح ما يلي:

- ١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها هو (٢٥) سنداً، سبعة عشر منها في الكافي، واثنان في من لا يحضره الفقيه، وأربعة في التهذيب، واثنان في الاستبصار.
- ٢ - مجموع ما رواه «سهل بن زياد» من هذه الأسانيد هو ثلاثة، جميعها في الكافي^١، وقد روى اثنين منها عن «ياسر» بصورة مباشرة، والآخر بواسطة «محمد بن عيسى»، وطريق الكليني إليها جميعاً هو «عدة من أصحابنا».

١١٩. يحيى بن المبارك

ذكره الشيخ والبرقي دون مدح أو ذم^٢. وبمراجعة أسانيد الكتب الأربعة في خصوصه نتوصل للنتائج التالية:

- ١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها في الكتب الأربعة هو (١٠٣) أسانيد، ستة وخمسون منها في الكافي، وواحد في من لا يحضره الفقيه، وسبعة وثلاثون في التهذيب، وتسعة في الاستبصار.
- ٢ - مجموع ما رواه سهل بن زياد من هذه الأسانيد هو سبعة وعشرون، واحد منها في التهذيب^٣، والباقي في الكافي^٤، وطريق الكليني إليها هو «عدة من أصحابنا»، إلا سنداً واحداً^٥.

٣ - إذا ألقينا نظرة على الروايات المذكورة بلحاظ من روى عنه يحيى بن المبارك وجدنا أن (٩٨) سنداً منها مروي عن «عبد الله بن جبلة الكنانى»، وهو من الفقهاء والمحدثين، وله

١. الكافي: ج ٦ ص ٣٣٤ ح ١٠، و ص ٤٣٤ ح ١٩، و ص ٤٥٢ ح ١.

٢. رجال الطوسي: ص ٣٦٨ الترجمة ٥٤٧٩، رجال البرقي: ص ٥٤.

٣. التهذيب: ج ٣ ص ٩٠ ح ٢٤٩.

٤. الكافي: ج ٢ ص ٦٥ ح ٦، و ص ٦٧ ح ٢، و ص ٩٥ ح ٨، و ص ١٦٥ ح ١١، و ص ١٨١ ح ١٤، و ص ٢٥١ ح ١١، و ص ٣٨٨ ح ١٧، و ص ٣٩٧ ح ٣، و ص ٥١١ ح ١، و ص ٦١٣ ح ٥، و ج ٤ ص ٥٤٧ ح ٣٤، و ج ٥ ص ٣١٥ ح ٤٦، و ج ٦ ص ٣٠٦ ح ٦، و ص ٣١١ ح ٢، و ص ٤٣١ ح ١، و ص ٤٨٠ ح ١٢، و ص ٤٨٥ ح ٨، و ج ٨ ص ١٤٧ ح ١٢٥، و ص ١٦٦ ح ١٨٢، و ص ١٦٦ ح ١٨٣، و ص ٣٧٨ ح ٥٧٠.

٥. الكافي: ج ٢ ص ٦٧ ح ٢.

كتب عديدة كما صرح به النجاشي^١، وهذا كاشف عن أنه طريق لرواية كتاب «عبد الله بن جبلة». وبما أن (٢٥) سنداً من الأسانيد المروية عن سهل بن زياد عنه تنتهي لعبد الله بن جبلة^٢ فهي طريق لهذا الكتاب.

١٢٠. يعقوب بن إسحاق الضبي

لم يرد هذا العنوان في كتب الرجال، وليس له في الكتب الأربعة إلا رواية واحدة رواها الكليني عنه من طريق «عده من أصحابنا عن سهل بن زياد»^٣.

١٢١. يعقوب بن يزيد

قال النجاشي في ترجمته:

يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، أبو يوسف، من كتاب المنتصر، روى عن أبي جعفر الثاني^٤، وانتقل إلى بغداد، وكان ثقة صدوقاً...^٥

وبمراجعة الأسانيد المروية عنه في الكتب الأربعة يتضح ما يلي:

١ - مجموع الأسانيد التي ورد فيها (٤٨٣) سنداً، وهو عدد كبير جداً دون ريب؛ فجاء (١٢٥) سنداً منها في الكافي، و(٤) أسانيد في من لا يحضره الفقيه، و(٢٦٨) سنداً في التهذيب، و(٨٦) سنداً في الاستبصار.

٢ - روى الكليني عنه من طرق عديدة، إلا أن أغلب ما رواه عنه هو من طريق سهل بن زياد حيث جاء (٤٣) سنداً منه^٦، وقد رواها عنه في تسع مواضع بتوسط أستاذه «علي بن

١. قال النجاشي: «عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني، أبو محمد، عربي صليب، ثقة، روى عن أبيه، عن جده حيان بن أبجر. كان أبجر أدرك الجاهلية. وبيت جبلة بيت مشهور بالكوفة. وكان عبد الله واقفاً وكان فقيها ثقة مشهوراً. له كتب منها: كتاب الرجال، وكتاب الصفة في الغيبة على مذاهب الواقعة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة كتاب الفطرة، كتاب الطلاق كتاب موارث الصل، ب كتاب النوادر. أخبرنا بجميعها... ومات عبد الله بن جبلة سنة تسع عشرة ومنتين» رجال النجاشي: ص ٢١٦ الترجمة ٥٦٣.

٢. الكافي: ج ٢ ص ٦١٦ ح ١.

٣. رجال النجاشي: ص ٤٥٠ الترجمة ١٢١٥.

٤. الكافي: ج ١ ص ١١٥ ح ٤، و ص ١٩٠ ح ١، و ص ٣٨٣ ح ٤، و ص ٤٣٠ ح ٨٥، و ج ٢ ص ٤٥٩ ح ١٢٣، و ج ٣ ص ١٤٧ ح ٢، و ص ٣٢٨ ح ٢٢، و ص ٣٤٠ ح ١٥، و ج ٤ ص ٧٦ ح ٨، و ص ١٧٠ ح ٥، و ص ٣٠٩ ح ٢، و ص ٤٠٩ ح ١٥، و ج ٥ ص ١٦٢ ح ٢، و ص ١٦٣ ح ٤، و ص ٣١١ ح ٢٩، و ص ٣١٤ ح ٤٥، و ص ٣١٨ ح ٥٥، و ص ٤٢٩ ح ١٢، و ج ٦ ص ٩ ح ٦، و ص ٩ ح ٧، و ص ٢٤٠ ح ١١، و ص ٢٤٠ ح ١٢، و ص ٢٥٢ ح ٦، و ص ٢٥٤ ح ٣، و ص ٢٩٣ ح ٨، ←

محمد»، وأما بقية الأسانيد فقد رواها عن طريق «عدة من أصحابنا».

١٢٢. يوسف بن السخت

ذكره الشيخ في رجاله في موضعين ولم يذكر عنه سوى أنه بصري^١، وروى عن «محمد بن جمهور العمي»، وروى عنه محمد بن أحمد بن يحيى^٢.

وبملاحظة الأسانيد التي ورد فيها يتضح ما يلي:

١ - أن مجموع الأسانيد التي رواها في الكتب الأربعة هو سبعة أسانيد، خمسة منها في الكافي، واثنان في التهذيب.

٢ - وقع سهل بن زياد في طريق رواية واحدة منها فقط^٣، رواها الشيخ الكليني، عنه بتوسط «عدة من أصحابنا».

١٢٣. يوسف بن علي

هو مهمل في كتب الرجال، وبمراجعة الكتب الأربعة لا نجد له سوى رواية واحدة رواها الشيخ الكليني عن «سهل بن زياد»^٤، وقد رواها بأربعة أسانيد.

١٢٤. يونس بن يعقوب

قال النجاشي في ترجمته:

يونس بن يعقوب بن قيس، أبو علي الجلاب البجلي الدهني، أمه منية بنت عمار بن أبي معاوية الدهني، أخت معاوية بن عمار. اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، وكان يتوكل لأبي الحسن عليه السلام، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام فتولى أمره. وكان

→ وص ٢٩٦ ح ٢٤، وص ٣٥٢ ح ٤، وص ٣٥٦ ح ٤، وص ٣٩٩ ح ١٤، وص ٣٩٩ ح ١٥، وص ٤٠٥ ح ٩، وج ٨ ص ٦٩ ح ٢٦، وص ١٤٨ ح ١٢٦، وص ١٦١ ح ١٦٣، وص ١٦٥ ح ١٧٨، وص ١٦٥ ح ١٧٩، وص ١٦٦ ح ١٨٠، و ص ١٦٧ ح ١٨٧، وص ١٩٢ ح ٢٢٤. روى الشيخ الطوسي ٨ منها نقلاً عن الكليني، التهذيب: ج ١ ص ٣٢٢ ح ١٠٥، وج ٤ ص ١٩٧ ح ٣، وج ٥ ص ١٠٦ ح ١٦، وج ٧ ص ٣١١ ح ٥٠، وج ٩ ص ٧٤ ح ٥١، وص ١٠٥ ح ٨٩، و ص ١٠٥ ح ١٩٠، وص ١٠٨ ح ٢٠٤. الاستبصار: ج ٤ ص ٢٩٥ ح ٣.

١. رجال الطوسي: ص ٤٠٣ الترجمة ٥٩١٤.

٢. رجال الطوسي: ص ٤٥٠ الترجمة ٦٣٩٢.

٣. الكافي: ج ٤ ص ١٤٩ ح ٤. ورواها عنه الشيخ الطوسي، التهذيب: ج ٤ ص ٣٠٤ ح ٢.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٣٩٨ ح ١٢.

حظيّا عندهم موثقاً...^١

وبمراجعة رواياته في الكتب الأربعة تتوصل للنتائج التالية:

١ - تكرر اسمه في (٣٦٤) سنداً في الكتب الأربعة، وهو عدد كبير؛ جاء (١٥٩) منها في الكافي، و (٣١) في من لا يحضره الفقيه، و (١٢٥) في التهذيب، و (٤٩) في الاستبصار. وقد وقع سهل بن زياد في طريق رواية واحدة منها فقط^٢، رواها الشيخ الكليني، بتوسط عدّة من أصحابنا.

٢ - من خلال التدقيق في عبارة النجاشي يتضح أنّه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام والإمام الكاظم عليه السلام، ومات في أيام الرضا عليه السلام في المدينة، وهذا يعني أنّه مات في أوائل عهد الرضا عليه السلام، أي حوالي سنة (١٩٠)، وعليه فـ «سهل» ومن في طبقته لا يمكنهم الرواية عن مثل يونس.

٣ - بمراجعة الروايات التي وقع فيها كلّ من «سهل» و «يونس بن يعقوب» وجدنا (١٦) سنداً في الكافي بهذه الصفة، إلّا أنّ (١٥) سنداً منها بواسطة^٣، وسنداً واحداً جاءت فيه رواية سهل عن يونس بصورة مباشرة. ومن هنا يقوى في الظنّ سقوط الوساطة في هذا السند. وفي برنامج «دراية النور» عدّ «سهل بن زياد» من الرواة عن «يونس بن يعقوب»^٤، ومع ذلك فقد اشير في السند محل الكلام الى وجود سقط فيه، حيث تم التعليق عليه بما يلي:

الظاهر سقوط الوساطة هنا وهو محمد بن عيسى.^٥

وأما السيّد الخوئي عليه السلام فلم يذكر «سهل بن زياد» في من روى عن «يونس بن يعقوب»^٦، مما يكشف عن رأيه في هذا المجال.

١. رجال النجاشي: ص ٤٤٦ الترجمة ١٢٠٧.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٤٥٢ ح ٢.

٣. فروى ثلاثة أسانيد منها بتوسط الحسن بن محبوب، وأحد عشر سنداً بتوسط محمد بن الوليد البجلي، وسنداً واحداً بتوسط ابن أبي نصر البزنطي.

٤. انظر: حقل الإسناد / الراوي.

٥. انظر حقل الإسناد / السند.

٦. انظر معجم رجال الحديث: ج ٢٠ ص ٢٣٣ الترجمة ١٣٨٤٥.

والمتحصّل ممّا ذكرناه أنّ الأقوى عدم كون يونس بن يعقوب من مشايخ سهل بن زياد.

العناوين المبهمة

وأخيراً فقد روى سهل بن زياد عن «بعض أصحابه» أحد عشر رواية^١، والملفت للنظر أنّ الشيخ الكليني روى سبعة منها عن «عدّة من أصحابنا». كما روى اثنتين منها عن أستاذه «علي بن محمّد»، ولم يصرّح في الباقيتين بطريقه إليها.

كما روى سبعة من رواياته عن «بعض أصحابنا»^٢، ورواية واحدة عن «بعض الأهوازيين»^٣. والملفت للنظر أنّ الشيخ الكليني رواها بأجمعها عن «عدّة من أصحابنا».

١. الكافي: ج ٢ ص ٢٩٠ ح ٨، وص ٥٤٧ ح ٦، وص ٦١٧ ح ٢، وج ٣ ص ١٦٦ ح ٢، وص ٢٦٠ ح ٣٥، وص ٤٠٤ ح ٣١، وج ٦ ص ١٢ ح ٤، وص ٣١ ح ٣، وص ٣١٠ ح ١، وص ٤٧٤ ح ٧، وص ٤٨٨ ح ١٢.
٢. الكافي: ج ٣ ص ١٤٧ ح ٢، وج ٤ ص ١٠٦ ح ٦، وص ١٤٩ ح ٢، وص ١٦٨ ح ٤، وج ٦ ص ٢٥٤ ح ٦، وص ٣٧٣ ح ٢، وص ٣٧٣ ح ٢.
٣. الكافي: ج ٦ ص ٢٨٩ ح ١٢.

حصيلة البحث

إذا راجعنا التراجم المذكورة توصلنا للنتائج التالية:

١ - مجموع ما رواه سهل بن زياد في الكافي هو (١٧٤٨) رواية، وردت بأسانيد كثيرة تبلغ (١٩١٨) سنداً.^١

٢ - مجموع العناوين التي روى عنها سهل بن زياد في الأسانيد المذكورة هو (١٢٧) عنواناً، ثلاثة منها مبهمه، والباقي صريحة، ومجموع الأسانيد المروية عن العناوين الصريحة هو (١٨٥٠) سنداً.

٣ - استظهرنا عدم روايته عن ثمان من العناوين المذكورة هي: «إبراهيم بن عبد الحميد» و «الحسن بن عطية» و «رفاعة بن موسى» و «سالم» و «عبد الرحمن بن سالم» و «علي بن رثاب» و «محمد بن أحمد» و «يونس بن يعقوب». وعليه فسيكون عدد مشايخ سهل هو (١١٩) لا (١٢٧).

٤ - لنا ترديد في رواية سهل بن زياد عن أربعة من العناوين المذكورة بلحاظ بعض الجهات، وهي: «أحمد بن الحسن بن علي» و «أحمد بن محمد بن خالد البرقي» و «الحسن بن علي بن عثمان» و «الحسين بن سعيد».

٥ - الأظهر وقوع التصحيف في ثلاثة عناوين، هي: «داود بن مهران» و «علي بن خالد»، و «محمد بن علي القاساني»، حيث صحفت عن: «داود بن مهزيار» و «علي بن حديد» و

١. وأما ما رواه في بقية الكتب الأربعة فروى عنه الصدوق في من لا يحضره الفقيه ثمانية أسانيد فقط. كما روى الشيخ الطوسي عنه في التهذيب ضمن (٢٨٧) سنداً، وفي الاستبصار ضمن (١٥٤) سنداً، إلا أن غالبها منقول عن الكافي، مع أن ما في الاستبصار نقل آخر لما في التهذيب وليست روايات أخرى. لكننا خصصنا دراستنا حول «سهل» في ما رواه عنه الكليني في الكافي.

«عليّ بن محمّد القاساني»، وبهذا سيتضاءل عدد مشايخه الى ١١٨ شيخاً كما أنّ أحد العنوانين «عبيد الله الدهقان» و«عبد الله الدهقان» مصحّف عن الآخر.

٦ - بما أنّه يوجد مبنيان للعمل بالروايات؛ أحدهما «مبنى الوثوق»، والآخر «مبنى الوثاقة»، فالأوّل منهما يعتمد القرائن التي تورث الاطمئنان بالرواية؛ نظير: شهرتها في كتب الحديث، اعتماد المحدثين عليها، ورودها في الكتب المعروفة، موافقتها للروايات الأخرى و...، وهذا المبنى هو الشائع بين قدماء محدّثينا (أعلى الله مقاماتهم)، ومنهم الشيخ الكليني.

وأما المبنى الثاني فيعتمد توثيق الرواة؛ فإن كانوا ثقة كانت صحيحة وساغ العمل بها، وإلاّ فإن لم تكن مشهورة فلا يجوز العمل بها. وهذا المبنى هو الشائع بين المتأخّرين من علمائنا (رضوان الله عليهم). لهذا حاولنا أن نسلّط الأضواء على مشايخ «سهل» من الجانبين.

٧ - ذا ألقينا نظرة فهرستية على مشايخ «سهل» وجدنا أنّ (٧٧) منهم أصحاب كتب، ومعظم روايات «سهل» هي عن هؤلاء، حيث بلغت الأسانيد المنتهية إليهم (١٧٤٦) سنداً، وهو يعني أنّ نسبة روايته عنهم هو (٩١/٣٥٪) من مجموع الأسانيد التي وقع فيها. وهذا العدد من الأسانيد هو في الحقيقة طريق لكتب هؤلاء الرواة والمحدثين (أنظر الشكل رقم ١).

وإذا ألقينا نظرة رجالية عليهم وجدنا أنّ (٤٦) منهم قد صرّح، بتوثيقهم، وعدد الأسانيد المروية عنهم من قبل سهل هو (١٢٨٠) سنداً، وهي تمثّل نسبة (٦٧/١٪) من مجموع الأسانيد (أنظر الشكل رقم ٢).

وإذا ما دقّقنا فيها وجدنا أنّ (١٠٤٧) سنداً منها مروية عن سبعة منهم فقط، ونسبتها تمثّل (٥٩/٥٤٪) من مجموع الأسانيد، بينما جاء (١٥٤) سنداً منها عن (٨٦) راوياً غالبهم من المهمّلين، ونسبتها تمثّل (٨/٠٤٪) من مجموع الأسانيد (أنظر الشكل ٣).

وأما من صرّح بضعفهم فهم (١١) راوياً، والأسانيد المروية عنهم (٢٢٣)، لأقلّ من تسعين رواية؛ وذلك أنّ غالب هذه الروايات مروية بأكثر من سند، فبعضها مروية بسندين، وبعضها بثلاث^١، وبعضها بأربع، بل إنّ بعضها مروية بستّة أسانيد^٢، وهذا يعني شهرة هذه

١. أنظر ترجمة «الحسن بن العباس بن الحريش».

٢. أنظر: ترجمة «محمّد بن عليّ أبو سميّة».

الروايات بين المحدثين، وبالتالي إمكان الاعتماد عليها. علماً أننا إذا أخرجنا من الضعفاء ما أسنده «سهل» عن «محمّد بن الحسن بن شتمون»، والبالغ (٩٤) سنداً، هبطت نسبة أسانيده عنه إلى ٦/٧٪ من مجموع الأسانيد، وهي نسبة ضئيلة بلا ريب. وإذا التفتنا إلى أنّ المذكور هو عدد الأسانيد لا عدد الروايات؛ فقد تكون الرواية واحدة بأسانيد عديدة، اتّضح أنّ نسبة رواياته عن الضعفاء أقلّ من النسبة المذكورة بكثير فلعلّها لا تبلغ ٣٪ من رواياته.

٨ - إذا ألقينا نظرة فاحصة على طرق الكليني إلى روايات «سهل» وجدنا أنّ له ثلاث طرق شائعة إلى روايات سهل؛ هي: «عدة من أصحابنا»، «عليّ بن محمّد»، «محمّد بن الحسن». نعم، أغلب ما رواه عن «محمّد بن الحسن» فقد رواه عن «عليّ بن محمّد» أيضاً. لكن نسبة اعتماده على هذه الطرق مختلفة من جزء لآخر (انظر الشكل ٤). فأغلب الأسانيد المروية في الجزء الأوّل هي من طريق «عليّ بن محمّد»، و«محمّد بن الحسن»، مع أنّ غالب رواياته في الجزء الثاني هي عن «عدة من أصحابنا»، بل إنّ جميع رواياته في الجزء السابع هي عن «عدة من أصحابنا»، ولهذا ألقينا نظرة تفكيكية على طرق هذه الروايات في كلّ جزء من أجزاء الكتاب، فكانت النتيجة كالتالي:

الجزء الأوّل: (١٩٦) سنداً، (٢) منها عن العدة، والباقي عن عليّ بن محمّد وغيره.

الجزء الثاني: (١٩٦) سنداً، (١٩١) منها عن العدة، والباقي عن غيرهم.

الجزء الثالث: (٢٧٩) سنداً، (١٣٩) منها عن العدة، والباقي عن عليّ بن محمّد وغيره.

الجزء الرابع: (٢٦٥) سنداً، (٢٦٠) منها عن العدة، والباقي عن غيرهم.

الجزء الخامس: (٢٨٢) سنداً، (٢٧٥) منها عن العدة، والباقي عن غيرهم.

الجزء السادس: (٣٥٦) سنداً، (٣٤٦) منها عن العدة، والباقي عن غيرهم.

الجزء السابع: (٢١٨) سنداً، كلّها عن العدة.

الجزء الثامن: (١٢٦) سنداً، (١٢٣) منها عن العدة، والباقي عن غيرهم. (أنظر الشكل رقم ٥).

والذي ننتهي إليه ممّا ذكر هو أنّ أغلب روايات «سهل» مروية من قبل العديد من المحدثين والمعتبر عنهم بعدّة من أصحابنا، وهو من أمارات الوثوق بها، مضافاً إلى أنّه

د. وذلك أنّ «سهلاً» طريق لكتاب النوادر لـ «ابن شتمون» كما صرّح به النجاشي، راجع ترجمة ابن شتمون.

كاشف عن معروفة هذه الروايات بين المحدثين ومقبوليتها عندهم. كما نستنتج من الإحصائية السابقة أنّ العدة طريق لروايات «سهل».

وإذا دققنا النظر في عبارة النجاشي في ترجمة «سهل» اتضح أنّ «علي بن محمد» هو الراوي لكتاب النوادر لـ «سهل»؛ قال:

له كتاب النوادر، أخبرناه محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة^١.

ولهذا فإنّ ما رواه في الجزأين الأول والثالث عن «علي بن محمد» فهو من نسخة لكتاب النوادر لـ «سهل» على ما يبدو. ومنه يتضح دقة المحدث الجليل الشيخ الكليني رحمته الله في إيراد الروايات.

٩ - إذا دققنا النظر في أسانيد الروايات المروية عن «سهل» عن الضعفاء وجدنا أنّ الشيخ الكليني رواها عنه بطرق عديدة؛ فإنّما رواها عنه بأكثر من سند، وإنّما رواها عن العدة عنه. ولا نجد رواية له عن الضعفاء بسند وطريق واحد.

١٠ - وأخيراً فإنّ أحد المعايير لتقييم الراوي هي عدم شذوذ رواياته من الناحية المضمونية، وبما أنّ عدد روايات «سهل بن زياد» ضخم جدّاً رأينا أن نتناول منها بعض النماذج لهذا الغرض، فرأينا اختيار رواياته عن بعض مشايخه المصرّح بضعفهم لكي تكون أدلّ على المطلوب، فاخترنا رواياته عن كلّ من «بكر بن صالح» و«عبيد الله الدهقان» و«الحسن بن العباس بن الحرّيش»، وقمنا بتخريجها^٢، وانتهينا إلى أنّ رواياته عنهم معروفة ومشهورة بين المحدثين غالباً. نعم، لم نعرّض على بعض رواياته الواردة في أصول الكافي؛ لأنّ الكتب الحديثية التي تناولت الروايات الخاصة بهذه المواضيع قليلة، أو أنّها وردت في كتب حديثية غير موجودة في البرامج الكمبيوترية المعتمدة، حيث إنّنا اعتمدنا في تخريجها على برنامج «جامع الأحاديث ٣ / ٥»، وبرنامج «مكتبة أهل البيت ١».

وختاماً إليك فيما يلي جدولاً بيانياً يوضح ما ذكرناه، ويتلوه عدد من الأشكال الإيضاحية لما تقدّم بيانه:

١. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الترجمة ٢٩٠.

٢. أنظر: الملحق رقم ١.

جدول بياني لمشايخ سهل

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١	إبراهيم بن عبد الحميد	ثقة	١	الأقوى أنه ليس من مشايخ سهل	
٢	إبراهيم بن عبد الرحمن	مهمل	٢	عن العدة - أبواب الأئمة	
٣	إبراهيم بن عقبة	دون مدح أو ذم	٥	عن العدة	
٤	إبراهيم بن محمد المدني (المديني)	مهمل	١	عن العدة	
٥	إبراهيم بن محمد الهمداني	دون مدح أو ذم	٣		
٦	أبو عبد الله الجاموراني	دون مدح أو ذم	٥	عن العدة	*
٧	أبو هاشم الجعفري	جليل القدر	٥		*
٨	أحمد بن إسحاق الرازي	ثقة	١	عن العدة - مكاتبة	
٩	أحمد بن بشير البرقي	ضعيف	٢	رواية واحدة بسندين	
١٠	أحمد بن الحسن بن علي	ثقة في الحديث	١	في روايته عنه ترديد	*
١١	أحمد بن عبد العزيز	مهمل	١		*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١٢	أحمد بن عبدوس	دون مدح أو ذم	١		*
١٣	أحمد بن المثنى	مهملة	٢	سندان لرواية واحدة	
١٤	أحمد بن محمد بن أبي نصر	عظيم المنزلة	٣٤١	٣٠٢ سنداً منها عن العدة	*
١٥	أحمد بن محمد البرقي	ثقة	٢	يقوى في الظن عدم روايته عنه	*
١٦	أحمد بن محمد البصري	مهملة	١	عن غير واحد	
١٧	أحمد بن محمد الفلاني	مهملة	١	عن العدة	
١٨	أحمد بن هارون بن موفق المدني	مهملة	٢	عن العدة - أبواب الأطعمة	
١٩	أحمد بن يوسف بن عقيل	مهملة	١	عن العدة	
٢٠	إدريس الحارثي	مهملة	١	عن العدة	
٢١	إسماعيل بن مهران	ثقة	٢١	١٥ منها عن العدة	*
٢٢	أيوب بن نوح	عظيم المنزلة	٩	٨ منها عن العدة	*
٢٣	بشر بن بشار النيسابوري	دون مدح أو ذم	٢	مكاتبة واحدة بسندين	
٢٤	بكر بن صالح	ضعيف	١٩	١٧ منها عن العدة	*
٢٥	جعفر بن بشير	ثقة	١		*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٢٦	جعفر بن محمد الأشعري	دون مدح أودم	١٠٥	٩٩ منها عن العدة - طريق لروايات القذاح	*
٢٧	جعفر بن محمد بن بشير	مهمل	٣	عن العدة - ورد بعناوين عديدة	
٢٨	جعفر بن محمد بن حمزة	مهمل	١	مكاتبة	
٢٩	الحجّال	ثقة	٤	عن العدة	*
٣٠	الحسن بن الحسين	ثقة	١	عن العدة	*
٣١	الحسن بن ظريف	ثقة	٩	عن العدة - كلّها من روايات العرض	*
٣٢	الحسن بن العباس بن الحريش	ضعيف جداً	٢٥	٢٤ منها مروى بأكثر من سند	*
٣٣	الحسن بن عطية	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٣٤	الحسن بن عليّ بن عثمان	مهمل	١	في روايته عنه ترديد	
٣٥	الحسن بن عليّ بن فضال	جليل القدر	٤٧	٤٦ منها عن العدة	*
٣٦	الحسن بن عليّ بن النعمان	ثقة	٣	عن العدة	*
٣٧	الحسن بن عليّ الوشاء	دون مدح أودم	١٧	١٦ منها عن العدة	*
٣٨	الحسن بن عليّ بن يقطين	ثقة	١	عن العدة - أبواب الأطمعة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٣٩	الحسن بن محبوب	جليل القدر	٤١٩	٣٨١ منها عن العدة	*
٤٠	الحسن بن موسى الخشاب	من وجوه الأصحاب	٢		*
٤١	الحسين بن بشار الواسطي	ثقة	٢	عن العدة	
٤٢	الحسين بن راشد	مهمل	١		
٤٣	الحسين بن سعيد	ثقة	١	في روايته عنه ترديد	*
٤٤	الحسين بن يزيد	دون مدح أو ذم	١٢	٧ منها عن العدة	*
٤٥	حمزة بن محمد	مهمل	١	مكتبة - رواها الصدوق عن أجلاء القميين	
٤٦	خيران الخادم	ثقة	١	مكتبة	
٤٧	رفاعة بن موسى	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٤٨	الريان بن الصلت	ثقة	٤	عن العدة	*
٤٩	داود بن مهران	مهمل	١	الأظهر أنه مصحف عن «داود بن مهزيار»	
٥٠	داود النهدي	ثقة	١	عن العدة	*
٥١	سالم	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٥٢	سعيد بن جناح	ثقة	٤	عن العدة - يوجد رجلاّن بهذا الاسم	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٥٣	السندي بن الربيع	دون مدح أو ذم	٢	سندان لرواية واحدة	*
٥٤	السياري	ضعيف الحديث	٢	عن العدة - أبواب الأطعمة	*
٥٥	صفوان بن يحيى	ثقة	٥	عن العدة	*
٥٦	طاهر بن حاتم	كان صحيحاً ثم خلط	١	مكاتبة حال استقامته - رواها الصدوق	*
٥٧	العباس بن عامر	ثقة	٣	عن العدة	*
٥٨	عبد الرحمن بن أبي نجران	ثقة	٥٨	٥٥ منها عن العدة	*
٥٩	عبد الرحمن بن سالم	ثقة	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٦٠	عبد الله بن الحسين	مهمل	١	عن العدة	
٦١	عبيد الله الدهقان	ضعيف	٧	عن العدة - طريق لكتاب درست	*
٦٢	عثمان بن عيسى	شيخ الواقفة	٢	عن العدة	*
٦٣	علي بن أحمد بن أشيم	مجهول	١	عن العدة	
٦٤	علي بن أسباط	ثقة	٧٤	٦٤ منها عن العدة	*
٦٥	علي بن بلال	دون مدح أو ذم	٢	عن العدة	*
٦٦	علي بن حسان (الهاشمي)	ضعيف جداً	١	عن العدة - طريق لكتاب عنه	*

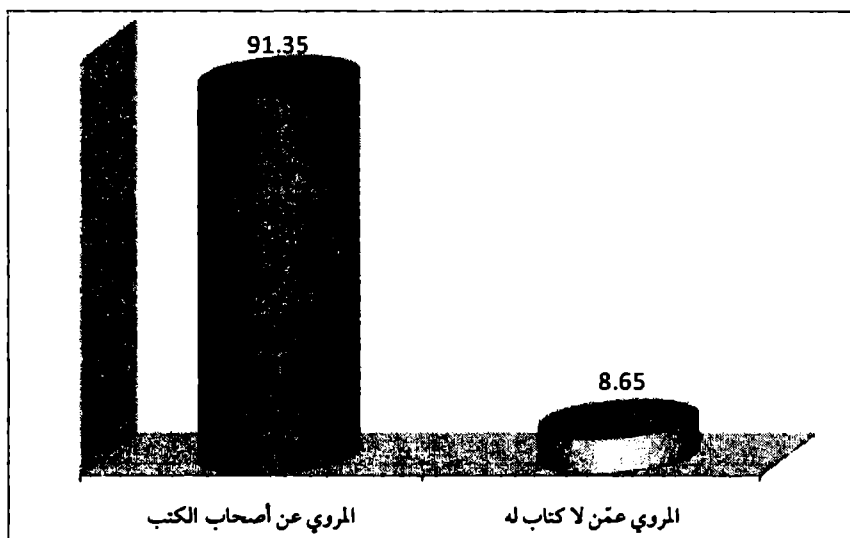
التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٦٧	علي بن حسان (الواسطي)	دون مدح أو ذم	٢٧	٢٦ منها عن العدة - طريق لكتاب موسى بن بكر أو علي بن حسان	*
٦٨	علي بن الحكم	دون مدح أو ذم	٢١	١٣ منها عن العدة	*
٦٩	علي بن خالد	مهمل	١	يقوى في الظن أنه مصنف عن «علي بن حديد»	
٧٠	علي بن رناب	دون مدح أو ذم	١	الأقوى عدم روايته عنه	*
٧١	علي بن الريان	ثقة	٨	٣ منها مكاتبات و ٤ عن العدة	*
٧٢	علي بن زياد	مهمل	١	عن العدة	
٧٣	علي بن سعيد الرقي	مهمل	٢	عن العدة	
٧٤	علي بن سليمان	دون مدح أو ذم	٥	عن العدة	
٧٥	علي بن محمد القاساني	ممدوح	٣		*
٧٦	علي بن معبد	دون مدح أو ذم	٣	٢ منها عن العدة	*
٧٧	علي بن مهران	مهمل	١	عن العدة - في روايته عنه كلام	
٧٨	علي بن مهزيار	ثقة	٤٢	منها ٣٤ مكاتبة	*
٧٩	عمر بن علي	دون مدح أو ذم	١	عن العدة	*
٨٠	عمرو بن سعيد	ثقة	٣	عن العدة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٨١	عمرو بن عثمان	ثقة	١٤	٨ منها عن العدة	*
٨٢	القاسم بن الربيع	دون مدح أو ذم	٢		*
٨٣	القاسم بن محمد الزيات	مهمل	١	عن العدة	
٨٤	محسن بن أحمد	دون مدح أو ذم	٢	أحدهما عن العدة	*
٨٥	محمد بن إبراهيم النفلي	مهمل	١	طريق لكتاب	
٨٦	محمد بن أبي الأصم	مهمل	١	عن العدة	
٨٧	محمد بن أحمد	مهمل	١	الأقوى عدم روايته عنه	
٨٨	محمد بن أحمد الدقاق	مهمل	١	عن العدة	
٨٩	محمد بن إسماعيل بن بزيغ	ثقة	٦	٢ منها عن العدة	*
٩٠	محمد بن إسماعيل الرازي	مهمل	٢	عن العدة	
٩١	محمد بن أورمة	كتبه صحاح	١١	عن العدة	*
٩٢	محمد بن بكر	ثقة	١		*
٩٣	محمد بن الحسن بن شمون	ضعيف جداً	٩٤	٧٦ منها عن العدة - سهل طريق لكتابه	*
٩٤	محمد بن الحسين	عظيم القدر	١٢		*

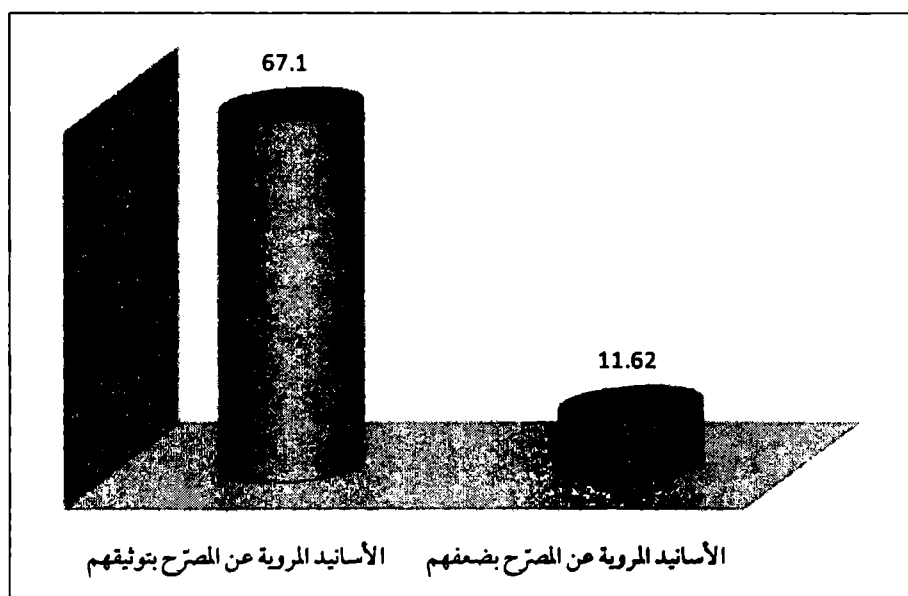
التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
٩٥	محمّد بن خالد	مهمّل	١	عن العدة	
٩٦	محمّد بن داؤويه	مهمّل	١	ورد بعنوانين عديدة	
٩٧	محمّد بن الريان	دون مدح أو ذمّ	٣	أحدها عن العدة	*
٩٨	محمّد بن سليمان [الديلمى]	ضعيف جداً	١٨	١٢ منها عن العدة أو عن جماعة	*
٩٩	محمّد بن سنان	ضعيف جداً	٢٧	١٨ منها عن العدة والباقي بسندين	*
١٠٠	محمّد بن عبد الحميد العطّار	ثقة	١٥	١٣ منها عن العدة	*
١٠١	محمّد بن عبد الله	مهمّل	٣	عن العدة	
١٠٢	محمّد بن عليّ أبو سمينة	ضعيف جداً	١٦	٧ منها عن العدة والباقي بأكثر من سند	*
١٠٣	محمّد بن عليّ القاساني	مهمّل	١	هو مصتّف عن «عليّ بن محمّد القاساني»	
١٠٤	محمّد بن عمرو بن سعيد	ثقة	٢	عن العدة	*
١٠٥	محمّد بن عيسى بن عبيد	جليل القدر	٦٩	٤٩ منها عن العدة	*
١٠٦	محمّد بن الوليد الخزّاز	ثقة	١٦	٩ منها عن العدة	*
١٠٧	محمّد بن الوليد شبيب الصيرفي	ضعيف	١٢	٨ روايات و ٢ منها عن العدة	
١٠٨	مروك بن عبيد	دون مدح أو ذمّ	١	عن العدة	*

التسلسل	الاسم	الوصف	الأسانيد	الملاحظات	الكتاب
١٠٩	معاوية بن حكيم	جليل القدر	٦	٣ منها عن العدة	*
١١٠	معمر بن خلاد	ثقة	١	عن العدة	*
١١١	منصور بن العباس	مضطرب الأمر	٢٠	١٩ منها عن العدة	*
١١٢	موسى بن جعفر البغدادي	دون مدح أو ذم	٧	طريق لكتاب	*
١١٣	موسى بن عمر الصقل	دون مدح أو ذم	٢	عن العدة - أخلاقية	*
١١٤	موسى بن القاسم البجلي	ثقة	١٢	٣ منها عن العدة	*
١١٥	نصر بن محمّد	مهمّل	١	عن العدة - مكاتبة	
١١٦	هارون بن مسلم	ثقة	٦	عن العدة	*
١١٧	الهيثم بن أبي مسروق	ممدوح	٤	عن العدة	*
١١٨	ياسر الخادم	دون مدح أو ذم	٢	عن العدة	*
١١٩	يحيى بن المبارك	دون مدح أو ذم	٢٦	٢٥ منها عن العدة - طريق لكتاب	
١٢٠	يعقوب بن إسحاق الضبي	مهمّل	١	عن العدة	
١٢١	يعقوب بن يزيد	ثقة	٤٢		*
١٢٢	يوسف بن السخت	دون مدح أو ذم	١	عن العدة	
١٢٣	يوسف بن علي	مهمّل	٤	عن العدة - رواية واحدة	
١٢٤	يونس بن يعقوب	ثقة	١	الأقوى أنه ليس من مشايخ سهل	

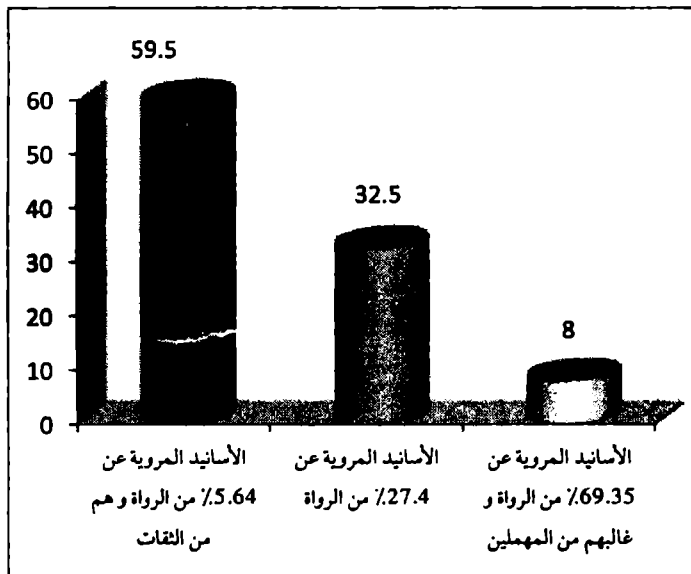
الشكل رقم ١



الشكل رقم ٢

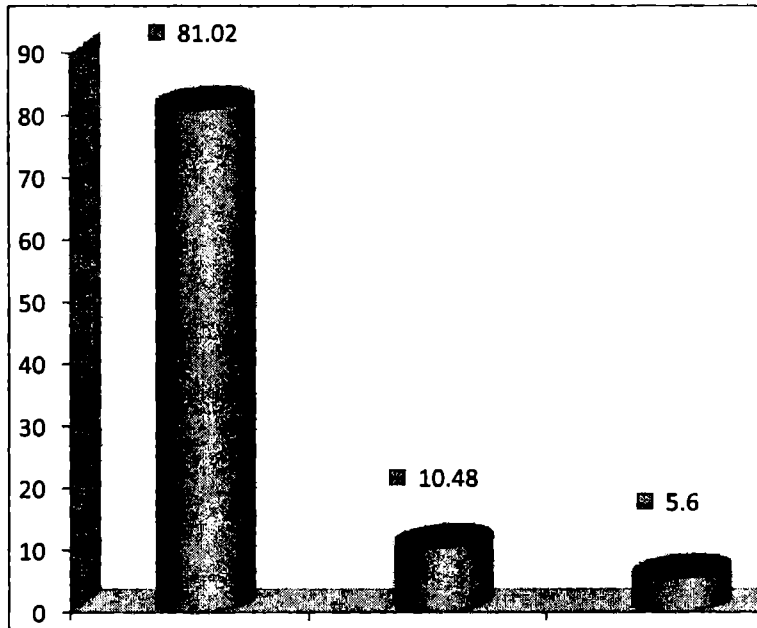


الشكل رقم ٣



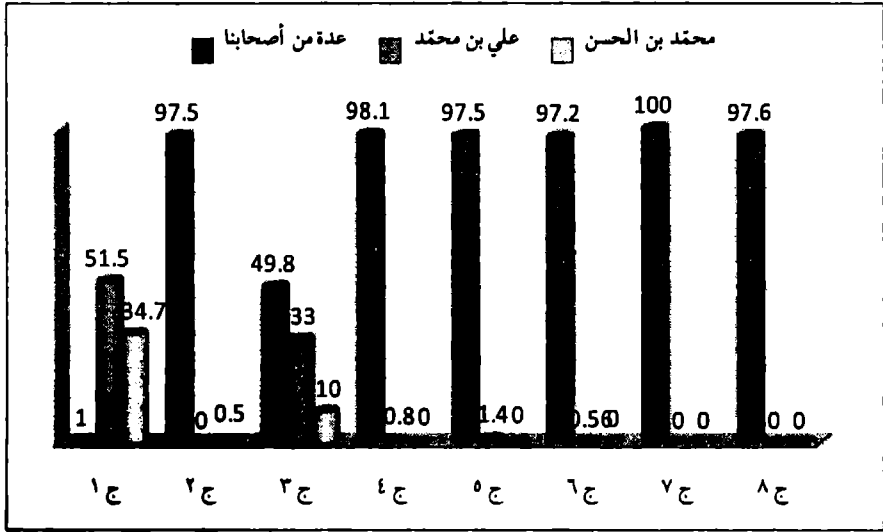
هذا الشكل يبيّن أنّ (59.5٪) من الأسانيد المروية عن «سهل بن زياد» جاءت عن سبعة رواة فقط وكلّهم ثقات، بينما جاءت (8٪) من الأسانيد عن (٨٦) راوياً، و (32.5٪) من الأسانيد عن (٣١) راوياً.

الشكل رقم ٤



هذا الشكل يبين مقدار اعتماد الشيخ الكليني على ثلاث طرق لروايات سهل هي الأكثر شيوعاً في الكافي

الشكل رقم ٥



الملحق رقم ١

قلنا: إن أحد المعايير لتقييم الراوي ورواياته هي عدم شذوذ مروياته، وبما أن عدد روايات سهل بن زياد ضخم جداً رأينا أن نتناول منها بعض النماذج، فرأينا اختيار رواياته عن بعض مشايخه المصرّح بضعفهم لكي تكون أدلّ على المطلوب، فاخترنا رواياته عن كلّ من «بكر بن صالح» و«عبيد الله الدهقان» و«الحسن بن العباس بن الحريش» وقمنا بتخريجها، فكانت النتيجة كالتالي:

أ- رواياته عن بكر بن صالح

١ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ:

أَتَيْنَا بَابَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ نَحْنُ نُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْهِ، فَسَمِعْنَاهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَى فَبَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا الْغُلَامُ فَأَذِنَ

لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَتَيْنَاكَ تُرِيدُ الْإِذْنَ عَلَيْكَ فَسَمِعْنَاكَ تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، ثُمَّ بَكَيْتُ فَبَكَيْنَا لِيَكَانِكَ، قَالَ: نَعَمْ ذَكَرْتُ الْبَاسَ النَّبِيَّ، وَكَانَ مِنْ عِبَادِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ - فَقُلْتُ كَمَا كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ.

ثُمَّ انْدَفَعَ فِيهِ بِالسَّرْيَانِيَّةِ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا قَسًا - وَلَا جَائِلِيًا أَفْصَحَ لَهَجَةً مِنْهُ بِهِ، ثُمَّ فَسَّرَهُ لَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ:

كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَظْمَأْتُ لَكَ هَوَاجِرِي؟^١ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَ قَدْ عَفَرْتُ لَكَ فِي التُّرَابِ وَجْهِي؟^٢ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ اجْتَبَيْتُ لَكَ الْمَعَاصِي؟^٣ أَتَرَكَ مُعَذِّبِي وَقَدْ أَشْهَرْتُ لَكَ لَيْلِي؟^٤

قَالَ:

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ

قَالَ:

فَقَالَ: إِنْ قُلْتُ: لَا أَعَذِّبُكَ ثُمَّ عَذَّبْتَنِي مَاذَا؟^٥ أَلَسْتُ عَبْدَكَ وَأَنْتَ رَبِّي؟^٦

قَالَ:

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَإِنِّي غَيْرُ مُعَذِّبِكَ إِنِّي إِذَا وَعَدْتُ وَعْدًا وَقَبِيتُ بِهِ.^٧

لم نعر على هذا النص بالدقة، إلا أن روايات عديدة دلّت على أن الأنمة عليه السلام كانوا يتكلمون بالسريانية. نعم، جاء شبه النص المذكور عن الإمام الباقر عليه السلام وإليك نصّه:
حدثنا موسى بن عُمَرَ، عَنِ الْمَيْمُونِيِّ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: جِئْنَا تُرِيدُ الدُّخُولَ، عَلَيْهِ فَلَمَّا صِرْنَا بِالْذَهْلِيزِ سَمِعْنَا قِرَاءَةً بِالسَّرْيَانِيَّةِ بِصَوْتٍ حَسَنٍ، يقرأ وَيَبْكِي حَتَّى أَبْكِي بَعْضُنَا.^٨

٢ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

١. الكافي: ج ١ ص ٢٢٧ ح ٢.

٢. بصائر الدرجات: ص ٣٤٠ ح ١، بحار الأنوار: ج ٢٦ ص ١٨٠ ح ١ نقلًا عن بصائر الدرجات والاختصاص.

أَيْمًا مُؤْمِنٍ كَانَ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ مُؤْمِنٍ حِجَابٌ صَرَبَ اللَّهُ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ سُورٍ، غَلَطَ كُلُّ سُورٍ مَسِيرَةَ أَلْفِ عَامٍ، مَا يَبِينُ السُّورَ إِلَى السُّورِ مَسِيرَةَ أَلْفِ عَامٍ.^١

روى الشيخ الكليني هذا الحديث بسند آخر في نفس الباب^٢، كما ورد باختلاف يسير في المحاسن وثواب الأعمال وعقاب الأعمال^٣.

٣ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

مَنْ صَامَ لِلَّهِ يَوْمًا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَأَصَابَهُ ظَمَأٌ وَكَلَّ اللَّهُ تعالى بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ يَمْسَحُونَ وَجْهَهُ وَيُسْرُونَهُ، حَتَّى إِذَا أَفْطَرَ قَالَ اللَّهُ تعالى مَا أَطْيَبَ رِيحَكَ وَرَوْحَكَ، مَلَأْنِيكِ إِسْهَادًا أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ.

ورد هذا النص بسند آخر في نفس الباب من الكافي^٤، كما رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه^٥ وفضائل الأشهر الثلاثة^٦.

٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنْ عَمَّتِي مَعِي وَهِيَ رَمِيلَتِي وَالْحَرُّ تَشْتَدُّ عَلَيْهَا إِذَا أَحْرَمْتُ، فَتَرَى لِي أَنْ أَظْلَلُ عَلَيَّ وَعَلَيْهَا؟ فَكَتَبَ عليه السلام:

١. الكافي: ج ٢ ص ٣٦٥ ح ٣.
٢. أبو علي عليه السلام الأشعري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانٍ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ جَبِيحًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام... الكافي: ج ٢ ص ٣٦٤ ح ١.
٣. المحاسن: ج ١ ص ١٠١ ح ٧٤ ونصه كالتالي: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَانَ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِ حِجَابٌ صَرَبَ اللَّهُ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ سُورٍ، مَسِيرَةَ مَا بَيْنَ السُّورِ إِلَى السُّورِ مَسِيرَةَ أَلْفِ عَامٍ». ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ٢٣٩ وسنده كالتالي: أَبِي عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.
٤. الكافي: ج ٤ ص ٦٥ ح ١٧.
٥. المصدر السابق: ج ٤ ص ٦٤ ح ٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.
٦. من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٧٦ ح ١٧٨١.
٧. فضائل الأشهر الثلاثة: ص ١٢٠ ح ١١٩.

ظَلَّلَ عَلَيْهَا وَخَدَمَهَا^١.

رواه الصدوق عن علي بن مهزيار عن بكر بن صالح^٢.

٥ - سَهْلٌ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَشْيَمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

تَرَوُّجُهَا عَيْنَاءُ سَمَرَاءَ عَجَزَاءَ مَرْبُوعَةً، فَإِنْ كَرِهْتَهَا فَعَلَيْ الصَّدَاقِ^٣.

رواه الكليني بسند آخر في نفس الباب باختلاف يسير^٤، ورواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه^٥.

٦ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

يَا يُونُسُ بْنُ ظَبْيَانَ، أُبَلِّغُ عَطِيَّةَ عَنِّي أَنَّهُ مَنْ شَرِبَ جُرْعَةً مِنْ خَمْرٍ لَعَنَهُ اللَّهُ عز وجل وَ
مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَإِنْ شَرِبَهَا حَتَّى يَسْكُرَ مِنْهَا نُزِعَ رُوحُ الْإِيمَانِ مِنْ
جَسَدِهِ، وَرَكِبَتْ فِيهِ رُوحٌ سَخِيفَةٌ خَبِيثَةٌ مَلْعُونَةٌ، فَيَشْرِكُ الصَّلَاةَ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ
عَبَّرَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَ قَالَ اللَّهُ عز وجل لَهُ: عَبْدِي اكْفُرْتَ وَ عَبَّرْتَكَ الْمَلَائِكَةُ، سَوَاءٌ لَكَ عَبْدِي
ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

سَوَاءٌ سَوَاءٌ كَمَا تَكُونُ السَّوَاءُ، وَاللَّهُ لَتَوْبِيخُ الْجَلِيلِ جَلَّ اسْمُهُ سَاعَةً وَاجِدَةً أَشَدُّ مِنْ
عَذَابِ أَلْفِ عَامٍ.

قَالَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

مَلْعُونِينَ أَنْتَمَا تُقْفُوا أَخَذُوا وَ قَتَلُوا تَقْتِيلًا.

ثُمَّ قَالَ:

١. الكافي: ج ٤ ص ٣٥٢ ح ١٢.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٥٣ ح ٢٦٧٥.

٣. الكافي: ج ٥ ص ٣٣٥ ح ٨.

٤. المصدر السابق: ج ٥ ص ٣٣٥ ح ٢.

٥. من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣٨٧ ح ٤٣٦٢.

يَا يُونُسَ، مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ تَرَكَ أَمْرَ اللَّهِ ﷻ، إِنْ أَخَذَ بَرّاً دَمَرْتَهُ، وَإِنْ أَخَذَ بَغْراً غَرَقْتَهُ،
يُغَضَّبُ لِعَضْبِ الْجَلِيلِ عَزَّ اسْمُهُ.^١

لم أجد هذا النص في مصدر سوى تهذيب الأحكام نقلاً عن الكافي^٢، إلا أن مضمونه ليس منكرأ.

٧ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ،
عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

أَهْدَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: سَمَّهَا
لِي، فَقَالَ: هِيَ أَلْوَانٌ مُخْتَلِفَةٌ، قَالَ فَبَيَّهَا وَصَّحَّ، فَقَالَ: نَعَمْ فِيهَا أَشْقَرٌ بِهِ وَصَّحَّ، قَالَ:
فَأَمْسِكْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَ فِيهَا كُمَيْتَانِ أَوْصَحَانِ، فَقَالَ: أَعْطِيهِمَا ابْنَيْكَ، قَالَ: وَ الرَّابِعُ
أَذْهَمُ بِهِمْ، قَالَ: بَعْدَهُ وَ اسْتَخْلِفَ بِهِ نَفَقَةً لِعِيَالِكَ، إِنَّمَا يُنْسِنُ الْخَيْلَ فِي ذَوَاتِ
الْأَوْصَاحِ.

قَالَ: وَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ:

كَرِهْنَا الْبُهِيمَ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا إِلَّا الْحِمَارَ وَ الْبُغْلَ، وَ كَرِهْتُ شِبَةَ الْأَوْصَاحِ فِي
الْحِمَارِ وَ الْبُغْلِ الْأَلْوَنِ، وَ كَرِهْتُ الْقَرْحَ فِي الْبُغْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ غُرَّةٌ سَائِلَةٌ وَ لَا
أَسْتَهِيهَا عَلَى خَالٍ.^٣

ورد هذا النص بشكل كامل في المحاسن^٤، كما رواه الصدوق مقطوعاً كالتالي:
قَالَ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

أَهْدَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدَيْتُ لَكَ أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ، قَالَ: صِفْهَا، قَالَ: هِيَ أَلْوَانٌ مُخْتَلِفَةٌ، قَالَ: فِيهَا
وَصَّحٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ فِيهَا أَشْقَرٌ بِهِ وَصَّحٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ فَأَمْسِكْهُ لِي، وَ قَالَ فِيهَا

١. الكافي: ج ٦ ص ٣٩٩ ح ١٦.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٩ ص ١٠٥ ح ١٩١.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٥٣٥ ح ٣.

٤. المحاسن: ج ٢ ص ٦٣١ ح ١١٤.

كُمَيْتَانِ أَوْصَحَانِ، قَالَ: أَهْطِيهِمَا ابْنَيْكَ، قَالَ: وَ الرَّابِعُ أَذْهَمُ بِهِمَ، قَالَ: بَعْهْ وَ اسْتَخْلِفْ قِيَمَتَهُ لِيَمَالِكَ إِنَّمَا يُمْرُ الْخَيْلُ فِي ذَوَاتِ الْأَوْصَاحِ^١

٨ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُثْمَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: اسْتَهْدَانِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَهْدَيْتُ لَهُ طَيْرًا زَاعِييًا فَدَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ:

اجْعَلُوا هَذَا الطَّيْرَ الرَّاعِيَّ مَعِيَ فِي الْبَيْتِ يُؤْنِسُنِي.

قَالَ: وَقَالَ عُثْمَانُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَبَيْنَ يَدَيْهِ حَمَامٌ يَقْتُ لَهَا خُبْرًا^٢

لم أجد هذا النص بعينه وإنما وجدت نظيره، وهو:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: أَهْدَيْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَاخْتَبَتْ وَ وَرَّشَانٌ وَ طَيْرٌ زَاعِيٌّ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

أَمَّا الْفَاحِشَةُ فَنَقُولُ: «فَقَدْ تَكُنُّمْ فَقَدْ تَكُنُّمْ»، فَأَفْقِدُوهَا قَبْلَ أَنْ تَفْقِدَكُمُ، فَأَمْرٌ بِهَا فَذُبَحَتْ، وَ أَمَّا الْوَرَّشَانُ فَيَقُولُ: «فُقِدْتُمْ فُقِدْتُمْ»، فَوَهَبَهُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَ الطَّيْرُ الرَّاعِيُّ يَكُونُ عِنْدِي أَسْرُوبًا^٣

٩ - عَنْهُ (عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ) عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَارِقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَرَأَيْتُ عَلَى فِرَاشِهِ ثَلَاثَ حَمَامَاتٍ خُضِرَ قَدْ ذَرَفْنَ عَلَى الْفِرَاشِ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، هَؤُلَاءِ الْحَمَامُ تَقْذُرُ الْفِرَاشَ فَقَالَ:

لَا، إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تُسَكَنَ فِي الْبَيْتِ^٤

لم أعر على هذا النص في مصادر الحديث.

١٠ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

١. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٨٥ ح ٢٤٦٢.

٢. الكافي: ج ٦ ص ٥٤٨ ح ١٤.

٣. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد: ج ١ ص ٣٤٣ ح ٧، الاختصاص: ص ٢٩٤.

٤. الكافي: ج ٦ ص ٥٤٨ ح ١٥.

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الطَّيَّارِ]، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَسَبَ الْمَرْءِ دِينُهُ، وَ مَرْوَعَتُهُ وَ عَقْلُهُ وَ سِرْفُهُ وَ جَمَالُهُ وَ كَرَمُهُ
تَقْوَاهُ.^١

بتخريج هذا النص عشرت على نصوص مقاربة له هي:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَنَانٍ، قَالَ
سَمِعْتُ: أَبِي يَرْوِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ:

كَانَ سَلْمَانٌ جَالِسًا مَعَ ثَمَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلُوا يَنْتَسِبُونَ وَ يَرْفَعُونَ فِي
أَنْسَابِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا سَلْمَانَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَخْبِرْنِي مَنْ أَنْتَ؟ وَ مَنْ
أَبُوكَ؟ وَ مَا أَصْلُكَ؟ فَقَالَ: أَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كُنْتُ صَالًا فَهَدَانِي اللَّهُ ﷻ
بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ كُنْتُ عَائِلًا فَأَغْنَانِي اللَّهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ كُنْتُ مَمْلُوكًا فَأَعْتَقَنِي اللَّهُ
بِمُحَمَّدٍ ﷺ، هَذَا نَسَبِي، وَ هَذَا حَسَبِي. قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ سَلْمَانُ ﷺ
يُكَلِّمُهُمْ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَقِيتُ مِنْ هَؤُلَاءِ، جَلَسْتُ مَعَهُمْ فَأَخَذُوا
يَنْتَسِبُونَ وَ يَرْفَعُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا إِلَيَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: مَنْ أَنْتَ؟ وَ
مَا أَصْلُكَ؟ وَ مَا حَسَبُكَ؟

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا: قُلْتُ لَهُ يَا سَلْمَانُ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، كُنْتُ
صَالًا فَهَدَانِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ كُنْتُ عَائِلًا فَأَغْنَانِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ
بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَ كُنْتُ مَمْلُوكًا فَأَعْتَقَنِي اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، هَذَا نَسَبِي، وَ هَذَا
حَسَبِي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ! إِنَّ حَسَبَ الرَّجُلِ دِينُهُ، وَ مَرْوَعَتُهُ خُلُقُهُ، وَ أَصْلُهُ
عَقْلُهُ، وَ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَ أَنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَ قَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾.^٢

وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

١. المصدر السابق: ج ٨ ص ٧٩ ح ٣٤.

٢. المصدر السابق: ج ٨ ص ١٨١ ح ٢٠٣.

حَسَبَ الْمَرْءَ مَالَهُ، وَمَرْوَعَتَهُ عَقْلَهُ، وَجِلْمُهُ شَرَفُهُ، وَكَرَمُهُ تَقْوَاهُ^١.
ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ سَلْمَانُ مَا قَالَ عُمَرُ، وَمَا أَجَابَهُ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ.

يَا مَعْمَرُ قُرَيْشِي، إِنَّ حَسَبَ الْمَرْءِ دِينُهُ، وَمَرْوَعَتُهُ حُلُقُهُ، وَأَصْلُهُ عَقْلُهُ، قَالَ اللَّهُ
(تَعَالَى): «هِيَ أَهْلُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا» إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^٢....

١١ - سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

الْحِكْمَةُ صَالَةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُمَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ صَالَتَهُ فَلْيَأْخُذْهَا^٣.

بتخريج هذا النص لم أجده بعينه وإنما وجدت نصوصاً مقاربة له، هي:
وَقَالَ ﷺ:

قُرْبَتِ الْهَيْبَةُ بِالْخَيِّبَةِ، وَالْحَيَاءُ بِالْجِزْمَانِ، وَالْحِكْمَةُ صَالَةُ الْمُؤْمِنِ، فَلْيَبْطُلْهَا وَلَوْ
فِي أَيْدِي أَهْلِ الشَّرِّ^٤.

وَقَالَ ﷺ:

الْحِكْمَةُ صَالَةُ الْمُؤْمِنِ، فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ التَّفَاقِي^٥.

وَقَالَ ﷺ:

الْهَيْبَةُ خَيْبَةٌ، وَالْفُرْصَةُ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ، وَالْحِكْمَةُ صَالَةُ الْمُؤْمِنِ، فَخُذِ الْحِكْمَةَ وَ
لَوْ مِنْ أَهْلِ التَّفَاقِي^٦.

وَعَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ

١. الأماشي للطوسي: ص ٥٩٠ ح ٢٥.

٢. المصدر السابق: ص ١٢٧ ح ٥٤.

٣. الكافي: ج ٨ ص ١٦٧ ح ١٨٦.

٤. تحف العقول: ص ٢٠١.

٥. نهج البلاغة لصبيحي صالح: ص ٤٨١ الحكمة ٨٠.

٦. خصائص الأئمة ﷺ: ص ٩٤.

بن إبراهيم العلوي النصيبي ببغداد، قال: حدثني محمد بن علي، عن أبيه علي بن موسى الرضا، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

الهيئة خيبة، والفرصة خلصة، والحكمة صالة المؤمنين، فاطلبوها ولو عند المشرك، تكونوا أحراراً بها وأهلها^١.

١٢ - سهل بن بكر بن صالح رفعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

الناس معادن كعادين الذهب والفضة، فمن كان له في الجاهلية أصل فله في الإسلام أصل^٢.

بتخرجه عثرنا على النصوص التالية:

الناس معادن كعادين الذهب والفضة^٣.

حدثني عبيد ابن إسماعيل، عن أبي أسامة، عن عبيد الله، قال أخبرني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة عليه السلام: سئل عليه السلام: من أكرم الناس؟ قال: «أتقاهم الله»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فأكرم الناس يوسف بنى الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فعن معادن العرب تسألوني؛ الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»^٤.

١٣. سهل بن زياد، عن بكر بن صالح، عن محمد بن سنان، عن معاوية بن وهب، قال:

تمثل أبو عبد الله عليه السلام ببنت شعر لابن أبي عقيب:

و ينحز بالزوراء منهم لدى الضحى ثمانون ألفاً مثل ما تنحز البذن

[و روى غيره البزل]. ثم قال لي: «تعرف الزوراء؟» قال: قلت جعلت فداك، يقولون: إنها

١. الأماي للطوسي: ص ٦٢٥ ح ٣.

٢. الكافي: ج ٨ ص ١٧٧ ح ١٩٧.

٣. من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٨٠ ح ٥٨٢١.

٤. صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٢٢، بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٧٩ نقلاً عن البخاري ومسلم في صحيحهما وصاحب جامع الأصول.

بَعْدًا، قَالَ: «لا»، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «دَخَلْتُ الرَّيَّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَيْتَ سُوقَ الدَّوَابِّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «رَأَيْتَ الْجَبَلَ الْأَسْوَدَ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ؟ تِلْكَ الزَّوْرَاءُ، يُقْتَلُ فِيهَا ثَمَانُونَ أَلْفًا مِنْهُمْ ثَمَانُونَ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ فُلَانٍ كُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ».

قُلْتُ: وَمَنْ يَقْتُلُهُمْ جَعِلْتُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «يَقْتُلُهُمْ أَوْلَادُ الْعَجَمِ».^١

بتخريجه لم أعثر عليه في مصادر الحديث.

١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ﷺ يَقُولُ:

دَوَاءُ الضَّرْسِ تَأْخُذُ حَنْظَلَةٌ تَقَشِّرُهَا، ثُمَّ تَسْتَخْرِجُ دُمَهَا، فَإِنْ كَانَ الضَّرْسُ مَا كُؤِلَ مُتَحَفِرًا تَقَطَّرَ فِيهِ قَطَرَاتٌ، وَتَجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنَةٍ شَيْئًا وَتَجْعَلُ فِي جُوفِ الضَّرْسِ، وَ يَتَامُ صَاحِبُهُ مُسْتَلْقِيًا يَأْخُذُهُ ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ كَانَ الضَّرْسُ لَا أَكْلَ فِيهِ وَكَانَتْ رِيحًا قَطَرُ فِي الْأَذْيِ النَّبِيِّ تَلِي ذَلِكَ الضَّرْسِ.^٢

بتخريجه لم أعثر عليه في مصادر الحديث.

١٥ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ وَ النَّوْفَلِيِّ وَ غَيْرِهِمَا يَرْفَعُونَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَدَاوَى مِنَ الرُّكَامِ وَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ بِهِ عِزْقٌ مِنَ الْجَذَامِ، فَإِذَا أَصَابَهُ الرُّكَامُ قَمَعَهُ.^٣

لم أجد هذا النص بعينه وإنما وجدت ما يقاربه، وهو:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زِيَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيُّ ﷺ، قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا تَكْرَهُوا أَرْبَعَةً فَإِنَّهَا لِأَرْبَعَةٍ: لَا تَكْرَهُوا الرُّكَامَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْجَذَامِ، وَلَا تَكْرَهُوا

١. الكافي: ج ٨ ص ١٧٧ ح ١٩٨.

٢. المصدر السابق: ج ٨ ص ١٩٤ ح ٢٣٢.

٣. الكافي: ج ٨ ص ٣٨٢ ح ٥٧٧.

الدَّمَامِيلَ فَإِنَّهَا أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ، وَلَا تَكْرَهُوا الرَّمَدَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْعَمَى، وَلَا تَكْرَهُوا
السَّعَالَ فَإِنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْفَالَجِ.^١

ب- رواياته عن عبيد الله الدهقان:

١- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلَبِيِّ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: بِالْعَقْلِ اسْتَخْرِجْ غَوْرَ الْحِكْمَةِ، وَبِالْحِكْمَةِ اسْتَخْرِجْ
غَوْرَ الْعَقْلِ، وَبِحُسْنِ السِّيَاسَةِ يَكُونُ الْأَدَبُ الصَّالِحُ.

قَالَ:

وَكَانَ يَقُولُ: التَّفَكُّرُ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمَاشِي فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ
بِحُسْنِ التَّخْلُصِ وَفِلَّةِ التَّرْبُصِ.^٢

بتخریجه عثرت على النصين التاليين في الكافي أيضاً:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ
زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ فِيهِ مَنَارُ الْهُدَى وَصَابِغُ الدُّجَى، فَلْيَجْلُ جَالِ بَصَرَهُ وَيَتَنَحَّجْ لِلْمُسَيِّئِ
نَظْرَهُ فَإِنَّ؛ التَّفَكُّرَ حَيَاةَ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمُسْتَبِيرُ فِي الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ.^٣

فَقَامَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا دَارُ الْهُدْنَةِ؟ قَالَ:

دَارُ بِلَاحٍ وَانْقِطَاعٍ، فَإِذَا التَّبَسَّتْ عَلَيْكُمْ الْفِتْنَةُ كَفَّطَعَ اللَّيْلُ الْمُظْلِمَ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ،
فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفِّعٌ وَمَاجِلٌ مُصَدِّقٌ... فَلْيَجْلُ جَالِ بَصَرَهُ وَلْيَبْلِغِ الصَّفَةَ نَظْرَهُ، يَنْجُ مِنْ
عَطَبٍ وَيَخْلُصَ مِنْ نَسَبٍ، فَإِنَّ التَّفَكُّرَ حَيَاةُ قَلْبِ الْبَصِيرِ كَمَا يَمْشِي الْمُسْتَبِيرُ فِي
الظُّلُمَاتِ بِالنُّورِ، فَعَلَيْكُمْ بِحُسْنِ التَّخْلُصِ وَفِلَّةِ التَّرْبُصِ.^٤

١. الخصال: ج ١ ص ٢١٠ ح ٣٢.

٢. الكافي: ج ١ ص ٢٨ ح ٣٤.

٣. المصدر السابق: ج ٢ ص ٦٠٠ ح ٥.

٤. المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٩٩.

٢ - محمد بن الحسن وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان، عن دُرست الواسطي، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال:

دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا، فَقِيلَ: عَلَامَةٌ، فَقَالَ: وَمَا الْعَلَامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: أَعْلَمَ النَّاسُ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَاكَ عِلْمٌ لَا يَصُرُّ مَنْ جِهَلَةٌ وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عِلْمَةٌ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ.^١

بتخريج الحديث وجدناه في معاني الأخبار^٢ ومستطرفات السرائر^٣، كما رواه العلامة المجلسي عن الأماشي للصدوق^٤.

٣ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ قَرَأَ "أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ" عِنْدَ النَّوْمِ وَفِي نِتْنَةِ الْقَبْرِ.^٥

رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال^٦، والشيخ الطوسي في مصباح المتعبد^٧، والطبرسي في مكارم الأخلاق^٨.

٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي

١. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٢ ح ١.

٢. معاني الأخبار: ص ١٤١ ح ١.

٣. السرائر والمستطرفات: ج ٣ ص ٦٢٦.

٤. بحار الأنوار: ج ١ ص ٢١١ ح ٥.

٥. الكافي: ج ٢ ص ٦٢٣ ح ١٤.

٦. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ١٢٥ بالسند التالي: أَبِي عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

٧. مصباح المتعبد: ج ١ ص ١٢١.

٨. مكارم الأخلاق ص ٢٨٩.

مَنْصُورٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: مَنْ صَنَعَ بِمِثْلِ مَا صُنِعَ إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا كَأَفَاءٌ، وَمَنْ أَصْنَعَهُ كَانَ شُكُورًا، وَمَنْ شَكَرَ كَانَ كَرِيمًا، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مَا صَنَعَ إِنَّمَا صَنَعَ إِلَى نَفْسِهِ لَمْ يَسْتَبِطِ النَّاسَ فِي شُكْرِهِمْ وَلَمْ يَسْتَرْزِدْهُمْ فِي مَوَدَّتِهِمْ، فَلَا تَلْتَمِسْ مِنْ غَيْرِكَ شُكْرًا مَا أَتَيْتَ إِلَى نَفْسِكَ وَقَبِيتَ بِهِ عِزَّكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الطَّالِبَ إِلَيْكَ الْحَاجَّةَ لَمْ يُكْرِمْ وَجْهَهُ عَنْ وَجْهِكَ، فَأَكْرِمْ وَجْهَكَ عَنْ رَدِّهِ.^١

بتخريجه عثرنا على رواية الصدوق له في الخصال^٢ ومعاني الأخبار^٣، كما وجدناه مقطوعاً في تحف العقول^٤.

٥ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: اسْتَقْبَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ فِي يَوْمٍ صَانِفٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، خَالِكَ عِنْدَ اللَّهِ ﷻ وَقَرَابَتُكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتَ تُجَاهِدُ لِنَفْسِكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ فَقَالَ:

يَا عَبْدَ الْأَعْلَى، خَرَجْتُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ لِأَسْتَفِيَّ عَنْ مِثْلِكَ.^٥

لم أعر عليه إلا في تهذيب الأحكام^٦.

٦ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْكَلَالِ وَالْمَرَاعِي، فَقَالَ:

لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّقِيْعَ لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ.^٧

١. الكافي: ج ٤ ص ٢٨ ح ١.

٢. الخصال: ج ١ ص ٢٥٨ ح ١٣٢.

٣. معاني الأخبار: ص ١٤١ وسنده كالتالي: حَدَّثَنَا أَبِي عليه السلام، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام.

٤. تحف العقول: ص ٢٩٩.

٥. الكافي: ج ٥ ص ٧٤ ح ٣.

٦. تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٣٢٥ ح ١٤.

٧. الكافي: ج ٥ ص ٢٧٧ ح ٥.

لم أعثر عليه إلا في تهذيب الأحكام^١.

٧- سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الدُّهْقَانِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

تَخْتَمُوا بِالتَّوَابِ فَإِنَّهَا تَنْفِي الْفَقْرَ.^٢

بتخریجه عثرنا عليه بأسانید أخرى في نفس الباب من الكافي^٣ فضلاً عن غيره.

٨- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

كَانَ الْمَسِيحُ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ التَّارِكَ شِفَاءَ الْمَجْرُوحِ مِنْ جُرْحِهِ شَرِيكَ لِجَارِحِهِ لَا مَحَالَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ أَرَادَ فُسَادَ الْمَجْرُوحِ، وَالتَّارِكَ لِإِشْفَائِهِ لَمْ يَشَأْ صَلَاحَهُ، فَإِذَا لَمْ يَشَأْ صَلَاحَهُ فَقَدْ شَاءَ فُسَادَهُ اضْطِرَّارًا، فَكَذَلِكَ لَا تُحَدِّثُوا بِالْحِكْمَةِ غَيْرَ أَهْلِهَا فَتَجْهَلُوا، وَلَا تَمْنَعُوا أَهْلَهَا فَتَأْتُمُوا، وَلَيْكُنْ أَحَدُكُمْ بِمَنْزِلَةِ الطَّيِّبِ الْمُدَاوِي، إِنْ رَأَى مَوْضِعًا لِدَوَائِهِ وَإِلَّا أَمْسَكَ.^٤

بتخریجه وجدناه في مصادر عديدة باختلاف في النص؛ فرواه الكليني والصدوق وابن شعبة الحراني بالنصوص التالية:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

قَامَ عِيْسَى بْنُ مَرْثَمَ عليه السلام خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تُحَدِّثُوا الْجَهْلَالَ بِالْحِكْمَةِ فَتُظْلِمُوهُمْ، وَلَا تَمْنَعُوا أَهْلَهَا فَتُظْلِمُوهُمْ.^٥

رَوَى عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَحْوَلِ

١. تهذيب الأحكام: ج ٧ ص ١٤١ ح ١٠.

٢. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٧١ ح ٤.

٣. المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٧١ ح ١ وسنده كالنالي: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام». وح ٢ وسنده كالنالي: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله».

٤. المصدر السابق: ج ٨ ص ٣٤٥ ح ٥٤٥.

٥. المصدر السابق: ج ١ ص ٤٢ ح ٤.

صَاحِبِ الطَّاقِ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ... إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عليه السلام قَامَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تُحَدِّثُوا بِالْحِكْمَةِ الْجَهْلَاءِ فَتُظْلِمُوهُمْ، وَلَا تَمْنَعُوهُمْ أَهْلَهَا فَتُظْلِمُوهُمْ، وَلَا تُعِينُوا الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ فَيَنْظِلَ فَضْلُكُمْ...^١

... إِنَّ عِيسَى عليه السلام قَامَ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَكَلَّمُوا بِالْحِكْمَةِ عِنْدَ الْجَهْلَاءِ فَتُظْلِمُوهُمْ، وَلَا تَمْنَعُوهُمْ أَهْلَهَا فَتُظْلِمُوهُمْ، وَلَا تُكَافِئُوا ظَالِمًا فَيَنْظِلَ فَضْلُكُمْ...^٢

كما روى سهل عن عبيد الله الدهقان بعض النصوص بصورة غير مباشرة، هي:
٩ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ طَوِيلُ اللَّحْيَةِ، فَقَالَ: مَا كَانَ عَلَى هَذَا لَوْ هَبَأَ مِنْ لَحْيِهِ، قَبْلَ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَهَيَأَ لِحْيَتَهُ بَيْنَ اللَّحْيَتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: هَكَذَا فافعلوا.^٣

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه^٤، والطبرسي في مكارم الأخلاق^٥.
١٠ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الدَّهْقَانِ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَالَ:
ثَلَاثَةٌ يَتَخَوَّفُ مِنْهَا الْجُنُونُ: التَّغَوُّطُ بَيْنَ الْقُبُورِ، وَالنَّمْسُ فِي خُفِّ وَاحِدٍ، وَ الرَّجُلُ يَنَامُ وَخَدُهُ.^٦

١. من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤٠٠ ح ٥٨٥٨، معاني الأخبار: ص ١٩٦ ح ٢.

٢. تحف العقول: ص ٢٧.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٤٨٨ ح ١٢.

٤. من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٣٠ ح ٣٣٠.

٥. مكارم الأخلاق: ص ٦٧.

٦. الكافي: ج ٦ ص ٥٣٤ ح ١٠.

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه^١، والخصال^٢.

١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِذَا عَثَرَتِ الدَّابَّةُ تَحْتَ الرَّجُلِ فَقَالَ لَهَا: نَعَسْتِ، تَقُولُ: نَعَسَ أَغْصَانًا لِلرَّبِّ.^٣

رواه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه^٤، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن بسندين باختلاف يسير^٥.

ج- رواياته عن الحسن بن العباس بن الحريش:

تقدّم سابقاً أنّ سهل بن زياد روى عن «الحسن بن العباس بن الحريش» ضمن (٢٥) سنداً، وأنّ هذه الأسانيد ترجع لاثني عشر رواية، جاءت كلّ منها بثلاث طرق، وقد وقع سهل في طريق اثنين منها؛ فهذه أربعة وعشرون سنداً، وأمّا الأخير فهو طريق رابع لإحدى الروايات المذكورة. وتقدّم أنّ تسعة من هذه الروايات جاءت متتالية في موضع واحد وبسند واحد، كما جاءت الثلاث الأخرى متتالية أيضاً في موضع واحد وبسند واحد، واستظهرنا كونها من كتاب ابن الحريش، واحتملنا كونها مقطعة من نصّ واحد.

وعلى أيّ حال فإنّ موضوعها تفسير القرآن، وبما أنّ كتب الحديث المعروفة لا تتناول التفسير وإنّما الذي يتناوله هو كتب التفسير المأثور وهي قليلة، فإذا لم ترد في تلك الكتب فلا ترد في غيرها. نعم، بتخريجها عثرنا عليها في الكتب المتأخرة كبحار الأنوار ومدينة المعاجز وتفسير البرهان، لكننا لم نعتمدها لتأخرها، وعدم وفائها بمطلوبنا.

وعلى أيّ حال فإنّ عدم العثور عليها في المصادر القديمة لا يضرّها بعد معرفة سبب ذلك، وأنّ المحدثين لم يعرضوا عنها، خاصّة بعد ورودها بثلاث طرق مختلفة في كتاب

١. من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٥٩.

٢. الخصال: ص ١٢٥.

٣. الكافي: ج ٦ ص ٥٣٨ ح ٥.

٤. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٨٧ ح ٢٤٦٨.

٥. المحاسن: ج ٢ ص ٦٣١ ح ١١٤.

مثل الكافي.

وبهذا يتّضح أنّ النصوص التي رواها «سهل» عن هؤلاء المشايخ المصرّح بضعفهم نصوص مشهورة ومعروفة بين المحدثين، وبعبارة أخرى: روايات سهل بن زياد ليست روايات منكّرة أو شاذّة، ولهذا فلا يضّرّها ضعف روايتها بعد شهرة النصوص في كتب الحديث.

الخاتمة

تقدّم أنّ التراث الحديثي الوارد عن طريق سهل بن زياد تراث ضخم ومتنوع وشامل لأبواب الحديث المختلفة، فأغلب الأبواب الحديثية تضمّ روايات يقع في طريقها سهل بن زياد^١. لكنّ الملحوظ هو أنّ الغالبية العظمى لهذا التراث ورد في الكافي؛ حيث إنّ الوارد في كتاب من لا يحضره الفقيه سبع روايات فقط^٢، وأمّا الوارد في التهذيب والاستبصار فغالبه - إن لم يكن جميعه - منقول عن الكافي. نعم، وردت له روايات قليلة في كتب الحديث الأخرى، لا ريب أنّ بعضها مكرّر لما ورد في الكافي، فلهذا جعلنا محور بحثنا حول روايات «سهل» الواردة في كتاب الكافي. هذا بشأن نطاق البحث في هذا الكتاب.

وأما محاوره فقد تناولنا في الفصل الأوّل آراء الرجالين بشأن سهل بن زياد، فذكرنا ما جاء في رجال النجاشي ورجال الشيخ وفهرسته والكشّي والبرقي والعلامة الحلي، ثمّ عقّبنا ببعض الملاحظات، وانتهينا إلى إمكان توثيق «سهل» رجالياً. ثمّ تناولنا الوجوه التي تمّ الاستناد إليها في تضعيف «سهل» وهي سبعة، وعقّبنا بعضها ببعض الملاحظات وبعض النقود. ثمّ تناولنا الوجوه التي تمّ الاستناد إليها في توثيق «سهل» وهي ثمانية وجوه، وعقّبنا بعضها ببعض الملاحظات والنقود، وختمنا المطاف بخلاصة للبحث.

وتعرّضنا في الفصل الثاني إلى من روى عنه، فذكرنا أولاً العناوين التي روت عنه وهي

١. أشرنا سابقاً لإحصائية رواياته في أجزاء الكافي المختلفة، وهي تكشف عن تنوّع رواياته وشمولها للأبواب المختلفة فراجع.

٢. من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ١٨٢ ح ٢٠٨٢، وص ١٩٦ ح ٢١٢٤، وج ٣ ص ٣٤٥ ح ٤٢١٣، وج ٤ ص ١٩٥ ح ٥٤٤٧، وص ٢٠٠ ح ٥٤٦٣، وص ٢٠٨ ح ٥٤٨٤، وص ٢١٨ ح ٥٥١٣.

ثلاثة عشر عنواناً، هي بالترتيب وفق كثرة نقلها عنه كالتالي: عدّة من أصحابنا، عليّ بن محمّد، محمّد بن الحسن، محمّد بن أبي عبد الله، محمّد بن يعقوب الكليني، جماعة، عليّ بن إبراهيم، محمّد بن يحيى، غير واحد، غير واحد من أصحابنا، محمّد، محمّد بن عقيل الكليني. وعقبنا كلّ عنوان منها ببعض الملاحظات التي تنير ذهن القارئ تجاه العنوان المذكور. واستبعدنا رواية كلّ من عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن يعقوب عنه بصورة مباشرة.

كما ذكرنا بعض الملاحظات والنقاط المثيرة للانتباه والتي تترك أثراً على وثوقنا بالأحاديث المذكورة، فأوضحنا من خلال الإحصائيات أنّ (٨١٪) من روايات «سهل» مروية عن «عدّة من أصحابنا» وهي نسبة عالية جداً، وتشير إلى اعتماد هؤلاء المحدثين على روايات «سهل» بينما روى كلّ واحد من العناوين الأربعة الأخيرة رواية واحدة عن «سهل» فقط، وهي تمثل نسبة أقلّ من (٠٠١٪) وهي نسبة ضئيلة جداً ولا يلتفت إليها، أو قل: إنّ غالب روايات «سهل» مروية من قبل عدد من المحدثين من مشايخ الكليني والذين عبّر عنهم بـ«عدّة من أصحابنا». وختمنا الفصل بخلاصة موجزة نظرنا خلالها إلى مشايخ «سهل» من زاوية جغرافية، واتّضح أنّ غالب روايات الكليني عن «سهل» هي عن طريق مشايخه الرازيين.

وتناولنا في الفصل الثالث مشايخ سهل بن زياد، أو فقل: «من روى عنهم»، فذكرنا العناوين التي روى عنها في الكافي، وهي (١٢٧) عنواناً، ثلاثة منها مبهمّة، والباقي صريحة. واستظهرنا عدم روايته عن ثمان من العناوين المذكورة هي: «إبراهيم بن عبد الحميد» و«الحسن بن عطية» و«رفاعة بن موسى» و«سالم» و«عبد الرحمن بن سالم» و«عليّ بن رئاب» و«محمّد بن أحمد» و«يونس بن يعقوب». وعليه فسيكون عدد مشايخ سهل هو (١١٦) لا (١٢٧).

كما ترددنا في رواية سهل بن زياد عن أربعة من العناوين المذكورة بلحاظ بعض الجهات، وهي: «أحمد بن الحسن بن عليّ» و«أحمد بن محمّد بن خالد البرقي» و«الحسن بن عليّ بن عثمان» و«الحسين بن سعيد».

واستظهرنا ولوح التصحيح في العناوين: «داود بن مهران» و«عليّ بن خالد» و

«محمد بن علي القاساني»، وأن صحيحها: «داود بن مهزيار» و«علي بن حديد» و«علي بن محمد القاساني». كما أن أحد العنوانين «عبيد الله الدهقان» و«عبد الله الدهقان» مصحّف عن الآخر.

وعقبنا هذا الفصل بملحق تناولنا فيه روايات «سهل» عن بعض المصرّح بضعفهم، وأوضحنا من خلاله أن رواياته عن هؤلاء محفوفة بقرائن تورث الاطمئنان. بقيت نقطة نود الإشارة إليها هنا، وهي: أننا لو خرجنا روايات سهل بن زياد وجدنا عدداً مهماً منها مروياً من نسخ أخرى رواها المحدثون عن غير سهل بن زياد، ممّا يكشف عن أن «سهلاً» مجرّد طريق لكتب بعض الأصحاب، وإليك فيما يلي عدداً من هذه النصوص:

نماذج من روايات «سهل» المروية عن غيره:

أورد محدثونا أعلى الله مقاماتهم بعض الروايات المروية عن سهل بن زياد بأسانيد وطرق أخرى عن غيره، جاء بعضها في الكافي، وبعضها في غيره، وهو كاشف عن شهرة هذه الروايات وتعدّد طرقها، وأن «سهلاً» أحد الطرق لها، وبما أن استقصاء هذا البحث يتطلب جهداً كبيراً فإننا سنكتفي بالإشارة إلى نماذج منها ضمن القسمين التاليين:

الروايات التي رواها الكليني عن «سهل» ورواها غيره عن غير «سهل»

النموذج الأول

محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي! مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ، إِنَّكَ أَمَرْتُ، وَإِنَّكَ أَنْهَيْتَ، وَإِنَّكَ أُثْبِتُ، وَإِنَّكَ أَعَاقِبُ^١

فرواه البرقي في المحاسن بنفس النص ومن طريق آخر عن العلاء بن رزين عن محمد

بن مسلم، وسنده كالتالي: «عنه (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) عن السندي بن محمد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالاً:»^١.

كما رواه الصدوق في الأمالي بسنده عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام باختلاف طفيف في الألفاظ.^٢

وروى أيضاً شبيه هذا النص في كتابه من لا يحضره الفقيه عن الإمام الصادق عليه السلام، عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وسنده كالتالي: «روى حماد بن عمرو وأنس بن محمد، عن أبيه جميعاً، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جدّه - عن علي بن أبي طالب عليه السلام - عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال:....»^٣.

وروى في معاني الأخبار شبيه هذا المضمون أيضاً عن رسول الله بالسند التالي: «حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المزوري المقيري، قال: حدثنا أبو عمرو محمد بن جعفر المقيري الجرجاني، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن الموصلي ببغداد، قال: حدثنا محمد بن عاصم الطريفي، قال: حدثنا أبو زيد عباس بن يزيد بن الحسين الكحال، عن أبيه، قال: حدثني موسى بن جعفر، عن أبيه الصادق عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله»^٤.

الملفت للنظر أنّ الكليني نفسه روى هذه الرواية من نسخة أخرى من كتاب محمد بن مسلم، وهي ما رواها بالسند التالي: «أخبرنا أبو جعفر محمد بن يعقوب، قال: حدثني عدة من أصحابنا، منهم: محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام»^٥.

وبهذا يتضح أن هذه الرواية مشهورة وأن «سهلاً» أحد الطرق لها.

١. المحاسن: ج ١ ص ١٩٢ ح ٥.

٢. الأمالي (للصدوق): ص ٢١٨ ح ٥.

٣. من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٣٥٢ ح ٥٧٦٢.

٤. معاني الأخبار: ص ٣١٢ ح ١.

٥. الكافي: ج ١ ص ١٠ ح ١.

النموذج الثاني

محمّد بنُ الحَسَنِ وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ الوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَالَ:

دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: عَلَامَةٌ، فَقَالَ: وَمَا الْعَلَامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْتَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا وَآيَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَلِكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهُ وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عِلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ.^١

فرواها الصدوق في الأمالي من طريق آخر عن درست الواسطي بنفس النص، وسنده كالتالي: «حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بنُ أَحْمَدَ بنِ إِدْرِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَحْمَدَ بنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّبَرُقي، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بنِ أَبِي مَنْصُورٍ الوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ مُوسَى بنِ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ»^٢.

كما رواه في معاني الأخبار عن درست أيضاً بالسند التالي: «حَدَّثَنَا أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى بنِ عُثَيْدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بنِ أَبِي مَنْصُورٍ الوَاسِطِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ عليه السلام»^٣.
ورواه ابن إدريس في السرائر عن درست الواسطي بالسند التالي: «جَعَفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ دُرُسْتِ بنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ بنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»^٤. وهو كاشف عن أن المصدر الرئيسي لها كتاب درست، وهذه طرق ونسخ لهذا الكتاب.

١. الكافي: ج ١ ص ٣٢ ح ١.

٢. الأمالي للصدوق: ص ٢٦٧ ح ١٣.

٣. معاني الأخبار: ص ١٤١ ح ١.

٤. السرائر: ج ٣ ص ٦٢٦.

النموذج الثالث

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ آبَائِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ إِلَّا لِرَجُلَيْنِ عَالِمٍ مُطَاعٍ أَوْ مُسْتَمْعٍ وَاعٍ.^١

رواه الصدوق في الخصال من طريق آخر عن السكوني، وسنده كالتالي: «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».^٢

وهو كاشف عن أن المصدر الرئيسي لهذه الرواية هو كتاب السكوني. ثم لاشتهار الرواية رواها بعض المحدثين مرسله؛ فورواها الكراجكي في كنز الفوائد^٣، وكذلك في معدن الجواهر ورياضة الخواطر^٤، كما رواه الحلواني مرسله أيضاً في نزهة الناظر و تنبيه الخاطر^٥.

النموذج الرابع

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحِ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَصْغُرُ أَجْنِحَتُهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بِهِ وَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى النُّحُوتِ فِي الْبَحْرِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ لَبْلَبَةُ الْبَدْرِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِيَاراً وَ لَا دِرْهَماً وَ

١. الكافي: ج ١ ص ٣٣ ح ٧.

٢. الخصال: ج ١ ص ٤٠ ح ٢٨.

٣. كنز الفوائد: ج ١ ص ٥٥.

٤. معدن الجواهر ورياضة الخواطر: ج ١ ص ٢٥.

٥. نزهة الناظر و تنبيه الخاطر: ج ١ ص ٢٨ ح ٨٠.

لَكِنْ وَزُّوْا الْعِلْمَ فَمَنْ أَتَّخَذَ مِنْهُ أَكْثَدَ يَحْظُ وَأَفْرِ.^١

رواه الصفار من طريق آخر عن القداح أيضاً وسنده كالتالي: «حدثنا أحمد بن محمد، عن الحسين بن السعيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام قال: قال رسول الله»^٢.

كما رواه الصدوق من طريق آخر عن القداح، وسنده كالتالي: «أبي عليه السلام قال: حدثني علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليه السلام قال: قال رسول الله»^٣.

ورواه في الأمالي أيضاً بالسند التالي: «حدثنا الحسين بن إبراهيم رحمه الله، قال: حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن ميمون، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليه السلام قال قال رسول الله»^٤.

وجميع هذه الأسانيد تنتهي لراو واحد وهو عبد الله بن ميمون القداح، مما يكشف عن أن المصدر الرئيسي لها هو كتاب القداح، وأن هذه طرق لهذا الكتاب.

النموذج الخامس

علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليه السلام قال:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْعِلْمُ؟ قَالَ: الْإِنْفَاطُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْإِسْتِغَاغُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْحِفْظُ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: الْعَمَلُ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: النَّشْرُ.^٥

رواه الصدوق في الخصال من طريق آخر عن القداح، وسنده كالتالي: «حدثنا محمد بن

١. الكافي: ج ١ ص ٣٤ ح ١ باب ثواب العالم والمتعلم.

٢. بصائر الدرجات في فضائل آل محمد صلى الله عليهم: ج ١ ص ٣ ح ٢.

٣. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص ١٣١.

٤. الأمالي (للصدوق): ص ٦٠ ح ٩.

٥. الكافي: ج ١ ص ٤٨ ح ٤.

الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رحمته الله قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ رحمته الله ^١.
ورواه الشيخ الطوسي في أماليه عن القداح أيضاً ومن طريق آخر بالسند التالي: «وَعَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْقَاسِمِ الْمُوسَوِيُّ فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَهْيَكٍ الْكُوفِيُّ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ الْقُمِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ رحمته الله ^٢».

ومما ذكرناه في الرواية السابقة يتضح الكلام حول هذه الرواية.

النموذج السادس

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله يَقُولُ:

اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ عَنَّا. ^٣

رواه الكشي في رجاله من طريق آخر عن علي بن حنظلة بالسند التالي: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْخُتَلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْقُمِّيُّ الْمُعَلِّمُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الْخَطَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ الْعِجْلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله ^٤».

ورواه الصدوق بسند آخر عن ابن أبي عمير، عن بريد الرزاز بالسند التالي: «أَبِي رَجَمَةَ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بُرَيْدِ الرَّزَّازِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله ^٥». ورواه النعماني في الغيبة مرسلًا، وهما كاشفان عن

١. الخصال: ص ٢٨٧ ح ٤٣.

٢. الأمالي (للطوسي): ص ٦٠٣ ح ١٢٤٧.

٣. الكافي: ج ١ ص ٥٠ ح ١٣.

٤. اختيار معرفة الرجال: ص ٣ ح ٣.

٥. معاني الأخبار: ص ١ ح ٢.

٦. الغيبة (للنعماني): ص ٢٢.

دقة النصّ المروي عن طريق «سهل»، مضافاً إلى أنّ رواية «سهل» طريق لما رواه عليّ بن حنظلة، وقد ورد نفس النصّ من طريق آخر أيضاً.

النموذج السابع

محمّد بنُ الحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام:

تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّهِ لَا يَزِدُّهُ صَاحِبُهُ إِلَّا تَحِيْرًا.^١

رواه الصدوق باختلاف يسير عن الحسن بن محبوب من طريق آخر، وسنده كالتالي: «أَبِي رَجَمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام»^٢.

النموذج الثامن

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: - سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فَقَالَ:

هَادٍ لِلْأَهْلِ السَّمَاءِ وَهَادٍ لِلْأَهْلِ الْأَرْضِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ:

هُدًى مَنْ فِي السَّمَاءِ وَهُدًى مَنْ فِي الْأَرْضِ.^٣

رواه الصدوق عن العباس بن هلال من طريق آخر بنفس النصّ وبالسند التالي: «حَدَّثَنَا أَبِي عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ، فِي كُلِّ مِنْ مَعَانِي الْأَخْبَارِ^٤ وَالتَّوْحِيدِ^٥. وَهُوَ كَاشَفٌ عَنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ الرَّئِيسِيِّ لَهَا هُوَ كِتَابُ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْبَارِيِّ.

١. الكافي: ج ١ ص ٩٢ ح ١.

٢. التوحيد (للصدوق): ج ١ ص ٤٥٤ ح ١.

٣. الكافي: ج ١ ص ١١٥ ح ٤.

٤. معاني الأخبار: ص ١٥ ح ٦.

٥. التوحيد (للصدوق): ص ١٥٥ ح ١.

النموذج التاسع

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّزَفِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ:
قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:

إِنَّ قُلُوبَ الْجُهَالِ تَسْتَفِرُّهَا الْأَطْمَاعُ، وَتَرْتَهِنُهَا الْمُنَى، وَتَسْتَفْلِقُهَا الْخَدَائِعُ.^١

فقد رواه ابن الأشعث في الجعفریات باختلاف يسير كالتالي: وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

قُلُوبُ الْجُهَالِ تَسْتَفِرُّهَا الْأَطْمَاعُ، وَتَرْتَهِنُ بِالْمُنَى، وَتَسْتَفْلِقُ بِالْخَدَائِعِ.^٢

ورواه مرسلًا كل من ابن شعبة الحراني^٣، وابن أبي الحديد، ونصّه في الأخير كالتالي:

قلوب الجاهل تستفرها الأطماع، وترتهن بالأمانى، وتعلق بالخدائع.^٤

النموذج العاشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: الرَّجُلُ يَسْتَرِي الْوَصِيفَةَ يُكْشَهَا عِنْدَهُ لِتَزِيدَ وَهُوَ يُرِيدُ بَيْعَهَا، أَعْلَى ثَمَنِهَا زَكَاةٌ؟ قَالَ: «لَا حَتَّى يَبِيعَهَا»، قُلْتُ: فَإِذَا بَاعَهَا يُرْكِي ثَمَنَهَا؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ فِي يَدِهِ».^٥

الذي رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار بنفس النص وبالسند التالي: «الْحُسَيْنُ بْنُ

سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ»^٦

١. الكافي: ج ١ ص ٢٣ ح ١٦.

٢. الجعفریات: ص ٢٤٠.

٣. تحف العقول: ص ٢١٩.

٤. شرح نهج البلاغة: ج ٢٠ ص ٢٥٦ ح ٨.

٥. الكافي: ج ٣ ص ٥٢٩ ح ٦.

٦. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ٦٩٩ ح ٤، الاستبصار: ج ٢ ص ١١ ح ٧.

النموذج الحادي عشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عُتَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ السَّكُونِيِّ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: إِنِّي رُبَّمَا قَسَمْتُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَصْحَابِي أَصْلُهُمْ بِهِ، فَكَيْفَ أُعْطِيهِمْ؟ فَقَالَ:

أَعْطِيهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ فِي الدِّينِ وَالْعَقْلِ وَالْفِقْهِ.^١

الذي رواه الشيخ بنفس النص وبالسند التالي: «سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عُتَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ السَّكُونِيِّ».^٢

النموذج الثاني عشر

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 صَدَقَةُ السَّرِّ تُظْفِي غَضَبَ الرَّبِّ.^٣

الذي رواه عدد من المحدثين^٤ فرواه الصدوق بالسند التالي: «أَبِي عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبَانِ الْأَحْمَرِ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».^٥

بل رواه الكليني أيضاً بالسند التالي: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:» في نفس الباب^٦، ممَّا يكشف عن شهرته.

١. الكافي: ج ٣ ص ٥٤٩ ح ١.

٢. تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٠١ ح ١٩.

٣. الكافي: ج ٤ ص ٧ ح ١.

٤. أنظر: من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٦٧ ح ١٧٣٥، دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٣٣١ ح ١٢٤٩، الزهد: ص ٣٨ ح ١٠١.

٥. ثواب الأعمال و عقاب الأعمال: ص ١٢٣.

٦. الكافي: ج ٤ ص ٨ ح ٣.

الروايات التي رواها الكليني بعدة أسانيد أحدها عن «سهل»

استخدم الشيخ الكليني عليه السلام منهج العطف في الأسانيد بكثرة في كتابه الكافي، بما في ذلك الروايات التي رواها عن سهل بن زياد، فهذه الروايات مروية في الحقيقة بعدد من الأسانيد، أحدها عن «سهل»، والباقي عن غيره، نظير النماذج التالية:

النموذج الأول:

«عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ قَالَ»^١.

فقد روى الشيخ الكليني هذه الرواية بطريقتين أحدهما عن طريق «سهل» والآخر عن غيره، وهما: «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...»، والآخر عن طريق: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...».

النموذج الثاني:

«عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ...»^٢

وهذا السند نظير سابقه مشتمل على سنيين: أحدهما: «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ...». والآخر: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ...».

النموذج الثالث:

«عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

١. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٠ ح ٤.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٣ ح ١.

محمد بن عيسى جميعاً، عن أبي هاشم الجعفري^١

فقد روى هذه الرواية بطريقتين: أحدهما: عن «سهل»، وهو: «علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أبي هاشم الجعفري»، والسند الآخر هو: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي هاشم الجعفري».

النموذج الرابع:

«محمد بن الحسن وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن القداح، عن أبي عبد الله^٢».

فقد روى هذه الرواية بثلاث طرق: أحدها: عن «سهل» والآخران: عن غيره، وهي: «محمد بن الحسن وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح»، والآخر: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن ميمون القداح»، والثالث: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن القداح».

النموذج الخامس:

«علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن علي جميعاً، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى وعلي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن إبراهيم، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة...»^٣.

فهذا السند يرجع إلى أربعة أسانيد، هي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

١. المصدر السابق: ج ١ ص ١١٨ ح ١٢.

٢. المصدر السابق: ج ١ ص ٣٤ ح ١.

٣. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٣١ ح ١.

والثاني هو: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

والثالث: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن علي، عن أبي جميلة مفضل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

والرابع: «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة».

وقد جاء نهج العطف في الروايات التي رواها سهل بن زياد في أكثر من (٢٦٣) موضعاً من الكافي^١، وهو كاشف عن تعدد طرق هذه الروايات وأن «سهلاً» مجرد طريق لها. خاصة

-
١. أنظر: المصدر السابق: ج ١ ص ٣٠ ح ٤، و ص ٣٣ ح ١، و ص ٣٤ ح ١، و ص ١١٨ ح ١٢، و ص ١٦٢ ح ٣، و ص ١٩٣ ح ٦، و ص ١٩٥ ح ٥، و ص ٢٤٢ ح ١، و ص ٢٥٥ ح ١، و ص ٢٩٣ ح ٣، و ص ٣٣٩ ح ١٣، و ص ٣٤٣ ح ١، و ص ٣٤٥ ح ٢، و ص ٣٦٨ ح ١، و ص ٤٥٧ ح ٨، و ص ٥٣٢ ح ١١.
- و ج ٢ ص ٤ ح ٥، و ص ٢٦ ح ٥، و ص ٤٩ ح ١، و ص ٥١ ح ٢، و ص ٥٧ ح ٧، و ص ٦٥ ح ٦، و ص ٨١ ح ١، و ص ١١٦ ح ١٨، و ص ١٢٤ ح ١، و ص ١٦٦ ح ٤، و ص ١٧٨ ح ١١، و ص ١٨٨ ح ١، و ص ٢٤٩ ح ٢، و ص ٢٦٢ ح ١٠، و ص ٢٩٢ ح ١٣، و ص ٣٠٤ ح ١٢، و ص ٤٢٣ ح ١، و ص ٤٢٥ ح ٤، و ص ٤٣٥ ح ١١، و ص ٤٤٢ ح ٦، و ص ٤٥٠ ح ٢، و ص ٤٥٢ ح ٢، و ص ٤٥٣ ح ١، و ص ٤٥٩ ح ١، و ص ٤٦٢ ح ١، و ص ٤٦٢ ح ٢، و ص ٥٠٨ ح ٧، و ص ٥٢٦ ح ١٤، و ص ٥٣٩ ح ١٦، و ص ٥٥٤ ح ١، و ص ٥٦٠ ح ١٤، و ص ٥٧٨ ح ٤، و ص ٦٠٢ ح ١٢، و ص ٦٠٣ ح ٢، و ص ٦٠٦ ح ١، و ص ٦١٠ ح ٣، و ص ٦١١ ح ١، و ص ٦٢٧ ح ٢، و ص ٦٣٣ ح ٢٦، و ص ٦٤١ ح ٧، و ص ٦٦٠ ح ١، و ص ٦٧٠ ح ١.
- و ج ٣ ص ٢٢ ح ١، و ص ٢٧ ح ٩، و ص ٦١ ح ١، و ص ١٦٦ ح ١، و ص ١٧٣ ح ٢، و ص ١٧٩ ح ١، و ص ١٨٤ ح ٣، و ص ١٨٨ ح ٢، و ص ١٩٣ ح ٥، و ص ١٩٦ ح ٨، و ص ٢١٨ ح ٣، و ص ٢٢٢ ح ١، و ص ٢٢٢ ح ١، و ص ٢٢٩ ح ٦، و ص ٢٣١ ح ١، و ص ٢٤٦ ح ٤، و ص ٢٤٦ ح ١، و ص ٢٥٤ ح ١٣، و ص ٢٩٨ ح ٤، و ص ٣٧٤ ح ٥، و ص ٤٩٧ ح ٢.
- و ج ٤ ص ١١ ح ١، و ص ٢٧ ح ٥، و ص ١٧٩ ح ٢، و ص ١٩٥ ح ٢، و ص ٢٣٤ ح ١٤، و ص ٢٣٨ ح ٢٨، و ص ٢٦٠ ح ٣٤، و ص ٢٦٥ ح ٥، و ص ٢٧٣ ح ١، و ص ٢٧٦ ح ٩، و ص ٣١٣ ح ١، و ص ٣٦١ ح ٨، و ص ٣٦٩ ح ٢، و ص ٣٧٦ ح ٤، و ص ٣٨٩ ح ٣، و ص ٤٧١ ح ٧، و ص ٤٨٧ ح ١، و ص ٥٠٥ ح ٣، و ص ٥٠٦ ح ١، و ص ٥٢٥ ح ٨، و ص ٥٣٦ ح ٢، و ص ٥٥٥ ح ٩.
- و ج ٥ ص ١٢ ح ٥، و ص ١٢٣ ح ٣، و ص ١٣٠ ح ٣، و ص ١٣٧ ح ٣، و ص ١٤١ ح ٢، و ص ١٤٦ ح ٩، و ص ١٥١ ح ٣، و ص ١٦٩ ح ١، و ص ٢٠٩ ح ٤، و ص ٢١٠ ح ٩، و ص ٢١٣ ح ٢، و ص ٢١٣ ح ١، و ص ٢٢٨ ح ١، و ص ٢٥٣ ح ٢، و ص ٢٦٥ ح ٥، و ص ٢٧١ ح ١، و ص ٢٧٩ ح ٢، و ص ٣١٣ ح ٣، و ص ٣١٤ ح ٢٣، و ص ٣٢٣ ح ٣، و ص ٣٢٤ ح ١، و ص ٣٢٥ ح ١، و ص ٣٣٣ ح ١، و ص ٣٤٧ ح ٢، و ص ٣٦٧ ح ١، و ص ٤٠١ ح ٤، و ص ٤٠٤ ح ٩، ←

١ - ورود كثير من رواياته في نسخ أخرى لهذه الكتب، وهذا ما تشهد به الكثير من رواياته والتي تقدمت الإشارة إلى شطر منها.

٢ - روى الشيخ الكليني الكثير من الروايات عن سهل بن زياد، وقد وردت نفس الروايات عن نفس الرواة الأصليين للرواية، لكن بأسانيد أخرى.

٣ - وجود المؤيد الروائي للكثير من رواياته كما يشهد بذلك مراجعة روايته في الأبواب المختلفة من الوسائل. بل نجد المؤيد الروائي لها في نفس الباب من كتاب الكافي؛ نظير الرواية التالية الواردة في «باب أَنَّ الْمَيِّتَ يَزُورُ أَهْلَهُ»:

«عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَيِّتِ يَزُورُ أَهْلَهُ، قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: فِي كَمْ يَزُورُ؟ قَالَ: فِي الْجُمُعَةِ، وَفِي الشَّهْرِ، وَفِي السَّنَةِ عَلَى قَدَرٍ مِثْلِهِ، فَقُلْتُ: فِي أَيِّ صُورَةٍ يَأْتِيهِمْ؟ قَالَ: فِي صُورَةِ طَائِرٍ لَطِيفٍ يَسْقُطُ عَلَى جُدُرِهِمْ وَيُشْرِفُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ رَأَاهُمْ بِخَيْرٍ فَرِحَ، وَإِنْ رَأَاهُمْ بِشَرٍّ وَحَاجَةٍ حَزَنَ وَاعْتَمَمَ»^١.

فإن الرواية التالية المروية عن الإمام الصادق عليه السلام تؤيدها، فروى الكليني في نفس

الباب عن:

«عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يُحِبُّ وَيُسْتَرُّ عَنْهُ مَا يَكْرَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ لَيَزُورُ أَهْلَهُ فَيَرَى مَا يَكْرَهُ وَيُسْتَرُّ عَنْهُ مَا يُحِبُّ، قَالَ: وَ مِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ كُلَّ جُمُعَةٍ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَزُورُ عَلَى قَدَرٍ عَمَلِهِ»^٢.

٤ - اعتماد عدد من المحدثين من مشايخ الكليني على هذه روايات سهل بن زياد، فقد تقدم أن الشيخ الكليني روى (٨١٪) من رواياته عن «عِدَّة من أصحابنا»، فاعتماد أربعة من المحدثين على هذه النصوص كاشف عن وثوقهم بها؛ إما لأنه مجرد طريق لها باعتباره راوٍ نسخة كتاب رواه غيره أيضاً، وإما لوجود القرائن الدالة على صحتها كورود نفس المضمون

١. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٣٠ ح ٣.

٢. المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٣٠ ح ١.

في روايات أخرى، وبالتالي فإنّ اعتمادهم عليها ووثوقهم بها يورثنا الاطمئنان النسبي بها؛ نظير ما لو اعتمد أربعة من مراجع التقليد على رواية في سندها إبهام؛ فإنّ اعتمادهم عليها يورثنا الاطمئنان النسبي بها.

٥- إنّ الطريق لكتب «سهل بن زياد» مشتمل على عدد من الأجلاء، مما يكشف عن سلامة التراث المروى فيها، وإلا لما رووها، أو لاستثنوا قسماً منها، كما تشهد بذلك عبارات الرجاليين بشأن التراث المشتمل على غلو أو تخليط، فكتب الشيخ في ترجمة محمد بن أورمة قائلاً:

له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجمعها - إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو - ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أورمة.^١

ونظير ما جاء في ترجمة محمد بن عليّ أبو سمينه، حيث كتب الشيخ قائلاً:

له كتب، وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد. أخبرنا جماعة، عن محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه و محمد بن الحسن و محمد بن عليّ ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن عليّ الصيرفي، إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو أو تدليس أو يفرد به ولا يُعرف من غير طريقه.^٢

ونظير ما جاء في ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور.^٣

فلو كانت كتب سهل مشتملة على غلو أو تخليط أو ما شابه ذلك لاستثنوه من رواياته، ولما رواه هؤلاء الأجلاء عنه.

زبدة المخاض

المتحصّل ممّا ذكرناه في الفصول السابقة هو أنّ «سهل بن زياد» ممّن وقع الاختلاف في تقييمه رجالياً بين موثّق له، وطاعن فيه، وبين من ضعّفه في الحديث. وبالتالي فإنّ تقييم رواياته من

١. الفهرست: ص ٤٠٧ الترجمة ٦٢١.

٢. الفهرست: ص ٤١٢ الترجمة ٦٢٥.

٣. انظر: الفهرست: ص ٤١٣ الترجمة ٦٢٧.

الناحية الرجالية تابع لتقييمنا له رجالياً، وتقدم أنه بالإمكان إثبات وثاقته من بعض الوجوه. وأما إذا أردنا تقييم رواياته من زاوية فهرستية فقد نسب له النجاشي كتابين؛ أحدهما: كتاب التوحيد، والآخر: كتاب النوادر؛ فقال:

له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالح، عن أبيه، عن أبي سعيد الأدمي. وله كتاب النوادر، أخبرنا محمد بن محمد قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد ورواه عنه جماعة^١.

بينما نسب له الشيخ كتاباً واحداً ولم يعنونه، فقال:

له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن سهل بن زياد^٢.

والملفت للنظر أنّ طرق كتابه تشتمل على عدد من أجلاء قم وبغداد؛ فطريق النجاشي لكتابه النوادر: هو «محمد بن محمد (وهو الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان^٣)، وفضله أشهر من أن يذكر^٤) قال: حدثنا جعفر بن محمد (وهو ابن قولويه، الفقيه والمحدث الجليل القدر^٥)، عن محمد بن يعقوب (وهو الشيخ الكليني^٦)، قال: حدثنا علي بن محمد (وهو المعروف بعلّان الكليني)، عن سهل بن زياد».

وأما طريق الشيخ لكتابه فالكالتالي: «أخبرنا ابن أبي جيد (وهو علي بن أحمد بن محمد

١. رجال النجاشي: ص ١٨٥ الترجمة ٤٩٠.

٢. فهرست الطوسي: ص ٢٢٨ الترجمة ٣٣٩.

٣. كتب النجاشي في ترجمته: «شيخنا وأستاذنا»، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم» رجال النجاشي: ص ٣٩٩ الترجمة ١٠٦٧.

٤. كتب النجاشي في ترجمته: «جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم، وكان أبوه يلقب مسلمة من خيار أصحاب سعد، وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلائهم في الحديث والفقه، روى عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث، وعليه قرأ شيخنا أبو عبد الله الفقه، ومنه حمل وكل ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه» رجال النجاشي: ص ١٢٣ الترجمة ٣١٨.

٥. كتب النجاشي في ترجمته: «شيخ أصحابنا في وقته بالري وجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم» رجال النجاشي: ص ٣٧٧ الترجمة ١٠٢٦.

بن طاهر، أستاذ النجاشي والشيخ الطوسي)، عن محمد بن الحسن (وهو ابن الوليد شيخ القميين^١)، عن محمد بن يحيى (وهو العطار أستاذ الكليني وغيره، وهو من الأجلّاء^٢)، عن محمد بن أحمد بن يحيى (وهو الأشعري القمي صاحب نوادر الحكمة)، عن سهل. ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد (وهو الشيخ الجليل سعد بن عبد الله القمي^٣) و الحميري (عبد الله بن جعفر الحميري)^٤، عن أحمد بن أبي عبد الله (وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي)، عن سهل بن زياد.

وكلاهما مشتمل على عدد من الأجلّاء، بل إنّ للشيخ الطوسي إلى كتابه طريقين، كلاهما مشتمل على الأجلّاء. ومن الواضح أنّ رواية الأجلّاء لكتابه لا تنسجم مع ضعف «سهل» وغلوه وكذبه.

وبهذا يتمّ كلامنا حول «سهل بن زياد»، أسأل الله أن يوفقني وجميع إخواني وأساتذتي لإحياء أمر النبي وأهل بيته ﷺ والذبّ عن أحاديثهم بما منحنا من نعمه الوافرة، وأنعم علينا من نعمائه السابغة التي لا تعدّ ولا تحصى، وأسأله العفو عمّا زلّ به قلمي، ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٥.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله الطاهرين.

١. كتب النجاشي في ترجمته: «محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر شيخ القميين وقيهم ومتقدمهم وجههم. ويقال: إنّ نزيل قم وما كان أصله منها. ثقة عاين مسكون إليه» رجال النجاشي: ص ٣٨٣ الترجمة ١٠٤٢.

٢. كتب النجاشي في ترجمته: «محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة عين، كثير الحديث» رجال النجاشي: ص ٣٥٣ الترجمة ٩٤٦.

٣. كتب النجاشي في ترجمته: «سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة و فقيها و وجهها. كان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي و عباس الترقفي و لقي مولانا أبا محمد ﷺ» رجال النجاشي: ص ١٧٧ الترجمة ٤٦٧.

٤. كتب النجاشي في ترجمته: «عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبو العباس القمي، شيخ القميين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيف و تسعين و مئتين، و سمع أهلها منه فأكثرُوا، و صنف كتباً كثيرة» رجال النجاشي: ص ٢١٩ الترجمة ٥٧٣.

٥. يوسف: ٣.

مصادر البحث

١. القرآن الكريم.
٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ. ق)، مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ. ق.
٣. أحكام السرقة على ضوء القرآن والسنة، السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (ت ١٤١١ هـ. ق)، تقرير السيد عادل العلوي، قم.
٤. الاختصاص، المنسوب إلى محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ. ق)، نشر مؤتمر الشيخ المفيد - قم الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ. ق.
٥. الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ.
٦. الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
٧. أصول علم الرجال، الشيخ مسلم الداوري (معاصر)، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ ق.
٨. إعتقادات الإمامية، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ ق)، نشر مؤتمر الشيخ المفيد - قم، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.
٩. أعلام الدين في صفات المؤمنين، الحسن بن أبي الحسن الديلمي (ت ٧١١ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. ق.

١٠. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرة في السنة، علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ. ق.
١١. الأمالي، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٢. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، نشر: كتابجي - طهران، الطبعة السادسة ١٤١٨ هـ. ق.
١٣. بحار الأنوار؛ العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ). نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
١٤. بحوث في فقه الرجال، تقرير لبحث الفاني المكي (معاصر)، مؤسسة العروة الوثقى، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ. ق.
١٥. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي (ت ٢٩٠ هـ. ق)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. ق.
١٦. بلغة الفقيه، محمد بن محمد تقي بحر العلوم (ت ١٣٢٦ هـ. ق)، مكتبة الصادق - طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٣ هـ. ق.
١٧. تاج العروس، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ ق)، علي شيري، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى.
١٨. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الاسترآبادي (ت ٩٤٠ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ. ق.
١٩. تحريرات في الأصول، السيد مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨ ق)، نشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ. ق.
٢٠. تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، الحسن بن علي الحراني المعروف بابن شعبة (القرن ٤ هـ. ق)، تحقيق: علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ. ق.

٢١. ترتيب اسانيد كتاب الكافي، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠ ق)، نشر: مجمع البحوث الإسلامية في الآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ. ق.
٢٢. تعليقة على منهج المقال، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ).
٢٣. تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الشيخ محمد فاضل اللنكراني (ت ١٤٢٨ ق)، نشر: المركز الفقهي للأئمة الأطهار - قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ق.
٢٤. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ)، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - قم، الطبعة الاولى، ١٤٢٣ هـ. ق.
٢٥. التنقيح في شرح العروة الوثقى، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوني (ت ١٤١٣ هـ)، تقرير الغروي، الطبعة الأولى، قم، ١٤١٨ ق.
٢٦. تنقيح مباني العروة، الميرزا جواد بن علي التبريزي (ت ١٤٢٧ ق)، نشر: دار الصديقة الشهيدة - قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ ق.
٢٧. التوحيد، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ. ق.
٢٨. تهذيب الأحكام، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ. ق.
٢٩. نواب الأعمال وعقاب الأعمال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، دار الشريف الرضي - قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ. ق.
٣٠. جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي (ت ١٣٨٠ هـ. ق)، نشر فرهنگ سبز - طهران الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ. ق.
٣١. الجامع الصغير؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دارالفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ. ق.
٣٢. جامع بيان العلم و فضله؛ يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣ هـ)، دارالكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ. ق.

٣٣. الجعفریات (الأشعثات)، محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي (القرن ٤ هـ)، مكتبة نينوى - طهران، الطبعة الأولى.
٣٤. جمهرة اللغة، محمّد بن حسن بن دريد (ت ٣٢١ ق)، تحقيق: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى.
٣٥. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمّد حسن النجفي (ت ١٢٦٦ هـ . ق)، تحقيق: عباس القوجاني وعلي الآخوندي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة السابعة.
٣٦. حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، قم، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. ق.
٣٧. خاتمة المستدرك (ضمن مستدرك الوسائل)، الميرزا حسين النوري (م ١٣٢٠ ق)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ ق.
٣٨. الخرائج و الجرائح، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٣٩. الخصال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ. ق.
٤٠. خصائص الأنتمة عليه السلام، الشريف الرضي محمّد بن الحسين الموسوي (ت ٤٠٦ هـ)، مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة - مشهد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٤١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (ت ٧٢٦ هـ)، دار الذخائر - قم، ١٤١١ هـ. ق.
٤٢. دراسات في المكاسب المحرمة، الشيخ حسين علي المنتظري (ت ١٤٣١ هـ)، نشر التفكير - قم، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ. ق.
٤٣. دراسات في علم الدراية، علي أكبر غفاري (معاصر) تحقيق وتلخيص : علي أكبر

- الغفاري، نشر: جامعة الإمام الصادق عليه السلام - طهران، الطبعة الأولى ١٣٦٩ ش.
٤٤. دعائم الإسلام و ذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، ابن حيون النعمان بن محمد المغربي (ت ٣٦٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.
٤٥. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، محمّد باقر السبزواري (ت ١٠٩٠ هـ)، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ ق.
٤٦. رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الواسطي البغدادي (القرن ٥ ق)، مؤسسة إسماعيليان - قم ١٣٦٤ هـ. ش.
٤٧. رجال ابن داوود، أبو منصور الحسن بن علي بن داوود الحلّي (ت ٧٠٧ هـ)، نشر جامعة طهران - طهران، ١٣٨٣ هـ. ق.
٤٨. رجال البرقي، أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي (م ٢٧٤ ق)، نشر جامعة طهران - طهران، ١٣٨٣ هـ. ق.
٤٩. رجال الطوسي، الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف ١٣٨١ هـ. ق.
٥٠. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)؛ الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، نشر جامعة مشهد ١٣٤٨ هـ. ش.
٥١. رجال النجاشي، أبو عباس أحمد الأسدي الكوفي (القرن ٥ ق)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ١٤٠٧ ق.
٥٢. الرسائل الأحمدية، الشيخ أحمد آل طعان البحراني القطيفي (ت ١٣١٥ ق)، تحقيق ونشر: دار المصطفى عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٩ ق.
٥٣. روضة المتقين، محمّد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠ هـ. ق)، مؤسسة كوشانپور للثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الثانية ١٤٠٦ ق.

٥٤. الزهد، الحسين بن سعيد الأهوازي (القرن ٣ هـ . ق)، المطبعة العلمية - قم، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ. ق.
٥٥. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى (والمستطرفات)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨ هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ. ق.
٥٦. سند العروة الوثقى، الشيخ محمد السند البحراني (معاصر)، تقرير: السيد أحمد الماجد والشيخ حسن العصفور، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٣ ق.
٥٧. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن محمد بن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦ هـ. ق)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ. ق.
٥٨. الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)؛ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار، مؤسسة دارالعلم للملأين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ.
٥٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ.
٦٠. صلاة المسافر، محمد حسين الاصفهاني (ت ١٣٦١ هـ. ق)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ. ق.
٦١. طرائف المقال، السيد علي البروجردي (ت ١٣١٣ ق)، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٠ ق.
٦٢. العدة في أصول الفقه (عدة الاصول)، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد مهدي نجف، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
٦٣. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، مكتبة الداوري - قم، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ. ق.

٦٤. الغلو و الفرق الباطنية، رواة المعارف بين الغلاة والمقصرة، الشيخ محمد السند البحراني (معاصر)، نشر: الباقيات - قم، الطبعة الأولى ١٤٣١ ق.
٦٥. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام، الميرزا أبو القاسم بن محمد حسن القمي (ت ١٢٣٢ هـ. ق)، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. ق.
٦٦. الغيبة للنعمان، محمد بن إبراهيم الكاتب النعماني (ت ب ٣٣٣ هـ)، نشر الصدوق - طهران، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ. ق.
٦٧. فرج المهموم في معرفة نهج الحلال من علم النجوم، السيد علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، دار الذخائر - قم، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ. ش.
٦٨. فرحة الغري في تعيين قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف، السيد عبد الكريم بن أحمد بن طاووس (ت ٦٩٣ هـ)، منشورات الرضی - قم، الطبعة الأولى.
٦٩. فضائل الأشهر الثلاثة، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، مكتبة الداوري - قم، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ. ق.
٧٠. فقه الرضا عليه السلام، منسوب إلى الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى مشهد، ١٤٠٦ هـ. ق.
٧١. فلاح السائل ونجاح المسائل، السيد علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ. ق)، نشر: بستان الكتاب - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ. ق.
٧٢. فوائد الأصول، الميرزا النابيني (ت ١٣٥٥ ق) تعليق: الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٦ ق.
٧٣. الفوائد الرجالية؛ محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ).
٧٤. الفهرست، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي. (ت ٤٦٠ هـ)، نشر المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.
٧٥. قاموس الرجال؛ الشيخ محمد تقي التستري (المعاصر). تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. ق.

٧٦. القصاص على ضوء القرآن والسنة، السيد شهاب الدين المرعشي النجفي (ت ١٤١١ هـ).
 (ق)، تقرير السيد عادل العلوي، قم.
٧٧. الكافي، ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٩ هـ. ق)،
 تحقيق: علي أكبر الغفاري، دارالكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ. ق.
٧٨. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (ت ٣٦٧ هـ)، المطبعة
 المرتضوية - النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ. ق.
٧٩. كتاب الصلاة، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، نشر دار
 الهادي للمطبوعات - قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ هـ. ق.
٨٠. كتاب الطهارة، السيد روح الله الخميني (ت ١٤١٠ هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم
 ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ. ق.
٨١. كتاب العين؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، مؤسسة دارالهجرة، الطبعة
 الثانية ١٤٠٩ هـ.
٨٢. كشف الغمّة، على بن عيسى إربلي (ت ٦٩٢ ق)، نشر: بني هاشمي - تبريز، ١٤٢٣ ق.
٨٣. كنز العمال، المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ. ق)، تحقيق: بكري حياني، مؤسسة الرسالة -
 بيروت، ١٤٠٩ ق.
٨٤. كنز الفوائد، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ. ق)، دارالذخائر
 - قم، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. ق.
٨٥. الكافي (تحقيق مركز أبحاث دار الحديث): ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق
 الكليني الرازي (ت ٣٢٩ هـ. ق)، تحقيق ونشر: دار الحديث - قم، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ.
 ق.
٨٦. كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري (م ١٢٨١ ق)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث
 الشيخ الأعظم، نشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الثانية لميلاد الشيخ
 الأنصاري - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ. ق.

٨٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ. ق)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ق.
٨٨. مجمع البحرين. لفخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥هـ. ق)، تحقيق : السيد أحمد الحسيني، نشر مرتضوي - طهران، الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ. ش.
٨٩. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، (ت ٢٧٤هـ. ق)، دار الكتب الإسلامية - قم، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ. ش.
٩٠. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، (ت ٢٧٤هـ. ق)، تحقيق مهدي الرجائي، نشر المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (ع) - قم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. ق.
٩١. مختصر البصائر، حسن بن سليمان الحلبي (٨٣٠هـ. ق)، تحقيق مشتاق المظفر، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. ق.
٩٢. مدارك العروة، الشيخ علي بنه الاشتهاري، دار الأسوة للطباعة والنشر - طهران، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ق.
٩٣. مسالك الأفهام؛ زين الدين بن علي الجبجي العاملي (ت ٩٦٦هـ). تحقيق و نشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٩٤. مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري (ت ١٣٢٠هـ. ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ. ق.
٩٥. مستطرفات السرائر: انظر: السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى (والمستطرفات).
٩٦. مستمسك العروة الوثقى، السيد محسن الحكيم الطباطبائي، منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم ١٤٠٤هـ. ق.
٩٧. مشكاة الأنوار، علي بن الحسن الطبرسي (ت ٦٠٠هـ. ق)، المكتبة الحيدرية - النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ. ق.
٩٨. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥هـ. ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى، قم، ١٤٢٤هـ. ق.

٩٩. مصباح المتهجد، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

١٠٠. معاني الأخبار، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ. ق)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى ١٣٦١ هـ. ش.

١٠١. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.

١٠٢. معجم الفاظ الفقه الجعفري، الدكتور أحمد فتح الله (معاصر)، مطابع المدوخل - الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ. ق.

١٠٣. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوني (ت ١٤١٣ هـ)، مركز نشر آثار الشيعة - قم، ١٤١٠ هـ.

١٠٤. معجم مقاييس اللغة، أبو حسين أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥ هـ. ق)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة مصطفى البابي وأولاده - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٩ - ١٣٩٢.

١٠٥. معدن الجواهر ورياضة الخواطر، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، المكتبة المرتضوية - طهران، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ. ق.

١٠٦. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ. ق)، مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى، قم، ١٤٢٤ هـ. ق.

١٠٧. مكارم الأخلاق، الحسن بن الفضل الطبرسي (القرن ٦)، نشر الشريف الرضي - قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٢ هـ. ق.

١٠٨. المكاسب المحرمة، السيد روح الله الخميني (ت ١٤١٠ هـ. ق)، تحقيق و نشر: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الامام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ. ق.

١٠٩. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن حسين بن بابويه

- القمي (ت ٣٨١ هـ . ق)، تحقيق : علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الثانية ١٤١٣ ق.
١١٠. النجعة في شرح اللمعة، الشيخ محمد تقي التستري (ت ١٤١٦ هـ . ق)، مكتبة الصدوق - طهران، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ . ق.
١١١. نزهة الناظر وتبئية خاطر، الحسين بن محمد الحُلواني (القرن ٥ هـ . ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي (عج) - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . ق.
١١٢. نهج البلاغة، الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦ هـ . ق)، دار الهجرة - قم، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ . ق.
١١٣. الوافي، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ . ق)، تحقيق ونشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، أصفهان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ . ق.
١١٤. الوجيزة في علم الدراية، بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١ هـ . ق)، من مخطوطات موقع مركز الفقيه العاملي لإحياء التراث.
١١٥. وسائل الشيعة، الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ . ق.
١١٦. الهداية الكبرى، أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي (ت ٣٣٤ هـ)، مؤسسة البلاغ - بيروت، ١٤١٩ هـ . ق.

المصادر الأجنبية

١. روش فهم حديث (فارسي)، عبد الهادي المسعودي (معاصر)، نشر : سمت و كلية علوم الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ . ش.

المجلات

١. مجلة «حديث پژوهي» / جامعة كاشان - العدد ٩، السنة الخامسة، ربيع وصيف ١٣٩٢ هـ . ش.
٢. مجلة علوم الحديث / جامعة القرآن والحديث - العدد ١٤.

الأقراص المدمجة والمواقع

١. برنامج دراية النور، الإصدار الثاني، إنتاج مؤسسة العلوم الكومبيوترية نور.
٢. موقع زاد المعاد / مقال: شبهة تحريف القرآن في كتاب الكافي، للشيخ أمين ترمس العاملي.

